

عند المحدثين

تأليف

أبو سفيان مصطفى باجو

دار الضياء

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

رقم الايداع	2005 / 10903

مطبعة العمرانية للاوفست
الجيزة : 7779398

الناشر

مكتبة الضياء - طنطا

تقديم :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

أما بعد،

فإن علم العلل علم شريف، لأن شرف كل علم بشرفه معلومه، وعلم العلل علم يميز به صحيح الحديث من سقيمه، ومعوجه من مستقيمه، هدفه الذب عن سنة سيد المرسلين، وبيان تحريف الناقلين وخطأ الراويين، ولهذا أولاه أئمة السنة وحملة الآثار عناية خاصة، وخصوه باهتمام بالغ اهتمام العامة بالخاصة، نصيحة للأمة، وبراءة للذمة، وذوذا عن حوز الملة.

قال ابن رجب رحمه الله في شرح علل الترمذي (٤١٤): وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظا لسنة النبي صلى الله عليه وسلم وصيانة لها وتمييزا مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم ولا يوجب ذلك عندهم طعنا، وغير الأحاديث المعللة بل يقوى بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات، فهؤلاء العارفون بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حقا هم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون الحديث انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهرج من الخالص وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر مما دلس به. اهـ.

ولهذا عظم قدر المشتغل به، وسمت منزلة حملته، وعلت مكانة نقلته، حتى غدوا أئمة الشأن في كل زمان، وحاملي راية الحديث في كل مكان.

وبلغ من مزيد اعتنائهم بشأن العلل أن الواحد منهم كان يكتب لأخيه من بلد إلى آخر، في شأن علل الحديث، قال أحمد الباطرقاني: كتب إمام دهره أبو أحمد العسال إلى

ابن مندة، وهو بنيسابور في حديث أشكل عليه، فأجابه بإيضاحه وبيان علته[١].

وكان حفاظه يعدون على رؤوس الأصابع، ولم يبرز فيه منهم إلا القليل النادر، ولم يزل مع مرور الزمان عدم الاهتمام به في ازدياد، واندرس الاعتناء به أو كاد.

قال الحافظ ابن رجب في شرح العلل (٥٦): وكذا الكلام في العلل والتواريخ قد دونه أئمة الحفاظ، وقد هجر في هذا الزمان ودرس حفظه وفهمه، فلولا التصانيف المتقدمة فيه لما عرف هذا العلم اليوم بالكلية اهـ.

هذا، وكانت الفكرة في البداية جمع شتات أجناس العلل التي يعل بها المحدثون من خلال تطبيقاتهم العملية وتصرفاتهم في نقد المتون والأسانيد، لأني رأيت كتب الفن لمتأخري المحدثين عالة على ما ذكره الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث، حيث ذكر عشرة أجناس، وأكثرهم ينقل كلامه ولا يزيد عليه، فعقدت العزم على تتبع ذلك من كتب الفن وكتب التواريخ والتراجم، فتجمعت لدي مع مرور الزمن مادة لابأس بها، فتأملتها، فإذا أجناس العلل تزيد على العشرين جنسا، بينما لم يذكر الحاكم إلا عشرة كما تقدم، وهي عند التمحيص أقل من ذلك، لأن بعض ما ذكره يدخل في غيره، فكان الأولى ضم القرين إلى قرينه، و الشبيه إلى شبيهه.

ثم ظهر لي بعد ذلك أن يكن البحث شاملا لجميع مباحث العلة كي يزيد نفعه، وتعم فائدته، فقدمت لتلك الأجناس بتسعة فصول مهمة، وأسهبت بعض الشيء في بعضها، وخاصة في فصل أسباب العلة، لعلك لا تظفر به في كتاب، وهو من أهم فصول هذه الرسالة.

والذي حفزني لهذا البحث أمور منها:

١ـ جمع شتات هذا الموضوع وملء الفراغ الموجود فيه، ولبعض المعاصرين فيه مصنفات لا جديد فيها إلا تكرار لما في مقدمة ابن الصلاح وفروعها.

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٤).

٢ـ إبراز أهمية علم العلل وشرفه على سائر العلوم.

٣ـ بيان دقة المحدثين وبعد نظرهم وحذقهم وذكائهم المفرط في استخراج خفايا العلل والأوهام.

٤ـ إعطاء فكرة شاملة عن العلل عند المحدثين.

٥ـ تمهيد هذا العلم وتبسيطه لطلبة العلم نظرا لدقته وصعوبته.

٦ـ إبراز المجهود العظيم الذي بذله المحدثون دفاعا عن السنة وكشفا لتحريف المبطلين وانتحال الجاهلين.

هذا وقد قسمت البحث إلى فصول عشرة، تحتها مباحث متعددة، وفي أثنائها فوائد متفرقة ولطائف متنوعة، ومهدت للجميع بتمهيد، وهي كالآتي:

تمهيد في مبادئ علم العلل العشرة.

١ـ العلة لغة.

٢ـ العلة اصطلاحا.

٣ـ تاريخ علم العلل.

٤ـ أهمية علم العلل ودقة مباحثه.

٥ـ مكانة علم العلل بين علوم الحديث.

٦ـ كيفية معرفة العلة عند المحدثين.

٧ـ أسباب العلة.

٨ـ أقسام العلة.

٩ـ أشهر المصنفات في العلة

١٠ـ أجناس العلل

"فهذه رسالة في موضوع بور، على أسلوب من عندي بكر، ولعل ذلك من أبين العذر"[١]، في تجاوز ما وقع فيها من جور، مستعيذا بالله من الحور بعد الكور، سائلا إياه حسن اللطف في كل طور.

أوردت ما أمكنني من الحُجَج *** مما يقام في طِلابه حِجَج
ومع ذا أقر بالتقصير *** لكل فضل ثابت نحرير

"وهذا غاية جهد المقل في هذا الموضع، فمن كان عنده فضل علم فليجد به أو فليعذر، ولا يبادر إلى الإنكار، فكم بين الهدهد ونبي الله سليمان، وهو يقول له: (أحطت بما لم تحط به)، وليس شيخ الإسلام ـ أي الهروي ـ أعلم من نبي الله، ولا المعترض عليه بأجهل من هدهد، وبالله المستعان، وهو أعلم"[٢].

"ولابد لهذه النوع من متتبع وناقد، ومستدرك وزائد، كما فعل في حق من تقدم ذكرنا له، فرحم الله امرءا أنصف من نفسه، وانتصف من خصمه، فليس يسلم أحد من سهو وخطأ، والله بمنه وفضله يوفقنا للصواب فيما قصدنا له، إنه ولي الإجابة"[٣].

"وهذا حين الشروع في المقصود، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، هو المان به، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان، والله بريء منه ورسوله، فيا أيها المتأمل له الواقف عليه، لك غنمه، وعلى مؤلفه غرمه، ولك فائدته، وعليه عائدته، فلا تعجل بإنكار ما لم يتقدم لك أسباب معرفته، ولا يحملنك شنآن مؤلفه وأصحابه على أن تحرم ما فيه من الفوائد، التي لعلك لا تظفر بها في كتاب. والله يقسم فضله بين خلقه بعلمه وحكمته، وهو العليم الحكيم، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، والله ذو

(١) الشرك ومظاهره (١٥).
(٢) مدارج السالكين (٢/ ٥٧).
(٣) الأنساب المتفقة لابن القيسراني (٧) مع التصحيح.

الفضل العظيم»[١].

وكان الفراغ من كتابته بمدينة سلا المغربية يوم ١٩٩٦/٩/٢٧ ثم أضيفت له إضافات وزيادات كثيرة على التراخي من أواخرها يوم فاتح ذي الحجة ١٤٢٣ الموافق ٢٠٠٣/٢/٣

(١) شفاء العليل (٩).

تمهيد

مبادئ علم العلل العشرة.

جرت عادة جماعة من المصنفين افتتاح كتبهم المصنفة في بيان علم من العلوم بذكر مبادئ ذلك العلم العشرة، فلنتبع مسلكهم، ولنقفو أثرهم.

قال أبو العرفان محمد بن علي الصبان:

إن مبادئ كل علم عشره ... الحد والموضوع ثم الثمره
ونسبة وفضله والواضع ... والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى ... ومن درى الجميع حاز الشرفا[1]

زاد بعضهم المبدأ الحادي عشر: شرفه.

١- الاسم: علم العلل.

٢- الموضوع: علم يبحث عن أوهام الرواة الثقات في مروياتهم.

٣- الحد: هو علم يبحث عن الأوهام الخفية في أحاديث الثقات.

٤- ثمرته: الذب عن السنة وبيان الدخيل فيها.

٥- نسبته: علم من العلوم الشرعية، وهو أحد فروع علم الحديث، بل هو أدق وأجل فنونه.

---

(١) انظر مبادئ العلوم الأحد عشر للشيخ علي رجب الصالحي، طبع بالقاهرة، والتأصيل لبكر أبي زيد (٣٧) وللطالب بن الحاج بن حمدون: الأزهار الطيبة النشر في مبادئ العلوم العشر، مطبوعة على الحجر بفاس كما في فهرس الفهارس (١/ ٤٦٥)، وهو في مجلد وسط ولم يتمه.
ومن المؤلفات في الباب: بلوغ المرام في شرف العلم وما يتعلق به من الأحكام لمحمد بن مسعود العثماني الطرنباطي، منه نسخة في تطوان، وسأعمل قريبا على تحقيقه.
والقانون للحسن اليوسي، وقد طبع على الحجر قديما وأعيد طبعه على الحروف محققا.

٦ـ فضله : ما ورد من الحث على حفظ السنة والذب عنها .

٧ـ واضعه : علماء الحديث .

٨ـ استمداده : من كلام أئمة الفن في تعليل الأحاديث وتضعيفها وتطبيقاتهم العملية في نقد الأخبار .

٩ـ حكم الشارع : فرض كفاية .

١٠ـ مسائله : أوهام الثقات في مروياتهم .

١١ـ شرفه : شرفه عظيم لأنه من علوم السنة ، وشرف العلم بشرف المعلوم .

الفصل الأول: العلة لغة

يستعمل المحدثون كلمة العلة واشتقاقاتها عدة استعمالات، فيقولون: علة الحديث كذا، وهذا حديث معل، ومعلل، ومعلول، ومعتل، وهذا تعليل وإعلال، وأعله فلان بكذا، وعلله بكذا، وعله بكذا.

فهل استعمالاتهم هذه صحيحة ومطابقة للأصل اللغوي للكلمة أم لا؟

هذا ما سأحاول الإجابة عنه في هذا الفصل، وذلك من خلال بحثين: أولهما بيان المعاني التي يستعملها العرب لهذه الكلمة، وثانيهما: بيان أوزان اسم المفعول والمصدر من الثلاثي والرباعي.

المبحث الأول: المعاني التي يستعملها العرب لهذه الكلمة ومشتقاتها[1].

يستعمل العرب هذه المادة لإفادة معاني عدة، أشهرها أربعة:

١ـ تكرر أو تكرار.

٢ـ عائق يعوق عن الشيء.

٣ـ ضعف في الشيء.

٤ـ تشاغل وتلهي عن الشيء.

---

(١) استقيت هذه الخلاصة من: القاموس المحيط (٩٣٢) والصحاح للجوهري (٥/ ١٧٧٣ـ١٧٧٤) ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ١٢) والمحكم والمحيط الأعظم لابن فارس أيضا (١/ ٤٤) ولسان العرب (١١/ ٤٦٧) والمصباح المنير (٦٧) وتهذيب اللغة (٣/ ٧٨) وانظر تاج العروس (٨/ ٣٢) والنهاية (٣/ ٢٩١) والمغرب للمطريزي (٢/ ٨) وشرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام (٨٦).

المعنى الأول: تكرر أو تكرار.

يقولون: عَل يعُل قياسا، ويعِل شذوذا، علاّ وعَللا أي سقاه ثانية أو مرة بعد أخرى.

ومنه أعل القوم: شربت إبلهم العَلَل والعلّ، وهو الشرب الثاني، وقيل الشرب بعد الشرب تباعا، يقال علل بعد نهل.

ومنه أعللت الإبل وعللتها: سقيتها ثانية.

وعَلّ الضارب المضروب: إذا تابع عليه الضرب.

والتعليل: سقي بعد سقي وجني الثمرة مرة بعد أخرى.

المعنى الثاني: عائق يعوق عن الشيء.

يقولون: اعتله عن كذا، واعتل عليه بعلة، يعتله اعتلالا، إذا أعاقه عن أمر، والعلة: حدث يشغل صاحبه عن وجهه، ويقال اعتله الدهر، وللدهر عَلَل.

المعنى الثالث: التشاغل بالشيء والتلهي به.

يقولون: عَلّله بالشيء يُعَلله تعليلا فهو مُعلّل، أي لهّاه به، كما يعلل الصبي بشيء من الطعام عن اللبن، وتعلل بالأمر واعتل به: تشاغل.

المعنى الرابع: ضعف في الشيء.

يقولون: عل يعل علة فهو عليل، أي مرض، واعتل، وأعله الله يعله فهو مُعل ومعتل أي مريض، والعلة المرض، والعل الضعف من كبر أو مرض.

وبالتأمل في هذه المعاني نجد ما يلي:

أما المعنى الأول فبعيد من المعنى الذي لأجله استعمل المحدثون مصطلح العلة[١].

(١) زعم الدكتور همام سعيد في العلل في الحديث (١٦) أن هذا الاستعمال لا غبار عليه لا في اللغة ولا في الاصطلاح وتكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أن العلة ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة. اهـ

وأما الثاني : فقريب، لأن العلة سبب يمنع ويعوق عن صحة الحديث.

وأما الثالث : فبعيد أيضا، إلا من باب الاستعارة كما يأتي.

وأما الرابع : فهو الأشبه باستعمالاتهم.

وعليه فالأصح أن يقال : أعله فلان بكذا، وعله، فهو معل ومعتل، وعليل.

المبحث الثاني : قياس اسم المفعول في اللغة[١].

قياس اسم المفعول من الفعل الثلاثي هو : مفعول، ويأتي على وزن فعيل، وفعل، وفعل شذوذا.

وقياس غير الثلاثي هو أن تجعل مكان أول مضارعه ميما وتفتح ما قبل آخره.

وعليه فعل قياس اسم مفعوله هو معلول، ويأتي على وزن عليل.

وأعل قياس اسم مفعوله هو معل.

واعتل قياس اسم مفعوله هو معتل.

وعلل قياس اسم مفعوله هو معلل.

وقد قدمت قبل أن الأجود والأفصح أن يقال أعل فلان حديث كذا، وعليه فاسم المفعول هو معل.

ويجوز أن تقول اعتل الحديث بكذا فهو معتل.

أما قولهم معلل ومعلول فمحل نظر و تأمل.

١ـ أما معلل فموجود في كلام أهل الحديث، ونص عليه ابن الصلاح في مقدمته، لكن تعقبه الحافظ العراقي في التقييد والإيضاح (١١٤) بقوله : والأحسن أن يقال فيه معل بلام واحدة لا معلل، فإن الذي بلامين يستعمله أهل اللغة بمعنى ألهاه الشيء

(١) انظر لامية الأفعال لابن مالك وشرحها لابنه (٣٣ـ٣٤) وشرح بحرق(٦٧).

وشغله به، من تعليل الصبي بالطعام، وأما بلام واحدة فهو الأكثر في كلام أهل اللغة وفي عبارة أهل الحديث أيضا . اهـ.

لكن العراقي مشى في ألفيته على أصله فقال:

وسـم مـا بعلـة مشـمول *** معلـلا ولا تقـل معلـول

وقال الترمسي في شرح ألفية السيوطي (٧٥) (المعل)وتعبيره به أجود من المعلل بلامين، لأن الأول مفعول أعل قياسا بخلاف الثاني فإنه مفعول علل.

وقال زكريا الأنصاري في شرح ألفية العراقي (١/ ٢٢٥): فالمعلل لا جودة فيه فإنه لا يجوز أصلا إلا بتجوز، لأنه ليس من هذا الباب بل من باب التعلل الذي هو التشاغل والتلهي، ومنه تعليل الصبي بالطعام كما ذكره هو أيضا . اهـ.

والتجوز الذي أشار إليه الأنصاري لعله هو الذي ذكر الحافظ السخاوي في فتح المغيث حيث قال (١/ ٢٢٥): ولا يقال معلل فإنهم إنما يستعملونه من علله بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به، ومنه تعليل الصبي بالطعام، وما يقع من استعمال أهل الحديث له حيث يقولون علله فلان، فعلى طريق الاستعارة. اهـ

ونحوه في النكت على ابن الصلاح للزركشي (٢/ ٢٠٥).

فكأنهم شبهوا تعلل واشتغال المحدث بما في الحديث من علل خفية وغامضة باشتغال الصبي وتلهيه ببعض الطعام عن اللبن.

فوجه الشبه هو الشغل، كما قال علي القاري في شرح النزهة (١٣٢).

٢ـ أما معلول، فالخلاف فيه أكثر وأشهر، وأنكر جماعة على المحدثين استعماله فيما يقصدونه، منهم:

١ـ الحريري في درة الغواص، قاله العراقي في التقييد والإيضاح (١١٤)

٢ـ ابن سيدة في المحكم والمحيط الأعظم (١/ ٤٦)، حيث قال: وبالجملة فلست

منها على ثقة ولا ثلج[١]، لأن المعروف إنما هو أعله الله فهو معل، اللهم إلا أن يكون على ما ذهب إليه سبويه من قولهم مجنون ومسلول[٢]، من أنه جاء على جننته وسللته، وإن لم يستعملا في الكلام استغني عنهما بأفعلت، قال: وإذا قالوا جن وسل فإنما يقولون جعل فيه الجنون والسل كما قالوا حزن وفسل.

٣ـ ابن مكي وغيره، حكاه ابن هشام في شرح قصيدة كعب بن زهير(٨٧). قال: وزعم الحريري أن المعلول لا يستعمل إلا بهذا المعنى، وأن إطلاق الناس له على الذي أصابته العلة وهم، وأنه إنما يقال لذلك: معل من أعله الله، وكذا قال ابن مكي وغيره، ولحنوا المحدثين في قولهم حديث معلول، وقالوا: الصواب معل[٣] أو معلل.[٤]

٤ـ الفيروزأبادي، إذ قال في القاموس (٩٣٢): ولاتقل معلول، والمتكلمون يقولونها ولست منه على ثلج.

٥ـ ابن الصلاح إذ قال في مقدمته: ويسميه أهل الحديث المعلول، وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس العلة والمعلول، مرذول عند أهل العربية واللغة.

٦ـ العراقي، حيث قال في ألفيته:

وسم ما بعلة مشمول *** معللا ولا تقل معلول

٧ـ النووي، قال في التقريب: المعلل، ويسمونه المعلول، وهو لحن.

٨ـ السيوطي، إذ تبع النووي في شرح التقريب (١/ ٢٥١)

ووجه إنكارهم أن معلول اسم مفعول من عله يعله، بمعنى سقاه ثانية، وليس هناك علاقة بين هذا المعنى والمعنى الذي يقصده المحدثون.

(١) أي ولا اطمئنان.
(٢) تقول: سللت السيف أي نزعته وأخرجته برفق. اللسان (١١/ ٣٣٨).
(٣) في الأصل معيل.
(٤) كذا في الحديث المعلل (١٢ـ١٣).

لكن خالفهم آخرون وأثبتوه، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ كما قال زكريا الأنصاري، ومنهم:

١ـ أبو إسحاق الزجاج، حكاه عنه ابن سيده في المحكم (١/ ٤٦)، فقال: واستعمل أبو إسحاق لفظة المعلول في المتقارب من العروض فقال: وإذا كان بناء المتقارب على فعولن، فلابد من أن يبقى فيه سبب غير معلول، وكذلك استعمله في المضارع فقال أخر المضارع في الدائرة الرابعة لأنه وإن كان في أوله وتد، فهو معلول الأول. اهـ.

٢ـ ابن القوطية في أفعاله (١٨٧)[1]، إذ قال: عل علة مرض وعل الشيء أيضا أصابته العلة.

٣ـ قطرب في فعلت وأفعلت، حكاه اللبلي[2].

٤ـ الجوهري في صحاحه (٥/ ١٧٧٩)، إذ قال: واعتل أي مرض فهو عليل، ولا أعلك الله، أي لا أصابك بعلة وعل الشيء فهو معلول.

٥ـ المطريزي في المغرب(٢/ ٨).

٦ـ ابن هشام في شرح قصيدة كعب بن زهير (٨٦ـ٨٧).

قال كعب بن زهير:

تجلو عوارض ذي ظلم إذا *** كأنها منهل بالراح معلول

قال الشارح: قوله (معلول): اسم مفعول، كما أن منهلا كذلك، إلا أن فعله ثلاثي مجرد، يقال: عله يعله بالضم على القياس، ويعله بالكسر ـ إذا سقاه ثانيا . . .

١ـ الزركشي في النكت على ابن الصلاح(٢/ ٢٠٥): والصواب أنه يجوز أن يقال عله فهو معلول من العلة والاعتلال، إلا أنه قليل.

(١) شرح العلل (١٤) وتوجيه النظر لطاهر الجزائري (٢٦٤)
(٢) التقييد والإيضاح (١١٤) وغيره.

٢ـ الفيومي في المصباح المنير، حيث قال: عل الإنسان بالبناء للمفعول مرض، ومنهم من يبنيه للفاعل من باب ضرب فيكون المتعدي من باب قتل فهو عليل، والعلة المرض الشاغل، والجمع علل مثل سدرة وسدر، وأعله الله فهو معلول، قيل من النوادر التي جاءت على غير قياس، وليس كذلك فإنه من تداخل اللغتين[1]، والأصل أعله الله فعل، فهو معلول، أو من عله، فيكون على القياس، وجاء معل على القياس، لكنه قليل الاستعمال.

٣ـ أكثر المحدثين كالترمذي والدارقطني وابن عدي والحاكم والبخاري وغيرهم.

٤ـ الأصوليون والفقهاء.

لكن قد قال البلقيني في محاسن الاصطلاح (٢٥٩): لا يقال ليست مرذولة، حكاها صاحب الصحاح والمطرزي وقطرب ولم يترددوا، وتبعهم غير واحد، لأنا نقول: المستعمل عند المحدثين والفقهاء والأصوليين إنما يقصدون به أن غيره أعله، لا أنه عل بنفسه، والذي ذكره الجوهري: عل الشيء هو معلول وما ذكره في أول المادة من أن عله الثلاثي يتعدى، فذاك في السقي (أي بمعنى سقاه)، وحينئذ فصواب الاستعمال: المعلل إذا كان من علل. اهـ.

قلت: وفي هذا التصويب نظر يعلم مما تقدم.

وقال الشيخ طاهر الجزائري في توجيه النظر (٢/ ٥٩٩): وقد أنكر بعض العلماء ذلك من جهة اللغة وأنهم قالوا إن المعلول في اللغة اسم مفعول من عله إذا سقاه السقية الثانية.

وتعقبهم آخرون فقالوا قد ذكر في بعض كتب اللغة عل الشيء إذا أصابته علة، فيكون لفظ معلول هنا مأخوذا منه.

---

(١) هي أن يأخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى. كما في الخصائص لابن جني(٢/ ١٨) والمزهر للسيوطي(١/ ٢٦٢).

قال ابن القوطية: عل الإنسان مرض، والشيء أصابته العلة، فيكون استعماله بالمعنى الذي أرادوه غير منكر، بل قال بعضهم: استعمال هذا اللفظ أولى لوقوعه في عبارات أهل الفن مع ثبوته لغة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. اهـ.

والخلاصة: أن الأصح أن يقال: أعل فلان الحديث بكذا يعله فهو معل، وهذا إعلال.

ويجوز أيضا أن يقال: اعتل الحديث بكذا فهو معتل، وهذا اعتلال، وممن يكثر من استعمال هذا اللفظ ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ولبعض حفاظ الأندلس كتاب: المعتل من الحديث[١].

ويجوز أن يقال عله يعله فهو عليل، ولم أر من أطلق على الحديث المعل: عليلا.

ويجوز كذلك أن يقال: علله بكذا يعلله إعلالا، فهو معلل من باب الاستعارة.

ويجوز كذلك أن يقال: عله فهو معلول، إما من النادر الاستعمال، وإما من باب تداخل اللغتين، كما قال الفيومي.

---

(١) هو الحافظ عبد الحق الإشبيلي.

الفصل الثاني: العلة في الاصطلاح

وقبل الخوض في بيان معنى العلة عند المحدثين لا بأس أن نتكلم عن معناها في اصطلاح العلماء عموما، وذلك من خلال بيان معناها عند الأصوليين والفقهاء والنحويين والقراء والمتكلمين، فلكل منهم اصطلاحه الخاص به.

١ـ العلة عند الأصوليين والفقهاء.

يذكر الأصوليون والفقهاء العلة في مبحث القياس، لأنها ركن من أركانه، عندما يريدون إلحاق فرع بأصل، أو إثبات حكم لوجود علته، من باب العلة تدور مع معلولها وجودا وعدما.

لكنهم اختلفوا اختلافا بينا في تعريفها، فقيل هي الباعث على التشريع، وقيل الموجبة للحكم، وقيل المعرفة للحكم، وقيل غير ذلك[١].

٢ـ العلة عند النحويين.

يذكر النحويون العلة في باب الممنوع من الصرف، قال في شرح الآجرومية (٤٨): العلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية، وفي الاصطلاح ما ترتب عليه الحكم، والحكم هنا هو منع الصرف.

ولقطرب النحوي: العلل في النحو[٢]، ولأبي الحسن الوراق: علل النحو، وهو مطبوع. وللزجاجي الإيضاح في علل النحو، وهو مطبوع كذلك.

(١) انظر إرشاد الفحول (٣٥٢) والبحر المحيط (٧/ ١٤٣) والمستصفى (٢/ ٢٣٠) و المحصول (٢/ ٣٠٥) وروضة الناظر مع شرحها (٢/ ٢٢٩) وغيرها.

(٢) شذرات الذهب (١/ ١٦) ووفيات الأعيان (٤/ ٣١٢).

٣ـ العلة عند القراء:

العلة عند القراء هي توجيه القراءات والاحتجاج لها وتخريجها على أصول النحو من خلال الشواهد الشعرية والنثرية.

وقد ألف ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، ولأبي منصور الزهري: علل القراءات، ولأبي علي الفارسي: الحجة في علل القراءات، والثلاثة مطبوعة، وانظر أبجد العلوم (٢/ ٣٨٤).

٤ـ العلة عند المتكلمين والفلاسفة.

يذكر المتكلمون والفلاسفة مصطلح العلة في مبحث وجود الله فيقول الفلاسفة: الله هو العلة الأولى للوجود.

ويذكره المتكلمون في باب القدر عند حديثهم عن مسألة، هل وجود المخلوقات كان لعلة ولغاية معينة أم هي محض المشيئة، والأول قول السلف والثاني قول الأشاعرة وغيرهم من المتكلمين.

٥ـ العلة عند المحدثين.

العلة عند جمهور المحدثين عبارة عن سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

قال ابن الصلاح في مقدمته (١١٤): وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه.

وقال النووي في تقريبه (١/ ٢٥٢): والعلة عبارة عن سبب غامض خفي قادح مع أن الظاهر السلامة منه.

وقال العراقي في شرح ألفيته (١/ ٢٢٦): والعلة عبارة عن أسباب خفية غامضة

طرأت على الحديث، فأثرت فيه، أي قدحت في صحته[١].

وعليه فالحديث المعل وهو كما قال السخاوي: هو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيس على قادح. اهـ.

ـ قوله (خبر) أي الحديث بسنده ومتنه.

ـ قوله (ظاهره السلامة) أي ظاهر الحديث الصحة فيما يبدو لأول وهلة قبل جمع طرقه ومعارضة بعضها ببعض.

ـ قوله (اطلع فيه بعد التفتيش) أي اكتشف في الحديث بعد تتبع طرقه واعتبار أسانيده ومتونه.

ـ قوله (على قادح) أي على سبب من أسباب الضعف يقدح في صحة الحديث.

فاتضح أنه يشترط في العلة التي يعل بها المحدثون شرطان:

ـ الشرط الأول: أن تكون العلة خفية وغامضة.

ـ الشرط الثاني: أن تكون قادحة في صحة الحديث.

فخرج بالشرط الأول: العلل الجلية ككذب الراوي وفسقه وسوء حفظه.

وخرج بالشرط الثاني: العلل غير القادحة، كما سيأتي.

لكن قد يطلق المحدثون العلة على غير هذا المعنى الاصطلاحي.

فمن ذلك:

١ـ قد يطلقونها على كل قادح في صحة الحديث خفيا كان أم جليا، فيعلون بكذب

---

(١) وقد اعترض الدكتور همام سعيد في العلل في الحديث (١٨) على تعريف العراقي هذا بأن فيه تكرار الألفاظ وقوله طرأت يشعر بأن الحديث كان في أصله صحيحا، إلى آخر كلامه.

وفي كلامه هذا نظر بين، لأن مراد العراقي بقوله طرأت أي أن الحديث كان في ظاهره صحيحا ثم بعد التفتيش تبين لنا علل لم تكن ظاهرة لأول مرة، فهي بهذا المعنى طارئة لم تكن في الحسبان.

الراوي وفسقه وخطئه، وبالانقطاع الجلي، والإعضال، والإرسال.

وهذا الإطلاق أعم من الأول، إذ الأول خاص بالعلل الخفية، وهذا عام يشمل العلل الخفية والجلية[١].

قال العراقي في شرح ألفيته (١/ ٢٣٧): وقد يعلون الحديث بأنواع الجرح من الكذب والغفلة وسوء الحفظ وفسق الراوي، وذلك موجود في كتب علل الحديث[٢].

وهذا الاستعمال إنما هو من باب التوسع فقط، واستعمال اللفظ بمعناه العام، وإلا فما حاز علم العلل هذه الشهرة وحظي بالتقديم و التبجيل دون سائر علوم الحديث إلا بخفاء العلل التي يبحث فيها ودقتها.

ولذا قال الحاكم في معرفة علوم الحديث (١١٢/ ١١٣) وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير.

وقال شيخ الإسلام في الفتاوى (١٨/ ١٩): مع أن حذاق أهل الحديث يثبتون علة هذا الحديث من غير هذه الجهة وأن راويه[٣] فلان غلط فيه لأمور يذكرونها، وهذا الذي يسمى معرفة علل الحديث بكون الحديث إسناده في الظاهر جيدا، ولكن عرف من طريق آخر أن راويه غلط فرفعه وهو موقوف أو أسنده وهو مرسل أو دخل عليه حديث في حديث، وهذا فن شريف. اهـ.

---

(١) وقد اعترض الدكتور همام سعيد في العلل في الحديث (١٧) على كلام الحاكم الذي قصر العلة على ما لا مدخل للجرح والتعديل فيه، محتجا بأنه مخالف لمنهج كتب العلل التي احتوت على علل سببها جرح الراوي، بعيد، لأن مراد الحاكم بالعلل هنا العلل الخفية، وهو المعنى الاصطلاحي للكلمة، وأما إطلاقهم العلة على كل قادح فمن باب التوسع فقط، فلا اعتراض حينئذ على كلام الحاكم.

(٢) انظر علل ابن أبي حاتم (١/ ٣٨٣-٣٩٠-٤٠٤-٢٨٧) في التعليل بضعف الرواة. و (١/ ٣٦١-٣٦٣-٣٦٤-٣٧٣-٤١٩-٤٥٨) في التعليل بالجهالة.

(٣) بالأصل: رواية، وما أثبته أولى.

لكن الحافظ ابن حجر جنح إلى ضرب من الجمع بين المعنى الاصطلاحي للمعل وما يقع في كلام أئمة الحديث من التعليل بكل قادح .

فقال في نكته (٣٢٨): وطريق التوفيق بين ما حققه المصنف وبين ما يقع في كلامهم: أن اسم العلة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولا اصطلاحا، إذ المعلول ما علته قادحة خفية، والعلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة، خفية أو واضحة .

وجنح تلميذه السخاوي إلى ضرب آخر من الجمع، فقال في فتح المغيث (١/ ٢٣٤): ولكن ذلك منهم بالنسبة للذي قبله قليل على أنه يحتمل أيضا أن التعليل بذلك من الخفي لخفاء وجود طريق آخر ليخبر بها ما في هذا من ضعف، فكأن المعلل أشار إلى تفرده .

٢ـ يطلقها الترمذي على النسخ .

قال العراقي في شرح ألفيته (١/ ٢٣٩): وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث . . فإن أراد الترمذي أنه علة في العمل بالحديث فهو كلام صحيح . . وإن يرد أنه علة في صحة نقله فلا، لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة . اهـ

لكن ذكر السخاوي وقرينه الأنصاري في شرحهما للألفية أنه قد صحح الترمذي نفسه جملة من تلك الأحاديث المنسوخة، فمراده الأول بلا شك .

وقال الحافظ ابن حجر في نكته (٣٢٨): وذلك أن مراد الترمذي أن الحديث المنسوخ مع صحته إسنادا ومتنا طرأ عليه ما أوجب عدم العمل به، وهو الناسخ، ولا يلزم من ذلك أن يسمى المنسوخ معلولا اصطلاحا كما قررته[1] .

(١) ثم رأيت ابن أبي حاتم قد أورد في العلل (١/ ٤٩) حديثا، ولم يعله بشيء، ونقل عن أبيه أنه منسوخ، فلعله ماش على اصطلاح الترمذي، والله أعلم .

٣ـ إطلاق الخليلي وغيره العلة على المخالفة غير القادحة.

قال النووي في التقريب (١/ ٢٥٨): وأطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدم كإرسال ما وصله الثقة الضابط.

ومراده بهذا البعض أبو يعلى الخليلي، كما قال العراقي في التقييد و الإيضاح (١٢١)، حيث قال في كتابه الإرشاد (١/ ١٨٧): إن الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أقسام كثيرة: صحيح متفق عليه وصحيح معلول، وصحيح مختلف فيهفأما الحديث الصحيح المعلول، فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها، فمنها أن يروي الثقات حديثا مرسلا، وينفرد به ثقة مسندا، فالمسند صحيح وحجة ولا تضره علة الإرسال.

قال السيوطي في التدريب (١/ ٢٥٨): قيل وذلك عكس المعلل، فإنه ما ظاهره السلامة فاطلع فيه بعد الفحص على قادح، وهذا كان ظاهره الإعلال بالإعضال، فلما فتش تبين وصله. اهـ.

فالحاصل مما ذكرنا:

إن الاصطلاح الشائع والمشهور بين أهل الحديث تخصيص لفظ العلة لما كان خفيا وغامضا قادحا.

وأما إطلاقهم اسم العلة على كل قادح، فليس من باب المعنى الاصطلاحي، بل من استعمال العلة بمعناها اللغوي العام.

وأما اصطلاح الترمذي، فهو وإن كان خاصا به، فليس فيه تصريح بمخالفة ما تقدم، لأنه استعمل العلة بمعنى خاص لا يقدح فيما استعمله غيره من المحدثين.

وأما اصطلاح الخليلي، فاصطلاح خاص به لم يوافق عليه.

تنبيه:

ـ عرف الحافظ ابن حجر المعل في النخبة (١٢٣) بقوله: ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فالمعلل.

وهو تعريف غير جامع ولا مانع، لأن الوهم المعتبر في علم العلل هو الوهم الخفي القادح، والحافظ يعلم هذا جيدا، وكلامه في النكت على ابن الصلاح يدل عليه، لكن هكذا وقع في كتابه النخبة فاقتضى التنبيه.

ثم قرأت حديثا في النزهة، أثناء الاشتغال بتدريسها لبض الطلبة، قوله(٨٣): والمعلل لغة: ما فيه علة، واصطلاحا: ما فيه علة خفية قادحة.

قلت: ولا يخفى ما فيه، لتفسيره الشيء بنفسه، لأنه قال المعلل ما فيه علة.

ـ عرف ابن حبيش أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الحديث المعل في كتابه علوم الحديث تعريفا شاذا وغريبا، حيث قال: إن المعلول أن يروي عمن لم يجتمع به كمن تتقدم وفاته عن ميلاد من يروي عنه، أو تختلف جهتهما، كأن يروى الخرساني مثلا عن المغربي، ولا ينقل أن أحدهما رحل عن بلده[1].

قال الحافظ في نكته على ابن الصلاح (٣١٤): وهو تعريف ظاهر الفساد، لأن هذا لا خفاء فيه، وهو بتعريف مدرك السقوط في الإسناد أولى. اهـ

وقد تعقب الوريكات في كتابه الوهم (٤٠) كلام الحافظ هذا بأنه لم يدرك اصطلاح الأندلسيين ومعهم المغاربة في العلة فهم يعلون بالظاهر أيضا، وأحال على العلل لابن الصديق.

وهذا مردود من وجوه:

الأول: الإعلال بالظاهر مع الخفي ليس خاصا بالمغاربة، فجل المشارقة يفعلونه،

(١) نقله عنه ابن الملقن في المقنع، كذا ذكر الحافظ في نكته (٣١٤)، وقد طبع المقنع بتحقيق الجديع، وليست عندي منه نسخة.

كما يعلم من مطالعة كتب العلل لهم المشهورة كعلل ابن أبي حاتم والدارقطني.

الثاني: إن هذا التفريق لا أصل له، فمدرسة المحدثين واحدة، والمغاربة أخذوا علم الحديث عن المشارقة، ولا تعدو بعض آراء المغاربة المخالفة لما اشتهر عند المشارقة أن تكون قولا من أقوال، كما اختلف المشارقة في عدة أشياء وانفرد بعضهم بقول لم يتابعه عليه غيره، أو رجح حفاظ بلد ما كبغداد و البصرة والحجاز وغير ذلك رأيا لم يره غيرهم، أما أن يعد هذا مدرسة قائمة بذاتها لها مميزاتها وخصائصها، فهذا مما لا دليل عليه وتعوزه الحجج والبراهين.

وهذه النزعة الوطنية القومية حاول أن يكرسها المحال على كلامه وأمثاله. وقد رأيت بعض إخوانه المغاربة يتحمسون لهذا الموضوع، والله المستعان.

الفصل الثالث : تاريخ علم العلل

تاريخ علم العلل مرتبط بتاريخ علم الحديث عموما ، واهتمام المحدثين بعلم العلل يندرج ضمن اهتمامهم الكلي بعلم الحديث ، لأنه جزء من أجزائه وعنصر من عناصره ، بل هو أشرف هذه الأجزاء وأدقها وأجلها باتفاق الحفاظ، كما سيأتي .

والاهتمام بنقل الأخبار والتثبت فيها بدأ منذ عصر الصحابة رضوان الله عليهم ، بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم .

وكان من أشدهم في ذلك عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب و ابن عباس رضي الله عنهم أجمعين .

روى البخاري في صحيحه (رقم ٢١٥٣) ومسلم عن أبي سعيد الخدري قال : كنت جالسا بالمدينة في مجلس الأنصار فأتانا أبو موسى فزعا ، أو مذعورا قلنا : ما شأنك قال : إن عمرا أرسل إلي أن آتيه ، فأتيت بابه فسلمت ثلاثا ، فلم يرد علي ، فرجعت ، فقال ما منعك أن تأتينا فقلت : إني أتيتك فسلمت على بابك ثلاثا فلم يردوا علي ، فرجعت ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع فقال عمر : أقم عليه البينة وإلا أوجعتك ، فقال أبي بن كعب : لا يقوم معه إلا أصغر القوم ، قال أبو سعيد : قلت : أنا أصغر القوم ، قال ، فاذهب به . اهـ

قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ٦): هو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل .

وقال ابن حبان في المجروحين (١/ ٣٨) : وتبع عمر عليه علي بن أبي طالب رضوان الله عليهما باستحلاف من يحدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كانوا ثقاتا

مأمونين ليعلم بهم توقي الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهذان أول من فتش عن الرجال في الرواية وبحثا عن النقل في الأخبار ثم تبعهما الناس على ذلك. . . انتهى مصححا.

لكن الوهم في طبقة الصحابة قليل، مقارنة مع من بعدهم، والخطأ في نقل الروايات نادر وعزيز.

وذلك راجع إلى أسباب منها:

- قوة حافظتهم وسيلان أذهانهم وحدة ذكائهم، كيف لا، وهم العرب الأقحاح.

- قرب العهد بالنبي صلى الله عليه وسلم وعدم اشتغال الذهن بحفظ الأسانيد والرجال.

- شدة توقيهم في الأخذ والتثبت في الرواية، كما هو مشهور عنهم.

فلا يبعد حينئذ القول بأن الاهتمام بعلم العلل ابتدأ منذ عصر الصحابة رضوان الله عليهم.

وقد أكثرت أم المؤمنين عائشة من توهيم عدد من الصحابة[١] كعمر بن الخطاب، وابنه عبد الله وابن عباس وأبي سعيد الخدري وابن مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وأبي الدرداء وجابر وغيرهم، مع أنهم ثقات عدول مرضيون في روايتهم، فمرة تزعم أنه أساء سمعا[٢]، ومرة أنه نسي، ومرة أنه اشتبه عليه، ومرة أنه دخل المجلس فسمع آخر الحديث وفاته أوله[٣]، ومرة تزعم أنه لم يحفظ[٤]، أو أنه

(١) انظر تفصيل ذلك في الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة لبدر الدين الزركشي طبع بدمشق، ثم طبع ببيروت، ومختصره عين الإصابة لما استدركته عائشة على الصحابة للسيوطي. طبع ببيروت.
(٢) الإجابة (١٢٩).
(٣) الفتح لابن حجر (٦/ ٦١).
(٤) الإجابة (١٢٤).

اختصر الحديث فوهم في اختصاره[(١)]، أو أن الحديث في واقعة خاصة، فظن هو العموم[(٢)]، وغير ذلك، وهذه بعض أنواع العلل الخفية.

ومن أمثلة ذلك ما أخرجه الشيخان عن عائشة قالت: ذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول: إن الميت ليعذب ببكاء الحي، فقالت عائشة: يغفر الله لأبي عبد الرحمن، أما إنه لم يكذب، ولكنه نسي أو أخطأ، وإنما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يبكى عليها فقال إنهم يبكون عليها، وإنها لتعذب في قبرها[(٣)].

ثم تلقى التابعون عن الصحابة نقد الأخبار وتمييز الروايات، فهذا سعيد بن جبير يخطئ نافعا مولى ابن عمر، ويوهم ابن عباس، وتكلم الشعبي ومحمد بن سيرين في الأسانيد والرجال.

وقد تميز عصر التابعين بأمور طارئة وحدثت حوادث جديدة لم تكن على عهد الصحابة أدت إلى شيوع الأوهام في نقل الروايات، وكثرة الخطأ في نقل الأخبار، مما شجع أئمة التابعين وحداهم إلى نقد المرويات وتمييز الصحيح من الضعيف.

من أهم هذه الأمور:

١ـ ظهور البدع والمحدثات ونشاط أهلها في نشرها والدفاع عنها وترويج الأخبار التي تأيدها.

ولهذا قال ابن سيرين: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم[(٤)].

(١) الإجابة (١٤٥).
(٢) الإجابة (١١١ـ١٢٦).
(٣) الإجابة (١١٢).
(٤) رواه مسلم في مقدمة الصحيح (١/ ١٥) والخطيب في الكفاية (١٢٢) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٢٠٩) وابن عدي في الكامل(١/ ٣١٧) وابن حبان في المجروحين والسمعاني في أدب الإملاء(٥).

وأول ظهور للبدع كان في أواخر عصر الصحابة، وخاصة بدعة التشيع والخوارج.

٢ـ كثر المشتغلون بعلم الحديث واتسعت دائرتهم وزادت أعداد حملة الآثار، ونشط الرواة للرحلة وسماع الأحاديث من الأقاليم المختلفة بعد تفرق الصحابة في الأمصار بقصد الدعوة أو الجهاد أو غير ذلك.

عن أنس بن سيرين قال: أتيت الكوفة فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث وأربعمائة قد فقهوا[1].

فدخل في ذلك من يحسن ومن لا يحسن، واختلفت أغراض الرواة وتعددت مشاربهم، مما حتم على أئمة السنة وجوب تفحص الروايات ونقد الأخبار.

٣ـ اتساع رقعة البلاد الإسلامية وتفرق مشاهير المحدثين في الأمصار.

وبعد عصر التابعين زادت الأمور السالفة الذكر ظهورا وخطرا، فأصبحت البدع في انتشار متزايد، وكثر مروجوها في الأقاليم، وازداد أعداد طلبة الحديث، وطالت الأسانيد وكثرت رجالها، مما زاد الأمر تعقيدا، والبحث تطويلا.

وكثر التصنيف في هذه الأعصار، فلم يبق الوهم مقتصرا على الحفظ والضبط، بل دخل في المصنفات والكتب.

قال ابن رجب في شرح العلل(٦٣): وابن سيرين رضي الله عنه هو أول من انتقد الرجال وميز الثقات من غيرهم. قال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيى بن معين تعرف أحدا من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم، فقال برأسه، أي لا، قال يعقوب: وسمعت علي بن المديني يقول: كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، لا نعلم أحدا أول منه: محمد بن سيرين، ثم كان أيوب وابن عون ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن، قلت لعلي: فمالك بن أنس، فقال: أخبرني سفيان بن عيينة قال: ما كان أشد انتقاد مالك للرجال. اهـ.

---

(١) رواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٥٦٠).

وقال ابن رجب كذلك في شرح العلل (١٢٢) عن شعبة بن الحجاج: وهو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل واتصال الأسانيد وانقطاعها ونقب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم.

وقال كذلك في كتابه معرفة العلوم والحكم (٢/ ١٠٧ـ١٠٨): وبكل حال فالجهابذة النقاد العارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جدا.

وأول من اشتهر بالكلام في نقد الحديث ابن سيرين ثم خلفه أيوب السختياني، وأخذ ذلك عنه شعبة، وأخذ عن شعبة يحيى القطان وابن مهدي وأخذ عنهما أحمد وعلي بن المديني وابن معين، وأخذ عنهم مثل البخاري وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتم...

وجاء بعد هؤلاء جماعة منهم النسائي والعقيلي وابن عدي والدارقطني، وقل من جاء بعدهم ممن هو بارع في معرفة ذلك، حتى قال أبو الفرج بن الجوزي في أول كتابه الموضوعات: قد قل من يفهم هذا، بل عدم. اهـ.

وقال ابن تيمية في الفتاوى (١٨/ ١٩) عن علم العلل: وكان يحيى بن سعيد الأنصاري[١] ثم صاحبه علي بن المديني ثم البخاري من أعلم الناس به، وكذلك الإمام أحمد وأبو حاتم، وكذلك النسائي والدارقطني وغيرهم، وفيه مصنفات معروفة. اهـ.

قلت: فيعتبر شعبة، إذن، هو المؤسس الحقيقي لعلم العلل، وإن كان غيره ممن قبله قد تكلم فيه، لكنهم لم يتكلموا فيه بالدقة والشمول الذين تكلم بهما فيه شعبة.

قال الحافظ أبو حازم عمر بن أحمد العبدوي: أول من اشتهر بحفظ الحديث وعلله بنيسابور بعد الإمام مسلم بن الحجاج: إبراهيم بن أبي طالب، وكان يقابله النسائي وجعفر الفريابي، ثم أبو حامد بن الشرقي، وكان يقابله أبو بكر بن زياد النيسابوري وأبو العباس بن سعد، ثم أبو علي الحافظ، وكان يقابله أبو أحمد العسال وإبراهيم بن

(١) كذا بالأصل، والصواب القطان.

حمزة، ثم الشيخان أبو الحسين الحجاج، وأبو أحمد الحاكم، وكان يقابلهما في عصرهما: ابن عدي وابن المظفر والدارقطني.

وتفرد الحاكم أبو عبد الله في عصرنا من غير أن يقابله أحد بالحجاز والشام والعراقين والجبل والري[1]

فلنتتبع من كتب التراجم والرجال أشهر من عرف بمعرفة العلل والنقد، مرتبا ذلك حسب السنين والوفيات.

القرن الأول والثاني:

تقدم في كلام ابن رجب ذكر جماعة من أهل هذا القرن، منهم محمد بن سيرين وأيوب السختياني وعبد الله بن عون وشعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ومالك بن أنس.

وقال الذهبي في السير عن يحيى القطان: تكلم في العلل والرجال (٩/ ١٧٦).

وعد ابن رجب له في شرح العلل (٥٢٣) كتاب العلل.

القرن الثالث:

- محمد بن إدريس الشافعي[2] (ت٢٠٤).

- أبو سلمة الخزاعي منصور بن سلمة (ت٢١٠).

جاء في السير للذهبي (٩/ ٥٦١): وكان من أئمة هذا الشأن بصيرا بالرجال والعلل

- أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي (ت٢٢٤).

قال ابن ناصر الدين: وكان إماما في القراءات حافظا للحديث وعلله الدقيقات[3].

(١) طبقات الشافعية للسبكي (٤/ ١٥٨)

(٢) انظر في علمه بالعلل طبقات السبكي (٩/ ١١٤).

(٣) شذرات الذهب (١/ ٥٤).

- الحسن بن محبوب بن وهب الشراء البجلي (ت٢٢٤).

له كتاب علل الأحاديث[١]

- علي بن المديني (ت٢٣٤).

قال أبو حاتم: كان علما في الناس في معرفة الحديث والعلل[٢].

وفي السير (١١/ ٤٣): وساد الحفاظ في معرفة العلل.

وله عدة كتب مصنفة في العلل، سنذكرها في فصل المصنفات في العلل[٣].

- يحيى بن معين (ت٢٣٣).

له كتاب العلل[٤].

- أبو عبد الله أحمد بن حنبل (ت٢٤١).

كان إماما في معرفة العلل، وقد طبع له العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله، ورواية المروذي وغيره، وكذا في كتب السؤالات والمسائل كلام كثير في علل الأحاديث كسؤالات أبي داود وابن هانئ وغيرهما.

- الحافظ محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي أبو جعفر البغدادي (ت٢٤٢).

كان قيما بالحديث وعلله رحالا فيه جماعا له[٥]، وله كتاب جليل في معرفة الرجال والعلل[٦].

(١) الفهرست (٣١٠) ومعجم المؤلفين (٢/ ٢٧٣).
(٢) طبقات الحفاظ (١٨٧).
(٣) وانظر السير (١١/ ٤٣-٤٩-٥٠-٥٩) وتاريخ بغداد (١٢/ ٨٣) وطبقات السبكي (٢/ ١٤٦)
(٤) شرح العلل لابن رجب (٥٣٣).
(٥) طبقات الحفاظ (٢١٩).
(٦) تاريخ بغداد (٥/ ٤١٦) والسير (١١/ ٤٦٩) والشذرات (١/ ١٠١) والميزان (٣/ ٥٩٦) والتهذيب (٩/ ٢٦٥).

- الحفاظ أبو الحسن أحمد بن الحسن بن جنيد الترمذي.

كان بصيرا بالعلل والرجال[١]، ورد نيسابور .. فسألوه عن علل الحديث والجرح والتعديل[٢].

- الحافظ دحيم الدمشقي أبو سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم (ت٢٤٥).

جمع وصنف وجرح وعدل وصحح وعلل[٣]

- الحافظ أحمد بن صالح المصري أبو جعفر (ت٢٤٨).

كان أحد حفاظ الحديث رأسا في الحديث وعلله[٤].

- أحمد بن سعيد الدارمي (ت٢٥٣).

كان عالما بالرجال والعلل[٥].

- الحافظ عمرو بن علي الفلاس (ت٢٤٩).

له كتاب العلل[٦].

- أمير المؤمنين محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦).

كان من أعيان الحفاظ في حفظ الحديث وعلله[٧].

له كتاب العلل[٨]، وللترمذي سؤالات كثيرة له حول العلل، وكذا في كتابه الصحيح التنبيه على العلل بعبارات لطيفة وإشارات مختصرة.

(١) السير (١٢/ ١٥٦)

(٢) طبقات الحفاظ (٢٤٠).

(٣) السير (١١/ ٥١٥)

(٤) تاريخ بغداد (٤/ ١٩٩) وطبقات الحفاظ (٤٨-٢٢٠) السير (١٢/ ١٦٥)

(٥) السير (١٢/ ٢٣٤)

(٦) التهذيب (٨/ ٨١)

(٧) تاريخ بغداد (٢/ ٢٧) والسير (١٢/ ٤٣٢-٤٠٧-٤٢٩) وطبقات السبكي (٢/ ٢٢٠).

(٨) الهدي (٤٩٢) والرسالة المستطرفة (١١١) وفتح المغيث (٢/ ٣٣٤)

قال أبو حامد الأعمشي: رأيت البخاري في جنازة سعيد بن مروان، والذهلي يسأله عن الأسماء والكنى والعلل ويمر فيه البخاري مثل السهم[1].

- الحافظ محمد بن يحيى الذهلي (ت٢٥٨).

له علل حديث الزهري[2].

قال الذهبي في التذكرة (٢/ ٥٣١): من أجب أن ينظر قصور علمه فلينظر في علل حديث الزهري لمحمد بن يحيى.

- ابن مزين يحيى بن زكريا القرطبي (ت٢٥٩).

له علل حديث الموطأ[3].

- الحافظ أبو بكر الأثرم أحمد بن محمد الطائي (ت٢٦٠ وقيل غيرها).

له كتاب علل الحديث[4].

- الحافظ مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١).

قال ابن عقدة: وأما مسلم فقلما يقع له الغلط في العلل[5].

صنف عدة مصنفات في العلل منها:

* العلل[6].

* المسند بعلله[7].

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣١) وطبقات السبكي (٢/ ٢٢٩).

(٢) السير (١٢/ ٢٨٤).

(٣) الديباج لابن فرحون (١/ ٣٥٤)

(٤) تاريخ بغداد (٥/ ١١٠) والسير (١٢/ ٦٢٤) والمنتظم (٦/ ٨٣) والنجوم الزاهرة (٣/ ١٦٦).

(٥) السير (١٢/ ٥٦٥).

(٦) الرسالة المستطرفة (١١١) وكشف الظنون (٢/ ١١٦٠) والسير (١٢/ ٥٧٩) والمنتظم (٥/ ٣٢) وشرح النووي (١/ ٢٨) وفتح الباري لابن رجب (٣/ ٤٢٥).

(٧) الفهرست (٣٢٢)

* التمييز[١].

وفي كتاب الصحيح التنبيه على كثير من العلل.

- الحافظ يعقوب بن شيبة أبو يوسف البغدادي (ت٢٦٢).

له كتاب المسند المعلل[٢]. يوضح فيه علل الأحاديث ويتكلم على الرجال[٣].

- أبو زرعة الرازي عبيد الله بن عبد الكريم (ت٢٦٤).

له كتاب العلل[٤]. وفي العلل لابن أبي حاتم سؤالات عدة موجهة إليه في العلل.

- أبو بشر إسماعيل بن عبد الله الأصبهاني (ت٢٦٧).

له كتاب العلل[٥].

- خطاب بن بشر (ت٢٦٤).

له سؤالات خطاب بن بشر للإمام أحمد[٦].

- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥).

كان عالما حافظا عارفا بعلل الحديث[٧].

- الحافظ أبو حاتم الرازي (ت٢٧٧).

أحد الأئمة الحفاظ الأثبات العارفين بعلل الحديث[٨].

(١) وقد طبع الموجود منه.
(٢) تاريخ بغداد (١٤/ ٢٨١) والتذكرة (٢/ ٥٧٧) وشرح العلل (٥٣٣) وفتح المغيث (٢/ ٣٤٢).
(٣) السير (١٢/ ٤٧٧).
(٤) تسمية ما ورد به الخطيب دمشق (رقم ٨٥) كذا في تقدمة علل الدارقطني (١/ ٥١).
(٥) فتح المغيث (٢/ ٣٣٤).
(٦) ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس في كتب العلل (١/ ٤٦٧).
(٧) المنتظم (٥/ ٩٧) والنجوم الزاهرة (٣/ ٧٣) والسير (١٣/ ٢١١) وتاريخ بغداد (٩/ ٥٨) وشذرات الذهب (١/ ١٦٧) ووفيات الأعيان (٢/ ٤٠٤) والبداية والنهاية (١١/ ٥٥).
(٨) البداية والنهاية (١١/ ٥٩) والمنتظم (٥/ ١٠٧).

ـ أبو عيسى الترمذي (ت٢٧٩).

له العلل الصغير، ذكره في آخر جامعه.

والعلل الكبير، وقد طبع ترتيبه.

ـ القاضي أبو العباس أحمد بن محمد البرتي الحافظ (ت٢٨٠).

كان عارفا بالحديث وعلله[١].

ـ الإمام عثمان بن سعيد الدارمي (ت٢٨٠).

كان عالما بالعلل[٢].

ـ أبو زرعة الدمشقي عبد الرحمن بن عمرو (ت٢٨١).

له كتاب العلل[٣].

ـ ابن ديزيل أبو إسحاق إبراهيم الهمذاني (ت٢٨١)[٤].

ـ إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥).

له كتاب العلل[٥]. وكان عارفا بالحديث مميزا لعلله[٦].

ـ الحافظ محمد بن وضاح القرطبي أبو عبد الله (ت٢٨٦).

كان بصيرا بعلل الحديث[٧].

---

(١) شذرات الذهب (١/ ١٧٥).

(٢) السير (١٣/ ٣٢٠).

(٣) كشف الظنون (٢/ ١٤٤٠) وطبقات الحنابلة (١/ ٢٠٥).

(٤) السير (١٣/ ١٩٠).

(٥) ذكره مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٥/ ١) كذا في تقدمة علل الدارقطني (١/ ٥٢).

(٦) تاريخ بغداد (٦/ ٢٨).

(٧) شذرات الذهب (١/ ١٩٤) والسير (١٣/ ٤٤٥)

قال ابن الفرضي: كان عالما بالحديث بصيرا بطرقه وعلله[١].

- عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت٢٩٠).

- أحمد بن سلمة أبو الفضل البزاز المعدل النيسابوري (ت٢٨٦).

صنف العلل[٢].

كان من العارفين بالعلل[٣].

وقال ابن المنادي: ومازلنا نرى الأكابر من شيوخنا يشهدون له بمعرفة الرجال وعلل الحديث[٤].

- الحافظ ابن الجنيد علي بن الحسين الرازي (ت٢٩١).

كان بصيرا بالرجال والعلل[٥].

- الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو البزار (ت٢٩٢).

له كتاب المسند الكبير المحلل. مطبوع.

- الحافظ موسى بن هارون الحمال (ت٢٩٤).

كان إمام وقته في حفظ الحديث وعلله[٦].

- الحافظ أبو علي البلخي عبد الله بن محمد (ت٢٩٥).

جمع وصنف كتاب العلل[٧].

(١) طبقات الحفاظ (٢٨٧).
(٢) طبقات الحفاظ للسيوطي (٢٨٤).
(٣) تاريخ بغداد (٩/ ٣٧٥).
(٤) طبقات الحنابلة (١/ ١٨٣) والسير (١٣/ ٥٢١) والمنتظم (٦/ ٤٠).
(٥) طبقات الحفاظ (٢٩٧) والتذكرة (٢/ ٦٧١).
(٦) شذرات الذهب (١/ ٢١٧).
(٧) السير (١٣/ ٥٢٩). شذرات الذهب (١/ ٢١٩) وتاريخ بغداد (١٠/ ٩٣) والمنتظم (٦/ ٧٩) وطبقات الحفاظ (٣٠٣).

- الحافظ إبراهيم بن أبي طالب النيسابوري (ت٢٩٥).

إمام أهل عصره بنيسابور في معرفة الحديث والرجال والعلل[١].

أملى كتاب العلل[٢].

القرن الرابع:

- الحافظ أبو عبد الرحمن النسائي(ت٣٠٣).

أحد أئمة الحديث والعلل[٣]، وفي تضاعيف كتابه السنن الكثير من التعليلات والتنبيه على كثير من الأوهام الدقيقة.

- سعيد بن عثمان بن سليمان التجيبي القرطبي (ت٣٠٥).

كان عالما بالحديث بصيرا بعلله[٤].

- الحافظ زكريا الساجي أبو يحيى (ت٣٠٧).

له كتاب جليل في العلل يدل على تبحره وإمامته[٥].

- الحافظ ابن جرير الطبري (ت٣١٠).

كان أحد العارفين بالحديث وعلله[٦].

- التستري أبو جعفر أحمد بن يحيى بن زهير (ت٣١٠).

جمع وصنف وعلل[٧].

(١) البداية والنهاية (١١/ ١٠٦) والمنتظم (٦/ ٧٦) والنجوم الزاهرة (٣/ ١٦٣).
(٢) السير (١٣/ ٥٥٠) والتذكرة (٢/ ٦٣٨) ومعجم المؤلفين (١/ ١٠٩).
(٣) السير (١٤/ ١٣٣).
(٤) الديباج (١/ ١٢٣).
(٥) السير (١٤/ ١٩٩) وطبقات الحفاظ (١/ ٣٠٩) والشذرات (١/ ٢٥١) والرسالة المستطرفة (١١١) وطبقات السبكي (٣/ ٣٠٣).
(٦) السير (١٤/ ٢٧٣).
(٧) السير (١٤/ ٣٦٣).

ـ الحافظ أبو بكر الخلال أحمد بن محمد البغدادي (ت٣١١).

له كتاب العلل في عدة أسفار وكان أحد الأئمة في هذا الشأن[١].

ـ الحافظ الإلبيري أبو جعفر أحمد بن عمرو الأندلسي (ت٣١٢).

كان إماما في علل الحديث[٢].

ـ الحافظ أبو بكر بن أبي داود السجستاني (ت٣١٦).

كان عالما بالأنساب والأخبار والعلل[٣]، أحد حفاظ الأثر عالما بعلل الحديث[٤].

ـ يحيى بن محمد بن صاعد البغدادي (ت٣١٨).

له كلام متين في الرجال والعلل يدل على تبحره[٥].

ـ الحافظ ابن أخي رفيع الصائغ أبو محمد عبد الله الكلاعي الأندلسي (ت٣١٨).

كان بصيرا بالرجال والعلل[٦]، وله تآليف في معرفة الرجال وعلل الحديث[٧].

ـ الحافظ أبو الحسن بن جوصا: أحمد بن عمير الدمشقي (ت٣٢٠).

تكلم في العلل[٨].

ـ الحافظ أبو جعفر العقيلي (ت٣٢٢).

له كتاب العلل[٩].

---

(١) السير (١٩/ ٢٩٧ـ١١/ ٣٣١) وطبقات الحنابلة (٢/ ١٢) وشذرات الذهب (١/ ٢٦١) والتذكرة (٣/ ٧٨٥) وقد طبع جزء من المنتخب من علله لابن قدامة.

(٢) السير (١٤/ ٥٦٩) وطبقات الحفاظ (٣٤٠).

(٣) طبقات الحفاظ بأصبهان (٣/ ٥٣٣).

(٤) السير (١٢/ ١٦٩).

(٥) السير (١/ ٣٢٨) (١٤/ ٥٠١).

(٦) التذكرة (٣/ ٨٩١) وطبقات الحفاظ (٣٦٥) والسير (١٥/ ٢٤٥).

(٧) الديباج (١/ ١٣٩) ومعجم المؤلفين (٦/ ٥١).

(٨) طبقات الحفاظ (٣٣٥).

(٩) الضعفاء له (٤/ ١٤٦٩).

- الحافظ أبو محمد عبد الرحمان بن أبي حاتم (ت٣٢٧).

له كتاب العلل، مطبوع مشهور، يدل على إمامته في الفن.

- الحافظ ابن الأخرم أبو عبد الله محمد بن يعقوب النيسابوري (ت٣٤٤).

له كلام حسن في العلل والرجال[١]، ومع براعته في الحديث والعلل والرجال لم يرحل من نيسابور[٢].

- بكر بن العلاء القشيري أبو الفضل (ت٣٤٤).

كان راوية للحديث عالما بما له من العلل[٣].

- أبو الحزم وهب بن ميسرة التميمي الأندلسي (ت٣٤٦).

كان بصيرا بالحديث وعلله[٤].

- أبو الوليد حسان بن محمد الأموي النيسابوري (ت٣٤٩).

كان بصيرا بالحديث وعلله[٥].

- أبو علي حسين بن علي النيسابوري (ت٣٤٩).

له كتب العلل[٦].

- أبو القاسم خالد بن سعد القرطبي (ت٣٥٢).

كان إماما حجة مقدما على حفاظ زمانه عجبا في معرفة الرجال والعلل[٧].

(١) السير (١٥/ ٤٦٨) وطبقات الحفاظ.
(٢) الشذرات (١/ ٣٦٨).
(٣) الديباج (١/ ١٠٠).
(٤) التذكرة (٣/ ٨٩٠) وطبقات الحفاظ (٣٦٤) والشذرات (١/ ٣٧٤) والديباج (١/ ٣٤٩).
(٥) الشذرات (١/ ٣٨٠).
(٦) الرسالة المستطرفة (١١١) والتبصرة والتذكرة (٢/ ٢٤٠) وفتح المغيث (٢/ ٣٣٤).
(٧) الشذرات (٢/ ١١).

- الحافظ ابن السكن أبو علي سعيد البغدادي (ت٣٥٣).

جمع وصنف وجرح وعدل وصحح وعلل[١].

- الحافظ ابن حبان أبو حاتم البستي (ت٣٥٤).

كان أحد الحفاظ العالمين بالحديث وعلله.

وصنف علل أوهام المؤرخين (مجلد)، وعلل مناقب الزهري (٢٠ جزءا)، وعلل حديث مالك (١٠ أجزاء)، وعلل ما أسند أبو حنيفة (١٠ أجزاء)[٢].

- الحافظ أبو بكر الجعابي محمد بن عمر (ت٣٥٥).

كان إماما في معرفة العلل[٣].

- الحافظ حمزة بن محمد أبو القاسم الكناني المصري (ت٣٥٧).

كان بصيرا بالحديث وعلله مقدما فيه[٤].

- الحافظ أبو القاسم الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب (ت٣٦٠).

كان بصيرا بالعلل والرجال[٥].

- الحافظ أبو علي الماسرجسي الحسين بن محمد (ت٣٦٥).

له كتاب المسند المعلل[٦].

(١) السير (١٦/ ١١٧).

(٢) السير (١٦/ ٩٥).

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٢٦) وطبقات الحفاظ (٣٧٧) وتاريخ بغداد (٣/ ٢٨) والمنتظم (٧/ ٣٧) والسير (١٦/ ٨٩).

(٤) الشذرات (٢/ ٢٤).

(٥) الشذرات (٢/ ٣٠).

(٦) تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٥٦) والسير (١٦/ ٢٨٩) والبداية والنهاية (١١/ ٢٨٣) وفتح المغيث (٢/ ٣٤٢).

- الحفاظ أبو أحمد بن عدي عبد الله الجرجاني (ت٣٦٥).

قال الذهبي: وأما العلل والرجال فحافظ لايجارى[١].

- الحافظ أبو الحسين الحجاجي محمد بن محمد النيسابوري (ت٣٦٨).

صنف العلل والشيوخ والأبواب[٢]

- الحافظ أبو أحمد الحاكم محمد بن محمد النيسابوري (ت٣٧٨).

له كتاب العلل[٣].

- الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن الجوهري الغافقي (ت٣٨١).

صنف مسند الموطأ بعلله[٤].

- الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥)، جهبذ العلل[٥].

أحد كبار الحفاظ المبرزين في الحديث والعلل، له كتاب العلل أربى فيه على من تقدمه وأعجز من جاء بعده، وكان يملي العلل من حفظه[٦].

- ابن عبدان أبو بكر أحمد الشيرازي (ت٣٨٨).

أحد أئمة الحديث، سأله حمزة بن يوسف عن الجرح والتعديل والعلل[٧].

(١) الشذرات (٢/ ٥١) والسير (١٦/ ١٥٤) وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/١٤٠) وللسبكي (٣/ ٣١٦) وطبقات الحفاظ (٣٨١).

(٢) السير (١٦/ ٢٤٠-٢٤١) والشذرات (٢/ ٦٧) وتاريخ بغداد (٢/ ٢٢٣) وطبقات الحفاظ (٣٨٢).

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٧٧) وطبقات الحفاظ (٣٨٩) والشذرات (٢/ ٩٣) والسير (١٦/ ٣٧٢).

(٤) السير (١٦/ ٤٣٦).

(٥) طبقات السبكي (١/ ١٩).

(٦) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٤) والسير (١٦/ ٤٥٠-٤٥٢) وطبقات الحفاظ (٣٩٤) والشذرات (٢/ ١١٦) والنجوم الزاهرة (٤/ ١٧٢).

(٧) السير (١٤/ ٤٨٩).

ـ أبو محمد الأصيلي عبد الله بن إبراهيم الأندلسي (ت٣٩٢).

قال عياض: كان من حفاظ مذهب مالك ومن العالمين بالحديث وعلله[١].

القرن الخامس:

ـ الحافظ أبو مسعود الدمشقي إبراهيم بن محمد (ت٤٠٠).

قال الذهبي: وقد وقفت على جزء له في أحاديث معلله تنبئ بحفظه ونقده[٢].

ـ أبو علي حسن بن محمد الزجاجي (ت في حدود ٤٠٠).

له كتاب العلل[٣].

ـ الحافظ ابن فطيس أبو المطرف عبد الرحمن بن محمد القرطبي (ت٤٠٢).

كان حافظا ناقدا جهبذا مجودا محققا بصيرا بالعلل والرجال[٤].

ـ الحافظ أبو الحسن القابسي علي بن محمد (ت٤٠٣).

كان حافظا للحديث وعلله[٥].

ـ الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥).

صنف العلل[٦].

ـ الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري (ت٤٠٩).

كان عالما بأسامي الرجال وعلل الحديث[٧].

---

(١) (١/ ٤٠٦) والسير (١٦/ ٥٦٠) والديباج (١/ ١٣٩).
(٢) التذكرة (٣/ ١٠٦٩).
(٣) كشف الظنون (٢/ ١١٦٠).
(٤) السير (١٧/ ٢١١).
(٥) شذرات الذهب (٢/ ١٦٨) وطبقات الحفاظ (١/ ٤١٩) والديباج (١/ ٢٠٠) والسير (١٧/ ١٥٩).
(٦) السير (١٧/ ١٧٠) ووفيات الأعيان (٤/ ٢٨٠) والرسالة المستطرفة (١١١) والتذكرة (٣/ ١٠٤٣) وكشف الظنون (٢/ ١١٦٠).
(٧) النجوم الزاهرة (٤/ ٢٤٤).

ـ الحافظ حمزة السهمي أبو القاسم الجرجاني (ت٤٢٨).

كان من حفاظ الحديث، جرح وعدل وصحح وعلل[١].

ـ القراب أبو يعقوب إسحاق السرخسي الهروي (ت٤٢٩).

كان ممن يرجع إليه في العلل[٢].

ـ الحافظ أبو ذر الهروي عبد بن أحمد (ت٤٣٥).

كان بصيرا بالحديث وعلله[٣].

ـ الحافظ أبو يعلى الخليلي عبد الله بن أحمد (ت٤٤٦).

كان عارفا بالرجال والعلل[٤].

ـ الحافظ ابن شق الليل أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الأندلسي (ت٤٥٥)

قال ابن بشكوال: كان حافظا متقنا بصيرا بالرجال والعلل[٥].

ـ الحافظ أبو محمد ابن حزم علي بن أحمد القرطبي (ت٤٥٧).

كان أحد الحفاظ[٦]، له كتاب مختصر في علل الحديث، مجلد[٧].

ـ الحافظ أبو بكر البيهقي أحمد بن الحسين الخرساني (ت٤٥٨).

كان عالما بالحديث وعلله[٨].

---

(١) السير (١٧/ ٤٧٠) وطبقات الحفاظ (٤٢٢).
(٢) السير (١٧/ ٥٧٢).
(٣) الديباج (١/ ٢١٧).
(٤) السير (١٧/ ٦٦٦) وطبقات الحفاظ (٤٣٠).
(٥) السير (١٨/ ١٢٩).
(٦) السير (١٨/ ٢٠٢).
(٧) السير (١٨/ ١٩٥).
(٨) السير (١٨/ ١٦٧).

- الحافظ أبو بكر الخطيب أحمد بن علي البغدادي (ت٤٦٣).

كان من حفاظ الحديث، وممن جمع وصنف وصحح وعلل[(١)].

- الحافظ أبو الوليد الباجي سليمان بن خلف القرطبي (ت٤٧٤).

برع في الحديث وعلله ورجال[(٢)].

- الحافظ الحميدي (ت٤٨٨).

كان إماما في الحديث وعلله[(٣)].

- أبو محمد عبد الله بن يوسف الجرجاني (ت٤٨٩).

له علة الحديث المسلسل في يوم العيد[(٤)].

- الحافظ أبو علي الجياني (ت٤٩٨).

كان من جهابذة الحفاظ البصراء[(٥)]، وهو صاحب كتاب تقييد المهمل الذي استدرك به على الصحيحين.

القرن السادس:

- الحافظ ابن مفوز أبو بكر محمد بن حيدرة الشاطبي (ت٥١٥).

كان حافظا للحديث وعلله[(٦)].

- الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر القيسراني (ت٥٠٧).

له تصحيح العلل[(٧)].

---

(١) السير (١٨/ ٢٧١).
(٢) طبقات الحفاظ (٤٤٠).
(٣) السير (١٩/ ١٢٣).
(٤) فهرس مخطوطات الظاهرية للألباني (٢٤٦) كذا في مقدمة علل الدارقطني (١/ ٥٥).
(٥) التذكرة (٤/ ١٢٣٤).
(٦) السير (١٩/ ٤٢١).
(٧) محاسن الاصطلاح (١٩٦).

- الحافظ ابن سكرة أبو علي الحسين بن محمد السرقسطي (ت٥١٤).

كان من حفاظ الحديث، له الباع الطويل في الرجال والعلل[١].

- الحافظ ابن عطية: أبو بكر غالب بن عبد الرحمن الغرناطي (ت٥١٨).

قال ابن بشكوال: كان حافظا للحديث وطرقه وعلله[٢].

- أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي النحوي (ت٥٢١).

له جزء فيه علل الحديث[٣].

- الحافظ ابن يربوع أبو محمد عبد الله بن أحمد الشنتريني الإشبيلي (ت٥٢٢).

قال ابن بشكوال: كان حافظا للحديث وعلله[٤].

- أبو جعفر البطروجي أحمد بن عبد الرحمن الأندلسي (ت٥٤٢).

كان إماما في الحديث ومعرفة رجاله وعلله[٥].

- أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن علي النميري الغرناطي (ت٥٤٤).

كان من حذاق المحدثين عارفا بعلل الحديث[٦].

- ابن البزري أبو القاسم عمر بن محمد الجزري (ت٥٦٠).

له: الأسامي والعلل من كتاب المهذب[٧].

---

(١) التذكرة (٤/ ١٢٥٣) وطبقات الحفاظ (٤٥٥).

(٢) السير (١٩/ ٥٨٧) والشذرات (٢/ ٥٩) وطبقات الحفاظ (٤٦٠).

(٣) فهرست ابن خير (٢٠٥).

(٤) السير (١٩/ ٥٧٨) والديباج (١/ ١٤١) وطبقات الحفاظ (٤٦١) والشذرات (٢/ ٦٦).

(٥) الشذرات (٢/ ١٣٠).

(٦) الديباج (١/ ٣١٤).

(٧) وفيات الأعيان (٣/ ٤٤٥).

ـ الحافظ عبد الحق أبو محمد الإشبيلي (ت٥٨١).

كان حافظا عالما بالحديث وعلله[(١)]، وله كتاب المعتل من الحديث[(٢)].

ـ عبد الرحمن بن محمد الأنصاري يعرف بابن حبيش أبو القاسم الأندلسي (ت ٥٨٤).

كان إماما في علم الحديث عارفا بعلله[(٣)].

ـ الحافظ أبو الفرج بن الجوزي (ت٥٩٧).

له كتاب العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، مطبوع.

القرن السابع:

ـ الحافظ أبو محمد الموفق بن قدامة المقدسي (ت٦٢٠).

اختصر العلل للخلال في مجلد ضخم[(٤)].

ـ الحافظ أبو الحسن بن القطان الفاسي (ت٦٢٨).

قال الذهبي: قلت: علقت من تأليفه كتاب الوهم والإيهام فوائد تدل على قوة ذكائه وسيلان ذهنه وبصره بالعلل[(٥)].

ـ الحافظ الضياء المقدسي محمد بن عبد الواحد (ت٦٤٣).

كان من حفاظ الحديث وممن جرح وعدل وصحح وعلل[(٦)].

---

(١) التكملة لكتاب الصلة (٣/ ١٢٠) والسير (٢١/ ١٩٩) وطبقات الحفاظ (١/ ٤٨٢) والديباج (١/ ١٧٦).
(٢) طبقات الحفاظ (١/ ٤٨٢).
(٣) التكملة (٣/ ٣٥).
(٤) السير (٢٢/ ١٦٨) والشذرات (٣/ ٩١).
(٥) السير (٢٢/ ٣٠٧).
(٦) السير (٢٣/ ١٢٧).

القرن الثامن:

- الحافظ ابن دقيق العيد أبو الفتح القشيري (ت٧٠٢).

قال الذهبي: له اليد الطولى في الأصول والمعقول وخبرة بعلل المنقول.

وقال السبكي: بلغني عن الذهبي أنه قال: ما رأيت أحفظ من أربعة: ابن دقيق العيد والدمياطي وابن تيمية والمزي، فالأول أعرفهم بالعلل[١].

- الحافظ تقي الدين بن تيمية (ت٧٢٨).

كان أحد حفاظ الحديث، برع في الرجال وعلل الحديث[٢].

- الحافظ أبو الفتح بن سيد الناس اليعمري (ت٧٣٤).

كان أحد الأعلام الحفاظ إماما في الحديث ناقدا في الفن خبيرا بالرجال والعلل[٣].

- الحافظ شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨).

كان أحد كبار الحفاظ، جرح وعدل وصحح وعلل[٤].

- الحافظ ابن عبد الهادي الحنبلي المقدسي (ت٧٤٤).

قال ابن كثير: وكان جبلا في العلل والطرق[٥].

وشرع في كتاب العلل على ترتيب الفقه، ولم يكلمه[٦]، وكان بصيرا بالعلل[٧].

---

(١) طبقات الشافعية (١٠/ ٢٢١).

(٢) طبقات الحفاظ (١/ ٥٢١)والدرر الكامنة (١/ ١٦٨) والبدر الطالع (١/ ٦٤).

(٣) ذيل التذكرة (١/ ٣٥٠) وطبقات الحفاظ (٥٢٤) والشذرات (٣/ ١٠٩) والبداية والنهاية (١٤/ ١٦٩) وطبقات الشافعية (٢/ ٢٩٧).

(٤) ذيل التذكرة (٣٥).

(٥) البدر الطالع (٢/ ١٠٨) وذيل التذكرة (٣٥١) وطبقات الحفاظ (٥٢٥) والدرر الكامنة (٥/ ٦٢).

(٦) طبقات الحفاظ (٥٢٥).

(٧) البداية والنهاية (١٤/ ٢١٠) وذيل التذكرة (١٦).

- الحافظ تقي الدين السبكي (ت٧٥٦).

قال الذهبي:.ونظر في الرجال والعلل[١].

- الحافظ أبو سعيد صلاح الدين العلائي (ت٧٦١).

قال الذهبي في المعجم المختص (٩٢): ونظر في الرجال والعلل[٢].

قلت: وفي مقدمته على جامع التحصيل قواعد مهمة في علم العلل[٣].

- أبو العباس شرف الدين أحمد بن الحسين المقدسي المشهور بابن قاضي الجبل (ت ٧٧١).

كان متفننا عالما بالحديث وعلله[٤].

- الحافظ إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤).

أمعن النظر في الرجال والعلل[٥].

- الحافظ أبو الفرج زين الدين بن رجب الدمشقي (ت٧٩٥).

أحد كبار الحفاظ، صار أعرف أهل عصره بالعلل[٦].

قلت: وكتابه شرح علل الترمذي، من أنفس كتب العلل، ولا غنى لطالب علم الحديث عنه، وفي كتابه فتح الباري تحبيرات وتدقيقات تدل على إمامته في الفن، وأخطأ من قال: لا هجرة بعد الفتح، يقصد فتح ابن حجر، بل لابد من الهجرة إلى فتح ابن رجب، ولعل صواب العبارة أن يقال: لا هجرة بعد الفتحين.

(١) شذرات الذهب (٣/ ٩٧) والطبقات لابن السبكي (١٠/ ١٩٧).
(٢) طبقات الحفاظ (٥٣٣) والدرر الكامنة (٢/ ٢١٤).
(٣) وانظر شذرات الذهب (٣/ ١٩٠) وذيل التذكرة (٤٣) والبدر الطالع (١/ ٢٤٥) وطبقات السبكي (١٦/ ٣٦).
(٤) الشذرات (٣/ ٢١٩).
(٥) ذيل التذكرة (٥٨) والبدر الطالع (١/ ١٥٣).
(٦) الشذرات (٣/ ٣٣٩).

القرن التاسع :

ـ الحافظ تاج الدين محمد بن ناصر الدين سبط العماد الكركي (ت٨٣٥).

نظر في التواريخ والعلل[١].

ـ الحفاظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢).

انتهى إليه معرفة الرجال والعلل[٢]، وصار الإمام المنفرد بمعرفة الحديث وعلله في الأزمنة المتأخرة[٣].

وصنف الزهر المطلول في بيان الحديث المعلول، وشفاء الغلل في بيان العلل.

وقلت: وكتبه شاهدة على براعته في علم العلل، وخصوصا النكت على ابن الصلاح، والفتح.

ـ الحافظ زين الدين العراقي (ت٨٠٦).

تكلم في العلل والأسانيد[٤].

القرن العاشر :

ـ الحافظ شمس الدين السخاوي (ت٩٠٢).

له بلوغ الأمل في تلخيص كتاب الدارقطني في العلل[٥].

---

(١) الشذرات (١٤/ ٢١٥).

(٢) الشذرات (٤/ ٢٧١).

(٣) البدر الطالع (١/ ٨٧).

(٤) ذيل التذكرة (١/ ٢٣٤).

(٥) البدر الطالع (٢/ ١٨٥) وفتح المغيث له (٢/ ٣٧٩).

الفصل الرابع : أهمية علم العلل ودقة مباحثه

اتفق أئمة الحديث على عظم أهمية علم العلل، وسمو قيمته ودقة مباحثه دون سائر علوم الحديث.

"فهذا باب من العلم جسيم مقصور علمه على أهل الحديث الذين نشؤوا فيه وعنوا به صغارا، فصار لهم رياضة ولا يلحق بهم من يتكلفه على الكبر"[(١)].

ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي : لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب حديثا ليس عندي، رواه ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٩).

ورواه الحاكم في المعرفة (١١٢) والخطيب في الجامع (٢/ ٢٩٥) بنحوه، لكن قال : عشرين حديثا ليس عندي. وذكره السخاوي في فتح المغيث (٢/ ٢٩٥).

ورواه الخطيب في الجامع (٢/ ١٩١) وأبو نعيم في الحلية (٩/ ٥) والذهبي في السير (٩/ ٢٠٦) بلفظ عشرة أحاديث.

ويمكن إبراز هذه الأهمية من خلال ما يلي :

الأمر الأول:

دقة مباحثه وخفاؤها حتى على أغلب الحفاظ، إلا من أوتي فهما ثاقبا واطلاعا واسعا واستحضارا شاملا.

وهذا ما حذا ببعضهم إلى القول بأنه إلهام وكهانة.

فروى ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٩) وفي الجرح والتعديل (١/ ٣٥٠) و الخطيب في

(١) المحدث الفاصل (١/ ٣٠٧).

الجامع (٢/ ٢٥٥) والذهبي في السير (٩/ ٢٠٣) بسند صحيح عن عبد الرحمن بن مهدي قال: معرفة الحديث إلهام، قال ابن نمير: وصدق، لو قلت له من أين قلت لم يكن له جواب.

وقال: إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة.

وروى الحاكم في المعرفة (١١٣) والخطيب في الجامع (٢/ ٢٥٦) عن أبي زرعة. وقال له رجل: ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ قال الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته ثم تقصد ابن وراة، يعني محمد بن مسلم بن رواة، وتسأله عنه، ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث فإن وجدت بيننا خلافا في علته فاعلم أن كلا منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم.

قال ففعل الرجل فاتفقت كلمتهم عليه، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام.

قال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٣٥) هذا النوع من أغمض الأنواع وأدقها ولذا لم يتكلم فيه كما سلف إلا الجهابذة أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب مثل ابن المديني وأحمد والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني، ولخفائه كان بعض الحفاظ يقول: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل، وقال ابن مهدي: هي إلهام، لو قلت للقيم بالعلل من أين لك هذا؟ لم تكن له حجة، يعني: يعبر بها غالبا وإلا ففي نفسه حجج للقبول وللرفض.

وقال أيضا (١/ ٢٣٦)، وهو كما قال غيره أمر يهجم على قلبهم لا يمكنهم رده، وهيئة نفسانية لا معدل لهم عنها، ولهذا ترى الجامع بين الفقه والحديث كابن خزيمة والإسماعيلي والبيهقي وابن عبد البر لا ينكر عليهم، بل يشاركهم ويحذو حذوهم، وربما يطالبهم الفقيه أو الأصولي العاري عن الحديث بالأدلة. اهـ.

وقال الحافظ العلائي، بعد أن ذكر علة دقيقة: وبهذه النكتة يتبين أن التعليل أمر

خفي لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث دون من لا اطلاع له على طرقه وخفاياها[1]. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح (٢٩٥): وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهما غايصا، واطلاعا حاويا، وإدراكا لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك.

وقال الحافظ أيضا في النزهة (١٢٣): وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا وحفظا واسعا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني.

تنبيه:

مراد من قال إن علم العلل إلهام وأمر يهجم على نفوسهم أن طول التمرس بالفن والانشغال التام بحفظ الأحاديث وشدة العناية بها وإدامة النظر فيها وطول الممارسة والخبرة تمكن المحدث من الوصول إلى درجة استنكار الحديث بمجرد سماعه، وتضعيف الخبر وتعليله لأول وهلة، كما يعلم الطبيب الخبير الحاذق بالصناعة علة مريض عليل بمجرد رأيته أو سماع خبره، وكما يعرف الصيرفي المتمرس الدراهم المغشوشة من غيرها بمجرد النظر إليها وقبل فحصها وتمييزها.

وليس المراد أنهم لا يستندون إلى قواعد علمية وحجج يقينية في النقد، بل المتأمل في تصرفاتهم وتعليلاتهم يلاحظ أنهم يستندون في كل تعليل تعليل على مبادئ مقررة، وقواعد مسطرة على ما سيأتي بيانه في محله.

---

(١) النكت لابن حجر (٣٣٤).

نعم قد لا يظهر لغير الخبير بالفن وجه التعليل ومستنده، لكن العالمين بحقائق الأمور يسلمون لأهل كل صناعة في صناعتهم.

ولهذا قال من قال منهم إن هذا العلم كهانة عند الجهال.

أما عند أهله فليس بكهانة.

وقد أفصح ابن القيم رحمه الله عن هذا المعنى غاية الإفصاح، فقال في المنار المنيف (٤٤) مجيبا عن سؤال حول إمكانية معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده: إنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه وصار له فيها ملكة وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ومعرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وسلم كواحد من أصحابه.

وقال ابن رجب في شرح العلل قاعدة مهمة: حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم فهم خاص، يعرفون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحضره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم. اهـ.

وزاد الخطيب المسألة وضوحا فقال في كتابه الجامع (٢/ ٢٥٥): أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف، ونقد الدنانير والدراهم، فإنه لا يعرف جودة الدينار والدراهم بلون، ولا مس، ولا طراوة، ولا دنس، ولا نقش، ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر، ولا إلى ضيق أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة، فيعرف البهرج والزائف، والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به. اهـ.

إذن فتلك الهيئة النفسانية التي عبر عنها السخاوي في كلامه السابق تحصل في نفوس المشتغلين بالفن بعد طول الممارسة للحديث والاعتناء به.

الأمر الثاني:

إنه علم يعتمد على الحفظ والفهم لا غير، كالصيرفي في نقده للدراهم والدنانير.

قال الحاكم في معرفة علوم الحديث (١١٢-١١٣): إنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير.

روى الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٣١٢) أن خراسانيا قام إلى عبد الرحمن بن مهدي فقال له: يا أبا سعيد حديث رواه الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم: من ضحك في الصلاة فليعد الوضوء والصلاة، فقال عبد الرحمن: هذا لم يروه إلا حفصة بنت سيرين عن أبي العالية عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: من أين قلت؟ قال: إذا أتيت الصراف بدينار فقال لك: هو بهرج، تقدر أن تقول له: من أين قلت؟ . . .

وروى نحو هذه القصة الخطيب في الجامع (٢/ ٢٥٦) عن علي بن المديني قال: أخذ عبد الرحمن بن مهدي على رجل من أهل البصرة-لا أسميه- حديثا، قال: فغضب له جماعة، قال: فأتوه، فقالوا: يا أبا سعيد: من أين قلت هذا في صاحبنا؟ قال: فغضب عبد الرحمن بن مهدي وقال: أرأيت لو أن رجلا أتى بدينار إلى صيرفي، فقال: انتقد لي هذا، فقال هو بهرج، يقول له: من أين قلت لي إنه بهرج؟ الزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم.

وروى ابن عدي في الكامل (١/ ١٠٩) وذكره ابن رجب في شرح الأربعين (٢/ ١٠٦) عن عبد الرحمن بن مهدي نحو هذه القصة كذلك، ولفظها: قيل لعبد الرحمن بن مهدي: إنك تقول لشيء: هذا صحيح وهذا لم يثبت فعمن تقول ذلك؟ قال: أرأيت

لو أتيت الناقد فأريته دراهمك، فقال: هذا جيد، وهذا ستوق، وهذا نبهرج، أكنت تسأله عمن ذلك أو كنت تسلم الأمر إليه؟ قال: لا، بل كنت أسلم الأمر إليه، قال: فهذا كذلك لطول المجالسة والمناظرة والخبرة.

زاد ابن رجب: وقد روي نحو هذا المعنى عن الإمام أحمد أيضا وأنه قيل له يا أبا عبد الله تقول هذا الحديث منكر فكيف علمت ولم تكتب الحديث كله؟ قال: مثلنا كمثل ناقد العين لم تقع بيده العين كلها فإذا وقع بيده الدينار يعلم بأنه جيد أو أنه رديء.

وقال الأوزاعي: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف على الصيارفة، فما عرفوا منه أخذنا به، وما أنكروا تركنا[1].

وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قال: جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي، من أهل الفهم منهم، ومعه دفتر فعرضه علي، فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ، قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح، فقال لي: من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل، وأن هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وأني كذبت في حديث كذا؟ فقلت: لا ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعي الغيب؟ قال: قلت: ما هذا ادعاء الغيب، قال: فما الدليل على ما تقول؟

قلت: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف، ولم نقله إلا بفهم، قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة، قال: ويقول أبوزرعة مثل ما قلت؟ قلت: نعم، قال: هذا عجب.

فأخذ فكتب في كاغد ألفاظي في تلك الأحاديث ثم رجع إلي، وقد كتب ألفاظ ما

(١) رواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٣١٨) والخطيب في الكفاية (٤٧٢) وأبوزرعة في تاريخ دمشق (٩٥-٣٨٤) وذكره ابن رجب في شرح الأربعين (٢/١٠٦)

تكلم به أبوزرعة في تلك الأحاديث: فما قلت إنه باطل، قال أبوزرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت إنه كذب، قال أبوزرعة: هو باطل، وما قلت إنه منكر، قال: هو منكر، كما قلت، وما قلت إنه صحاح، قال أبوزرعة: هو صحاح، فقال: ما أعجب هذا، تتفقان من غيرمواطأة فيما بينكما، فقلت فقد ذلك إنا لم نجازف، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله بأن دينارا نبهرجا يحمل إلى الناقد فيقول: هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هوجيد، فإن قيل له: من أين قلت إن هذا نبهرج؟ هل كنت حاضرا حين بهرج هذا الدينار؟ قال لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه: إني بهرجت هذا الدينار، قال: لا، قيل: فمن أين قلت إني هذا نبهرج، قال: علما رزقت.

وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك، قلت له فتحمل فص ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهريين فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت هل حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج، قال: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه ساغ هذا زجاجا، قال: لا، قال: فمن أين علمت، قال: هذا علم رزقت.

وكذلك نحن رزقنا علمنا، لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه.

قال أبو محمد: تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره، فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته[1].

وروى الخطيب في الجامع (٢/ ٢٥٦) عن أحمد بن صالح قال: معرفة الحديث بمنزلة معرفة الذهب، وأحسبه قال الجوهر، إنما يبصره أهله، وليس للبصير فيه حجة، إذا قيل

(١) الجرح والتعديل (١/ ٣٤٩-٣٥٠-٣٥١) والسير (١٣/ ٢٥٣).

له كيف قلت: إن هذا بائن ـ يعني جيدا أو رديئا.

وروى كذلك في جامعه (٢/ ٢٥٥) عن أبي حاتم قال: معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مائة دينار، وآخر مثله على لونه، ثمنه عشرة دراهم.

وروى نحو هذا المعنى عن الإمام أحمد، كما ذكره ابن رجب في شرح الأربعين النووية (٢/ ١٠٦).

وقال الخطيب في جامعه (٢/ ٢٥٥) مفصحا عن حقيقة تشبيه ناقد الحديث بناقد الدراهم: أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم، فإنه لا يعرف جودة الدينار والدراهم بلون، ولا مس، ولا طراوة، ولادنس، ولانقش، ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر، ولا إلى ضيق أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة، فيعرف البهرج والزائف، والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث، فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به. اهـ.

وقيل لابن مهدي كيف تعرف صحيح الحديث من غيره قال: كما يعرف الطبيب المجنون[1].

وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح (٢٦٣): وهذه الحكاية التي ذكرها الحاكم تدل على أن الجهابذة النقاد يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي بين الجيد والرديء، وكم من شخص لذلك لا يهتدي.

وقال ابن رجب في شرح الأربعين النووية (١٠٥ـ١٠٦): وإنما تحمل مثل هذه الأحاديث على تقدير صحتها[2]، على معرفة أئمة الحديث الجهابذة النقاد الذين كثرت ممارستهم لكلام النبي صلى الله عليه وسلم وكلام غيره، ولحال رواة الأحاديث ونقلة الأخبار ومعرفتهم بصدقهم وكذبهم وحفظهم وضبطهم، فإن هؤلاء لهم نقد خاص في الحديث يختصون بمعرفته كما يختص الصيرفي الحاذق بمعرفة النقود جيدها ورديئها

(١) رواه الخطيب في التاريخ (١٠/ ٢٤٥).
(٢) يقصد حديث: إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم الحديث، وهو مخرج في الصحيحة رقم (٧٣٢).

وخالصها ومشوبها، والجوهري الحاذق في معرفة الجوهر بانتقاد الجواهر، وكل من هؤلاء لا يمكن أن يعبر عن سبب معرفته، ولا يقيم عليه دليلا لغيره، وآية ذلك أنه يعرض الحديث الواحد على جماعة ممن يعلم هذا العلم فيتفقون على الجواب فيه من غير مواطأة وقد امتحن هذا منهم غير هذا مرة في زمن أبي زرعة وأبي حاتم فوجد الأمر على ذلك فقال السائل أشهد أن هذا العلم إلهام قال الأعمش كان إبراهيم النخعي صيرفيا في الحديث كنت أسمع من الرجال فأعرض عليه ما سمعته.

وقال عمرو بن قيس: ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي الذي ينتقد الدراهم، فإن الدراهم فيها الزائف والبهرج، وكذلك الحديث[1].

الأمر الثالث:

إنه علم لا تضبطه قواعد مطردة دائما وأبدا، ولا يدخل تحت قاعدة كلية أو مجموعة قواعد كلية تندرج تحتها جميع الجزئيات، بل التعليل عندهم دائر مع القرائن ومع الترجيحات، ومع ما ينقدح في نفس الناقد لطول الممارسة والخبرة.

ويتضح ذلك من خلال عدة أمور:

أولا: إنهم أحيانا يحكمون للراوي بما وصل، وأحيانا بما أرسل، وأحيانا يصححون الوجهين، وأحيانا يتوقفون[2]، وأحيانا يرجحون زيادته[3] وأحيانا يعلون بها[4]، وأحيانا يقبلون تفرد الراوي[5]، وأحيانا يعلون به[6]، وأحيانا يحكمون للأكثر حفظا

(١) رواه الخطيب في الجامع (٢/ ١٠٢) وفي الكفاية (٤٣٤) وذكره ابن رجب في شرح الأربعين (٢/ ١٠٦).

(٢) وسأفصل في هذا في الفصل الخاص بأجناس العلل إن شاء الله، وسأبين بما، لا مزيد عليه، أنه لا يوجد من المحدثين الحفاظ من له قاعدة مطردة في هذا الباب، كما هو وارد عنهم في تعليلاتهم، وكما صرح به عدد من الحفاظ كابن رجب وابن عبد الهادي والعلائي وابن حجر والسخاوي وغيرهم، وسنذكر بعض هذا عنهم بعد قليل.

(٣) وهو وارد كثيرا جدا عنهم، فانظر علل ابن أبي حاتم (١/ ٢٩ـ١٢٩) مثلا، وهذا القول هو الذي يميل إليه كثير من المتأخرين وعليه الفقهاء والأصوليون.

(٤) انظر العلل لابن أبي حاتم (١/ ٦٧ـ٨٠ ـرقم ٢٠ـ٨٢ـ٢١٣ ـرقم ٩٢٠).

(٥) وهذا مشهور عنهم لا يحتاج إلى دليل.

(٦) انظر إرواء الغليل (٣/ ٢٩ـ٤/ ٥٢ـ٨/ ٣٠٢ـ١/ ٣٠٠) وقواعد حديثية لعمرو سليم (١٣).

عند المخالفة[١]، وأحيانا للأقل حفظا[٢]، لأمر ظهر لهم أو لشيء استرابهم، أو علة

(١) وهذا مشهور عنهم لا يحتاج إلى دليل.

(٢) ولهذا حكم أبو حاتم للراوي بالحفظ ورجح رواية مخالفه. وقال إنها أشبه (١/ ٣٠٠-٣٠٢-٣٤٠). وانظر العلل كذلك (١/ ٩٢٧).

- وقال النسائي عقب ذكره الخلاف بين خالد ومعتمر في حديث: وخالد أثبت عندنا من معتمر، وحديث معتمر أولى بالصواب، انظر نصب الراية (٢/ ٣٧٠).

- ورجح الدارقطني الرفع مع أن الواقفين أكثر. العلل له (١١/ ١٨٤).

- وترى أبا حاتم في العلل (٢/ ٢٤٨) لم يرجح شيئا مع اعترافه بأن أحدهما أحفظ.

- وقال في مكان آخر (٢/ ٦٦) أولئك أحفظ، والله أعلم أيهما أصح.

- ومع قوله إن أبا نعيم أثبت لم يستبعد كونه بالوجهين (١/ رقم ٧٨٩).

- ورجح أبو حاتم في العلل (١/ رقم ١٠٨١) والدارقطني في العلل رواية محمد بن الفضيل الموقوفة لحديث إنهما ليعذبان، على رواية أبي عوانة المرفوعة، مع أن أبا عوانة أحفظ.

- وعن حجاج الأعور قال: قيل لشعبة بن الحجاج إن مستلم بن سعيد خالفك في حرف (إذا وضعت لمتلك)، وكان شعبة يقول: (إذا وضعت لمثلك) حديث أبي الدرداء ثم جاء ملكان أسودان أزرقان، فقال شعبة: ما كنت أظن ذاك يحفظ حديثين، قال يحيى: والقول قول مستلم بن سعيد، وصحف شعبة، تاريخ الدوري (٢/ ٥٥٩).

فقدم ابن معين قول مستلم بن سعيد الذي قال هو نفسه فيه صويلح على قول شعبة الإمام الحافظ الحجة.

- وأخرج النسائي في سننه (٣٢١٣) حديث نهى عن التبتل من طريق أشعث عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة، ثم رواه عن قتادة عن الحسن عن سمرة، ثم قال: قتادة أثبت وأحفظ من أشعث، وحديث أشعث أشبه بالصواب. اهـ.

فاعترف النسائي بأن قتادة أحفظ، وقدم رواية مخالفه عليه.

وروى الشيخان عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعا: من باع عبدا وله مال، وقد خالفه نافع عن عبد الله بن عمر.

قال النسائي: سالم أجل في القلب، والقول قول نافع. الإلزامات (٢٩٤).

- ورجح الترمذي والبخاري وابن المديني و الذهلي وغيرهم وصل سفيان لحديث (لا نكاح إلا بولي) مع أن مخالفيه أحفظ وأكثر. العلل الكبير (١٥٦) وفتح ابن حجر(٩/ ١٨٤).

وقال الدارقطني في العلل(٦/ ١٤٠): وقول يزيد بن سنان أصح، وإن كان أبو عبد الرحيم ثقة أثبت منه.

وقال أبو زرعة عن اختلاف ابن أبي عروبة وأبان العطار في وصل حديث: ابن أبي عروبة أحفظ، وقتادة عن أنس عن النبي (ص) أصح. العلل (٣٠٢).

- ورجح أبو زرعة رواية همام على رواية ابن أبي عروبة لأنه زاد في السند مع اعترافه بأن ابن أبي عروبة أحفظ: العلل (٣٠٠).

- وروى يزيد بن زريع وخالد الواسطي وزهير بن معاوية وجماعة عن حميد عن أنس عاد النبي (ص) رجلا قد جهد من المرض. =

انقدحت في أذهانهم.

بل تراهم أحيانا يعلون بتفرد الراوي ولو مع عدم المخالفة، قال ابن القيم في تهذيب السنن (١٠/ ٢٠٩): ولهذا كثيرا ما يعلل البخاري ونظراؤه حديث الثقة بأنه لا يتابع عليه.

وفي هذا المعنى يقول الحافظ ابن رجب في شرح العلل (٢٠٨): وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافه أن لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه[1]. اهـ

وقال أبو داود في رسالته لأهل مكة (٢٩): والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئا من الحديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم.

=ورواه خالد بن الحارث والأنصاري عن حميد عن ثابت عن أنس به، فقال أبو زرعة وأبو حاتم: الصحيح عن حميد عن ثابت عن أنس . . . قلت: فهؤلاء أخطأوا؟ قال: لا، ولكن قصروا، وكان حميد كثيرا ما يرسل. (٢/ ١٩٣).

فرجحا رواية الأقل حفظا.

(١) من أمثلته: سئل أبو حاتم عن حديث الأوزاعي عن الزهري عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة مرفوعا: اصبغوا اللحى وخالفوا اليهود.

فقال: وهم الأوزاعي في هذا الحديث: الناس يقولون عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم. كذا في العلل لابنه (٢/ ٢٦٤).

فوهم أبو حاتم الأوزاعي مع إمكانه أن يخرج ذلك على أن للزهري، وهو إمام واسع الرواية، شيخين في هذا الحديث، ولا يستنكر من مثله هذا.

وانظر العلل (٢/ ٢٦٧ـ٣٠٠ـ٣٠١ـ٣٣٣).

وروى البخاري من طريق مجاهد عن ابن عمر مرفوعا: رأيت موسى وعيسى وإبراهيم عليهم السلام. الحديث، فقال أبو علي الجياني وأبو ذر الهروي وأبو عبد الرحمن بن مندة: المحفوظ فيه عن مجاهد عن ابن عباس، ووافقهم الحافظ ابن حجر في الهدي (٣٦٦)

وقال الحافظ ابن رجب في الفتح (٦/ ٢٥٦): ويؤخذ منه أيضا أن المنفرد بزيادة على الثقات يتوقف في قبول زيادته حتى يتابع عليها، لا سيما إن كان مجلس سماعهم واحدا. اهـ

وقال ابن رجب في (٦/ ١٣١): وفي ألفاظ هذا الحديث اختلاف، فقد توقف فيه أبو حاتم الرازي، وحكى عن شعبة أنه كان يهابه، لتفرد إسماعيل بن رجاء به عن أوس.

وقال أيضا في الفتح (٤/ ١٧٤): لأن قاعدته ـ أي أحمد ـ أن ما انفرد به ثقة فإنه يتوقف فيه حتى يتابع عليه، فإن توبع عليه زالت نكارته، خصوصا إن كان الثقة ليس بمشتهر في الحفظ والإتقان، وهذه قاعدة يحيى القطان وابن المديني وغيرهما.

وكم رد أهل الحديث على الثقات زيادة ألفاظ في متون صحيحة[١]، فمن ذلك زيادة لفظة (والحيضة) في قوله في حديث غسل الجنابة: فانقضيه للجنابة والحيضة[٢].

وزيادة (ثم تشهد) في حديث سجود السهو[٣].

وزيادة (بركاته) في حديث التشهد عقب قوله: السلام عليكم ورحمة الله[٤].

وزيادة لفظة (نسيئة) في حديث نهى عن بيع الرطب بالتمر نسيئة[٥].

وضعف أبو داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم زيادة (وإذا قرأ فانصتوا) في حديث إنما جعل الإمام ليؤتم به[٦].

وأنكر شعبة وأحمد وغيرهما على عبد الملك بن أبي سليمان العزرمي الثقة الثبت تفرده عن عطاء عن جابر بحديث الشفعة[٧].

---

(١) فائدة: كان الحافظ أبو بكر النيسابوري يعرف زيادات الألفاظ في المتون، كما في تاريخ بغداد(١٠/ ١٢٠).
(٢) إرواء الغليل (١/ ١٦٨).
(٣) الإرواء (٢/ ١٢٨).
(٤) الإرواء (٢/ ٣١).
(٥) الإرواء (٥/ ٢٠٠).
(٦) نصب الراية (٢/ ١٦) والإلزامات والتتبع (١٧١).
(٧) تهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٣).

وأنكر أحمد على أفلح بن حميد قوله في حديث المواقيت (ولأهل العراق ذات عرق)[١]

وأنكر جماعة من أهل الحديث، منهم ابن عبد البر على أبي الزبير زيادة (ولم يرها شيئا) في حديث طلاق ابن عمر لامرأته في الحيض[٢].

وأنكر ابن معين وأحمد وأبو زرعة على حفص بن غياث قوله: كنا نأكل ونحن نمشي[٣].

وتكلم الدارقطني وابن عبد البر وغيرهما في زيادة أبي حمزة السكري في حديث الإمام ضامن قوله: (فقال رجل تركتنا نتنافس في الآذان فقال إن من بعدكم زمانا سفلتهم مؤذنوهم[٤]. وكذا حكم بنكارتها الذهبي في نقده على ابن القطان (١٢٩).

ووهم أبو داود والبيهقي وغيرهما ابن عينية في زيادة لفظة (أو صاعا من دقيق) في حديث زكاة الفطر[٥].

ووهم الدارقطني والخليلي وغيرهما قرادا عبد الرحمن بن غزوان لتفرده ومخالفته مع إمكان حمله على الوجهين[٦].

وتكلموا في تفرد علي بن مسهر بقوله: (فليرقه) في حديث ولوغ الكلب[٧].

ووهم إبراهيم بن مهاجر في زيادة لفظة (العمرة) في حديث الحج والعمرة من سبيل الله[٨].

---

(١) الكامل (١/ ٤١٧)
(٢) الفتح لابن حجر (٩/ ٣٥٤)
(٣) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٥٩)
(٤) الإرواء (١/ ٢٣٣)
(٥) الإرواء (٣/ ٣٣٨)
(٦) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٢٤_٢٢٥)
(٧) الفتح لابن حجر (١/ ٢٧٥)
(٨) الإرواء (٣/ ٣٧٣)

وتكلم في زيادة إسماعيل بن مسعود الجحدري (وليقطعهما أسفل من الكعبين) في حديث من لم يجد إزارا فليلبس سراويل ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين[(١)].

وزاد أبو مسهر لفظة (في حجة الوداع) في حديث (أصلح هذا اللحم) لكن صعفها البيهقي[(٢)].

وأعلت زيادة محمد بن يزيد الواسطي(ووقت المغرب إلى أن يذهب حمرة الشفق) في حديث المواقيت بتفرده بها دون سائر أصحاب شعبة[(٣)].

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢/ ٥٨٣) عن تفرد قتيبة بن سعيد بحديث معاذ في الجمع بين الظهر والعصر تقديما في غزوة تبوك وقد أعله جماعة من أئمة الحديث بتفرد قتيبة عن الليث.

وزاد حماد بن زيد في حديث المستحاضة (وتوضئي)، فتكلم فيها البيهقي ومسلم وابن رجب[(٤)].

وزاد وكيع في حديث الغسل (يغسل يديه ثلاثا)، وتكلم فيها أبو الفضل بن عمار في علل صحيح مسلم (٧٢) وابن رجب في فتح الباري (١/ ٢٣٤ـ٢٣٥).

وضعف أحمد والدارقطني وابن معين والنسائي وغيرهما زيادة من زاد (والنهار) في حديث صلاة الليل مثنى مثنى[(٥)].

وضعف مسلم زيادة ابن عيينة (واقضوا ما فاتكم) في حديث إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون[(٦)].

---

(١) الإرواء (٤/ ١٩٥).
(٢) انظر السنن الكبرى ومعه الجوهر النقي (٩/ ٢٩١).
(٣) فتح الباري لابن رجب (٤/ ٣٨٦)
(٤) فتح الباري لابن رجب (٢/ ٧٠ـ٧١)
(٥) الجوهر النقي (٢/ ٤٨٧ـ٤٨٨) والتمهيد (١٣/ ١٨٥) والفتح لابن رجب (٩/ ٩٨ـ٩٩).
(٦) السنن الكبرى مع الجوهر النقي (٢/ ٢٩٧)

وأنكر أحمد ومسلم والنسائي وغيرهم على أبي قيس الأودي تفرده بمسح الجوربين والنعلين[١].

وأنكر أحمد والدارقطني وغيرهما على يحيى بن سعيد زيادة (أن يبزق خلفه) في حديث الرخصة للمصلي أن يبزق عن شماله أو تحت قدمه اليسرى في الصلاة[٢].

وزاد أبو غسان لفظة (إنما الأعمال بخواتيمها) وخرجه البخاري وأعل الدارقطني الزيادة[٣].

وتكلم البخاري والبيهقي وغيرهما في زيادة (فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها) في حديث قضاء النائم صلاته وهي في صحيح مسلم[٤].

وتكلم الحافظ ابن مفوز في زيادة أبي معاوية عن الأعمش (فجلس عن يسار أبي بكر) مع أنه حافظ لحديث الأعمش خاصة، لأنه خالف أصحاب الأعمش[٥].

وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ٧) في صدد كلامه عن صلاة التسبيح: وإن كان حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن إلا أنه شاذ لشدة الفردية فيه وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر ومخالفة هيئتها لهيئة باقي الصلوات، وموسى بن عبد العزيز وإن كان صادقا صالحا فلا يحتمل منه هذا التفرد.

وبعد، فهذه حجج قاطعة، وبراهين ساطعة، على أن إطلاق بعض المتأخرين القول بقبول زيادة الثقة مطلقا قول باطل مخالف لنصوص كبار أئمة الحديث وحفاظ الآثار، وعندي نقول أخرى معضدة، وشواهد مقوية، أرجأت بسطها، وأنسأت نشرها، إلى الفصل العاشر، بإذن العلي القادر.

(١) دفاعا عن السلفية (٢٥٧).
(٢) الفتح لابن رجب (٣/ ١٣٠ـ١٣١).
(٣) الإلزامات والتتبع (٢٠١).
(٤) الفتح لابن رجب (٥/ ١١٧).
(٥) الفتح لابن رجب (٦/ ٧٠).

ولهذا السبب وقع الخلاف بينهم في كثير من الأحاديث التي اختلف في وصلها وإرسالها أو رفعها ووقفها، فرجح طائفة الإرسال وآخرون الوصل[١].

- فرجح الترمذي ومسلم وأحمد رفع حديث (إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) رواه مسلم.

ورجح أبو زرعة الوقف، وتوقف ابن معين.

قال ابن رجب في فتح الباري (٦/ ٥٥): وإنما لم يخرجه البخاري لتوقفه أو لترجيحه وقفه.

- ورجح أبو داود وغيره وقف حديث ابن عمر (كان إذا دخل في الصلاة كبر) ورجح البخاري وغيره رفعه[٢].

- واختلف سالم ونافع في رفع جملة أحاديث، ورجح النسائي والدارقطني الوقف في بعضها ورجح أحمد وقف أحدها وتوقف في الآخر[٣].

بل تجد الواحد منهم يختلف عنه القول في الحديث الواحد، فتارة يعله بالإرسال وتارة يحكم بوصله[٤]، وهكذا في الرفع والوقف[٥]، وكذا الاختلاف في سنده[٦]، وغيرها.

وقد تأملت صنيع أبي حاتم وأبي زرعة في كتاب العلل، والدارقطني في كتابه العلل والبخاري كما في العلل الكبير للترمذي، بخصوص الرفع والوقف والوصل والإرسال فوجدت أن لهم في هذا الباب أربع طرق، فتارة يحكمون للواقف أو المرسل[٧]، وهو

(١) التلخيص الحبير (٢/ ١٢٩) - (٣/ ٣٦)، الفتح لابن حجر (٤/ ١٤٢) - (٥/ ١٦٨)، إرواء الغليل (٣/ ١٨٧) وشرح العلل (٢٥٩-٢٦٠).

(٢) فتح الباري لابن رجب (٦/ ٣٤٢).

(٣) فتح الباري لابن رجب (٦/ ٣٤٥).

(٤) راجع التلخيص (٢/ ٤٤) فمرة رجح الدارقطني الإرسال، ومرة حسنه.

(٥) انظر الفتح لابن حجر (٥٢/ ٥)، مرة رجح البخاري الرفع، ومرة رجح الوقف.

(٦) انظر الفتح لابن حجر (١٢/ ١٧٧)، مرة رجح الدارقطني وجها، وأخرى وجها آخر.

(٧) انظر علل ابن أبي حاتم (١ / رقم ٨٥-٦٩-٣٠٣-٣٠٧-٥٣٦-٦٧٦) - (٢/ ١٧-٣٦-٤٤)، علل الدارقطني (١/ ٢٢٤) (١/ ٢٢٩) - (٤/ ١٨-٣٨٠) - (٥/ ٢٤٣) - (١٠/ ٧٩) - العلل الكبير للترمذي (٤٠-٥١-٥٧-٦١-٦٥-٩٦-١٤٤-٢١٨-٢٦٤-٢٨٥-٢٩٣-٣٢١-٣٥٤-٣٦٦).

الأكثر، وتارة يحكمون للرافع أو الموصل[١]، وتارة يصححون الجميع[٢]، وتارة يتوقفون[٣].

وسأتي على مزيد بسط لهذا الموضوع إذا انتهينا إليه في أجناس العلل إن شاء الله تعالى.

لكن لا بأس أن ننقل كلام بعض الحفاظ في تقرير هذا الأصل، ليظهر بجلاء دقة مباحث هذا الفن وأهميته.

قال الحافظ ابن حجر في النزهة (٩٦): والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة. اهـ.

وقال ابن دقيق العيد: من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم انه إذا تعارض رواية مرسل ومسند، أو رافع وواقف، أو ناقص وزائد، أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانونا مطردا، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول.

وقال الزيلعي في نصب الراية (١/ ٣٣٦-٣٣٧) عند حديثه عن زيادة الثقة: .فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقا، ومنهم من لا يقبلها، والصحيح التفصيل: وهو أنها تقبل في موضع دون موضع. .ومن حكم في ذلك حكما عاما فقد غلط، بل كل زيادة لها حكم يخصها، ففي موضع يجزم بصحتها. .وفي موضع يغلب على الظن صحتها. .وفي موضع يجزم بخطأ الزيادة. .وفي موضع يغلب على الظن خطؤها. .وفي

(١) انظر علل ابن أبي حاتم (١/ ٤٢)-(٢/ ٩-٤٤-٥٢-٦٨٠-٦٨-١٦٨)، وعلل الدارقطني (٥/ ٢٤٤-٢٥٠) (١٠/ ٤٨)-(٧/ ٢٩٧). والعلل الكبير (٣٣٤).

(٢) انظر علل ابن أبي حاتم (٢/ ٢٦٨-٢٧٣-٢١٦-٣٤١) وعلل الدارقطني (١/ ٢٦٦)-(٤/ ٣٥٩) والعلل الكبير (٧١).

(٣) انظر علل ابن أبي حاتم (٢/ ١٩٣-٣١٥) وعلل الدارقطني (٤/ ٩٨)-(١٠/ ٤٣) والعلل الكبير (٢٩١).

موضع يتوقف في الزيادة. اهـ. مع الاختصار[١].

ثانيا: وتراهم أحيانا يضعفون حديث الراوي، ويقبلونه أخرى، لأمر ينقدح في أذهانهم.

قال ابن القيم في تهذيب السنن (١٠/ ٢٠٩) متعقبا على ابن القطان تعقبه لعبد الحق لكونه صحح حديث يحيى بن سليم: وأما تصحيحه حديث يحيى بن سليم في غير هذا فلا إنكار عليه فيه، فهذه طريقة أئمة الحديث العالمين بعلله يصححون حديث الرجل، ثم يضعفونه بعينه في حديث آخر إذا انفرد أو خالف الثقات.

ومن تأمل هذا وتتبعه رأى منه الكثير، فإنهم يصححون حديثه لمتابعة غيره له أو لأنه معروف الرواية صحيح الحديث عن شيخ بعينه ضعيفها في غيره.

وفي مثل هذا يعرض الغلط لطائفتين من الناس.

طائفة تجد الرجل قد خرج حديثه في الصحيح، وقد احتج به فيه، فحيث وجدوه في حديث قالوا: هذا على شرط الصحيح، وأصحاب الصحيح يكونون قد انتقوا حديثه[٢] ورووا له ما تابعه فيه الثقات ولم يكن معلولا، ويتركون من حديثه المعلول وما شذ فيه وانفرد به عن الناس، وخالف فيه الثقات، أو رواه عن غير معروف بالرواية عنه، ولاسيما إذا لم يجدوا حديثه عند أصحابه المختصين به، فإن لهم في هذا نظرا واعتبارا اختصوا به عمن لم يشاركهم فيه فلا يلزم حيث وجد حديث مثل هذا أن يكون صحيحا، ولهذا كثيرا ما يعلل البخاري ونظراؤه حديث الثقة بأنه لا يتابع عليه.

والطائفة الثانية: يرون الرجل قد تكلم فيه بسبب حديث رواه، وضعف من أجله، فيجعلون هذا سببا لتضعيف حديثه أين وجدوه، فيضعفون من حديثه ما يجزم أهل المعرفة بالحديث بصحته.

---

(١) وانظر النكت لابن حجر (٢٥٢)، وص (٢٣٧) منه ففيها كلام رائق للحافظ العلائي.

(٢) انظر في انتقاء صاحبي الصحيح لرواية بعض المتكلم فيهم وتخريجها في الصحيح: نصب الراية (١/ ٣٤١-٣٤٢)-(٢/ ٤٨٠).

وهذا باب قد اشتبه كثيرا على غير النقاد.

والصواب: ما اعتمده أئمة الحديث ونقاده من تنقية حديث الرجل وتصحيحه، والاحتجاج به في موضع، وتضعيفه وترك حديثه في موضع آخر.

وهذا فيما إذا تعددت شيوخ الرجل ظاهر، كإسماعيل بن عياش في غير الشاميين، وسفيان بن حسين في غير الزهري، ونظائرهما متعددة.

وإنما النقد الخفي: إذا كان شيخه واحدا، كحديث العلاء بن عبد الرحمن مثلا عن أبيه عن أبي هريرة، فإن مسلما يصحح هذا الإسناد ويحتج بالعلاء، وأعرض عن حديثه في الصيام بعد انتصاف شعبان، وهو من روايته، وعلى شرطه في الظاهر، ولم ير إخراجه لكلام الناس في هذا الحديث وتفرده وحده به.

وهذا أيضا كثير يعرفه من له عناية بعلم النقد ومعرفة العلل، وهذا إمام الحديث البخاري يعلل حديث الرجل بأنه لا يتابع عليه، ويحتج به في صحيحه ولا تناقض منه في ذلك. اهـ. كلام ابن القيم.

وقال أحمد عن عمرو بن شعيب: أنا أكتب حديثه وربما احتججنا به وربما وجس في القلب منه[١].

وقال ابن القيم في تهذيب السنن (١٠/ ٢٥): وهذه العلل وأمثالها تعنت، لا تترك لها الأحاديث الثابتة ولو تركت السنن بمثلها لوجد السبيل إلى ترك عامة الأحاديث الصحيحة الثابتة بمثل هذه الخيالات.

وهذه الطريق في مقابلها طريق الأصوليين وأكثر الفقهاء أنهم لا يلتفتون إلى علة الحديث إذا سلمت طريق من الطرق منها، فإذا وصله ثقة أو رفعه لا يبالون بخلاف من خالفه ولو كثروا.

والصواب في ذلك طريقة أئمة هذا الشأن العالمين به وبعلله، وهو النظر والتمهر في

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٨) وتهذيب التهذيب(٨/ ٤٤).

العلل والنظر في الواقفين والرافعين والمرسلين والواصلين أنهم أكثر وأوثق وأخص بالشيخ وأعرف بحديثه إلى غير ذلك من الأمور التي يجزمون معها بالعلة المؤثرة في موضع، وبانتفائها في موضع آخر، لا يرتضون طريق هؤلاء ولا طريق هؤلاء.

وقال ابن تيمية في الفتاوى (١٨/ ٤٢): وقد يترك من حديث الثقة ما علم أنه أخطأ فيه، فيظن من لا خبرة له أن كل ما رواه ذلك الشخص يحتج به أصحاب الصحيح وليس الأمر كذلك، فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمة الفن كيحيى بن سعيد القطان وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري صاحب الصحيح والدارقطني وغيرهم، وهذه علوم يعرفها أصحابها والله أعلم.

وقال ابن القيم في الفوائد الحديثية (٣٥): وقد روى الحاكم حديث عبد الرحمن بن غزوان هذا في المستدرك، وقال: هو على شرط مسلم، وليس كما قال: فإن مسلما إذا احتج بثقة لم يلزمه أن يصحح جميع ما رواه، ويكون كل ما رواه على شرطه، فإن الثقة قد يغلط ويهم، ويكون الحديث من حديثه معلولا علة مؤثرة فيه مانعة من صحته فإذا احتج بحديث من حديثه غير معلول لم يكن الحديث المعلول على شرطه.

وقال في زاد المعاد (١/ ٣٦٤): ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه، لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه.

فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضعف جميع حديث سيىء الحفظ.

فالأولى: طريقة الحاكم وأمثاله.

والثانية: طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله.

وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن، والله المستعان. اهـ

ولابن القيم في الفروسية (٢٤٥) كلام جيد جدا في تقرير هذا، فانظره.

ثالثا: قد يعل المحدث الحديث وتقصر عبارته عن بيان علته، لأنه أمر ينقدح في نفسه ولا يستطيع التعبير عنه لكثرة ممارسته للحديث النبوي حتى اختلط بلحمه ودمه، وصارت له هيأة نفسانية يميز بها بين صحيح الحديث وسقيمه.

قال ابن رجب في شرح العلل (٣٩٠): وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحضره وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم.

وقال ابن حجر في نكته (٢٩٥): وقد تقصر عبارة المعلل منهم، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى كما في نقد الصيرفي سواء.

وقال ابن القيم في تهذيب السنن (١/ ١٦٩): وهذه التجويزات لا يلتفت إليها أئمة الحديث وأطباء علله ويعلمون أن الحديث معلول بإرسال الزبيدي له، ولهم ذوق لا يحول بينه وبينهم فيه التجويزات والاحتمالات. اهـ.

ومما يقوي ذلك ويوضحه أمور:

ـ الأول: أنكم تراهم ينكرون الحديث ولا يذكرون علته.

ذكر لأحمد حديث الحسين الجعفي عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر: أسلم سالمها الله، فأنكره إنكارا شديدا، وقال: هذا عبد الله بن دينار عن ابن عمر، انظر الوهم من قبل من هو[1].

روى أبو حاتم[2] عن ابن أبي الثلج قال: كنا نذكر هذا الحديث ليحيى بن معين سنتين أو ثلاثة فيقول: هو باطل، ولا يدفعه بشيء حتى قدم علينا زكريا بن عدي فحدثنا بهذا الحديث عن عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة، فأتيناه فأخبرناه، فقال: هذا بابن أبي فروة أشبه منه بعبيد الله بن عمرو.

وقال ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٩٠): ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ،

---

(١) العلل لأحمد (١٤٨ـ١٤٩) رواية (المروذي).

(٢) العلل لابنه (٢/ ١٢٩) والميزان (٤/ ١٨٥).

ولا أدري ممن الوهم[١].

وقال سليمان بن حرب: كان يحيى بن معين يقول في الحديث: هذا خطأ، فأقول كيف صوابه؟ فلا يدري، فأنظر فأجده كما قال[٢].

وقال الحاكم في معرفة علوم الحديث (٥٩ـ٦٠)، هذا إسناد تداوله الأئمة والثقات، وهو باطل من حديث مالك. . ولقد جهدت جهدي أن أقف على الواهم فيه من هو فلم أقف عليه، اللهم إلا أن أكبر الظن على ابن حيان البصري على أنه صدوق مقبول.

وسئل أبو حاتم عن حديث أم سلمة مرفوعا: من صلى اثنتي عشر ركعة بني له بيت في الجنة، فقال: هذا خطأ، الناس يقولون عن أم حبيبة، قلت لأبي: الخطأ ممن هو؟ قال: لا أدري[٣].

وقال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٤٨٨): سألت أبا زرعة عن حديث رواه بقية عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن يرى بالقز والحرير للنساء بأسا، فقال أبو زرعة: هذا حديث منكر، قلت تعرف له علة؟ قال: لا. اهـ.

قال أحمد: مازلت منكرا لهذا الحديث وما أدري ما وجهه[٤].

وكثيرا ما يحكم الذهبي وغيره بنكارة حديث مع اعترافه بصحة سنده ولا يذكر له علة.

فقال، مثلا، في تلخيص المستدرك (٤/ ١٣) عن حديث: منكر على جودة إسناده، وقال عن آخر (٤/ ١١): منكر على نظافة سنده.

وقال عن حديث صلاة حفظ القرآن (١/ ٤٦١): هذا حديث منكر شاذ، أخاف أن

(١) ونقله صاحب الإرواء (٣/ ٣٤٠) ونصب الراية (٢/ ٤١٨).
(٢) مقدمة الجرح والتعديل (٣١٤).
(٣) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٣٥).
(٤) الإجابة للزركشي (١٠٩).

يكون موضوعا، وقد حيرني والله جودة سنده.

وقال في السير عن حديث (١٧/ ٢٩٩): حديث منكر مع قوة إسناده.

وقال في السير (٤/ ٣٤٣): هذا حديث نظيف الإسناد منكر اللفظ.

وقال في الميزان (١/ ٦٢١): رواته ثقات، ونكارته بينة.

وقال في الميزان (١/ ٥٨٠): فهذا إسناده ثقات ولفظه منكر.

وقال في الميزان أيضا (٢/ ٢١٣): هو مع نظافة سنده حديث منكر جدا.

وقال في التذكرة (٣/ ٩١٧): منكر جدا على نظافة إسناده.

وقال الخطيب في تاريخه (١٤/ ٣٥): لايثبت هذا الحديث، ورجال إسناده كلهم ثقات، ولعله شبه لهذا الشيخ القطان أو أدخل عليه.

وقال ابن عبد الهادي: ورواة هذا الحديث كلهم ثقات، ولكنه حديث منكر[1].

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٠/ ٣٧): وهو منكر مع نظافة سنده.

وقال الحافظ ابن حجر في اللسان (٧/ ١٢١): إسناده صحيح ومتنه منكر، كما قال المصنف.

وقال في التهذيب (١٠/ ٢٦١): باطل مع صحة سنده.

وقال الألباني في الصحيحة (٢/ ٦٢٠): منكر على جودة إسناده[2].

- الثاني: وأحيانا تراهم يستنكرون الحديث لأول وهلة، ثم تظهر لهم علته فيما بعد.

قال الخطيب في الجامع (٢/ ٢٥٧): فمن الأحاديث ما تخفى علته، فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد ومضي الزمن البعيد. ثم أسند عن ابن المديني قال: ربما أدركت

(١) انظر نصب الراية (٤/ ١٢٧).

(٢) وانظر شرح العلل (٢٤٨-٢٥١) والميزان (٢/ ٤٣٠) والعلو له (؟؟؟؟؟) وتاريخ بغداد (٢/ ٥١ - ٩٨-١٠٢-١٠٤) والفتح لابن رجب (٦/ ١٩٥) والسير (٤/ ٣٤٣) وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢٦١).

علة حديث بعد أربعين سنة . اهـ.

وقال أبو حاتم أيضا : كنت أستغرب هذا الحديث ، فنظرت فإذا هو وهم[(١)] .

قال ابن المديني : كان ابن مهدي يعرف حديثه وحديث غيره ، كان يذكر له الحديث عن الرجل فيقول : خطأ ، ثم يقول ينبغي أن يكون أتي هذا الشيخ من حديث كذا من وجه كذا ، قال فنجده كما قال[(٢)] .

وقال أبو حاتم بعد أن ذكر علة حديث : وأول ما رأيت حديث ابن عبد الحكم استغربناه ثم تبين لي علته[(٣)] .

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٣١٢) : سألت أبي عن حديث رواه أحمد بن حنبل وفضل الأعرج عن هشام بن سعيد أبي أحمد الطالقاني عن محمد بن مهاجر عن عقيل بن شبيب عن أبي وهب الجشمي ، وكانت له صحبة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سموا أولادكم أسماء الأنبياء ، وأحسن الأسماء عبد الله وعبد الرحمن وأصدقها حارث وهمام ، وأقبحها حرب ومرة ، وارتبطوا الخيل وامسحوا على نواصيها وقلدوها ولا تقلدوها الأوثان .

قال أبي : سمعت هذا الحديث من فضل الأعرج وفاتني من أحمد ، وأنكرته في نفسي ، وكان يقع في قلبي أنه أبو وهب الكلاعي صاحب مكحول ، وكان أصحابنا يستغربون فلا يمكنني أن أقول شيئا ، لما رواه أحمد ، ثم قدمت حمص فإذا قد حدثنا ابن المصفى عن أبي المغيرة قال حدثني محمد بن مهاجر قال حدثني عقيل بن سعيد عن أبي وهب الكلاعي قال قال النبي صلى الله عليه وسلم .

وأخبرنا أبو محمد قال : وحدثنا به أبي مرة ، أخبرني قال حدثنا هشام عن عمار بن يحيى بن حمزة عن ابن وهب عن سليمان بن موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) العلل لابنه (٢/ ١٦٧) .

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٥٢) وتاريخ بغداد (١٠/ ٢٤٤) .

(٣) العلل لابنه (١/ ٤٠٩) وانظر العلل كذلك (١/ ٤٢٠) .

قال أبي: فعلمت أن ذلك باطل، وعلمت أن إنكاري كان صحيحا، وأبو وهب الكلاعي هو صاحب مكحول الذي يروي عن مكحول، واسمه عبيد الله بن عبيد، وهو دون التابعين، يروي عن التابعين، وضربه مثل الأوزاعي ونحوه، فبقيت متعجبا من أحمد بن حنبل كيف خفي عليه، فإني أنكرته حين سمعت به قبل أن أقف عليه(١).

وسئل أبو حاتم عن حديث إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه، ولكن أكله إلى إيمانه، فقال: كنا نستغرب هذا الحديث ولم نكن عرفنا علته وعلمنا أنه خطأ، وكان يسأل العباس عنه، ثم وقفنا بعد على علته، وعلمنا أنه خطأ(٢).

قال البرذعي في السؤالات (٢/ ٣٨٧-٣٨٨): وسمعت أبا زرعة يقول: كنت سمعت رجاء الحافظ حين قدم علينا فحدثنا عن علي بن المديني عن معاذ بن هشام عن أبيه عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال (نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يطرق الرجل أهله ليلا).

فأنكرته، ولم أكن دخلت البصرة بعد، فلما التقيت مع علي سألته، فقال: من حدث بهذا عني مجنون، ما حدثت بهذا قط، وما سمعت هذا من معاذ بن هشام قط.

- الثالث: وأحيانا يغترون بظاهر سنده، ثم تظهر لهم علته بعد ذلك.

سئل أبو حاتم عن حديث مجاهد عن ابن عمر في تفسير قوله تعالى (إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله).

فقال: كنت معجبا بهذا الحديث حتى أصبت له عورة.(٣).

وسئل عن حديث أبي هريرة مرفوعا: إن المعونة تنزل من الله على قدر المؤونة. الحديث.

---

(١) ونقله ابن حجر في نكته (٣٣٦).

(٢) العلل لابنه (٢/ ١٥١) وانظر العلل كذلك (١/ رقم٩٢٧).

(٣) علل ابن أبي حاتم (٢/ ٧٦).

فقال: كنت معجبا بهذا الحديث حتى ظهرت لي عورته[١].

وسئل أبو حاتم عن حديث أنس مرفوعا (للبكر سبع وللثيب ثلاث)، فقال: كنت معجبا بهذا الحديث حتى رأيت علته[٢].

وسئل كذلك عن حديث عائشة (في الرجل يطلق امرأته ثلاثا في مرضه). الحديث. فقال: كنت أستحسن حديث يزيد بن هارون حتى كتبت هذا الحديث، فإذا هو قد أفسد ذلك الحديث[٣].

وقال أبو حاتم لما سئل عن حديث (الغنم من دواب الجنة): كنت أستحسن هذا الإسناد فبان لي خطؤه[٤].

ونقل ابن رجب عن علي بن المديني أنه قال عن حديث عبد الرحمن بن عوف في سجود السهو الذي خرجه الإمام أحمد وغيره: وكان عندي حسنا حتى وقفت على علته[٥].

الأمر الرابع: ومن الأمور كذلك التي تدل على أن علم العلل لا ينضبط تحت قواعد مطردة دائما أن أرباب العلل مع تصريح الراوي بالسماع من شيخه، ينكرون عليه ذلك ولا يقبلونه ويعدونه وهما، ولو كان غير مدلس.

قال ابن رجب رحمه الله في شرح العلل (٢١٨): وكان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد ويقول: هو خطأ يعني ذكر السماع، قال في رواية هدبة عن حماد عن قتادة ثنا خلاد الجهني وهو خطأ، خلاد قديم، ما رأى قتادة خلادا.

وذكروا لأحمد قول من قال عن عراك بن مالك سمعت عائشة، فقال: هذا خطأ

(١) علل ابن أبي حاتم (٢/ ١٣٣).
(٢) نفس المصدر (١/ ٤٠٨).
(٣) نفس المصدر (١/ ٤٢٨).
(٤) نفسه (١/ ١٣٧).
(٥) فتح الباري لابن رجب (٩/ ٤٦٥).

وأنكره، وقال: عراك من أين سمع من عائشة، إنما يروى عن عروة عن عائشة، وكذلك ذكر أبو حاتم الرازي أن بقية بن الوليد كان يروي عن شيوخ ما لم يسمعه فيظن أصحابه أنه سمعه فيروون عنه تلك الأحاديث، ويصرحون بسماعه لها من شيوخه و لا يضبطون ذلك، وحينئذ ينبغي التفطن لهذه الأمور ولا يغتر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد، فقد ذكر ابن المديني أن شعبة وجدوا له غير شيء يذكر فيه الإخبار عن شيوخه ويكون منقطعا.

وقال في شرح الأربعين (٢/ ٣٧٦): وقد تكلم غير واحد من الحفاظ في لفظة حدثنا مجاهد، وقالوا هي غير ثابتة، وأنكروها على ابن المديني، وقالوا: لم يسمع الأعمش هذا الحديث من مجاهد، إنما سمعه من ليث بن أبي سليم عنه، وقد ذكر ذلك العقيلي وغيره[١].

وشكك ابن القطان الفاسي في حديث في صحيح مسلم مع تصريح راويه بالسماع، بل ومع تصريح ابن معين بالسماع، وقال: يحتمل أنه حدث الناس[٢].

وقال ابن أبي خيثمة: رأيت في كتاب علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني فقال: ضعيف، قلت ليحيى: إنه يقول أخبرني، قال: لا شيء كله ضعيف، إنما هو كتاب دفعه إليه[٣].

وقال الحافظ في التهذيب (٧/ ٢٥): ووقع في رواية أبي نعيم التي تقدم ذكرها عن عبيد الله بن موهب سمعت تميما، وذكر البخاري في التاريخ أن التصريح بسماع ابن موهب من تميم وهم. اهـ[٤].

وقال الحافظ في التلخيص (١/ ٢٧٩): ووقع في زيادات المسند وفي الدارقطني

(١) وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن هذا، فانظر الفتح (١١/ ٢٣٣).
(٢) بيان الوهم والإيهام (٢/ ٥٦٣-٥٦٤).
(٣) تهذيب التهذيب (٦/ ٣٦٠) و هدي الساري (٣٧٦).
(٤) وكذا قال النسائي، كما في الفتح لابن حجر (١٢/ ٤٧).

ومسند الهيثم بن كليب تصريح ابن جريج بإخبار حبيب له، وهو وهم في نقدي[١].

وقد أنكر أحمد وغيره سماع عراك من عائشة، مع أنهما تعاصرا في بلدة واحدة، وجاء في حديث تصريحه بالسماع فقال: سمعت عائشة: فأنكروه عليه وعدوه وهما[٢].

وتأمل هذا الحوار الساخن بين يحيى بن معين ونعيم بن حماد حول ادعاء نعيم سماع حديث، ورد يحيى عليه، وإصراره على الرد وثقته بنفسه.

فروى عباس الدوري في التاريخ[٣] عن ابن معين قال: حضرت مجلس نعيم بن حماد بمصر، فجعل يقرأ كتابا من تصنيفه قال: فقرأ ساعة، ثم قال: ثنا ابن المبارك عن ابن عون فذكر أحاديث.

فقلت له: ليس هذا عن ابن المبارك، وقال: ترد علي؟

قلت: نعم أريد بذلك زينك، فأبى أن يرجع.

فقلت: والله ما سمعت أنت هذه الأحاديث من ابن المبارك من ابن عون، فغضب هو وكل من كان عنده، وقام فدخل البيت فأخرج صحائف، فجعل يقول: نعم يا مبارك ما غلطت، وكانت هذه صحائف، يعني مجموعة فغلطت فجعلت أكتب من حديث ابن مبارك عن ابن عون وإنما رواها لي عن ابن عون غير ابن المبارك، قال: فرجع عنها. اهـ.

وتأمل يقين ابن معين التام في استنكار حديث، ذكر عبد الله بن أحمد أنه سمع يحيى بن معين قيل له: تحفظ عن عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة

(١) انظر كيف أنكر التصريح بالسماع مع وقوعه في مصادر شتى.

(٢) انظر نصب الراية (٢/ ١٠٦-١٠٧)، وقد تعقب ابن دقيق العيد هذا فانظره هناك، وقد تقدم هذا قريبا نقلا عن ابن رجب.

(٣) كذا في النكت لابن حجر (٣٧٦)، ولم أرها في الأصل، وذكر ابن حجر مختصره في تهذيبه (١٠/ ٤١٠)، ثم رأيته عند الخطيب في الكفاية (١٧٧-١٧٨)، وسأنقل لفظه فيما يأتي.

عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه مسح على الجبائر.

فقال يحيى: باطل، ما حدث به معمر قط، ثم قال يحيى: عليه مائة بدنة مقلدة مجللة إن كان معمر حدث بهذا قط، هذا باطل، ولو حدث بهذا عبد الرزاق كان حلال الدم، من حدث بهذا عن عبد الرزاق؟ قالوا: فلان، وفي بعض النسخ قالوا: محمد بن يحيى.

قال: لا والله ما حدث به معمر وعليه حجة من ههنا إلى مكة إن كان معمر يحدث بهذا[1].

وتأمل هذا المثال كذلك: قال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٣٦) وفي الجرح والتعديل (٨/ ١٢٩): سمعت أبي قال كان بطرسوس شيخ يقال له محمد بن يزيد الأسلمي، وكان قد كتب حديثا كثيرا جدا ثم خلط بعد، فرأيت يوما في كتبه حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه عن إسماعيل بن سميع عن مسلم البطيني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من سمع سمع الله به ومن راءى راءى الله به، قال أبي: فأوقفته عنه فقلت له: ليس هذا من حديث ابن نمير، وابن نمير لم يسمع من إسماعيل بن سميع شيئا، فبقي الرجل، وقلت له هذا من حديث حفص بن غياث فقلت لأبي: ما توهمت، قال ظننت أن إنسانا ذاكره، فسرقه منه وكتبه، أسأل الله السلامة.

علق البخاري عن ابن أبي مريم أخبرنا يحيى بن أيوب ثنا حميد ثنا أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال ابن رجب في فتح الباري (٣/ ٥٣ـ٥٤): ومقصود البخاري بهذا تصحيح رواية

(١) شرح العلل (٣٢١).

وانظر أمثلة أخرى من إنكار التصريح بالسماع التي وقعت في بعض الأسانيد في: العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٥٤ـ١٧٦ـ٢٩٢ـ٤٣١ـ٥٠٣)ـ(٢/ ١١٩ـ٣٧)، تاريخ الدوري (٢/ ١١٢)، سؤالات ابن الجنيد (٢٨٤) الجرح والتعديل (١/ ٢٩٢)، التهذيب (٦/ ٤٣)، الفتح لابن حجر (١/ ٤١٣)ـ(٢/ ١٥٨ـ٥١٩)ـ(٣/ ٥٦٨)ـ(١٢/ ٤٧) إرواء الغليل (١/ ١٩٦ـ١٩٧ـ٢٩٧) نصب الراية (٢/ ١٠٦ـ١٠٧)، جامع التحصيل (٢٣٦)، فتح المغيث (١/ ١٨٢) بيان الوهم والإيهام (٢/ ٤٠٠ ـ المطبوع) (١/ ٩٤أ ـ المخطوط).

حميد عن أنس المرفوعة، وقد نازعه في ذلك الإسماعيلي وقال: إنما سمعه حميد من ميمون بن سياه عن أنس، قال: ولا يحتج بيحيى بن أيوب في قوله ثنا حميد ثنا أنس، فإن عادة الشامين والمصريين جرت على ذكر الخبر فيما يروونه لا يطوونه طي أهل العراق.

يشير إلى أن الشامين والمصريين يصرحون بالتحديث في رواياتهم ولا يكون الإسناد متصلا بالسماع، وقد ذكر أبو حاتم الرازي عن أصحاب بقية بن الوليد أنهم يصنعون ذلك كثيرا[1].

ثم استدل الإسماعيلي على ما قاله بما خرجه من طريق عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ثنا حميد عن ميمون بن سياه قال سألت أنساانتهى كلام ابن رجب، وهو كلام نفيس، فلله دره، ما أدق ملاحظته.

وقال كذلك في الفتح (٣/ ٩٥): وقد سبق القول في تسامح يحيى بن أيوب والمصريين والشامين في لفظة ثنا كما قال الإسماعيلي.

وكرر نفس الشيء في (٣/ ١٠٦ـ٤/ ٣٩٨ـ٨/ ٢٥٥).

وعبارته في أحدها هي: وقد تقدم عن الإسماعيلي أنه قال في المصريين إنهم يتسامحون في لفظة الإخبار بخلاف أهل العراق، ولفظة السماع قريب من ذلك (٤/ ٣٩٨).

وقال في (٨/ ٢٥٥): وقد ذكر أبو حاتم نحو هذا في أصحاب بقية بن الوليد أنهم يروون عنه عن شيوخه ويصرحون بتحديثه عنهم من غير سماع له منهم، وكذلك قال يحيى بن سعيد القطان في فطر بن خليفة أنه كان يقول: ثنا فلان بحديث، ثم يدخل بينه وبينه رجلا آخر، كان ذلك سجية منه، ذكره العقيلي في كتابه، وكذا ذكر الإسماعيلي أن أهل الشام ومصر يتسامحون في قولهم ثنا من غير صحة السماع، منهم يحيى بن أيوب المصري. اهـ.

---

(١) قلت: وهذا شيء مهم للغاية، لأن بقية يدلس، فإذا عمد أصحابه إلى ذكر التصريح بالسماع له ولمن فوقه فيشتد حينئذ الاشتباه، فينبغي التفطن لهذا كثيرا في روايات بقية المخالفة لروايات الثقات أو التي تفرد بها ولا أصل لها ولا شاهد، ولو صرح بالسماع.

وخرج البخاري من طريق الأوزاعي حدثني نافع عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يغدو إلى المصلى والعنزة بين يديه. الحديث.

قال الحافظ ابن رجب في الفتح (٩/٣٦)، وفي هذه الرواية التصريح بسماع الأوزاعي لهذا الحديث من نافع.

وقد رواه الوليد بن مزيد عن الأوزاعي حدثني الزهري عن نافع فذكره.

وقد ذكر غير واحد أن الأوزاعي لم يصح له سماع من نافع، منهم ابن معين، ويحيى بن بكير، وقيل: سمع منه حديثا واحدا، وقد قيل إن الشاميين كانوا يتسامحون في لفظة أنا، وثنا، ويستعملونها في غير السماع، ذكره الإسماعيلي وغيره. اهـ

وسئل البخاري عن حديث النضر بن شميل قال أخبرنا شعبة ثنا محمد بن عبيد الله بن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة: (من أرضى الله بسخط الناس)، فقال البخاري: أخطأ النضر إنما هذا شعبة عن واقد بن محمد عن رجل عن ابن أبي مليكة. العلل الكبير (٣٣٢).

ـ الأمر الخامس:

ومن غريب أمر المحدثين ـ وهو من أبين الأدلة الدالة على دقة علم العلل وأهميته ـ أنهم يعلون أحيانا بعلل غير قادحة في الجملة لنكارة في متن الحديث أو سنده أو لوجود شيء رابهم في الحديث جعلهم يتوقون فيه.

وفي هذا يقول علامة اليمن عبد الرحمن المعلمي في تقدمة الفوائد المجموعة للشوكاني: (١١ـ١٢): إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقا، حيث وقعت، أعلونه بعلة ليست بقادحة مطلقا، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذلك المنكر.

فمن ذلك إعلاله بأن راويه لم يصرح بالسماع، هذا مع أن الراوي غير مدلس، أعل البخاري بذلك خبرا رواه عمر بن أبي عمرو مولى المطلب عن عكرمة تراه في ترجمة

عمرو من التهذيب[١]، ونحو ذلك: كلامه في حديث عمرو بن دينار في القضاء بالشاهد واليمين[٢].

ونحوه أيضا: كلام شيخه على بن المديني في حديث خلق الله التربة يوم السبت. . إلخ، كما تراه في الأسماء والصفات للبيهقي، وكذلك أعل أبو حاتم خبرا رواه الليث بن سعد عن سعيد المقبري، كما تراه في علل ابن أبي حاتم[٣] (٢/ ٣٥٣).

ومن ذلك: إشارة البخاري إلى إعلال حديث الجمع بين الصلاتين بأن قتيبة لما كتبه عن الليث كان معه خالد المادئني، وكان خالد يدخل على الشيوخ، يراجع معرفة علوم الحديث للحاكم[٤] (ص١٢٠).

ومن ذلك: الإعلال بالحمل على الخطأ، وإن لم يتبين وجهه، كإعلالهم حديث عبد المالك بن أبي سليمان في الشفعة[٥].

ومن ذلك: إعلالهم بظن أن الحديث أدخل على الشيخ، كما ترى في لسان الميزان في ترجمة الفضل بن الحباب وغيرها.

وحجتهم في هذا: أن عدم القدح بتلك العلة مطلقا، إنما بني على أن دخول الخلل من جهتها نادر، فإذا اتفق أن يكون المتن منكرا، يغلب على ظن الناقد بطلانه، فقد

---

(١) التهذيب (٨/ ٧٢)، ونص عبارته: قال البخاري: روى عن عكرمة في قصة البهيمة، فلا أدري سمع أم لا، قال الآجرى: سألت أبا دود عنه فقال: ليس هو بذاك، حدث عنه مالك بحديثين روى عن عكرمة عن ابن عباس من أتى بهيمة فاقتلوه.

(٢) نص كلامه: قال الترمذي: سألت محمدا عنه فقال عمرو بن دينار لم يسمع عندي هذا الحديث من ابن عباس. وانظر إرواء الغليل (٨/ ٢٩٩).

(٣) قال أبو حاتم لما سئل عن حديث (يدخل الجنة بشفاعة رجل من أمتي أكثر من مضر وبني تميم، فقيل من هو يا رسول الله فقال أويس القرني): هذا الحديث ليس هو في كتاب أبي صالح عن الليث، نظرت في أصل الليث وليس فيه هذا الحديث ولم يذكر أيضا الليث في هذا الحديث خبر، ويحتمل أن يكون سمعه من غير ثقة ودلسه ولم يروه غير أبي صالح.

(٤) وسيأتي نقل كلامه برمته.

(٥) انظر إرواء الغليل (٥/ ٣٧٨).

يحقق وجود الخلل، وإذ لم يوجد سبب له، إلا تلك العلة، فالظاهر أنها هي السبب، وأن هذا من ذاك النادر الذي يجيء والخلل فيه من جهتها.

وبهذا يتبين أن ما يقع ممن دونهم من التعقب بأن تلك العلة غير قادحة وأنهم قد صححوا مالا يحصى من الأحاديث مع وجودها، إنما هو غفلة عما تقدم من الفرق، اللهم إلا أن يثبت المتعقب أن الخبر غير منكر. اهـ كلام المعلمي.

قلت: ومن أمثلة ذلك أيضا إعلال رواية الثقة الموصوف ببعض الغرائب والمفاريد القليلة، أو رواية المدلس الذي صرح بالسماع إذا كان احتمال الانقطاع واردا[١]. أو رواية الثقة الموصوف بقليل من التدليس الذي لا يضر فاعله ولا يشترط لقبول روايته التصريح بالسماع.

الأمر السادس:

إن المحدث مهما بلغ في الحفظ والإتقان، فضلا عن الفقيه وغيره، محتاج إلى غيره في هذا العلم، فكم حديث سلم به حافظ كبير، اطلع فيه غيره على علة قادحة تمنع من تحسينه فضلا عن تصحيحه.

فهذا البخاري ومسلم، وهما من هما في الحفظ والإتقان، بل وعلو الكعب في علم العلل ذاته، ومع ذلك تعقبهما غيرهما في كثير من أحاديث صحيحهما، وبينوا عللها كأبي الحسن الدارقطني وأبي علي الجياني وأبي مسعود الدمشقي وأبي الحسن بن القطان وابن تيمية وابن القيم وابن حجر وغيرهم من أئمة هذا الشأن[٢].

قال الحافظ في النكت (٥٦): لأن كثيرا من الأحاديث التي صححها المتقدمون اطلع غيرهم من الأئمة فيها على علل تحطها عن تربة الصحة، ولاسيما من كان لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن فكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم منه بصحته وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن، وكذا في كتاب ابن حبان، بل وفيما صححه الترمذي

(١) بيان الوهم والإيهام (٢/ ٣٧٨).
(٢) انظر هدي الساري (٢٤٦) فما بعد.

من ذلك جملة، مع أن الترمذي ممن يفرق بين الصحيح والحسن، لكنه قد يخفى على الحافظ بعض العلل في الحديث فيحكم عليه بالصحة بمقتضى ما ظهر له، ويطلع عليها غيره فيرد بها الخبر . اهـ.

قلت: بل قد تخفى على الإمام المبرز في العلل ثم تظهر له، هو نفسه، بعد.

ومن ذلك قول أبي حاتم الرازي عن حديث: كنت معجبا بهذا الحديث حتى ظهرت لي عورته[1].

وقد تقدمت نماذج من هذا قبل ورقات.

وهذا جهبذ العلل وأحد أشهر أئمته: الحافظ الدارقطني خرج حديث قول النبي صلى الله عليه وسلم (آمين) وحسنه، وفاتته علته، قال الحافظ ابن رجب في فتح الباري (٧/ ٤٩) خرجه الدارقطني وقال: إسناده حسن، كذا قال: ووصله وهم، إنما هو مدرج من قول الزهري كما رواه مالك.

الأمر السابع:

وتظهر أهميته كذلك، إذا علمنا أن علم العلل علم يبحث في الأوهام التي يمكن أن تكون وقعت لبعض الرواة الثقات، بل وبعض جبال الحفظ كالسفيانين ومالك وشعبة ويحيى القطان ومسعر وأضرابهم، وهنا تكمن صعوبة وخطورة هذا العلم.

فليس الشأن عند عالم العلل أن يكون الحديث رواه مبرزون في الحفظ والضبط، بل العبرة عنده أن يسلم من الوهم والغلط والعلل الخفية القادحة التي لا يتفطن لها أكثر المحدثين.

ولهذا تراهم يعللون بعلل خفية جدا، ويلاحظون أوهاما من العسير التنبه لها والتفطن لوجودها، كأن يهم الراوي في اختصار الحديث[2]. أو في روايته بالمعنى[3]،

(١) العلل لابنه (٢/ ١٣٣).
(٢) انظر العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٣٠-٤٧-٩٠)، وشرح ابن رجب (٣٧٣).
(٣) شرح العلل لابن رجب (٣٧٣)، والتلخيص الحبير (٢/ ١٩٣)

وكتعليلهم بأن هذا الحديث يشبه حديث فلان[١]، أو هذا الحديث مما ذوكر به فلان فرواه على أنه من روايته[٢]، أو هذا الحديث مما أدخل على فلان وليس من حديثه فظنه من حديثه،[٣] أو هذا الحديث مما سلك فيه الراوي الجادة واهما[٤]، أو هذا الحديث مما رواه الراوي وهو صغير[٥]، وهو مظنة الغلط والخطأ، أو رواه الراوي من صحيفة وليس بسماع له[٦]، أو لم يصح لفلان سماع من فلان وإن كان رآه بل جالسه[٧]، أو كملاحظتهم وقوع تصحيف في المتن أو السند.

ومن أدق التصحيفات التي لاحظها أئمة العلل واستخرجوها بدقيق ملاحظتهم ما يلي:

- أن يصحف الراوي (عن فلان) إلى (وفلان)[٨].
- أو العكس أن يصحف (وفلان) إلى (عن فلان)[٩].
- أو يصحف (عن فلان) إلى (ابن فلان)[١٠].
- أو يصحف (ابن فلان) إلى (عن فلان)[١١].

هذه بعض أمثلة تصحيف صيغة الرواية، لأن التصحيف من حيث مكان وقوعه قسمان: تصحيف متن وتصحيف سند، وتصحيف السند قسمان تصحيف اسم

(١) انظر العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٨٠-٩٧٥-٧٨٣)- (٢/ ١٠-٢٦٩).
(٢) انظر العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٩٥)، وشرح ابن رجب للعلل (٢٤٨-٢٤٩).
(٣) انظر العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٤٧).
(٤) انظر العلل لابن أبي حاتم (١/ ٨٠-١٠٧-٢١٣-٤٢٨)، وهدي الساري (٣٥٣).
(٥) انظر شرح العلل لابن رجب (٧٢-٢٦٦-٢٨٤-٢٩٢-٢٩٧)، والعلل لأحمد رواية المروذي وغيره (٦٠-٤٩-٥٥) والتهذيب (٨/ ٥٩).
(٦) انظر تهذيب التهذيب (٦/ ٨٦-٨٧-٣٦٠).
(٧) انظر شرح العلل لابن رجب (٢١٥).
(٨) انظر العلل لابن أبي حاتم (٢/) وبيان الوهم والإيهام (٢/ ٤٦٩).
(٩) الفتح لابن حجر (١/ ٥٥٩) والهدي(٣٦٢) وعلل ابن أبي حاتم (٢/ ١٢٠-٢٠-٩).
(١٠) الفتح لابن حجر (٦/ ٢٩٥) - (٩/ ٢٤٤).
(١١) الفتح لابن حجر (٢/ ٥٤٧) والعلل لابن أبي حاتم (٢/ ٢١-٣٨) وفتح الباري لابن رجب (٧/ ١٣٩).

الراوي، وتصحيف صيغة الرواية، وسنأتي على تفصيل جميع ذلك في محله إن شاء الله تعالى، عندما ننتهي إلى الفصل الخاص بأجناس العلل، وقد جمعت من ذلك جملة وافرة تبين بجلاء براعة المحدثين في اكتشاف العلل الخفية.

ومن دقيق تصحيفات المتون:

- تصحيف (روضة خاخ) إلى (روضة حاج)(١).

- وتصحيف قوله (قدح رحراح) إلى (قدح زجاج)(٢).

- وتصحيف قوله (ببدر) إلى (بقدر)(٣).

- وتصحيف يتجلجل إلى يتخلخل، أو يتحلحل، أو يتجلل(٤).

- وتصحيف (النقيع) إلى (البقيع)(٥).

- وتصحيف (أهل الدثور) إلى (أهل الدور)(٦).

وفي ختام هذا الفصل لنذكر بعض الأمثلة تبين دقة هذا العلم، وخفاء مباحثه، ودقيق نظر المحدثين ورهافة حسهم في استخراج خفايا العلل.

المثال الأول:

قال أبو داود الطيالسي في مسنده(١٥١٣) حدثنا شعبة عن الأعمش قال سمعت خيثمة يحدث عن أبي عطية قال سمعت عائشة تقول والله اني لأعلم كيف كانت تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم سمعتها تلبى: لبيك اللهم لبيك لبيك، لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك.

---

(١) الفتح لابن حجر (١٢/ ٣٠٦).
(٢) الفتح لابن حجر (١/ ٣٠٤).
(٣) الفتح لابن حجر (١/ ٣٤٢).
(٤) الفتح لابن حجر (١٠/ ٢٦١).
(٥) الفتح لابن حجر (١٠/ ٧٢).
(٦) الفتح لابن رجب (٧/ ٤٠٥).

والحديث علقه البخاري في صحيحه(٣/ ٤٠٩ـ فتح).

فهذا سند لا يشك محدث في صحته، لكن بحثنا فوجدنا الثوري وزهير بن معاوية وإسرائيل وغيرهم، رووه عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة به.

ومع ذلك لم نتجاسر على تخطئة شعبة في روايته لأنه إمام متقن واسع الرواية، فيمكن حمله على أن للأعمش، شيخين فيه.

لكن بحثنا فوجدنا عبد الله بن داود الخريبي رواه عن الأعمش فأوضحه وبين علته، كما قال الدارقطني، قال حدثنا الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة، فذكره، قال الأعمش: وذكر خيثمة عن الأسود أنه كان يزيد (والملك لا شريك لك)، قال الدارقطني: فيشبه أن يكون دخل الوهم على شعبة من ذكر الأعمش لخيثمة في آخره.

قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري (٣٥٨): وهو تحقيق حسن[١]

المثال الثاني:

روى أحمد في مسنده (٣/ ٢٢٣) قال: حدثنا أبو المغيرة ثنا الأوزاعي قال كتب إلي قتادة قال حدثني أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال: صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان (رضي الله عنهم)، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها.

وهذا سند ظاهره الصحة، لكن فيه علة خفية جدا، ألا وهي أن قتادة ولد أكمه، فكان لا يكتب، فيكون قد أمر بالكتابة غيره، وهذا الغير مجهول الحال عندنا.

فرجعت رواية الأوزاعي إلى أنها عن شخص مجهول كتب إليه بإذن قتادة عن أنس.

---

(١) قلت: فانظر كيف سرى الوهم على شعبة، فما أدق هذا وأعجبه! ولا يتذوق حلاوة مثل هذا التعليل إلا أهل الفن، فرحمة الله على المحدثين، ما أدقهم وأرهف حسهم، وانظر هدي الساري (٣٥٩ رقم ٢٧)، لترى مثلا آخر قريبا من هذا.

قال الحافظ بعد أن ذكر هذا: فهذه العلة أشد من تدليس الوليد[1]

ثم رأيت الحافظ الذهبي علل حديثا آخر بنفس التعليل في كتابه السير(٧/ ١٢١)، فراجعه فيه.

ومن نظائر هذا المثال ما وقع لإمام الصنعة البخاري، وهو:

المثال الثالث:

فقد أخرج البخاري في كتاب التفسير (٨/ ٢٣٣) من طريق ابن أبي مليكة أن علقمة بن وقاص أخبره أن مروان قال لبوابه: اذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يعمل معذبا لنعذبن أجمعون، فقال ابن عباس: ما لكم ولهذاالحديث.

فمروان أرسل بوابه إلى ابن عباس يسأله، فرجع البواب إلى مروان مجيبا، فيكون الحديث عن مروان عن بوابه عن ابن عباس، وبواب مروان مجهول الحال عندنا، فعاد الحديث إلى مجهول[2].

ونظيره كذلك[3] حديث نقض الوضوء من مس الذكر، فقد وقع فيه أن مروان أرسل حرسيه إلى سمرة فعاد إليه بالجواب، وهو مجهول الحال، فتوقف عن تصحيح الحديث جماعة من الأئمة لذلك، كما في الفتح (٨/ ٢٣٤).

المثال الرابع:

قال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٥٤-١٥٥): سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية قال حدثني أبو وهب الأسدي قال حدثنا نافع عن ابن عمر

(١) النكت على ابن الصلاح (٣١٩) ثم رأيت الحافظ يشير إلى وقوفه على رواية أخرى عن قتادة أصح من رواية الأوزاعي، انظر موافقة الخبر الخبر (١/ ٢٩٤).

(٢) وأجاب الحافظ عن هذا باحتمال فيه نظر، فانظره (٨/ ٢٣٤).

(٣) وانظر السير (٧/ ١٢٥).

قال: لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه[١].

قال أبي: هذا الحديث له علة قل من يفهمها، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعبيد الله بن عمرو، وكنيته أبو وهب وهو أسدي.

فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو، ونسبه إلى بني أسد لكيلا يفطن به[٢]، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة[٣] من الوسط لا يهتدى له، وكان بقية من أفعل الناس لهذا.

وأما ما قال إسحاق[٤] في روايته عن بقية عن أبي وهب حدثنا نافع، فهو وهم، غير أن وجهه عندي أن إسحاق[٥] لعله حفظ عن بقية هذا الحديث، ولما يفطن لما عمل بقية من تركه إسحاق[٦] من الوسط وتكنيته عبيد الله بن عمرو، فلم يفتقد لفظة بقية في قوله حدثنا نافع أو عن نافع. اهـ[٧].

المثال الخامس:

روى أبو داود (١٦٦٤) والحاكم (١/ ٥٦٧) من طريق يحيى بن يعلى المحاربي ثنا أبي ثنا غيلان عن جعفر بن إياس عن مجاهد عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية: (والذين يكنزون الذهب والفضة)، كبر ذلك على المسلمين، فقال عمر (ض): أنا أفرج عنكم، فانطلق فقال: يانبي الله إنه كبر على أصحابك هذه الآية فقال: إن الله لم يفرض

(١) وهذا سند ظاهره الصحة.
(٢) وهو غير مشهور بها.
(٣) وهو متروك.
(٤) أي ابن راهويه.
(٥) أي ابن راهويه.
(٦) أي ابن أبي فروة.
(٧) وقد ساقه الخطيب في الكفاية (٤٠٣) من طريق ابن أبي حاتم، وقال: وقول أبي حاتم كله في هذا الحديث صحيح.

الزكاة إلا ليطيب ما بقي من أموالكم الحديث.

وظاهر السند الصحة، ولذلك اغتر به الحاكم فصححه، ووافقه الذهبي[١] وأقره ابن كثير في تفسيره (٢/ ٣٥١) وصححه العراقي في تخريج الإحياء (٢/ ٣٦).

لكن له علة خفية، وهي أن الحاكم أخرجه (٢/ ٣٦٣) من طريق إبراهيم بن إسحاق الزهري، وهو ثقة ثنا يحيى بن يعلى المحاربي ثنا أبي ثنا غيلان بن جامع عن عثمان بن القطان[٢] الخزاعي عن جعفر بن إياس عن مجاهد عن ابن عباس به.

وتابع إبراهيم عباس بن عبد الله الترقفي ثنا يحيى بن يعلى به، أخرجه البيهقي في سننه (٤/ ٨٣).

وتابعه كذلك حميد بن مالك عن يحيى به، أخرجه ابن الأعرابي في معجمه فتبين أن السند الأول منقطع، سقط منه عثمان أبو اليقظان، وهو ضعيف بالاتفاق[٣].

المثال السادس:

قال الدارقطني في العلل (١١/ ١٦٤ـ١٦٥) معلقا على حديث النار جبار: يرويه عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة: قال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ عن

(١) سكوت الذهبي على تصحيحات الحاكم في تلخيصه للمستدرك، هل يعتبر إقرارا لتصحيح الحاكم، أم لا؟
فذهب كثيرون، منهم الشيخ الألباني إلى أن ذلك إقرار منه للتصحيح، بدليل أنه يتعقبه في كثير مما لم يوافقه صراحة فيه.
وذهب آخرون كالشيخ مقبل والشيخ أبو الحسن المصري وغيرهم إلى خلاف ذلك، لأن الذهبي ليس إلا مختصرا للكتاب.
وقد سمعت أن بعض الطلبة المغاربة المدافعين عن عقيدة التفويض، طبع في هذا كتابا، ولم أطلع عليه بعد.
قلت: وليس هذا خاصا بالذهبي ولا بكتابه المستدرك.
فنفس الشيء يقال في تلخيصات الذهبي الأخرى كتلخيصه لمنهاج السنة، وسنن البيهقي، وموضوعات ابن الجوزي.
ولم أتفرغ بعد لدراسة المسألة بتوسع، وجريت في هذا الكتاب على الرأي المشهور، والله الموفق.
(٢) كذا بالأصل والصواب عثمان أبو اليقظان، كما تراه مشروحا في الضعيفة (٣/ ٤٨٥ـ٤٨٦).
(٣) انظر الضعيفة للألباني (٣/ ٤٨٤).

أحمد بن حنبل: إنما البئر جبار، وأهل صنعاء يكتبون النار بالباء على الإمالة لفظهم، فصحفوا على عبد الرزاق البئر بالنار، والصحيح البئر.

المثال السابع:

روى البخاري من طريق ابن جريج قال قال عطاء عن ابن عباس كان المشركون على منزلتين من النبي صلى الله عليه و سلم. الحديث.

قال أبو مسعود الدمشقي: ثبت هذا الحديث والذي قبله، يعني بهذا الإسناد سوى الحديث المتقدم في التفسير من تفسير ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني، وإنما أخذ الكتاب من ابنه عثمان ونظر فيه.

قال أبو علي الغساني: وهو تنبيه بديع من أبي مسعود رحمه الله. اهـ. ثم نقل عن ابن المديني ما يؤيد ذلك.

وأجاب الحافظ ابن حجر عن هذا بجواب فيه نظر، ثم قال: فهذا جواب إقناعي، وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد، ولابد للجواد من كبوة، والله المستعان[1].

المثال الثامن:

قال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٧٧): سألت أبي عن حديث رواه هشام بن إسماعيل عن محمد بن شعيب بن شابور عن عبد الله بن العلاء بن زيد عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى فترك آية، فلما انصرف قال: أفيكم أبي، وذكر الحديث.

قال أبي: هذا وهم، دخل لهشام بن إسماعيل حديث في حديث، نظرت في بعض أصناف محمد بن شعيب، فوجدت هذا الحديث رواه محمد بن شعيب عن محمد بن يزيد

(١) هدي الساري (٣٧٦).

البصري عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فترك آية، هكذا مرسل، ورأيت بجنبه حديث عبد الله بن العلاء عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن صلاة الليل فقال مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح.

فعلمت أنه سقط على هشام بن إسماعيل متن حديث عبد الله بن العلاء، وبقي إسناده، وسقط إسناد حديث محمد بن يزيد البصري، فصار متن حديث محمد بن يزيد البصري بإسناد حديث عبد الله بن العلاء بن زيد، وهذا حديث مشهور يرويه الناس عن هشام بن عروة إلى آخر كلامه.

فانظر ما أدق أبا حاتم في استخراج هذه العلة الخفية.

المثال التاسع:

قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٤/ ١٥١): حديث علي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع، وذي مخلب من الطير.

(رواه)[١] عبد الله بن أحمد في زيادات المسند من حديث عاصم بن ضمرة عنه بهذا وأتم منه، وإسناده حسن إلا أن له علة، فقد رواه إسحاق بن راهويه وأبو يعلى في مسنديهما، ووقع عندهما عن الحسن بن ذكوان عن حبيب بن أبي ثابت، وهو الصواب، بخلاف ما وقع في المسند الحسين بن ذكوان.

وقد قال يحيى بن معين: الحسن بن ذكوان لم يسمع من حبيب بن أبي ثابت، إنما سمع من عمرو بن خالد، وعمرو كذاب مدلس، وكذا قال أحمد بن حنبل.

وقال علي بن المديني: لم يرو حبيب عن عاصم إلا حديثا واحدا.

وقال أبو حاتم: لا يثبت له عن عاصم شيء.

فهاتان علتان خفيتان قادحتان. وجزم الحاكم في علوم الحديث بأن الصواب رواية من روى عن الحسن عن عمرو بن خالد عن حبيب. اهـ كلام ابن حجر.

(١) زيادة مني ليتضح الكلام.

المثال العاشر:

قال شارح الطحاوية ابن أبي العز الحنفي (٤١٣): فإن قيل كيف تصنعون بقوله في الحديث: إن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من تنشق عنه الأرض فأجد موسى باطشا بقائمة العرش.

قيل: لا ريب أن هذا اللفظ قد ورد هكذا، ومنه نشأ الإشكال، ولكنه دخل فيه على الراوي حديث في حديث، فركب بين اللفظين، فجاء هذان الحديثان هكذا، أحدهما أن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق كما تقدم، والثاني أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة، فدخل على الراوي هذا الحديث في الآخر، وممن نبه على هذا أبو الحجاج المزي، وبعده الشيخ شمس الدين بن القيم، وشيخنا الشيخ عماد بن كثير رحمهم الله.

المثال الحادي عشر:

روى الدارقطني في سننه (٣/ ٧١) قال: ثنا علي بن محمد المصري نا سليمان بن شعيب الكسائي ثنا الخصيب بن ناصح نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالئ بالكالئ.

وهذا سند رجاله ثقات، وظاهره الصحة، ولذلك اغتربه الحاكم والذهبي فصححاه على شرط مسلم.

لكن له علة خفية، وهي أن الثقات رووه من طريق موسى بن عبيدة عن نافع به، لا من طريق موسى بن عقبة الثقة.

فوهم الراوي واشتبه عليه الاسمين، فقال موسى بن عقبة بدل موسى بن عبيدة، لتقاربهما في الخط، وموسى بن عبيدة هذا ضعيف، فالحديث به ضعيف[1].

(١) انظر الإرواء (٥/ ٢٢٠) والتلخيص الحبير (٣/ ٢٦) وفتح المغيث (١/ ٢٢٦).

المثال الثاني عشر:

روى البخاري في كتاب التعبير من صحيحه (١٢/ ٣٥١): قال حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب، ح.

وحدثني عبد الله بن محمد ثنا عبد الرزاق حدثنا معمر قال الزهري: فأخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءته مثل فلق الصبح فكان يأتي حراء فيتحنث فيه.. ثم ذكر حديثا طويلا في نزول الوحي أول مرة باقرأ ..(إلى أن قال): وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي صلى الله عليه وسلم (فيما بلغنا) حزنا غدا منه مرارا كي يتردى من رؤوس شواهق الجبال إلى آخر الحديث.

والسند المتقدم صحيح لا مرية فيه، ولا شك يعتريه، ولذلك صححه البخاري رحمه الله وغيره، لكن وقع أثناء المتن زيادة لفظة (فيما بلغنا)، فأفادت أن الجملة قبلها غير مسموعة للزهري بالسند المذكور.

قال الحافظ في الفتح (١٢/ ٣٥٩): ثم إن القائل (فيما بلغنا) هو الزهري ومعنى الكلام أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه القصة، وهو من بلاغات الزهري وليس موصولا، وقال الكرماني: هذا هو الظاهر، ويحتمل أن يكون بلغه بالإسناد المذكور، ووقع عند ابن مردويه في التفسير من طريق محمد بن كثير عن معمر بإسقاط قوله فيما بلغنا، ولفظه (فترة حزن النبي منها حزنا غدا منه) إلى آخره، فصار كله مدرجا على رواية الزهري، وعن عروة عن عائشة، والأول هو المعتمد[١].

المثال الثالث عشر:

قال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٥٥): سألت أبي عن حديث رواه يحيى بن سليمان البزاز بن أبي حصين عن خديج عن أبي إسحاق عن الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد

(١) وانظر الضعيفة للألباني (٣/ ١٠٦) لزيادة الفائدة.

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الإيمان كلمات.

قال أبي: هذا خطأ، وإنما هو: ألا إنما هو كلمات، سبحان الله والحمد لله، ورواه جماعة كثيرة عن خديج هكذا، ورواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كلمات من قالهن سبحان الله والحمد لله. الحديث.

سمعت أبي يقول: قال لنا أبو حصين: رأيت في كتاب أبي هذا الحديث، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا، وقد تأكل ما بعده، فجاء الرازيون فلقنوه: الإيمان كلمات، وإنما موضعه موضع دارس قد تأكل. اهـ.

فتأمل ما أروع هذا المثال وأدقه.

وحاصله أن أبا حصين أخبر أنه كان في كتاب أبيه هذا الحديث هكذا: إلا إنما هو كلمات سبحان الله والحمد لله.

فتأكل ما بعد ألا، واندرس. فبقي الحديث هكذا:

ألا ( )(1) كلمات سبحان الله والحمد لله.

فجاء الرازيون فلقنوه الساقط، أي أخبروه أن تمام الحديث هو: الإيمان كلمات. فقبل منهم لشدة الالتباس والاشتباه، لأن المعنى مستقيم، ولأن ما سقط واندرس يشتبه مع مالقنه.

فتأمل مدى الاشتباه الشديد بين اللفظين، وخصوصا في ذلك الزمان الإيمان- ألا إنما هو.

ومع كل هذا، لم يخف ذلك على أبي حاتم رحمه الله.

---

(1) بياض.

الفصل الخامس: مكانة علم العلل بين علوم الحديث

قال الحاكم في المعرفة (١١٢): هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل. اهـ.

وقال الخطيب في الجامع (٢/ ٢٩٤): فإن معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث.

يحظى علم العلل عند المحدثين بأهمية خاصة ومكانة متميزة بين سائر علوم الحديث، ظل معروفا ومتميزا بها منذ البدايات الأولى للاهتمام بدراسة الأسانيد ونقد الرجال.

ويمكن إبراز هذه المكانة المرموقة التي خص بها من خلال عدة ملاحظات:

- الملاحظة الأولى:

إن علم العلل هو رأس علوم الحديث وأشرفها لأسباب كثيرة سنذكرها في هذا الفصل، وتقدم كثير منها في الفصل السابق.

قال ابن الصلاح في مقدمته (١١٤)، اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها.

وقال الحاكم في المعرفة (١١٩): فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم.

وقال الخطيب في الجامع (٢/ ٢٩٤): فإن معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث.

وقال أحمد شاكر في حاشيته على ألفية السيوطي (٥٦): وهذا الفن من أدق فنون الحديث وأعوصها، بل هو رأس علومه وأشرفها.

وقال ابن تيمية في الفتاوى (١٨/ ٧٣).: وهذا من أجل فنون العلم بالحديث

يسمى علم علل الحديث.

وقال فيها أيضا (١٣/ ٣٥٢-٣٥٣): وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ، فإنهم أيضا يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم أنه غلط فيها بأمور يستدلون بها، ويسمون هذا علم علل الحديث، وهو من أشرف علومهم بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط، وغلط فيه.

- الملاحظة الثانية:

إن علم العلل أدق علوم الحديث وأغمضها وأوعرها مسلكا، كما تقدم في المبحث السالف الذكر.

قال الحافظ في النكت (٢٩٥): وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكا.

وقال في النزهة (١٢٣): وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها.

وقال الألباني في الإرواء (٦/ ٥٧): إن ابن حزم نظر إلى ظاهر السند فصححه، وذلك مما يتناسب مع ظاهريته، أما أهل العلم والنقد فلا يكتفون بذلك، بل يتبعون الطرق ويدرسون أحوال الرواة، وبذلك يتمكنون من معرفة ما إذا كان في الحديث علة أو لا، ولذلك كان معرفة علل الحديث من أدق علوم الحديث، إن لم يكن أدقها إطلاقا. اهـ

قلت: ودقة مباحثه وخفاؤها تجعل له ميزة خاصة بخلاف غيره من العلوم التي تكفي فيها الملاحظة العابرة الظاهرية، ومن جهة أخرى فهي تضاعف من جهود المحدث، وتجعل مهمته في الكشف عن علل الحديث في غاية الصعوبة والعسر، وتستوجب منه دقة الملاحظة ورهافة الحسن وتتبع تام للروايات والطرق وتفحص الرواة واطلاع شامل على مراتبهم وأحوالهم.

- الملاحظة الثالثة:

إنه بخلاف غيره من العلوم التي يتكلم فيها كل محدث، فهو لا يتكلم فيه إلا جهابذة

الفن والمبرزون في الحفظ والنقد، الذين أفنوا أعمارهم في دراسة المتون والأسانيد وتتبع الطرق وتمييز مراتب الرواة وأحوالهم وظروفهم ومستوى ضبطهم وحفظهم، وكيفية تلقيهم وسماعهم لمروياتهم، وقلة وكثرة ملازمتهم لشيوخهم، وممارستهم لحديثهم، مما كون لديهم حاسة خاصة في نقد الأحاديث وهيأة نفسانية لا يعبر عنها بعبارة.

ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أئمة هذا الشان.

قال الحافظ في النكت (٢٩٥): وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهما غايصا واطلاعا حاويا وإدراكا لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك.

وقال الحافظ كذلك في نزهة النظر (١٢٣): وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني.

وقال العلامة أحمد شاكر في حاشيته على ألفية السيوطي (٥٦): وهذا الفن من أدق فنون الحديث وأعوصها، بل هو رأس علومه وأشرفها، ولا يتمكن منه إلا أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل كابن المديني وأحمد والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة والترمذي والدارقطني.

وقال ابن القيم بعد أن ذكر علة خفية: وهذا نوع غامض لا يتنبه له إلا الحذاق[١].

وقال ابن رجب في شرح العلل (٢٥٧): وقد ذكرنا في كتاب العلم أنه علم جليل قل من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأن بساطه قد طوي منذ أزمان.

(١) فتح الباري (٨/ ٤٦٩)، لكن أجاب الحافظ بجواب فيه نظر، فانظره هناك.

وقال كذلك في شرح العلل (٤٨): وقد ذكرنا فيما تقدم في كتاب العلم شرف علم العلل وعزته وأن أهله المتحققين به أفراد يسيرة من بين الحفاظ وأهل الحديث، وقد قال أبو عبد الله بن مندة الحافظ: إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفرا يسيرا من كثير ممن يدعي علم الحديث.

وقال ابن رجب في شرح الأربعين النووية (٢/ ١٠٥): وبكل حال فالجهابذة النقاد العارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جدا.

وكان أبو زرعة في زمانه يقول: قل من يفهم هذا، وما أعزه، إذا دفعت هذا عن واحد أواثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا.

ولما مات أبو زرعة، قال أبو حاتم: ذهب الذي كان يحسن هذا ـ يعني أبا زرعة ـ ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا، وقيل له بعد موت أبي زرعة: تعرف اليوم أحدا يعرف هذا؟ قال: لا اهـ كلام ابن رجب.

وقال أبو حاتم الرازي: الذي كان يعرف صحيح الحديث وسقيمه وعنده تمييز ذلك ويحسن علل الحديث: أحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين وبعدهم أبو زرعة، كان يحسن ذلك، قيل له: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحدا، قال: لا[1].

وقال أبو حاتم أيضا: جرى بيني وبين أبي زرعة يوما تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ، فقال لي يا أبا حاتم قل من يفهم هذا، ما أعز هذا، إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا، وربما أشك في شيء أو يتخالجني شيء في حديث فإلى أن ألتقي معك لا أجد من يشفيني منه، قال أبي: وكذاك كان أمري..

إلى أن قال: ذهب الذي كان يحسن هذا يعني أبا زرعة، وما بقي بمصر ولا بالعراق أحد يحسن هذا، قلت محمد بن مسلم؟ قال: يفهم طرفا منه[2].

(١) شرح العلل (١٤٧ـ١٤٨).

(٢) الجرح والتعديل (١/ ٣٥٦) وتاريخ بغداد (٢/ ٧٦) والسير (١٣/ ٢٥٢).

وقال ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣١): غير أن هذا النسل قد قل في هذا الزمان فصار أعز من عنقاء مغرب.

وقال الحافظ العلائي في مقدمة الأحكام: وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكا ولا يقوم به إلا من منحه الله فهما غايصا واطلاعا حاويا وإدراكا لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم كابن المديني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم وأمثالهم[١].

وقال الزركشي في الإجابة (٥٢) بعد أن ذكر علة خفية: هو نوع غامض لا يتنبه له إلا الحذاق.

- الملاحظة الرابعة:

إن علم العلل هو صاحب الكلمة النهائية والأخيرة في قبول الحديث ورده، فإذا كان مدار علوم الحديث جميعا وغايتها وهدفها تمييز الأحاديث المقبولة من المردودة، وسائر علومه خادمة لهذا الهدف وموصلة إليه كعلم الجرح والتعديل وأنواع الحديث المقبول والمردود، وعلم المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف. وكيفية التحمل وغيرها، فإن علم العلل تبقى له الكلمة الأخيرة والقول الفصل في قبول الحديث ورده دون سائر علوم الحديث.

فقد يكتشف المعلل بثاقب نظره ودقة ملاحظته إرسالا خفيا، أو دخول حديث في حديث، أو دمج موقوف في مرفوع، أو اشتباه راو بآخر، أو غير ذلك من العلل التي لا يمكن للمحدث المجرد التعرف عليها أو اكتشافها بمجرد ما عنده من قواعد.

فلا يسلم الحديث من الضعف ولا يحكم له بالقبول، ولو كان رجاله ثقاتا، وخاليا من الانقطاع الجلي، حتى يسلكه عالم العلل.

- الملاحظة الخامسة:

لا يسلم من نقد عالم العلل حتى كبار الحفاظ والمبرزون في الضبط والتثبت

(١) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢٣١).

والإتقان، بخلاف أغلب علوم الحديث.

فلا يكفي عند عالم العلل أن يكون راوي الحديث ثقة حافظا، بل ولا في أعلى درجات التثبت والإتقان حتى يحكم لحديثه بالصحة، بل لابد من أن تسلم روايته من الوهم والغلط الذي لا ينفك عنه راو من الرواة.

ولهذا ترى أمثال أبي حاتم وأبي زرعة وأحمد والبخاري وغيرهم يوهمون كبار النقاد وجبال الحفظ، ومن تتبع كتب العلل رأى من ذلك ما لا يعد ولا يحصى.

فمثلا وهم أبو حاتم وأبو زرعة: مالكا[١]، وشعبة[٢].

ووهم أبو حاتم: الثوري[٣]، وعبد الرزاق[٤]، ووكيع بن الجراح[٥]، وابن المبارك[٦]، وسفيان بن عيينة[٧]، وأبا نعيم الفضل بن دكين[٨]، و الأوزاعي[٩]، وشعبة[١٠]، وحماد بن سلمة[١١].

ووهم أبو زرعة: أبا نعيم[١٢]، والفريابي[١٣]، والليث[١٤]، وأبا معاوية الضرير[١٥]،

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٢٣٩ـ٣٧٩).
(٢) نفسه (١/ ١٠٨ـ٢٧٤).
(٣) نفسه (١/ ٩٦).
(٤) نفسه (١/ ٣٠٣).
(٥) نفسه (١/ ٣٠٥).
(٦) نفسه (١/ ٨٠).
(٧) نفسه (١/ ٨٧ـ١٢٧ـ١٣٦ـ٤٠٣).
(٨) نفسه (١/ ١٤٤ـ٣٧٥ـ٣٩٦).
(٩) نفسه (٩/ ١٧٣).
(١٠) نفسه (١/ ٢٢٥).
(١١) نفسه (١/ ١١٥).
(١٢) نفسه (١/ ٥٨).
(١٣) نفسه (١/ ٥٦).
(١٤) نفسه (١/ ١٨٨).
(١٥) نفسه (١/ ١٨٦).

وغيرهم من جبال الحفظ وحفاظ الآثار .

ولهذا كم حديث صححه بعض أئمة الحديث تبين لغيرهم فيه الوهم[(١)] .

ـ الملاحظة السابعة :

إن المحدث لا يمكنه أن يتكلم في علم العلل ويكون مبرزا فيه حتى يتقن سائر علوم الحديث إتقانا تاما ويستحضر مباحثها استحضارا عاليا .

فلابد له أن يتقن علم الجرح والتعديل ومناهج المحدثين في ذلك وتراجم الرواة، وأحوالهم ومشايخهم وتلامذتهم وطبقاتهم ومراتبهم وأسمائهم وألقابهم وكناهم، وما اتفق منها وافترق، وما ائتلف منها واختلف، وأقسام التحمل ومراتبه والمقبول منه والمردود، وأنواع الحديث المقبول والمردود، كالمدلس وأحكام التدليس وأنواعه، والمرسل ومباحثه، وهكذا.

وعليه فيمكن أن نقول: إن سائر علوم الحديث خادمة ومكملة لعلم العلل .

ثم رأيت همام سعيد يقول في العلل في الحديث (١٢٣): إن كل جزئية من جزئيات علوم الحديث داخلة في علم العلل، إما دخولا مباشرا أو غير مباشر، كخادم لأصول هذا العلم وضروراته .

ونقله تلميذه الوريكات في الوهم (١٠٢) مقرا له .

(١) قال في التلخيص الحبير (١/ ٥٣): ومشى ابن حزم على ظاهر الإسناد فصححه، وهو معلول بالانقطاع .
وقال الحافظ كذلك في الفتح (٥/ ١٦٨): وجرى الحاكم وابن حزم وابن القطان على ظاهر الإسناد فصححوه .
وقال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٢٨ـ٢٢٩): وحينئذ فهو منقطع بخفاء الإرسال، وقد خفي ذلك على الضياء مع جلالته، وأخرج حديث هذه الترجمة في المختارة اعتمادا على ظاهر السند في الاتصال من جهة المواثرة، وكون أشعث وابن سيرين أخرج لهما مسلم .
وقال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٢٧) : على أن هذه العلة قد خفيت على مسلم حتى بينها له إمامه، وكذا اغتر غير واحد من الحفاظ بظاهر هذا الإسناد، وصححوا حديث ابن جريج .
وقال الحافظ في النكت (٣٣٣): ومشى أبو الحسن بن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام على ظاهر الإسناد الأول فصحح الحديث فلم يصب .

ـ الملاحظة الثامنة :

إن علم العلل لا ينظر في الحديث من جهة ضعف الرواة وسوء حفظهم، وقلة ضبطهم، ولكن من جهة أخرى ليس للجرح فيها مدخل، كما قال الحاكم في المعرفة (١١٢-١١٣): وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير.

وقال ابن تيمية في الفتاوى (١٨/ ١٩): مع أن حذاق أهل الحديث يثبتون علة هذا الحديث من غير هذه الجهة، وأن راويه فلان غلط فيه لأمور يذكرونها، وهذا الذي يسمى معرفة علل الحديث بكون الحديث إسناده في الظاهر جيدا، ولكن عرف من طريق آخر أن راويه غلط فرفعه وهو موقوف أو أسنده وهو مرسل أو دخل عليه حديث في حديث، وهذا فن شريف.

وقال أيضا (١٨/ ٤٢): وقد يترك من حديث الثقة ما علم أنه أخطأ فيه، فيظن من لا خبرة له أن كل ما رواه ذلك الشخص يحتج به أصحاب الصحيح وليس الأمر كذلك، فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمة الفن كيحيى بن سعيد القطان وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري صاحب الصحيح، والدارقطني وغيرهم، وهذه علوم يعرفها أصحابها.

وقال ابن رجب في الفتح (١/ ٣٦٣) بعد أن ذكر اتفاق أئمة الحديث على الإنكار على ابن إسحاق حديثه عن عبد الرحمان عن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب ولا يمس ماء: وأما الفقهاء المتأخرون فكثير منهم نظر إلى ثقة رجاله فظن صحته، وهؤلاء يظنون أن كل حديث رواه ثقة فهو صحيح ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث ووافقهم طائفة من المحدثين المتأخرين كالطحاوي والحاكم والبيهقي.

ثم رأيت بعد هذا الدكتور هماما (٢٣) يزعم أن علم العلل أوسع من الجرح والتعديل.

ولا يسلم له سواء كان مراده العلل الخفية أو مطلق العلل، لأن علم الجرح والتعديل يهتم بأحوال الرجال من حيث العدالة والضبط، وأما علم العلل فيبحث في أوهام الثقات.

فكيف يجعل علم العلل أوسع من الجرح والتعديل، وبين المبحث تباين ظاهر، نعم بينهما علاقة تكامل، أما أن يقال أوسع فلا.

ثم رأيت تلميذه الوريكات يقول في الوهم (٧٣): ونخلص إلى أن مهمة علم العلل تبدأ من حيث انتهى علم الجرح والتعديل، فإذا حكم علم الجرح والتعديل على أحد الرواة بأنه ثقة، يبدأ علم العلل بمتابعة هذا الثقة ودراسة رواياته رواية رواية، ونظرا للبون الواضح بين علمي العلل والجرح والتعديل. . الخ.

فوافق ما ذكرت، والحمد لله رب العالمين.

ـ الملاحظة التاسعة:

إنه علم يعتمد على الممارسة العملية والتجربة الطويلة في البحث العملي، أكثر منه على قواعد نظرية مقررة مطردة، ولا مجموعة من الآليات، التي من حفظها وأعملها في نقده صار إماما فيه، كما هو الحال في باقي العلوم.

بل لابد للباحث فيه أن يطيل البحث في علوم الحديث، ويكثر من الاشتغال به ويجعله ديدنه الخاص في سائر الأوقات، ويفني عمره في بحث غوامضه، واستخراج كوامنه، ومطالعة كتب أئمة الفن وفرسان الحديث، حتى تفقه نفسه بلبابه، وتتمرس بحقائقه، فيصير له سجية راسخة، وطبيعة لازمة، وملكة دائمة، يختلط فيها حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بدمه ولحمه، فيرد الحديث قبل البحث في رجاله، ويعله بمجرد سماعه، ويستنكره أو يستنكر بعض ألفاظه لشيء استرابه وأوجب توقفه، ولهذا

قال ابن مهدي رحمه الله : إنكارنا للحديث عند الجهال كهانة ، كما تقدم .

ولعل هذا الذي ذكرنا هو ما عناه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم قريب، فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم، وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم بعيد فأنا أبعدكم منه . رواه أحمد وابن سعد بسند حسن، وصححه ابن حبان وابن القطان[1] .

وقال الربيع بن خثيم : إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار، نعرفه، وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل ننكره، رواه الخطيب في الكفاية (٤٧١) والحاكم في المعرفة (٦٢) وابن عدي في الكامل(١/ ٥٥) والرامهرمزي في المحدث الفاصل(٤٣١) وابن سعد في الطبقات (٦/ ١٨٦) .

(١) انظر الصحيحة رقم (٧٣٢) .

الفصل السادس : كيفية معرفة العلة

رغم الخفاء والدقة التي يتسم بها علم العلل من جهة، وقلة المتكلمين فيه من جهة أخرى، يمكن بالتتبع والاستقراء التعرف على جملة من الوسائل والطرق التي يستطيع المحدثون بها التعرف على العلل، واكتشاف خفايا القوادح التي تعتري الأسانيد التي ظاهرها الصحة[١].

قال الحافظ العراقي في شرح ألفيته (١/ ٢٢٦): وتدرك العلة بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك يهتدي الجهبذ، أي الناقد، بذلك إلى اطلاعه على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث غلب على ظنه ذلك فأمضاه، وحكم به، أو تردد في ذلك فوقف وأحجم عن الحكم بصحة الحديث، وإن لم يغلب على ظنه صحة التعليل بذلك، مع كون الحديث المعل ظاهره السلامة من العلة. اهـ.

ويمكن بإجمال حصر تلك الطرق فيما يلي[٢]:

١ـ جمع الطرق وتتبع الروايات والأسانيد، والنظر في اختلاف الرواة زيادة ونقصا، تقديما وتأخيرا، رفعا ووقفا، وصلا وإرسالا، فصلا وإدراجا وغير ذلك، فيتبين الاتصال والانقطاع، والرفع والوقف، والوصل والإرسال، والإدراج، والاضطراب، والشذوذ، والتفرد، والتصحيف، والانقلاب، والتقديم والتأخير، وغير ذلك.

ولذا قال علي بن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه[٣].

(١) وهذا الباب أحد الأبواب التي لم يفض المحدثون في بيانها عند كلامهم على الحديث المعل فذكرت جملة ما تيسر لي مع أن البحث في حاجة إلى تتميم أكثر وأدق، وعلى كل فما لا يدرك كله لا يترك جله.

(٢) وبعض هذه الطرق التي سنذكر مما يفيد مباشرة في التعرف على العلل، وبعضها وسائل وأسباب تساعد على ذلك.

(٣) رواه الخطيب في الجامع (٢/ ٢١٢) وذكره ابن الصلاح في مقدمته (١١٦ـ مع التقييد والإيضاح).

وقال ابن معين: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه[1].

وقال أبو حاتم: لو لم يكتب الحديث من ستين وجها ما عقلناه[2].

وقال ابن المبارك: إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض[3].

وقال الإمام مسلم في كتاب التمييز(٢٠٩): فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها.

تنبيه:

نقل كثير من المصنفين في العلل من المتأخرين، آخرهم الوريكات في الوهم (١١٣)، في هذا الباب قول أحمد، الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا. وهذا لا دخل له فيما نحن بصدده، ومراد أحمد أن جمع الطرق يعين على فهم وتفسير ما يقع من غموض وإشكال في بعض طرقه.

فقد يشكل فهم الحديث أو فهم بعض ألفاظه أو ما ورد في بعض طرقه، وبمراجعة سائر رواياته يتبين المراد، والله أعلم.

وقال الخطيب البغدادي في الجامع (٢/ ٢٩٥): السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط.

وقال السخاوي في فتح المغيث متحدثا عن مجالس الإملاء (٢/ ٢٩٧): ومن فوائده

(١) رواه الدوري في التاريخ (٢/ ٦٥٨) ومن طريقه الخطيب في الجامع (٢/ ٢١٢) وابن حبان في المجروحين (١/ ٣٥)، وذكره ابن حجر في التهذيب (١١/ ٢٤٨) وذكره الذهبي في السير (١١/ ٨٤) بلفظ: لو لم نكتب الحديث خمسين مرة ما عرفناه، وعند الخليلي في الإرشاد (٢/ ٥٩٥): لو لم نكتب الحديث من مئة وجه ما وقعنا على الصواب.

قلت: ولعله لهذا كان إبراهيم بن سعيد الجوهري يقول: كل حديث لا يكون عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم. تهذيب التهذيب (١١٠٧) والميزان (١/ ٣٥) وتهذيب الكمال (٢/ ٩٧) وتاريخ بغداد (٦/ ٩١).

(٢) فتح المغيث (٢/ ٣٣٢).

(٣) رواه الخطيب في الجامع(٢/ ٢٩٥).

اعتناء الراوي بطرق الحديث وشواهده ومتابعه وعاضده بحيث بها يتقوى ويثبت لأجلها حكمه بالصحة أو غيرها، ولا ينزوي[١]، ويترتب عليها إظهار الخفي من العلل، ويهذب اللفظ من الخطأ والزلل.

وقال الحافظ ابن حجر في نكته (٢٩٥): وإذا تقرر هذا فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة كما نقله المصنف عن الخطيب أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف.

وقال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث (١/ ٢٠٠): والطريق إلى معرفة العلل: جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته، وفي ضبطهم وإتقانهم، فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول ويغلب على ظنه فيحكم بعدم صحته، أو يتردد فيتوقف فيه. اهـ.

ولعله لأهمية جمع الطرق وفائدتها في اكتشاف خفايا العلل قال أيوب السختياني: إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجالس غيره. رواه الدارمي في السنن (١/ ١٥٣)؟

لأن مجالسة الراوي لغير شيخه الذي سمع منه الحديث تمكن من الإطلاع على كل من وافق شيخه في تلك الرواية ممن خالفه، واعتبار مخالفته بمخالفة غيره.

ولنضرب بضع أمثلة يتضح بها المقام، ولنختر ما وقع لإمام الصنعة البخاري في كتابه الذي يعد أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى:

ـ الأول:

أخرج البخاري (١٠/ ٥١٦) قال حدثني إسحاق أخبرنا أبو المغيرة ثنا الأوزاعي، ثنا الزهري عن حميد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من حلف منكم فقال في حلفه باللات والعزى.. الحديث.

---

(١) كذا في طبعتين من الكتاب، ولم يتبين لي وجهه وهو مصحف ولابد.

وهذا سند ظاهر الصحة، لكن بعد التأمل وجمع الطرق تبين أن الأوزاعي لم يسمع هذا الحديث من الزهري، وإن صرح بالسماع منه، فقد وهم في ذلك أبو المغيرة.

فقد رواه الوليد، وعمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي عن الزهري معنعنا.

ورواه بشر بن بكر وعقبة بن علقمة البيروتي عن الأوزاعي قال: بلغني عن الزهري.

قال الحافظ في هدي الساري (٣٧٩): وهذا من المواضع الدقيقة. اهـ

قلت: فالصواب في هذا الحديث أنه عن الأوزاعي عن رجل مجهول عن الزهري، ورواه الأوزاعي مرة معنعنا بإسقاط من بلغه عن الزهري، فظن أبو المغيرة أن الأوزاعي سمعه من الزهري فصرح بالتحديث، فوهم وهما فاحشا، ولولا جمع الطرق لم نتمكن من الوقوف على هذا، وفات الإمام البخاري هذا على جلالة قدره وبراعته في النقد، ولكل جواد كبوة.

- المثال الثاني:

روى البخاري (٩/ ٦٣٠) من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن كعب بن مالك عن أبيه أن جارية لكعب بن مالك كانت ترعى غنما بسلع، فأبصرت بشاة من غنمها موتا، فكسرت حجرا فذبحتها به.

وهذا سند ظاهره الصحة، لكن بعد جمع طرقه ورواياته تبين أن الرواة اضطربوا فيه اضطرابا متباينا متدافعا يمنع من تصحيحه.

- فورد كما تقدم.

- ورواه مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ أن جارية لكعب.

- وعن جويرية عن نافع عن رجل من بني سلمة أخبر عبد الله أن جارية لكعب.

ـ وعن الليث عن نافع سمع رجلا من الأنصار يخبر عبد الله.

قال الدارقطني: وهذا قد اختلف فيه على نافع وعلى أصحابه، اختلف فيه على عبيد الله وعلى يحيى بن سعيد وعلى أيوب وعلى إسماعيل بن أمية وعلى موسى بن عقبة وعلى غيرهم، وقيل فيه عن نافع عن ابن عمر ولا يصح، والاختلاف فيه كثير.

قال الحافظ في هدي الساري (٣٧٦): وهو كما قال، وعلته ظاهرة، والجواب عنه فيه تكلف وتعسف.

ـ المثال الثالث:

روى البخاري قال: حدثنا محمد بن كثير أخبرنا إسرائيل حدثنا عثمان بن المغيرة عن مجاهد عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم: رأيت موسى وعيسى وإبراهيم عليهم السلام. الحديث.

وهذا سند ظاهره الصحة، لكن تبين بمجموع طرقه أن قوله عن ابن عمر وهم، والصحيح أنه عن مجاهد عن ابن عباس، كما نبه عليه أبو علي الجياني وأبو مسعود الدمشقي وأبو ذر الهروي وأبو عبد الله بن مندة والحافظ ابن حجر[1].

ـ المثال الرابع:

روى البخاري ومسلم من طريق مالك عن حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تزهى، فقيل وما تزهى، قال: حتى تحمر، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرأيت إذا منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه.

قال الدارقطني: خالف مالكا جماعة منهم إسماعيل بن جعفر، وابن المبارك، وهشيم، ومروان بن معاوية، ويزيد بن هارون وغيرهم، قالوا فيه: قال أنس: أرأيت إن منع الله الثمرة.

قال: وقد أخرجا جميعا حديث إسماعيل بن جعفر، وقد فصل كلام أنس من كلام

(١) هدي الساري (رقم ٥٢).

النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الحافظ ابن حجر: سبق الدارقطني إلى دعوى الإدراج في هذا الحديث أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وابن خزيمة وغير واحد من أئمة الحديث كما أوضحته في كتابي: تقريب المنهج بترتيب المدرج[١].

- المثال الخامس:

ومن أمثلة ما وقع لغير الإمام البخاري: ما رواه الحاكم في المستدرك (٤/ ١٢٩) من طريق عمر بن سعيد عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا (كان أحب الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الثريد).

وسنده ظاهره الصحة، ولذلك صححه الحاكم ووافقه الذهبي وأقرهما المناوي في فيض القدير، وقال في التيسير: إسناده صحيح.

لكن لما جمعنا طرقه وجدنا أبا داود رواه في سننه (٣٧٧٧) من طريق عمر[٢] بن سعيد عن رجل من أهل البصرة عن عكرمة عن ابن عباس به مرفوعا.

فتبين أن الحديث في سنده رجل مجهول سقط في رواية الحاكم، ولذلك صححه هو وتابعه من تابعه، وهو معل بما ذكرت.

قال الألباني في الضعيفة (٤/ ٢٤٢): فخفيت عليهم علة الحديث التي لا تظهر إلا بتتبع طرقه، والحمد لله على توفيقه.

- المثال السادس:

قال الحافظ ابن حجر في النكت (٢٩٦): ومن المواضع الخفية في الأحاديث المعللة: ما ذكره ابن أبي حاتم قال: سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر (ض) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من باع عبدا وله

(١) هدي الساري (رقم ٢٩).
(٢) في المطبوع عمرو.

مال . الحديث .

فقال: قد كنت استحسن هذا الحديث من ذي الطريق حتى رأيت من حديث بعض الثقات عن عكرمة بن خالد عن الزهري عن ابن عمر (ض) فعاد الحديث إلى الزهري، والزهري إنما رواه عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه (ض).

وهو معلول يعني لأن نافعا رواه عن ابن عمر (ض) فجعل مسألة بيع العبد عن عمر (ض) ومسألة بيع النخل عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال النسائي: سالم أجل من نافع، ولكن القول في هذا قول نافع.

وكذا قال على بن المديني والدارقطني.

قال العلائي: (وبهذه النكتة يتبين أن التعليل أمر خفي لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث دون الفقهاء الذين لا اطلاع لهم على طرقه وخفاياها).

قلت: ـ أي ابن حجر ـ : وسبب الخفاء في هذا المثال أن عكرمة بن خالد أكبر من الزهري، وهو معروف بالرواية عن ابن عمر (ض)، فلما وجد الحديث من رواية حماد بن سلمة عنه كان ظاهره الصحة، وكان يعتضد بها ما رواه الزهري عن سالم عن أبيه، ويرجح على رواية نافع، خلافا لما قال ابن المديني والنسائي وغيرهما.

لكن لما فتشت الطرق تبين أن عكرمة سمعه ممن هو أصغر منه، وهو الزهري، والزهري لم يسمعه من ابن عمر (ض)، إنما سمعه من سالم، فوضح أن راوية حماد بن سلمة مدلسة أو مسواة، ورجع هذا الإسناد الذي كان يمكن الاعتضاد به إلى الإسناد الأول الذي حكم عليه بالوهم، وكان سبب حكمهم عليه بالوهم كون سالم أو من دونه سلك الجادة، لأن العادة والغالب أن الإسناد إذا انتهى إلى الصحابي (ض) قيل بعده عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلما جاء هنا بعد الصحابي ذكر صحابي آخر، والحديث من قوله، كان الظن غالبا على أن من ضبطه هكذا أتقن ضبطا، والله أعلم.

ـ المثال السابع:

روى مسلم في صحيحه(١٩٩٨) عن أبي الزبير عن ابن عمر سمع النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن نبيذ الجر والدباء والمزفت

وهذا سنده ظاهره الصحة.

لكن بعد جمع طرقه انكشف لنا ما يلي: روى نافع هذا الحديث عن ابن عمر أن رسول الله خطب في بعض مغازيه، فأقبلت نحوه، فانصرف قبل أن أبلغه، قلت: ماذا قال، قالوا: نهى أن ينتبذ في الدباء والمزفت.

فظهر أن ابن عمر لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، ومن رواه عنه بلفظ السماع فقد وهم، والصواب أنه سمعه من بعض الناس عنه.

وبهذا أعله الدارقطني في الإلزامات (٣٠٠).

وقد أخرجه مسلم بالوجهين، فلعله خرجه ليبين أن له علة لكنها لا تضر.

وهذا من الأمثلة الجيدة على أن التصريح بالسماع قد يقع في الأسانيد وهما من بعض رواته، كما نبه عليه الحافظ ابن رجب، كما تقدم.

٢ـ ومن الطرق المعينة على معرفة العلل معرفة مراتب الرواة وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف.

قال ابن رجب في شرح العلل (٢٥٧): معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث. اهـ.

وقال الحافظ العلائي في مقدمة الأحكام: وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكا ولا يقوم به إلا منحه الله فهما غايصا وإطلاعا حاويا وإدراكا لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة.

وقال الحافظ في النزهة (١٢٣): وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا وحفظا واسعا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني.

ولنضرب لذلك مثالا يتضح به المقام، ولنختر أحد كبار الحفاظ، المشهورين بكثرة الطلبة والتلاميذ، وهو حافظ عصره محمد بن مسلم بن شهاب الزهري.

قال الحافظ الحازمي في شروط الأئمة الخمسة(٥٧) وابن رجب في شرح العلل (٢٣٠) والعبارة لابن رجب: ونذكر لذلك مثالا: وهو أن أصحاب الزهري خمس طبقات:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له كمالك وابن عيينة وعبيد الله بن عمر ومعمر ويونس وعقيل وشعيب وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري.

الطبقة الثانية: أهل حفظ وإتقان، لكن لم تطل صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مدة يسيرة ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقانه دون الطبقة الأولى كالأوزاعي والليث وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد ونحوهم، وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري.

الطبقة الثالثة: قوم لازموا الزهري وصحبوه ورووا عنه، لكن تكلم في حفظهم كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة بن صالح ونحوهم، وهؤلاء يخرج لهم أبو داود والترمذي والنسائي، وقد يخرج مسلم لبعضهم متابعة.

الطبقة الرابعة: قوم رووا عن الزهري من غير ملازمة ولا طول صحبة، ومع ذلك تكلم فيهم مثل إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية بن يحيى الصدفي، وإسحاق بن أبي فروة، وإبراهيم بن يزيد المكي، والمثنى بن الصباح ونحوهم، وهؤلاء قد يخرج الترمذي

لبعضهم .

الطبقة الخامسة : قوم من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيلي ، و عبد القدوس بن حبيب ، ومحمد بن سعيد المصلوب ، وبحر السقا ونحوهم ، فلم يخرج لهم الترمذي ولا أبو داود ولا النسائي ، ويخرج لبعضهم ابن ماجة ، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب ، ولم يعده من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين . اهـ .

ثم ذكر ابن رجب طبقات أصحاب نافع وأصحاب الأعمش .

قلت : و أهمية معرفة طبقات الرواة تتجلى عند التعارض ، فينظر في أصحاب الراوي والآخذين عنه ، ودرجاتهم في الحفظ ، والمقدم منهم عند الاختلاف والاضطراب ، والمشتهر منهم بكثرة ملازمة شيخه ومعرفته لحديثه وتثبته فيه .

ولهذا تكلم الحفاظ في كتب الرجال كثيرا حول تمييز الآخذين عن الراوي وأيهم يقدم عند الاختلاف ، وقد أطال النفس بما لا مزيد عليه ابن رجب في شرح العلل (٢٥٩) في بيان كثير من ذلك ، فانظره هناك فإنه غاية في الأهمية .

وتكلم الإمام النسائي في كتابه الطبقات عن طبقات كثير من الأئمة الحفاظ ، فذكر طبقات أصحاب نافع والأعمش و غيرهم (٥٣ـ٧٧) .

وهكذا فعل البيهقي في المدخل (١٠٠ فما بعد) .

وذكر ابن المديني في علله أسماء من تدور عليه الأسانيد (٣٩) ، ثم ذكر تلامذة جماعة من الصحابة والتابعين المشهورين بالرواية ، كأصحاب ابن مسعود (٤٥ـ٤٩) .

وأصحاب إبراهيم النخعي (٤٧) .

وأصحاب ابن عباس (٤٧ـ٥٠) .

وأصحاب زيد بن ثابت (٤٩ـ٥١) .

وغيرهم .

وذكر ابن القيم في الفروسية (٢٨٥) طبقات أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد.

وتكلم أحمد كثيرا في علله حول أصحاب كثير من الأئمة المشاهير وأثبتهم فيه والمقدم عند التعارض.

فقال مثلا له ابنه في العلل (٢/ ٣٤٨):

قلت له: أيما أثبت أصحاب الأعمش؟

فقال: سفيان الثوري أحبهم إلي.

قلت له: ثم من؟

فقال أبو معاوية في الكثرة والعلم يعني عالما بالأعمش.

قلت له: أيما أثبت أصحاب الزهري؟

فقال: لكل واحد منهم علة، إلا أن يونس وعقيلا يؤديان الألفاظ وشعيب بن أبي حمزة وليس هم مثل معمر، معمر يقاربهم في الإسناد.

قلت: فمالك؟

قال: مالك أثبت في كل شيء، ولكن هؤلاء الكثرة، كم عند مالك؟ ثلاثمائة حديث أو نحو ذا، وابن عيينة نحو من ثلاثمائة حديث، ثم قال: هؤلاء الذين رووا عن الزهري الكثير يونس وعقيل ومعمر.

قلت له: شعيب؟

قال: شعيب قليل، هؤلاء أكثر حديثا عن الزهري.

قلت: فصالح بن كيسان روايته عن الزهري؟

قال: صالح أكبر من الزهري، قد رأى صالح ابن عمر.

قلت: فهؤلاء أصحاب الزهري، قلت: أثبتهم مالك؟

قال: نعم مالك أثبتهم، ولكن هؤلاء الذين قد بقروا علم الزهري يونس وعقيل ومعمر.

قلت له: فبعد مالك من ترى؟

قال: ابن عيينة. اهـ

٣ـ التأمل في كيفية تحمل الراوي للحديث من شيخه، وهل هو سماع أو عرض أو إجازة أو مكاتبة أو وجادة أو غير ذلك، وهل كان الراوي يقظا متثبتا حال السماع أم دخل شيء من التساهل في تحمله عن شيخه، وهل كان شيخه حال العرض واعيا ضابطا لما يعرض عليه أم لا، وغير ذلك من الأمور التي تعين على كشف ما يعتري الراوي أثناء التحمل من سهو وغلط.

وكم تراهم يعلون بمثل هذه الأمور.

قال أحمد عن موسى بن عقبة: ما أراه سمع من ابن شهاب إنما هو كتاب نظر فيه.

وقال ابن معين عن الأوزاعي: الأوزاعي في الزهري ليس بذاك، أخذ كتاب الزهري من الزبيدي(١).

وقال ابن القطان عن إسماعيل بن عياش: فإنه إنما يراعى في ذلك أشياخه فقط، لأنه كان بهم عالما، وكان أخذه عن غيرهم في الأسفار والرحل، فلم يكن فيهم كما هو في أهل بلده(٢).

وقال الدارقطني عن محمد بن عبد الله بن زكريا النيسابوري: وكان لا يترك أحدا يتحدث في مجلسه، وقال: جئت إلى شيخ عنده الموطأ، وكان يقرأ عليه ويتحدث الشيخ مع قوم، فلما فرغ من القراءة قلت: أيها الشيخ يقرأ عليك وأنت تتحدث؟ فقال:

(١) شرح العلل (٢٦٧).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٢/ ٢١٣).

كنت أسمع، فلم أرجع إليه(١).

وسئل يحيى بن معين عن الحميدي صاحب ابن عيينة، فقال: كان يجيء إلى سفيان ولا يكتب، قلت ليحيى: فما كان يصنع، قال: كان إذا قام أخذها، يعني يحيى أنه كان يتسهل في السماع(٢).

وقال أحمد: كان مالك إذا حدث من حفظه كان أحسن مما يعرضون عليه، يقرأون عليه الخطأ، وهو شبه النائم(٣).

وقال الذهبي في السير (٦/ ٣٣١): كان ابن جريج يرى(٤) الرواية بالإجازة وبالمناولة، ويتوسع في ذلك، ومن ثم دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري، لأنه حمل عنه مناولة، وهذه الأشياء يدخلها التصحيف، ولاسيما في ذلك العصر، لم يكن حدث في الخط بعد شكل ولا نقط(٥).

وقال الحاكم: عهدت مشايخنا لا يصححون سماع من سمع من أبي بكر محمد بن اسماعيل بن مهران الإسماعيلي الحافظ في المرض، فإنه كان ما يقدر أن يحرك لسانه إلا إيماءا، فكان إذا قيل له: كما قرأنا عليك قال لا لا لا، ويحرك رأسه بنعم، وأما عبد الله بن سعد، فحدثني أنه كان ما يقدر أن يحرك رأسه، وقال لم يصح لي عنه سوى حديث واحد، فإني قرأته عليه غير مرة إلى أن أشار بعينه إشارة فهمتها عنه أن نعم(٦).

وقال الحافظ في هدي الساري: ابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني، وإنما أخذ الكتاب من ابنه عثمان ونظر فيه.

وقال الحافظ أيضا في الفتح (٨/ ٦٦٧) عن هذا: وذكر صالح بن أحمد في العلل عن

(١) سؤالات السهمي للدارقطني وغيره (١٣٤).
(٢) التاريخ لابن معين-رواية الدوري (٢/ ٣٠٨).
(٣) شرح العلل (٣٧١).
(٤) في الأصل المطبوع: يروي، والصواب ما ذكرته، والله أعلم.
(٥) ونحوه في الميزان (٣/ ٢٦٦).
(٦) فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٤٢).

علي بن المديني قال: سألت يحيى القطان عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني فقال ضعيف فقلت: إنه يقول أخبرنا، قال: لا شيء إنما هو كتاب دفعه إليه. اهـ. وكان ابن جريج يستجيز إطلاق أخبرنا في المناولة والمكاتبة. اهـ

وسيأتي مزيد بسط لهذا في الفصل الموالي إن شاء الله، وكذا في أجناس العلة، إذا انتهينا إليه، وهو أوسع فصل في هذه الرسالة.

٤ـ ومما يلتحق بهذا: النظر في مدى طول ملازمته لشيخه، وتثبته وضبطه لرواياته، وهل هو بلديه أو لا؟ وهل لازمه حضرا وسفرا، أم صحبه في الأسفار فقط؟.

روى الترمذي من طريق الوليد بن مسلم أنه سمع الأوزاعي يفضل الزبيدي على جميع أصحاب الزهري يعني في الضبط، وذلك أنه كان يلازمه كثيرا حضرا وسفرا[١].

وقال الذهبي في التذكرة (١/ ١٧٢): وهو- أي جعفر بن برقان- وإن كان قد لين يسيرا في الزهري، فما ذاك إلا لأنه لم يلازمه ولا هو بالمكثر عنه، وأما الرجل في نفسه فصادق حافظ للحديث كبير الشأن، واجب قبول خبره رحمه الله.

وقال الحافظ في الفتح (١/ ٣٥١): وسماع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الإتقان للزومه إياه، لأنه جده وكان خصيصا به.

وقال ابن القيم في تهذيب السنن (١٠/ ٢٥): والصواب في ذلك طريقة أئمة الشأن العالمين به وبعلله، وهو النظر والتمهر في العلل والنظر في الواقفين و الرافعين والمرسلين والواصلين أنهم أكثر وأوثق وأخص بالشيخ وأعرف بحديثه إلى غير ذلك من الأمور التي يجزمون معها بالعلة المؤثرة في موضع و بانتقائها في موضع آخر.

وقال في الفروسية(٢٨٤): وكذلك أصحاب الشافعي إنما يقبلون عنه ما كان من رواية الربيع والمزني والبويطي وحرملة وأمثالهم، فإذا روى عنه غيرهم ممن هو مثل هؤلاء وأجل منهم ما يخالف رواية أولئك لم يلتفتوا إليها، مثل أبي ثور وابن عبد الحكم

(١) الفتح لابن حجر (١٠/ ٢٠٢).

والزعفراني وقالوا أولئك أعلم بمذهبه ومذهبه ما حكوه عنه دون هؤلاء، بل ما نقله الترمذي عنه في كتابه بأصح إسناد وابن عبد البر وغيرهما ممن يحكي مقالات العلماء، لم يجعلوه في رتبة ما حكاه أولئك عنه ولا يعدونه في الغالب خلافا.

وقال الشافعي: لا أحسب عالما بالحديث يشك في أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب، لأنه كان ألزم له منه[1].

وقال أبو زرعة لدحيم: قلت: فمن بعد عبد الرحمن بن يزيد بن جابر من أصحاب مكحول؟ قال الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز، قلت له: سعيد أكثر مجالسة لمكحول من الأوزاعي، قال: ذاك بين في حديثه، كان الأوزاعي ربما غاب[2].

فتأمل كيف فضل سعيد بن عبد العزيز على الأوزاعي في روايتهما عن مكحول، لأنه أكثر مجالسة له منه، بخلاف الأوزاعي فكان ربما غاب عن مجالس مكحول.

وقال شعبة: هشام الدستوائي أعلم بقتادة وأكثر مجالسة له مني[3].

وكما أن كثرة المجالسة دليل على مزيد تثبت الراوي في حديث شيخه، فقلة مجالسته له دليل على عدم تثبته فيه.

قال ابن معين عن سفيان بن حسين: حديثه عن الزهري ليس بذاك إنما سمع منه بالموسم[4].

قال في شرح العلل (٣٥٣): يعني لم يصحبه ولم يجتمع به غير أيام الموسم. اهـ

إذن فطول الصحبة للشيخ يمكن الراوي من سبر حديثه ومعرفته على الوجه المرضي، وكلما كان الراوي خصيصا بشيخه كان أضبط لحديثه من غيره، ولهذا تقرأ

(١) الفتح لابن حجر (٥/١٥٤).
(٢) شرح العلل (٣٠٤) وذكره في التهذيب (٤/٥٣) باختصار.
ثم وقفت على الأثر في تاريخ دمشق لأبي زرعة(١٧٧).
(٣) شرح العلل (٢٨٤) وذكره في التهذيب (١١/ ٤٠) باختصار ثم رأيته في الكفاية (٢٦٠).
(٤) تهذيب التهذيب (٤/٩٦).

في كتب التراجم كثيرا (فلان أعرف بفلان) أو (أعلم به)[١].

ولهذا كذلك كانوا يفضلون رواية الرجل إذا كان من آل بيت شيخه على غيره.

قال الحافظ في الفتح (٥/ ٤٠٧): واتفاق شعبة وزيد بن أبي أنيسة على روايته هكذا أرجح من انفراد يونس عن أبي إسحاق، إلا أن آل الرجل أعرف به من غيرهم فيتعارض الترجيح، فلعل لأبي إسحاق فيه إسنادين.

وقال في الفتح كذلك (١/ ١٨٩): ولا شك أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره.

وقال في الفتح كذلك (١٣/ ١٢٥): قوله (عن سعيد المقبري عن أبي هريرة) هكذا رواه ابن أبي ذئب مرفوعا، وأدخل عبد الحميد بن جعفر بين سعيد وأبي هريرة رجلا، ولم يرفعه، وابن أبي ذئب أتقن من عبد الحميد وأعرف بحديث المقبري منه، فرواياته هي المعتمدة. اهـ

وقال ابن مهدي: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري[٢].

فمع أن شعبة والثوري أحفظ من إسرائيل إلا أن ابن مهدي قدم عليهما إسرائيل لأنه لازمه.

ومن المهم في هذا الباب كذلك معرفة ما فات الراوي سماعه من الكتاب أو الجزء.

وقد تكلم أئمة الحديث كثيرا في عدد من الرواة بسبب روايتهم لكتب لم يصح لهم سماع جميع أحاديثها، فتقرأ في كتب التراجم والتواريخ: سمع كتاب كذا مع فوات في كذا وكذا، أو روى صحيح البخاري عن فلان على فوات في آخره، ونحو ذلك.

وجاء في آخر الجزء الثامن من السنن الكبرى للبيهقي ذكر صور سماعات وجدت في

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٧٦ـ٥٠٦)ـ(٧/ ٢٤٨) تاريخ الدارمي عن ابن معين (٥٥ـ٥٦ـ٥٧ـ٥٨ـ٦٠ـ٦٤) لسان الميزان (١/ ٤٢٨) سؤالات ابن الجنيد (٣١٦)ـ شرح العلل (٢٨٨ـ٢٨٩ـ٢٩٨) تاريخ بغداد (٧/ ٢٦٧) (٩/ ١٨٠ـ١٨١ـ٢٨٣ـ٢٨٤).

(٢) الكامل (١/ ٤٢٣).

نسخة ابن الصلاح من السنن الكبرى، وفيها التنبيه على من سمع مع فوات.

ومن ذلك قوله: وسمع هذا المجلد طائفة كان النوم يعتريهم حالة السماع أحيانا منهم. . . (فذكرهم).

وقال: وحضر مجلس السماع طائفة كانوا ينسخون في مجالس السماع وينامون ويتحدثون، ولهم فوات أيضا، منهم. . . (فذكرهم). اهـ

ووقع لإبراهيم بن سفيان فوت في الصحيح لم يسمعه من مسلم، مما تحمله بالإجازة أو الوجادة، كما نبه عليه ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم(١١٤).

٥ـ النظر في حال الراوي نفسه وضبطه وإتقانه وكثرة الوهم وقلته في مروياته، واتساع نطاق مروياته وقصرها، وتغير حفظه إما في مكان ما أو في حالة معينة أو في آخر عمره، وهكذا.

وسيأتي تفصيل لهذا في أسباب العلة عند الحديث عن عدم ضبط الراوي لبعض مروياته لعارض من العوارض، وهو السبب الرابع، فانظره هناك.

٦ـ النظر في سن الراوي وإمكان المعاصرة واللقي بينه وبين شيخه، ومواطن سماعه لمروياته، ووقت دخوله للبلدان للسماع.

فيتبين به الاتصال والانقطاع والإرسال والتدليس والإرسال الخفي، فقد يكون الراوي عاصر المروي عنه، لكن لم يثبت لقاؤهما.

قال ابن رجب في شرح العلل (٢١٧): ومما يستدل به أحمد وغيره من الأئمة على عدم السماع والاتصال أن يروي عن شيخ من غير أهل بلده لم يعلم أنه دخل إلى بلده، ولا أن الشيخ قدم إلى بلد كان الراوي عنه فيه.

نقل مهنا عن أحمد قال: لم يسمع زرارة بن أوفى من تميم الداري، تميم بالشام وزرارة بصري، وقال أبو حاتم في رواية: ابن سيرين عن أبي الدرداء لقد أدركه ولا

أظنه سمع منه، ذاك بالشام وهذا بالبصرة.[١] (ثم ساق أمثلة).

وأدق من هذا النوع أن يكون الراوي جالس المروي عنه، لكنه لم يأخذ عنه شيئا، ولذا تكلموا في كثير من الرواة الذين ثبت لقيهم لشيوخهم، ومع ذلك عللوها بعدم السماع.

قال ابن رجب في شرح العلل (٢.١٥)وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ، بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع كما تقدم عن الشافعي رضي الله عنه، فإنهم قالوا في جماعة من الأعيان ثبت لهم الرؤية لبعض الصحابة، وقالوا مع ذلك لم يثبت لهم السماع منهم، فرواياتهم عنهم مرسلة، منهم الأعمش ويحيى بن أبي كثير وأيوب وابن عون وقرة بن خالد رأوا أنسا ولم يسمعوا منه، فرواياتهم عنه مرسلة، كذا قاله أبو حاتم، وقاله أبو زرعة في يحيى بن أبي كثير، وقال أحمد في يحيى بن أبي كثير قد رأى أنسا فلا أدري سمع منه أم لا، ولم يجعلوا روايته عنه متصلة بمجرد الرؤية، والرؤية أبلغ من إمكان اللقي. وكذلك كثير من[٢] صبيان الصحابة رأوا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصح لهم سماع منه فرواياتهم عنه مرسلة كطارق بن شهاب وغيره اهـ.

وقال أيضا: ولهذا المعنى تجد في كلام شعبة ويحيى وأحمد وعلي ومن بعدهم: التعليل بعدم السماع، فيقولون لم يسمع فلان من فلان، أو لم يصح له سماع منه[٣] شرح العلل(٢٢١).

وأدق من هذا أن يكون الراوي جالس المروي عنه، ولكن لم يأخذ عنه إلا يسيرا كرواية سعيد بن المسيب عن عمر.

قال ابن رجب: فإن الأكثرين نفوا سماعه منه، وأثبت أحمد أنه رآه وسمع منه،

(١) وانظر تهذيب التهذيب (٤/٣١٨) و الإرواء (٢/١٣٩).

(٢) في الأصل: في، وهو خطأ.

(٣) وترى في جامع التحصيل للعلائي الكثير من هذا.

وقال مع ذلك أن روايته عنه مرسلة، لأنه إنما سمع منه شيئا يسيرا مثل نعيه للنعمان بن مقرن على المنبر، ونحو ذلك، وكذلك سماع الحسن من عثمان على المنبر يأمر بقتل الكلاب وذبح الحمام، ورواياته عنه غير ذلك مرسلةشرح العلل(٢١٥).

قلت: وفي كتب العلل الكثير من هذا[1].

وأدق من هذا بكثير جدا، أن يكون الراوي جالس المروي عنه، وأخذ عنه كثيرا، لكن لم يثبت له سماع أحاديث معينة.

قال ابن معين عن حديث يونس بن عبيد عن نافع (مطل الغني ظلم): وقد سمعته من هشيم، ولم يسمعه يونس من نافع. قلت ليحيى: لم يسمع يونس من نافع شيئا؟ قال: بلى، ولكن هذا خاصة لم يسمعه يونس من نافع[2].

وهذا النوع لا يهتدي إلى معرفته إلا كبار الحفاظ، لأن المحدث إذا تأمل روايته حكم بصحتها واتصالها لأن الراوي ثقة وشيخه كذلك، وهو معروف بالرواية عنه، وقد جالسه وأكثر عنه، ففي مثل هذا الحال لا يكاد يتوقف محدث في تصحيح مثل هذا السند، والأمر ليس كذلك عند أرباب العلل.

---

(١) قال ابن المديني في العلل الكبير: أبو سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٤_٢٥).

وقال أحمد في العلل (٢/ ٢١٠ رواية عبد الله): لم يسمع هشيم من أيوب إلا حديثا واحدا.

وقال كذلك (١/ ٢٩٨): لم يسمع غندر من حجاج إلا حديثا واحدا.

وقال أيضا (١/ ١٥١): لم يسمع الثوري من أبي عون إلا حديثا واحدا عن عبد الله بن شداد.

(٢) الكامل(٧/ ١٣٥).

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ٧٩): وسماع أبي قلابة من أنس صحيح إلا أنه قيل لم يسمع منه هذا.

وقال فيه أيضا (١/ ٢١٠): وإسناده منقطع بين الحكم ومقسم، لأن هذا من الأحاديث التي لم يسمعها منه، وفي العلل لابن أبي حاتم(٢/ ١٥٤): لم يسمع الحكم حديث مقسم (في الحجامة في الصيام) من مقسم.

٧ـ **معرفة أسامي الرواة وكناهم وألقابهم ونسبهم، واتفاقها وافتراقها، وائتلافها واختلافها، ومعرفة طبقاتهم وتلامذهم وشيوخهم ووفياتهم.**

وهذا يساعد على معرفة اشتباه الرواة وتصحيفات الأسانيد، وانقلاب الأسامي وغيرها، وكذا معرفة الإرسال الخفي.

وتطالع كثيرا في كتب التخريج والعلل التعليل بمثل هذا، وأن الراوي اشتبه عليه اسم فلان بفلان أو انقلب اسمه أو المعروف بروايته عن فلان هو فلان لافلان وهكذا، وسنذكر نماذج من هذا إن شاء الله في فصل أسباب العلة، فانظر السبب الثاني.

٨ـ **معرفة أصول الكتب ودرجتها في الضبط والاتقان، وهل هي أصول مقابلة محررة أم لا.**

وهذا يعين على اكتشاف كثير من الأوهام التي تقع للرواة في أصولهم أو أصول مشايخهم.

وبالتأمل في تصرفات المحدثين يلاحظ أنهم يعلون كثيرا بكون هذا الحديث ليس في أصل فلان، أو نظرنا في كتابه فلم نر هذه اللفظة فيه أو لم يكن لفلان أصل صحيح وغيرها.

ومن أمثلة ذلك: قال الحسن بن لؤلؤ الوراق: رحلت إلى سامراء إلى إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي على أن أسمع الموطأ، فلم أر له أصلا صحيحا فتركت وخرجت ولم أسمع[(١)].

قال البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٢٧): ضعف شيخنا أبو عبد الله الحافظ رحمه الله هذه اللفظة (وأهلكت) وحملها على أنها أدخلت على محمد بن المسيب الأرغياني... ولم يذكرها أحد من أصحاب الزهري... وكان شيخنا يستدل على كونها في تلك

(١) سؤالات السهمي للدارقطني (١٦٨)، وكم في هذه الطبعة من تصحيفات، ولو انبرى فاضل بتتبع كتب الحديث والرجال التي أساء لها محققوها لكان حسنا، ثم رأيت القصة في تاريخ بغداد (٦/ ١٣٦).

الرواية أيضا خطأ بأنه نظر في كتاب الصوم تصنيف المعلى بن منصور بخط مشهور فوجد فيه هذا الحديث دون هذه اللفظة . اهـ.

وقال أبو الحسن الهروي: الحديث في أصل يحيى بن حمزة عن سليمان بن أرقم غلط . . . الجوهر النقي (٤/ ٨٨).

وأنكر أحمد وغيره على عبد الرزاق حديث (الخيل معقود في نواصيها الخير)، وقال: لم يكن في أصل عبد الرزاق[١].

وقال الذهبي: وكان أبو بكر قوي النفس، بحيث إنه استنكر حديثا تفرد به يحيى بن معين عن حفص بن غياث، فقال: من أين له هذا؟ فهذه كتب حفص ما فيها هذا الحديث[٢].

وقال الحاكم في المعرفة (١٦): ثم يتأمل أصوله، أعتيقة هي أم جديدة، فقد نبغ في عصرنا هذا جماعة يشترون الكتب فيحدثون بها، وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت فيحدثون بها

وكم أعل المحدثون بكون هذا الحديث ليس في كتاب فلان، أو نظر في كتابه فلم يراها فيه[٣]، أو لم يكن سماعه فيها ولا له أصول بها[٤]، أو كتابه غير مقابل[٥].

وروى الحاكم في المعرفة (٤١) حديث (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين

(١) شرح العلل (٣٢٣).
(٢) السير (١١/ ١٢٥).
(٣) انظر نصب الراية (٢/ ٤٥٣) والتلخيص الحبير (٢/ ١٨٩ـ٢٠٤) وعلل مسلم لابن عمار الشهيد (رقم ٢٥) والجرح والتعديل (٣/ ٥٧٠) وتاريخ ابن معين (٢/ ٤١٠ـ٣٩٥) والعلل لابن أبي حاتم (١٣٢ـ١٠٦ـ١٣٧ـ٤٠٨ـ٤٢٠) والعلل لأحمد (٢/ ١١٣) والميزان (٢/ ٤٤٥) (١/ ٣٤) وتهذيب التهذيب (١/ ١٠٦) والصحيحة (٥/ ٤٩٦) واللسان (٧/ ٩٨) وسؤالات الحاكم للدارقطني (١٧٨) وسؤالات الآجري لأبي داود (٢٩٨) وعلل الدارقطني(٥/ ٣٤٦).
(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٥٤ـ٥٥) (١١/ ١٧٧)ـ(١٠/ ٣٧٢) وسؤالات السهمي للدارقطني وغيره (١٦٦) واللسان (٥/ ٢٤٣).
(٥) الجرح والتعديل (٨/ ٤٨٠).

يلونهم، فلا أدري أذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قرنه قرنين أو ثلاثة).

ثم قال: هذا حديث مخرج في الصحيح لمسلم بن الحجاج، وله علة عجيبة.

حدثناه محمد بن صالح بن هانئ ثنا محمد بن نعيم ثنا عمرو بن علي ثنا أزهر ثنا ابن عون عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (خير الناس قرني).

قال فحدثت به يحيى بن سعيد فقال: ليس في حديث ابن عون عن عبد الله، فقلت له: بلى فيه. قال: لا، فقلت: إن أزهر ثنا عن ابن عون عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال: رأيت أزهر جاء بكتابه ليس فيه عن عبد الله.

قال عمرو بن علي: فاختلفت إلى أزهر قريبا من شهرين للنظر فيه، فنظر في كتابه ثم خرج، فقال: لم أجده إلا عن عبيدة عن النبي صلى الله عليه وسلم. اهـ.

وقال أحمد: قال لي نعيم ـ أي ابن حماد ـ هذا حديثي الذي أسأل عنه، فأخرج إلي كتابه القديم بخط عتيق، فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم عن المغيرة، فأوقفته عليه وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها، فجعل يقول: للناس بعد، وأنا أسمع: اضربوا على هذا الحديث[1].

واستنكر أبو داود وغيره أحاديث على الحافظ يعقوب بن محمد بن كاسب فطولب بالأصل فلم يخرجه، فأخرجه بعد، فوجدوا التغيير طريا[2].

وتكلموا في عدد من الرواة لإلحاقهم في أصولهم ما ليس منها، فطولبوا بالأصل، فوجدوا التغيير طريا[3].

وذكر ابن رجب في فتح الباري (٣/ ٣٠٧) حديثا، وقال: وإسناده في الظاهر على

(١) التلخيص الحبير (١/ ١٥٩).

(٢) السير (١١/ ١٥٨).

(٣) انظر الميزان (٣/ ٤٩٦ـ٤/ ٤٥١) واللسان (٣/ ٢٣ـ٥/ ٣٠٦ـ١٤٥ـ٦/ ٢٦٢) والضعفاء للعقيلي (٤/ ١٥٥٠).

شرط مسلم، ولكن قد أعله يحيى بن معين بأنه لم يكن في كتاب الدراوردي . اهـ.

وقال أحمد عن إسماعيل بن أبان الغنوي: أعطانا كتاب فطر، فإذا هو كتاب عتيق ملحق فيه: فطر عن أبي الطفيل عن علي في لبس الخضرة[١].

وفي تاريخ بغداد (١٢/ ٤٧٣) عن إبراهيم بن محمد بن سفيان قال: صار مسلم بن الحجاج إلى قطن بن إبراهيم، وكتب عنه جملة وازدحم الناس عليه، حتى حدث بحديث إبراهيم بن طهمان عن أيوب، وطالبوه بالأصل فأخرجه وقد كتبه على الحاشية، فتركه مسلم . اهـ

وسئل أحمد عن حديث رواه إبراهيم بن سعد الزهري الثقة عن أبيه عن أنس مرفوعا: الأئمة من قريش، فقال: ليس هذا في كتب إبراهيم فلا ينبغي أن يكون له أصل[٢].

وقال أحمد عن حديث رواه الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي كان يستعذب له الماء: ليس له أصل في كتابه، وقال ابن معين في حديثه عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا تقتل عمار الفئة الباغية: إنه لم يكن في كتابه أيضا[٣].

وقال أحمد عن عبد الرزاق: لا يعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة، وقد حدث عن الزهري بأحاديث كتبناها من أصل كتابه، جاء بخلافها[٤].

فإنما استطاع أحمد معرفة علة حديث عبد الرزاق لمعرفته ما بأصل كتابه.

ومن طرائف الباب ما جاء في سؤالات السهمي قال: سألت الدارقطني: قلت: أبو قرة موسى بن طارق لا يقول أخبرنا أبدا يقول ذكر فلان، ايش العلة فيه، فقال: هو سماع له

(١) تاريخ بغداد (٦/ ٢٣٩).
(٢) شرح العلل (٣٢٧) والميزان (٣٤) والتهذيب (١/ ١٠٦) وموافقة الخبر الخبر(١/ ٤٧٤).
(٣) انظر شرح العلل (٣٢٤).
(٤) انظر شرح العلل(٣٢١).

كله، وقد كان أصاب كتبه آفة فتورع فيه، فكان يقول: ذكر فلان. اهـ. (٢٧٥).

وبالعكس يدل عندهم الخط العتيق على صحة السماع، قال الحسين بن حميد بن الربيع (بعد كلام): فقمت فطلبته - أي كتابه الذي سمعه من أبي كريب - فوجدته وعليه ذرق الحمام وإذا سماعه مع أبيه بالخط العتيق... [1]

٩- معرفة الأسانيد المطروقة، التي تسبق إليها الألسنة.

ولذا تراهم يعلون بأن فلانا سلك الجادة أو لزم الطريق.

قال ابن رجب في شرح العلل (٣٧٨) بعد أن ذكر علة حديث: قال أبو حاتم: مبارك لزم الطريق، يعني أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة تسبق إليها الألسنة والأوهام فيسلكها من قل حفظه بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ، وأبو حاتم كثيرا ما يعلل الأحاديث بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمة[2].

وقال ابن رجب في الفتح(٥/ ٣٥): فإن عروة عن عائشة سلسلة معروفة يسبق إليها لسان من لا يضبط ووهمه، بخلاف عروة عن ابن عمر، فإنه غريب لا يقوله إلا حافظ متقن.

وسأزيد هذا بحثا في الفصل الموالي (أسباب العلة- السبب السادس، فانظره هناك)

١٠- معرفة مخارج كل حديث ومن عرف بروايته.

قال الخليلي في الإرشاد(١/ ٢٠٥): فمن نظر إليه ممن لا معرفة له، حكم بصحته لأنه عن الزهري، ويعرف ذلك من رزقه الله حظا في هذا الشأن بمعرفة كل رجل بعينه، إلى أن يبلغوا إلى الامام الذي يكون عليه مدار الحديث ويبحث عن أصل كل حديث، ومن أين مخرجه، فيميز بين الخطأ والصواب.

(١) تاريخ بغداد (٥/ ١٩).

(٢) وانظر العلل لابن أبي حاتم (١/ رقم ٥٨٢-٢١٣-٢٨٨) وغيرها.

ولذا تراهم يعلون بأن الحديث ليس من حديث فلان[١]، أو هذا الحديث يشبه حديثه حديث فلان[٢].

قال ابن رجب في شرح النووية (٢/ ٤٥١): وقد استنكر الإمام أحمد روايات معقل عن أبي الزبير، وقال: هي تشبه أحاديث ابن لهيعة، وقد تتبع ذلك فوجد كما قاله أحمد رحمه الله.

وقال ابن معين عن يحيى بن يمان: لا يشبه حديثه عن الثوري أحاديث غيره عن الثوري[٣].

واستنكر أبو حاتم على محمد بن يزيد الأسلمي حديثا، وقال له: ليس هذا من حديث ابن نمير.هذا من حديث حفص بن غياث[٤].

وقال ابن رجب في شرح العلل (٣٩٤): وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ على أن أحدهما أخذه عن صاحبه، كما قال ابن معين في مطرف بن مازن أنه قابل كتبه عن ابن جريج ومعمر، فإذا هي مثل كتب هشام بن يوسف سواء، وكان هشام يقول: لم يسمعها من ابن جريج ومعمر، إنما أخذها من كتبي.

قال يحيى: فعلمت أن مطرفا كذاب، يعني علم صدق قول هشام عنه.

ومن ذلك قول أحمد وأبي حاتم في أحاديث الدراوردي عن عبيد الله بن عمرو: إنها تشبه أحاديث عبد الله بن عمرو.

ومن ذلك ماذكره البرذعي قال قال لي أبو زرعة خالد بن يزيد المصري وسعيد بن أبي هلال صدوقان، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما، وقال لي أبو حاتم: أخاف

(١) انظر العلل لابن أبي حاتم (١/ رقم ٧٠٥-٩١٨-٩٢٢-١١١٠) - (٢/ ٤).
(٢) انظر العلل لابن أبي حاتم كذلك (١/ ٧٨٣) - (٢/ ١٠-٢٦٩) علل صحيح مسلم لابن عمار الشهيد (١١٩) والسير (٨/ ٧).
(٣) الجرح والتعديل (٩/ ١٩٩).
(٤) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ١٣٦).

أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان. انتهى.

ومعنى ذلك أنه عرض حديثهما على حديث ابن أبي فروة وابن سمعان فوجده يشبهه، ولا يشبه حديث الثقات الذين يحدثان عنهم، فخاف أن يكون أخذا حديث ابن أبي فروة وابن سمعان، ودلساه عن شيوخهما.

ثم ساق ابن رجب أمثلة شبيهة.

ومن هذا الباب: النظر في مخارج الأحاديث المتقاربة خطا أو إملاءا، فقد دخل على عدد من المحدثين الوهم بسبب انتقال ذهنه من سند إلى آخر قريب منه[1].

١١ـ ومن أهم ما يستعان به على معرفة علل الحديث كثرة الاشتغال بالحديث ومداومة النظر ومجالسة حفاظ الوقت، والمطالعة الدائمة لكتب أئمة العلل، حتى يختلط الحديث بلحمه ودمه، فتصبح له هيأة نفسانية راسخة، وملكة حديثية متميزة، يستطيع بها معرفة الحديث الصحيح من السقيم.

قال الحاكم في المعرفة (٥٩ـ٦٠): وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفي من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم، لزم صاحب الحديث التنقير على علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته.

وقال ابن رجب في شرح العلل (٢٥٧): ولابد في هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكر به فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين به كيحيى بن سعيد القطان ومن تلقى عنه كأحمد بن حنبل وابن المديني وغيرهما، فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفقهت نفسه فيه وصارت له فيه قوة نفس وملكة صلح له أن يتكلم فيه. اهـ.

وقال الخطيب في الجامع (٢/ ٢٥٧): فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها

(١) انظر التلخيص الحبير (١/ ٢٨١ـ٢/ ١٥٥)، وستأتي نماذج من هذا في أسباب العلة.

إلا بعد النظر الشديد ومضي الزمن البعيد. ثم أسند عن ابن المديني قال: ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة. اهـ.

قلت: ولابد مع ذلك من التحلي بطول الصبر والمثابرة وبالذكاء الحاذ، والنظر الثاقب، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

قال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٣٦): فالله تعالى، بلطيف عنايته، أقام لعلم الحديث رجالا نقادا تفرغوا له وأفنوا أعمارهم في تحصيله، والبحث عن غوامضه وعلله ورجاله، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين، فتقليدهم والمشي وراءهم وإمعان النظر في تواليفهم وكثرة مجالسة حفاظ الوقت مع الفهم وجودة التصور ومداومة الاشتغال وملازمة التقوى والتواضع يوجب لك إن شاء الله معرفة السنن النبوية ولا قوة إلا بالله.

وقال ابن رجب في شرح العلل (٣٩٧): ومن ذلك أنهم يعرفون الكلام الذي يشبه كلام النبي صلى الله عليه وسلم من الكلام الذي لا يشبه كلامه. قال ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه: نعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون مثله كلام النبوة، ونعرف سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته.

وقال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث (١/ ١٩٦ـ ١٩٧): وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والزيوف، والدنانير والفلوس، فكما لايتمارى هذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظن، ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول صلى الله عليه وسلم التي لايشبهها غيرها من ألفاظ الناس.

فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ، أو زيادة باطلة، أو مجازفة أو نحو ذلك، يدركها البصير من أهل هذه الصناعة. اهـ.

قلت: فكثرة ممارسة الحديث توجب معرفة الصحيح من السقيم، ولهذا كان الربيع

بن خثيم يقول: إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار نعرفه، وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل ننكره. رواه الخطيب في الكفاية (٤٧١) والحاكم في المعرفة (٦٢).

الفصل السابع : أسباب العلة .

بعد أن تكلمنا عن كيفية إدراك العلة عند المحدثين يحسن بنا أن نتكلم عن الأسباب الكامنة وراء وقوع العلة في الحديث أو بعبارة أدق : الأسباب التي تقف وراء وهم الثقة في حديثه .

فحديث الثقة الضابط الأصل فيه القبول والاحتجاج ، إلا ما علم أنه أخطأ فيه وغلط فيه .

فماهي الأمور والدوافع التي تكون سببا في وقوع الأخطاء والأوهام في حديثه؟

يمكن من خلال دراسة وتأمل العلل التي يعل بها المحدثون الأحاديث الخروج بجملة من الأسباب تكمن وراء وقوع الخلل والغلط في رواية الثقة . منها :

السبب الأول :

إن الخطأ والوهم أمران لا ينفك عنهما الراوي مهما بلغ في الحفظ والتثبت والإتقان ، وخاصة إذا كان من المكثرين ، فقد يسهو الراوي ، وقد يذهل ، وقد ينسى ، وقد يشتبه عليه إسناد بآخر ، وقد يدخل عليه حديث في آخر .

فهذا شعبة مثلا ، وهو من هو في الضبط والإتقان ، حتى قال فيه أحمد : كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن . وقال الثوري : شعبة أمير المؤمنين في الحديث[1] . ومع ذلك قال فيه أحمد : ما أكثر ما يخطئ شعبة في أسامي الرجال[2] .

وقال أبو حاتم : وشعبة ربما أخطأ في أسماء الرجال[3] .

(١) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٠١) .
(٢) مسائل أحمد لابن هانئ (٢/ ٢٤٥) والعلل لأحمد رواية المروذي وغيره (٥٤) .
(٣) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٢٧) - (١/ ٣٩٩) - (٢/ ٤٤٢) .

وقال العجلي: شعبة ثقة ثبت في الحديث، وكان يخطئ في أسامي الرجال قليلا[١].

وهذا جبل الحفظ مالك بن أنس، يقول فيه أحمد: وكان مالك من أثبت الناس وقد كان يخطئ[٢].

وهذا أمير المحدثين وحافظهم الكبير الإمام البخاري، على جلالته في الحفظ والضبط ومعرفة الرجال والخبرة بأسمائهم وألقابهم وبلدانهم، مع ذلك نص جماعة منهم الذهبي في تاريخه (٤/ ٢٤٧) و ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢٢٦) وابن حجر في تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٠٣) وغيرهم على أنه تقع له أوهام في أسامي شيوخ أهل الشام.

فمن الأسباب المهمة لوقوع الوهم في رواية الثقة طبيعته البشرية المعرضة للوهم والخطأ.

قال ابن معين: من لا يخطئ في الحديث فهو كذاب[٣].

وقال: لست أعجب ممن يحدث فيخطئ، إنما العجب ممن يحدث فيصيب[٤].

وقال ابن المبارك: ومن يسلم من الوهم[٥].

وقال أحمد: ومن يعرى من الخطأ والتصحيف[٦].

وقال ابن عدي: والثقة قد يهم في الشيء[٧].

(١) الثقات(٤٥٦).

وانظر فتح الباري لابن رجب (٥/ ٧٤) وتصحيفات المحدثين(١/ ٣٤) والعلل الكبير للترمذي، والتنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم(٢٥) لأبي علي الغساني.

(٢) العلل لأحمد (٢٠٤) رواية المروذي وغيره.

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٢/ ٦٥٧) والكامل لابن عدي (١/ ١٠٢) وشرح العلل (١١٥) والجامع (٢/ ٤١) والآداب الشرعية (٢/ ١٠٣).

(٤) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٢/ ٦٥٨) والكامل لابن عدي (١/ ١٠٢).

(٥) الكامل لابن عدي (١/ ١٠٢).

(٦) السير للذهبي (٩/ ١٨١) - (١٠/ ٢٤٧) وتهذيب التهذيب (١١/ ١٩٢) وتاريخ بغداد (١٤/ ١٤٥) (١٢/ ٢٦٩) وفي المصدر الأخير بلفظ: من يفلت من التصحيف.

(٧) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٨).

وقال مالك: هكذا حفظنا، وهكذا وقع في كتابي، ونحن نخطئ، ومن يسلم من الخطأ[١].

وقال وكيع بن الجراح: وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم[٢].

وقال ابن حبان في الثقات(٧/ ٩٧): والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ، ثبت صحت عدالته بأوهام يهم في روايته، ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة، لأنهم أهل حفظ وإتقان، وكانوا يحدثون من حفظهم، ولم يكونوا معصومين حتى لا يهموا في الروايات، بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروي الثبت من الروايات، وترك ما صح أنه وهم فيها، ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه، فإن كان كذلك استحق الترك حينئذ[٣].

وقال ابن حبان في الثقات كذلك(٦/ ٢٧٩): ولا يستحق الإنسان الترك بالخطأ اليسير يخطيء، والوهم القليل يهم، حتى يفحش ذلك منه، لأن هذا مما لا ينفك منه البشر، ولو كنا سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك جماعة من الثقات الأئمة، لأنهم لم يكونوا معصومين من الخطأ، بل الصواب في هذا ترك من فحش ذلك منه والاحتجاج بمن كان منه ما لا ينفك منه البشر.

وقال الذهبي في ترجمة ابن المديني من الميزان (٣/ ١٤٠ـ ١٤١): وأنا أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه... ولا من شرط الثقة أن يكون معصوما من الخطايا و الخطأ.

وقال ابن مهدي: من يبرئ نفسه من الخطأ فهو مجنون[٤].

(١) فتح المغيث(١/ ٢٠٤).
(٢) رواه الترمذي في العلل آخر الجامع (١٠/ ٣٤٥).
(٣) وانظر الثقات له (٨/ ٤٨٤) (٩/ ٢٨٥).
(٤) الآداب الشرعية (٢/ ١٠٣).

وقال مهنا لأحمد: كان غندر يغلط؟ قال: أليس هو من الناس[١].

وقال العسكري في تصحيفات المحدثين (١/ ٥): وما يسلم أحد من زلة وخطأ إلا من عصم الله.

وقال سفيان الثوري: ليس يكاد يفلت من الغلط أحد[٢].

وقال ابن عدي في الكامل (٥/ ٣٨٥): لأن الثقة وإن كان ثقة فلابد أن[٣] يهم في الشيء بعد الشيء.

وقال الإمام مسلم في التمييز (١٧٠): ومما ذكرت لك من منازلهم في الحفظ ومراتبهم فيه فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا، وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيا وإتقانا لما يحفظ وينقل، إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله.

وقال ابن التركماني في الجوهر النقي (٦/ ١٠٧): والغالب على من يحدث من حفظه أن يهم.

وقال ابن حجر في الفتح(٥/ ٢٧٨): وكان الأولى ترك ذلك، فإن الغلط لا يسلم منه كثيرا[٤] أحد.

والنقول في هذا كثيرة[٥].

قلت وخصوصا إذا كان الراوي من المكثرين، ففي الجرح والتعديل (٧/ ١٤٢): قلت لأبي زرعة عن قطبة بن العلاء و يحيى بن اليمان، أيهما أحب إليك في الثوري

(١) الآداب الشرعية (٢/ ١٠٢).
(٢) تهذيب الكمال(١/ ١٦١).
(٣) في المطبوع: فإنه، وكم في هذه الطبعة من أخطاء.
(٤) كذا في المطبوع، ولعله: كثير.
(٥) انظر السير (٦/ ٣٣٨) (٢٠/ ٨٨) والميزان (١/ ٥٣٥ ـ ٢/ ٢٠٣ـ ٢٠٤ـ ٢١٣) وشرح العلل (١١٥) واللسان (٣/ ٨٩ ـ ١/ ٢٨) والبدر المنير (٣/ ٤٢٦) والموقظة(٥٨) ونصب الراية(١/ ٣٤١) والآداب الشرعية (٢/ ١٠٣).

قال: يحيى أكثر حديثا، ومن كان أكثر حديثا منهما فهو أكثر خطأ.

وقال أحمد: أبو حصين أصح حديثا بقلة حديثه وكذا منصور أصح حديثا من الأعمش بقلة حديثه[١].

السبب الثاني:

تشابه الرواة في الأسامي والكنى والألقاب والنسب، بل والتلامذة والشيوخ والطبقة أو تقاربهم في ذلك.

وهذا هو السبب في وهم الراوي في الأسامي، فيقلب اسما باسم[٢]، أو يصحفه، أو يشتبه عليه راو بآخر، وأشده إذا اشتبه عليه ضعيف بثقة، فيصحح الواقف على الحديث السند، ولا يتنبه لما وقع فيه من ذلك.

قال الحاكم في المعرفة (١٧٨): ومن تهاون في معرفة الأسامي أورثه مثل هذا الوهم.

وقال (ص٢٢١): هذا النوع منه معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأساميهم وكناهم وصناعاتهم، وقوم يروي عنهم إمام واحد فيشتبه كناهم وأساميهم، لأنها واحدة وقوم يتفق أساميهم وأسامي آبائهم فلا يقع التمييز بينهم إلا بعد المعرفة، وهي سبعة أجناس، قل ما يقف عليها إلا المتبحر في الصنعة، فإنها أجناس متفقة في الخط، مختلفة في المعاني، ومن لم يأخذ هذا العلم من أفواه الحفاظ المبرزين لم يؤمن عليه التصحيف فيها. اهـ

وصدق أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله النجيرمي حيث قال: وأولى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء ولا بعده شيء يدل عليه. رواه الحافظ عبد الغني في المؤتلف والمختلف (٢) ومن طريقه السمعاني في أدب الإملاء (١٧٢) وأبو علي الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم(٢٥).

(١) تهذيب التهذيب(٧/ ١١٦).

(٢) وهذا ما حذا بصالح جزرة إلى امتحان محمد بن يحيى الذهلي بقلب اسم راو لينظر هل يلقن ففطن، كما في تاريخ بغداد (٤/ ١٨٨).

وكان بعض المحدثين يمتنع من تحديث من لايحسن التفريق بين المشتبه من الأسماء والكنى كسعيد بن أبي مريم (ت ٢٢٤)، الذي قال لأحد الرواة عند ما سأله أن يحدثه : إن كنت تعرف الشيباني من السيباني وأبا جمزة من أبي حمزة كلاهما عن ابن عباس حدثناك[١].

وكانوا يمتحنون ضبط الرواة بمدى معرفتهم بالأسماء والكنى[٢].

وقال ابن المديني : أشد التصحيف التصحيف في الأسماء[٣].

وتأمل هذا المثال الدقيق الذي ينبئك ببراعة أئمة الحديث وبُعد نظرهم وقدرتهم على اكتشاف خفايا العلل بما وهبهم الله من حفظ واطلاع ومعرفة بالفن و دقة في النظر، و صدق عبد الله بن المبارك، قيل له: هذه الأحاديث الموضوعة، فقال: تعيش لها الجهابذة[٤].

روى أبو داود في سننه (٣/ ٢٦٠ـ عون المعبود) والنسائي وأحمد وغيرهم من طريق حسين بن علي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا علي من الصلاة فيه. الحديث.

قال ابن القيم في جلاء الأفهام (٤١): ومن تأمل هذا الإسناد لم يشك في صحته لثقة رواته وشهرتهم وقبول الأئمة أحاديثهم، وعلته أن حسين بن علي الجعفي لم يسمع من

(١) تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب(١/ ٢).

(٢) انظر الإرشاد للخليلي(٣/ ٨٥٢). ولما اجتمع الحافظ الذهبي بابن دقيق العيد، قال له ابن دقيق العيد ممتحنا: من أبو محمد الهلالي؟ قال: ذاك سفيان بن عيينة، ثم قال له: من أبو طاهر؟ قال: ذاك المخلص. وكذا امتحن الحافظ ابن حجر يوما طلبته بمثل ذلك فأجاب الحافظ السخاوي. راجع القصتين في فتح المغيث.

(٣) تصحيفات المحدثين للعسكري(١/ ١٢) والتنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم لأبي علي الغساني (٢٥).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/ ٣) والخطيب في الكفاية (٥٣) من طريقه وابن عدي في الكامل (١/ ١٠٣).

عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، وإنما سمع من عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم لا يحتج به، فلما حدث به حسين الجعفي غلط في اسم الجد، فقال: ابن جابر، وقد بين ذلك الحفاظ ونبهوا عليه. اهـ ونحوه في تهذيب السنن له (٤/ ٢٧٣)، وسأنقل عبارته فيه في أقسام العلة.

قلت: وذكر نفس هذا التعليل جماعة[1]. وحاصله أن في الراوة عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الثقة، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم الضعيف، وكان حسين الجعفي، وأبو أسامة وغيرهما يرويان عن ابن تميم الضعيف، فيخطؤون في اسمه ويجعلونه ابن جابر الثقة، فيتوهم الواقف على حديثهم صحة الحديث، وفيه مافيه.

مثال ثان: روى الدارقطني في سننه (٣/ ٧١) والحاكم (٢/ ٦٥) من طريق الدراوردي عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعا: نهى عن بيع الكالئ بالكالئ. وصححه الحاكم والذهبي على شرط مسلم.

قال الألباني في إرواء الغليل (٥/ ٢٢٠): وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات معروفون، غير أن له علة دقيقة يأتي بيانها... اهـ

قلت: وحاصل ما ذكره أن الحديث من رواية موسى بن عبيدة الضعيف عن نافع عن ابن عمر، لا من رواية موسى بن عقبة الثقة، أخطأ فيه بعضهم فغير اسمه، فاغتر الحاكم والذهبي بظاهر الإسناد فصححاه.

مثال ثالث: قال ابن رجب في شرح العلل (٣٦٢-٣٦٣): زهير بن معاوية روى عن واصل بن حيان عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث منها: حديث الكمأة و حديث الحبة السوداء وحديث عرضت علي الجنة.

قال أحمد و أبو داود: انقلب على زهير اسم صالح بن حيان، فقال: واصل، إنما

(١) وانظر في قصة ابن جابر هذا: شرح العلل (٣٦١) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٥٧٥) وعلل ابن أبي حاتم (١/ ١٩٧) والسير (٧/ ١٧٧) والنكت على ابن الصلاح (٣١٤) وتهذيب السنن لابن القيم (٤/ ٢٧٣) والجرح والتعديل (٥/ ٣٠٠) والتاريخ الكبير وغيرها كثير.

يروى عن صالح بن حيان فسماه واصلا .

وقال ابن معين : سمع منهما معا فجعلهما واحدا ، وسماه واصل بن حيان .

وقال أبو حاتم : زهير مع إتقانه أخطا في هذا ، ولم يسمع من واصل بن حيان ولم يدركه إنما سمع من صالح بن حيان ، وهذا يوافق قول أحمد وأبي داود ويخالف قول ابن معين . . . اهـ

مثال رابع : وقع لجبل الحفظ البخاري : فعلق البخاري عن الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا : فأكون أول من بعث ، فإذا موسى آخذ بالعرش .

حكم أبو مسعود الدمشقي وتبعه جماعة من المحدثين على البخاري بالوهم في قوله عن أبي سلمة ، إنما روى الماجشون هذا عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج لا عن أبي سلمة[1] .

والسبب في هذا الوهم أن عبد الله بن الفضل يروي عن كل من أبي سلمة و الأعرج ، وهما متقاربان في الطبقة[2] .

وتصحف على ابن مهدي : عبيد بن نضلة إلى عبيد بن بطة[3] .

وقد نبه أبو حاتم وأبو زرعة وغيرهما على أوهام عدة في أسامي الرواة .

فوهّم أبو زرعة من قال : فطر بن خليفة عن سلمة بن شرحبيل عن ابن عباس ،

(١) فتح الباري (١٣/ ٤١٤) . ومال ابن حجر إلى خلاف هذا ، وحمله على الوجهين .

(٢) وانظر أمثلة أخرى في الجرح والتعديل(٣/ ٤٦٠) والإرواء(٥/ ١١٦ـ٢٤٠) والميزان(٢/ ٢٠١) ونصب الراية(١/ ١٣ـ٢/ ٧٧ـ١١ـ٣١١ـ٤/ ٣٣ـ١٢٧ـ٣٣٠) والفتح لابن حجر(٣/ ٩٧) وغيرها .
ولهذا اشتبه على عدد من المحدثين أسماء رواة فضعفوهم ، وليسوا كذلك . ومن أكثرهم وقوعا في ذلك ابن الجوزي .
فانظر التنقيح لابن عبد الهادي(٢/ ٨٣١ـ٨٥٥ـ٩٥٥ـ٩٦٨ـ١٠٤٧) .

(٣) تاريخ بغداد (٩/ ٤٤) .

وقال: الصحيح من قال: فطر بن خليفة عن شرحبيل بن سعد عن ابن عباس[١].

ووهّم أبو حاتم من قال: عن يزيد بن العتاب عن أبي هريرة، وإنما هو زيد بن أبي العتاب[٢].

ووهّم البخاري ومسلم والدارقطني وغيرهم شعبة في قوله: ثنا محمد بن عثمان، إنما هو عمرو بن عثمان[٣].

ووهّم عدد من الحفاظ يعلى بن عبيد في قوله عبد الله بن دينار بدل عمرو بن دينار. قال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٢٩): وسبب الاشتباه على يعلى اتفاقهما في اسم الأب وفي غير واحد من الشيوخ وتقاربهما في الوفاة.

وخطّأ أبو حاتم من قال: حبيب بن الشهيد، إنما هو حبيب بن شهاب[٤].

وكذا من قال: إبراهيم بن مهاجر، وإنما هو إبراهيم الهجري[٥].

ومن قال: عبد الله بن خنبش، وإنما هو عبد الرحمن بن خنبش[٦].

ومن قال: عبد الرحمن بن معاوية، وإنما هو عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر[٧].

ومن قال: أبو عقيل: وإنما هو عقيل بن طلحة[٨].

ومن قال: علقمة، وإنما هو عبيدة[٩].

(١) علل ابن أبي حاتم (٢/ ١٧٣).
(٢) علل ابن أبي حاتم (٢/ ١٨٠ـ ١٨١).
(٣) الفتح لابن حجر (٣/ ٢٦٥).
(٤) العلل لابنه (١/ ٣٤١).
(٥) نفسه (٢/ ٨٣).
(٦) نفسه (٢/ ٢٠٣).
(٧) نفسه (٢/ ٣٢).
(٨) نفسه (٢/ ٣٩).
(٩) نفسه (٢/ ٧١).

ومن قال: أبو عياش وإنما هو ابن أبي عياش[١].

وخطأ غيره من قال: الحسن بن ذكوان، وإنما هو الحسين بن ذكوان[٢].

وخطأ أبو حاتم وأبو زرعة من قال: عطاء: وإنما هو عطية[٣].

وخطأ البخاري سفيانا في قوله: عبيد الله بن عبد الله بن عباس، وقال: الصحيح عبد الله بن عبيد الله بن عباس[٤].

وخطأ البخاري هشيما في قوله: المغيرة بن أبي برزة، وقال: الصحيح المغيرة بن أبي بردة[٥].

وخطأ كذلك قبيصة في قوله أم صفية، وقال الصحيح: أم صبية[٦].

وخطأ الترمذي من قال: عمرو بن أبي الأسد، وإنما هو عمر بن أبي سلمة[٧].

وخطأ مسلم في التمييز (١٧١) النعمان بن راشد، حيث قال عن الزهري عن أبي الطفيل عمرو بن واثلة، والصواب عامر بن واثلة.

وخطأ مالكا حيث قال عن الزهري عن عباد وهو من ولد المغيرة بن شعبة، وإنما هو عباد بن زياد بن أبي سفيان.

وخطأ معمرا حيث قال عن عمر بن محمد بن عمرو بن مطعم، والصحيح هو عمر بن محمد بن جبير بن مطعم.

وروى أبو أسامة وغير واحد عن أسامة بن زيد عن سالم بن خربوذ أبي النعمان عن

---

(١) نفسه (٢/١٠٨).
(٢) التلخيص الحبير (٤/ ١٥١).
(٣) العلل (١/ ٩٨).
(٤) العلل الكبير (٣٨).
(٥) العلل الكبير (٤١).
(٦) العلل الكبير (٤٠).
(٧) العلل الكبير (٧٧).

أم صبية قالت: ربما اختلفت يدي ويدي رسول الله من إناء واحد. رواه أحمد والترمذي وابن ماجة.

ورواه وكيع عن أسامة بن زيد عن النعمان بن خربوذ قال سمعت أم صبية.

فوهم البخاري وكيعا في قوله هذا[1].

وذكر ابن رجب في فتح الباري (٦/ ٤١٠) حديث أبي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر (باسم الله الرحمن الرحيم) خرجه الدارقطني والحاكم.

وقال: وظن بعضهم أنه إسناد صحيح وليس كذلك، فإن السراج وهم في قوله في إسناده حدثنا مسعر إنما هو أبو معشر، كذا قال الدارقطني والخطيب وقبلهما أبو بكر الإسماعيلي في مسند مسعر، وحكاه عن أبي بكر بن عمير الحافظ، وقال البيهقي: الصواب أبو معشر، وأبو معشر هو نجيح السندي ضعيف جدا. اهـ

وهذا ما حذا بالمحدثين إلى إفراد مثل هذا النوع من الاشتباه بالبحث، فألفوا فيه كتبا كثيرة، وهي المعروفة عندهم بكتب المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والمتشابه في الرسم، والمتشابه المقلوب.

ولنذكر أمثلة لهذه الأنواع يتضح بها المقام، ولنقتصر على بعض ما أورده ابن الصلاح في مقدمته ومن عمل على كتابه بالشرح ونحوه، مع ضميمة نقول من المحدث الفاصل للرامهرمزي.

الأول: المتفق والمفترق.

وللخطيب فيه مصنف، وهو أنواع كما ذكر ابن الصلاح وغيره:

١ـ منه ما اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم، كالخليل بن أحمد، ستة كلهم بهذا الاسم، فالأول الفراهيدي، الثاني أبو بشر المزني، الثالث الأصبهاني، الرابع أبو سعيد السجزي، الخامس أبو سعيد البستي القاضي، عنه البيهقي، السادس أبو سعيد البستي

(١) العلل الكبير (٣٩).

الشافعي عنه أبو العباس العذري.

والأخيران منهما اشتبها كذلك في الكنية والنسبة، وذلك مما يزيد في اشتباه أحدهما بالآخر.

ومنه إبراهيم بن يزيد النخعي وإبراهيم بن يزيد التيمي: متفقان في الاسم واسم الأب والطبقة وكثير من الشيوخ والتلامذة.

٢ـ ومنه ما اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم.

من هذا النوع أحمد بن جعفر بن حمدان أربعة كلهم بهذا الاسم، ويروون جميعا عمن يسمى عبد الله، وهم في عصر واحد.

أحدهم: القطيعي أبو بكر عن عبد الله بن أحمد بن حنبل.

الثاني: السقطي أبو بكر عن عبد الله بن أحمد الدورقي.

الثالث: دينوري عن عبدالله بن محمد بن سنان.

الرابع: طرسوسي عن عبد الله بن جابر الطرسوسي.

فتأمل ما أشد الاشتباه في مثل هؤلاء الرواة، وهو في الأولين منهم أشد وأعظم، فزيادة على اتفاقهما في الاسم واسم الأب واسم الجد، اتفقا في الكنية واتفقا في اسم شيخهما في الاسم واسم الأب، فكل منهما: أحمد بن محمد بن جعفر أبو بكر، وشيخهما: عبد الله بن أحمد.

ومن هذا النوع كذلك محمد بن يعقوب بن يوسف، اثنان في عصر واحد، روى عنهما جميعا الحاكم، أحدهما: أبو العباس الأصم، والثاني أبو عبد الله الأخرم الحافظ.

٣ـ من اتفقت كناهم ونسبهم كأبي عمران الجوني، اثنان: عبد الملك التابعي وموسى بن سهل البصري.

٤ـ من اتفقت كناهم وأسماء آبائهم، كأبي بكر بن عياش ثلاثة: القارئ، والحمصي، والسلمي .

٥ـ من اتفقت أسماؤهم وكنى آبائهم، كصالح بن أبي صالح، أربعة كلهم تابعيون: الأول مولى التوأمة، الثاني الذي أبوه ذكوان السمان، الثالث السدوسي، الرابع مولى عمرو.

الثاني: المؤتلف والمختلف.

وفيه مصنفات مشهورة للأزدي والدارقطني والخطيب وابن ماكولا والذهبي وابن حجر وابن ناصر الدين الدمشقي وغيرهم، وهذه كلها مطبوعة.

وحقيقته: اتفاق الأسماء خطا واختلافها نطقا.

فمثال ذلك في الأسماء: سلاّم وسَلاَم، وعُمَارة و عِمارة، وحزام وحرام، ويسار وبشار وسيار، وبشر وبُسْر وبشير، ويزيد وبريد، وحارثة وجارية، وجرير وحريز، وسليمان وسلمان، وشبان وسنان، وعبد وعبيد وعبدة وعباد وعبادة.

ومثال الألقاب: البزاز والبزار، والحمال والجمال، والحناط والخياط، والخباز والخزاز، والجزار والجرار.

ومثال الكنى: أبو حمزة وأبو جمرة، وأبو الجوزاء وأبو الحوراء، وأبو نضرة وأبو بصرة وأبو بصير وأبو نصر وأبو النضر وأبو بصيرة وأبو نُصيرة.

ومثال النسب: الشيباني والسيباني، والزبيدي والزيدي والربدي والزنبري والزبيري .

الثالث: المتشابه.

للخطيب فيه مصنف مطبوع.

ومن أمثلته: موسى بن عَلي وموسى بن عُلي، ومحمد بن حنين ومحمد بن جبير،

ومطرف بن واصل ومصرف بن واصل، وأحمد بن الحسين وأحيد بن الحسين.

الرابع: المتشابه المقلوب.

للخطيب فيه مصنف كذلك، لم يطبع بعد.

ومنه: يزيد بن الأسود الصحابي والأسود بن يزيد التابعي، والوليد بن مسلم التابعي البصري ومسلم بن الوليد المدني الدمشقي.

ويشتد الاشتباه ويقوى إذا كان المتشابهون في الاسم أو الكنى أو النسب وغيرها متفقي الطبقة أو متقاربيها ويروون عن نفس الشيوخ أو أكثرهم، ويروي عنهم نفس التلاميذ أو أكثرهم.

وقد أسلفت قريبا أمثلة لذلك، ومنه أيضا ما حكاه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٢٨١): حميد بن قيس المكي، وحميد بن قيس الأنصاري، وهما متقاربان في الطبقة، ويتفقان في كثير من الشيوخ والتلاميذ.

وشريح القاضي وشريح بن هانئ، رويا عن علي وغيره، وعنهما النخعي وغيره.

وداود بن أبي هند وداود بن يزيد الأودي وداود بن الحصين وداود بن شابور، وهم متقاربون في الطبقة، ويتفقون في كثير من الشيوخ والتلاميذ.

وهكذا منصور بن المعتمر ومنصور بن زاذان، وحماد بن سلمة وحماد بن زيد، ويحيى بن سعيد القطان ويحيى بن سعيد العطار، وهشام بن حسان وهشام الدستوائي، ويونس بن عبيد ويونس بن يزيد.

ومن أعجب ماحكاه الرامهرمزي (٢٨٧) أن في الرواة كثيرين مكنون بأبي صالح، جماعة منهم تابعيون، رووا جميعا عن أبي هريرة: منهم أبو صالح السمان، وأبو صالح مولى عثمان، وأبو صالح الأشعري، وأبو صالح الحنفي، وأبو صالح الخوزي، وغيرهم فيقعون في الأسانيد بكناهم (أبو صالح عن أبي هريرة) فيشتد الالتباس.

السبب الثالث:

تشابه الأسانيد وكثرتها كثرة يتعذر ضبطها ضبطا متقنا خاليا من الغلط والوهم، فيدخل على الراوي إسناد في آخر أو يقلب هذا الإسناد لذاك المتن أو العكس، أو يختلط عليه إسناد بآخر، وهكذا.

ولهذا السبب جرت عادة المحدثين بامتحان الرواة بقلب الأسانيد وتغييرها، كما وقع لثابت البناني[1] ومحمد بن عجلان[2]، وأبان بن أبي عياش[3]، والحسن بن سفيان[4]، وعبد الرحمن بن مهدي[5]، وأبي نعيم الفضل بن دكين[6]، والبخاري[7]، والدارقطني،

---

(١) فتح المغيث (١/ ٢٧٥).

(٢) المحدث الفاصل (٣٩٨-٣٩٩) والميزان (٣/ ٦٤٥).

(٣) فتح المغيث (١/ ٢٧٥).

(٤) تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٠٤).

(٥) الجامع للخطيب (١/ ١٣٥-١٣٦).

(٦) النكت لابن حجر(٣٧٢) والجامع الخطيب (١/ ١٣٦) وتاريخ بغداد (١٢/ ٣٥٣) وتهذيب التهذيب (٨/ ٢٧٤) وفتح المغيث (١/ ٢٧٦).

(٧) انظر هدي الساري (٤٨٦) وفتح المغيث (١/ ٢٧٤) وبيان الوهم والإيهام (٤/ ٥٨) وتاريخ بغداد (٢/ ٢٠) وغيرها.

وقد تكلم في هذه القصة، بأن ابن عدي رواها فقال (سمعت عدة مشايخ يحكون) : وهم مجهولون . فلا تصح القصة، انظر التأصيل لبكر أبي زيد (٧٩) وقصص لاتثبت لمشهور سلمان.

قلت : لكن قد قال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٧٤): ولايضر جهالة شيوخ ابن عدي فيها ، فإنهم عدد ينجبر به جهالتهم . اهـ.

وهذا الذي ينبغي المصير إليه ، وخصوصا وأنها قصة لاتعلق لها بالحلال والحرام، وقدا اشتهرت عند العلماء وذكرها المؤرخون ، ولو لم يكن لها إسناد لكانت شهرتها كافية في تثبيتها ، ولهذا نظائر كثيرة ليس هذا محل ذكرها.

زد على هذا أن للقصة طريقا أخرى وهي ماورواه محمد بن أبي حاتم وراق البخاري وأحد الملازمين له والعارفين بسيرته في ترجمته له : وقد أكثر الذهبي في السير من اعتمادها، فقد قال رحمه الله : عن سليم بن مجاهد سمعت أبا الأزهر يقول ، فذكر القصة . كذا في السير(١٢/ ٤١١).

وهؤلاء الرواة جميعا من تلامذة البخاري ، وسليم بن مجاهد لم أجد له ترجمة.

والعقيلي[١] ومحمد بن يحيى الذهلي[٢]، وغيرهم، ومن آخرهم الحافظ المزي[٣].

فمن فطن للقلب دل على حفظه، والعكس بالعكس.

قال الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح (٣٧٢): وممن كان يفعل ذلك لقصد الامتحان، كان شعبة يفعله كثيرا لقصد اختبار حفظ الراوي، فإن أطاعه على القلب عرف أنه غير حافظ، وإن خالفه عرف أنه ضابط. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٤٦-١٤٧): سألت أبي عن حديث رواه ابن أبي زائدة عن أشعث عن محمد عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (أتاكم أهل اليمن، الإيمان يمان) قال أبي: هذا خطأ، كذا رواه مسروق بن المرزبان عن ابن أبي زائدة، وهو خطأ، إنما هو أشعث عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، فدخل له حديث في حديث، دخل له ذاك الحديث في هذا الحديث. اهـ

وخطأ أبو حاتم من قال: عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، إنما هو عطاء بن السائب عن سلمان الأغر عن أبي هريرة[٤].

وخطأ أبو زرعة من قال: الزهري عن سالم عن أبيه، إنما هو الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر[٥].

وخطأ من قال: عن ابن المبارك عن عبد الله بن عقبة الحضرمي عن عطاء بن دينار الخولاني أنه سمع فضالة بن عبيد الأنصاري قال سمعت عمر.

والصحيح هو عن عبد الله بن لهيعة بن عقبة نسبه إلى جده عن عطاء بن دينار عن

(١) النكت (٣٧٤) وبيان الوهم والإيهام (٤/ ٥٨) وفتح المغيث (١/ ٢٧٤).
(٢) تاريخ بغداد (٤/ ١٨٨).
(٣) فتح المغيث (١/ ٢٧٢).
(٤) العلل لابنه (١/ ١٠١).
(٥) العلل (٢/ ٣٣٣).

أبي يزيد الخولاني أنه سمع فضالة عن عمر[١].

السبب الرابع :

عدم ضبط الراوي لبعض مروياته ضبطا متقنا لعارض من العوارض أو لسبب من الأسباب الآتي ذكرها :

أـ إما لتغير في الحفظ في بعض المواطن دون بعض.

وقد وقع هذا لجماعة : منهم معمر بن راشد، حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد، ومنهم إسماعيل بن عياش، حديثه عن الشاميين جيد، وعن غيرهم ضعيف، ومنهم زهير بن محمد الخراساني، حديث الشاميين عنه ضعيف، ومنهم جعفر بن برقان، حديثه عن الزهري ضعيف، وغيرهم[٢].

وذكر ابن حبان في المجروحين(٨٢٧) وعنه ابن حجر في تهذيب التهذيب (٥/ ١١١) عن العباس بن الفضل أنه كان إذا حدث عن أهل البصرة أتى عنهم بأشياء تشبه أحاديثهم المستقيمة، وإذا روى عن أهل الكوفة أتى بأشياء لا تشبه حديث الثقات.

والحامل لهم على ذلك أشياء : منها أن يحدث في غير بلده من حفظه أو يحدث في موطن ما بعد تغير حفظه لكبر أو آفة أو غيرها، أو لأن الآخذين عنه لم تطل مجالستهم له أو لتساهلهم في السماع أو تساهله هو في التحديث وغير ذلك.

بـ وإما لذهاب بصره.

قال النسائي عن أبي حمزة السكري : لا بأس بأبي حمزة، إلا أنه كان قد ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد[٣]، ونحوه لأحمد[٤].

(١) العلل (١/ رقم ١٠٢٢).
وانظر العلل كذلك (١/ ٣٤ـ ٩٠ ـ ١٥١) ـ (٢/ ٦٩ـ ١٠١ـ ١٦٣ ـ ٢٢٦).
(٢) وتراجم هؤلاء معروفة، فلتطلب في مظانها. ولبعض المعاصرين مصنف في هذا الباب.
(٣) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٣٠).
(٤) سؤالات أبي داود لأحمد (٣٥٩).

وقال ابن يونس عن عبد الرحمن بن عبد الحميد بن سالم المصري: وكان قد عمي فكان يحدث حفظا، فأحاديثه مضطربة[١].

وقال أحمد بن زهير عن أبيه: كان يعاب على يزيد بن هارون أنه كان بعدما أضر يأمر من يلقنه حديثه من كتابه ويتحفظه[٢].

وقال رجل لابن معين: إني سمعت علي بن المديني يقول: ما رأيت أحفظ من يزيد بن هارون قال: كان يزيد بن هارون يحفظ من كتاب، كانت له جارية تحفظه من كتاب[٣].

وكذلك عبد الرزاق لما ذهب بصره خلط[٤]. وقال أحمد: عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع عنه، وقد ذهب بصره كان يلقن أحاديث باطلة[٥].

وكذلك سويد بن سعيد الحدثاني لما ذهب بصره لقن أحاديث ليست من حديثه.

ولعل لهذا السبب كان ابن خزيمة يقول إذا روى عن أبي الأزهر أحمد بن الأزهر: ثنا أبو الأزهر وكتبته من كتابه. لأنه كان عمي ولم يكن حافظا[٦].

وسئل ابن المديني عن سويد فحرك رأسه وقال: ليس بشيء، وقال: الضرير إذا كانت عنده كتب فهو عيب شديد، وقال: هذا أحد رجلين، إما رجل يحدث من كتابه أو من حفظه، ثم قال: هو عندي لا شيء. قيل له: فإنه يحفظ ثلاثة آلاف. قال: فهذا أشد، يكرر عليه[٧].

---

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ١٩٩).

(٢) شرح العلل (١٥٨) وتذكرة الحفاظ (١/ ٣١٩). وانظر تعليق الذهبي عليه ؛ ونحوه في السير(٩/ ٣٦٣) ورواه الخطيب في الكفاية (٢٩٥).

(٣) تاريخ بغداد (١٣/ ٤٨٣).

(٤) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٧٩).

(٥) شرح العلل (٣٢٠).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٦٦) وللحاكم توجيه آخر لهذا الكلام، فانظره هناك.

(٧) تاريخ بغداد (٩/ ٢٢٨).

ج- وإما لصغر سنه .

لأن الصغر مظنة عدم الضبط عموما بخلاف الكبر ، فهو وقت كمال النضج وتمام قوة العقل ، وكان المحدثون يتساهلون في إحضار الصبيان مجالس السماع .

قال ابن المديني عن أبي بكر بن أبي الأسود : سماعه من أبي عوانة ضعيف لأنه كان صغيرا[١] .

ولهذا قال إسماعيل القاضي : ربما وقع الخطأ للناس في الحداثة[٢] .

وقال أحمد بن موسى الباشاني عن إسحاق بن راهويه : وكان سمع من ابن المبارك وهو حدث ، فترك الرواية عنه لحداثته[٣] .

وقال معمر بن راشد : جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ عنه الأسانيد[٤] .

وقال مهنا : قلت لأحمد : أيهما أثبت : الوليد بن مسلم أو القرقساني ، يعني محمد بن مصعب ، قال : الوليد ، كان القرقساني صغيرا في الأوزاعي[٥] .

وقال الحافظ المستغفري عن البزدوي : يضعفون روايته من جهة صغره حين سمع[٦] .

وقال ابن معين : عبد الله بن وهب المصري ليس بذاك في ابن جريج كان يستصغر[٧] .

قال ابن رجب : يعني أنه سمع منه وهو صغير[٨] .

(١) الميزان (٢/ ٤٩١) .
(٢) السير (١٣ / ٣٩٢) .
(٣) تهذيب التهذيب (١/ ١٩٠) .
(٤) شرح العلل (٢٨٤) وفتح الباري لابن رجب (١/ ٢٩٩) .
(٥) شرح العلل (٣٠٦) .
(٦) السير للذهبي (١٥/ ٢٧٩) .
(٧) الكامل (٤/ ٢٠٢) وشرح العلل (٢٧٣) . ووقع في الكامل : وابن جريح كان يستصغره ، وهو تصحيف .
(٨) شرح العلل (٢٧٣) .

وقال يعقوب بن شيبة عن عبد الرحمن بن عبدالله بن مسعود: تكلموا في روايته عن أبيه لصغره[١].

وقال أبو حاتم عن يحيى بن نصر بن حاجب: عندي بليته قدم رجاله[٢].

وقال ابن المديني: حديث الأعمش عن الصغار كأبي إسحاق وحبيب وسلمة ليس بذاك[٣].

وقال أحمد: حماد بن سلمة إذا روى عن الصغار أخطأ[٤].

وقال ابن تيمية في الفتاوى (٢٤/ ١٤٧): والصواب ما قاله أبو بكر، وهو أن هذا الحديث ليس بمتصل، وعبد الرحمن إنما دخل على عائشة وهو صبي، ولم يضبط ما قالته. اهـ

وقال الميموني: قلت لأبي عبد الله: من أكبر في أبي إسحاق؟ قال: ما أجد في نفسي أكبر من شعبة ثم الثوري، قال: وشعبة أقدم سماعا من سفيان، قلت: و كان أبو إسحاق قد تأخر، قال أبي: والله هؤلاء الصغار زهير وإسرائيل يزيدون في الإسناد وفي الكلام[٥].

وعن نعيم بن حماد قال: سمعت ابن عيينة يقول: لقد أتى هشام بن حسان عظيما بروايته عن الحسن. قيل لنُعيم: لم؟ قال: لأنه كان صغيرا[٦].

وقال صالح بن محمد: إبراهيم بن سعد سماعه من الزهري ليس بذاك، لأنه كان صغيرا حين سمع من الزهري[٧].

(١) الميزان (٢/ ٥٧٣).
(٢) الجرح والتعديل (٩/ ١٩٣) وتاريخ بغداد (١٤/ ١٦٥).
(٣) شرح العلل (٣٤٧).
(٤) شرح العلل (٣٣٨).
(٥) شرح العلل (٢٩٢) وانظر سؤالات أبي داود لأحمد (٣١٠).
(٦) الجرح والتعديل (١/ ٤٣) والكفاية (٧٢).
(٧) تاريخ بغداد (٦/ ٨٠).

قلت: وهذا ليس على إطلاقه عندهم، فقد قدم أحمدُ ابنَ عيينة على أصحاب عمرو بن دينار. فقيل له: كان صغيرا. قال: وإن كان صغيرا، فقد يكون صغيرا كيسا[1].

وسئل أحمد عن إسحاق بن راهويه، قال: لا أعلم إلا خيرا. قلت: إنهم يذكرون أنه كان صغيرا، قال: قد يكون صغيرا يضبط[2].

ونختم هذه النقول بهذه الطرفة العجيبة: قال جعفر بن محمد الصائغ: اجتمع عفان وعلي بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن حنبل، فقال عفان: ثلاثة يضعفون في ثلاثة: علي بن المديني في حماد بن زيد، وأحمد في إبراهيم بن سعد، وابن أبي شيبة في شريك، فقال له ابن المديني: وعفان في شعبة.

قال الذهبي في التذكرة(١/ ٣٨٠): قلت: هذا على وجه المزاح والتعنت، فإنهم أربعتهم كتبوا عن المذكورين، وهم أحداث فغيرهم أثبت في المذكورين منهم[3].

د ـ وإما لكبر وشيخوخة.

قال ابن عيينة: كان هشام أعلم بحديث الحسن من عمرو بن دينار لأن عمرو بن دينار لم يسمع من الحسن إلا بعد ما كبر[4].

وقال الحاكم عن يزيد بن أبي زياد: فلما كبر ساء حفظه، فكان يقلب الأسانيد ويزيد في المتون[5].

---

(١) شرح العلل (٢٧٤).

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ١٩٨) والكفاية (٨١) وتاريخ بغداد (٦/ ٣٣٣) وتهذيب الكمال (٢/ ٤١٠).
وانظر الجرح والتعديل (٩/ ٥٦) والعلل لأحمد (٦٠ـ ٥٥ـ ٤٩ـ رواية المروذي وغيره) والمنتخب من العلل للخلال لابن قدامة (١٨٣) والعلل لابن أبي حاتم(٢/ ٦٤ـ١/ ٨٧) وتهذيب التهذيب (١/ ١٠٦) ـ (٨/ ٥٩ـ ٧١ـ٣١٢ـ ٣١٣) ـ (١١/ ٣٣) والميزان (٣/ ٢٩٠) وشرح العلل (٧٢ـ ٢٦٠ـ ٢٦٦ـ ٢٩٢ـ ٢٩٧) وتاريخ بغداد (١٤/ ٣٨١) (١٢/ ٤٧٠) والسير للذهبي (١٠/ ١٣١ـ٦/ ١٩١).

(٣) ثم رأيت القصة في تاريخ بغداد (١٢/ ٢٦٧) ـ (١٤/ ١٨٧)، وحمل ما ذكر على المزاح أحد رواة القصة، وهو عمر بن أحمد، فلعل الذهبي أخذه عنه.

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ٥٤).

(٥) نصب الراية (١/ ٤٠٢). وهذا النص فات صاحب التهذيب والميزان، وله أشباه ونظائر كثيرة، سأستوفيها في زوائد التهذيب.

سئل أحمد عن أبي الوليد الطيالسي وحجاج بن المنهال فقال: أبو الوليد عند الناس أكبر، كان يقال سماعه من حماد بن سلمة فيه شيء، كان سمع منه بآخرة، وكان حماد ساء حفظه في آخر عمره[١].

وقال القاضي إسماعيل المالكي: بلغني عن علي بن المديني، أن يحيى القطان كان يضعف أشياء حدث بها هشام بن عروة في آخر عمره، لاضطراب حفظه بعد ما أسن[٢].

وقال الذهبي عن عبد الملك بن عمير: والرجل من نظراء السبيعي أبي إسحاق وسعيد المقبري لما وقعوا في هرم الشيخوخة نقص حفظهم وساءت أذهانهم، ولم يختلطوا[٣].

وقال في التذكرة (١/ ١٣٦): مااختلط الرجل ولكن تغيَّر تغيُّر الكبر.

وقال في السير (١١/ ٣٧٨): وفي الجملة فكل أحد يتعلل قبل موته غالبا، ويمرض فيبقى أيام مرضه متغير القوة الحافظة، ويموت إلى رحمة الله على تغير.

وقال الحافظ في الفتح (١/ ٣٦٦): وإنما رجح البخاري رواية أبي نعيم جريا على قاعدة المحدثين، لأن من جملة المرجحات عندهم قدم السماع، لأنه مظنة قوة حفظ الشيخ. . . . اهـ

وقال ابن أبي ليلى: كنا نأتي زيد بن أرقم، فقلنا له: حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. يقول: إنا قد كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد[٤].

---

(١) تهذيب التهذيب(١١/ ٤٣).

(٢) شرح العلل (٢٧٢).

(٣) الميزان (٢/ ٦٦١)

(٤) الكامل لابن عدي (١/١٦) وسنن ابن ماجة (١/ ١١) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٥٥٠) والكفاية (٢٠٥).

وتغير الحفظ بالكبر كان معروفا في الصدر الأول، فقد قال الحسن عن أنس: لقد حدثني وهو جميع منذ عشرين سنة، فلا أدري أنسي أم كره أن تتكلوا. رواه البخاري.

قال الحافظ: وهوجميع أي مجتمع العقل، وهو إشارة إلى أنه كان حينئذ لم يدخل في الكبر الذي هو مظنة تفرق الذهن وحدوث اختلاط الحفظ[١].

قلت: ولهذا السبب استحب أهل الحديث قطع التحديث عند كبر السن[٢].

قال القاضي عياض: وإنما كره من كره لأصحاب الثمانين التحديث لكون الغالب على من يبلغ هذا السن اختلال الجسم والذاكرة وضعف الحال وتغير الفهم وحلول الخرف[٣].

هـ- وإما لعدم ممارسته لحديثه وتثبته فيه.

كان من عادة كثير من المحدثين تكرار سماع الحديث من الشيخ، طلبا لمزيد التثبت فيه.

وتكرار السماع للحديث له فائدتان:

* الأولى: لأجل النظر في حفظ المسموع منه ومدى تثبته في حديثه، كما كان شعبة يفعل.

* الثانية: لأن تكرار السماع يعين على ضبط حفظ المسموع على الوجه المرضي.

قال حماد بن زيد: ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة، لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة يعاود صاحبه مرارا، ونحن كنا إذا سمعناه مرة اجتزينا به[٤].

(١) الفتح (١٣/ ٤٧٦).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (٢٢٦) و شرح العراقي لألفيته (٢/ ٢٠٦) وشرح السخاوي (٢/ ٢٨٧).

(٣) فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٢٨٨).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/ ١٦٨-٤/ ٣٧٠) وابن عدي في الكامل (١/ ٧٨) ومن طريقه البيهقي في المدخل (٩٧) والخطيب في الجامع (٢/ ٤٢) والذهبي في السير (٧/ ٢١٩) بسند صحيح.

وقال شعبة: ما رويت عن رجل حديثا واحدا إلا أتيته أكثر من مرة، والذي رويت عنه عشرة أحاديث أتيته أكثر من عشرة، والذي رويت عنه خمسين حديثا أتيته أكثر من خمسين مرة، والذي رويت عنه مائة أتيته أكثر من مائة مرة، إلا حبان الكوفي البارقي، فإني سمعت منه هذه الأحاديث ثم عدت إليه، فوجدته قد مات.

رواه الترمذي في العلل الصغير (١٠/ ٣٤٨ـ تحفة) وابن عدي في الكامل (١/ ٧٥).

وقال أحمد بن صالح: نحن لا نقدم في الزهري علي يونس أحدا، قال أحمد: تتبعت أحاديث يونس عن الزهري فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه من الزهري مرارا[١].

وقال أبو الوليد: سألت شعبة عن حديث فقال: لا أحدثك لأني سمعته من أبي عون مرة واحدة[٢].

وقال سفيان: رأيت شعبة في صحراء عبد القيس، فقلت: أين تريد؟ قال الأسود بن قيس أستثبته أحاديث سمعتها منه[٣].

وقال شعبة: ما من حديث إلا وقد اختلفت إليه غير مرة[٤].

وقال شعبة: سألت طلحة بن مطرف عن هذا الحديث أكثر من عشرين مرة[٥].

وقال ابن حبان في الثقات(٦/ ٣٣٩) عن زائدة بن قدامة: كان من الحفاظ المتقنين وكان لا يعد السماع حتى يسمعه ثلاث مرات[٦].

وقال أبو حاتم الرازي: الزبيدي أثبت من معمر في الزهري خاصة لأنه سمع منه مرتين[٧].

---

(١) الجرح (٩/ ٢٤٩).
(٢) الجرح (١/ ١٦٨) والسير (٧/ ٢٢١).
(٣) الكامل (١/ ٧٦).
(٤) الكامل (١/ ٧٥) وتاريخ بغداد (٩/ ٢٦٥).
(٥) الجرح (١/ ١٦٤).
(٦) وعنه الحافظ في التهذيب (٣/ ٢٦٥).
(٧) شرح العلل (٢٦٧).

وقال ابن إدريس: ليس أحد أثبت في ابن إسحاق من زياد البكائي، وذلك أنه أملى عليه إملاء مرتين بالحيرة[١].

وقال الحافظ في الفتح (١/ ٢٩١): وقد ذكر مسلم من طريق بهز عن وهيب أنه سمع هذا الحديث مرتين من عمرو بن يحيى إملاء، فتأكد ترجيح روايته.

وقال السخاوي في فتح المغيث (٢/ ٢٦٨): كذلك يستحب بيان ما فيه دلالة لمزيد ضبط وإتقان، كتكرر سماعه للمروي وقد فعله غير واحد من الحفاظ فيقول حدثنا فلان غير مرة. اهـ.

وقال إبراهيم بن عبد الله أبو إسحاق الهروي الحافظ: ما من حديث من حديث هشام إلا وقد سمعته ما بين العشرين مرة إلى ثلاثين مرة، وكنت أوقفه[٢].

و- وإما لانشغاله بما يشغله عن الحفظ والضبط، كالعبادة والتجارة والقضاء والفقه والرأي ونحو ذلك.

قال ابن رجب في شرح العلل (٣٧٢): قاعدة الصالحون غير العلماء يغلب على حديثهم الوهم والغلط، وقد قال أبو عبد الله بن منده: إذا رأيت في حديث: حدثنا فلان الزاهد، فاغسل يدك منه، وقال يحيى بن سعيد: ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث[٣].

وقد ذكرنا ذلك مستوفي فيما تقدم.

والحفاظ منهم قليل فإذا جاء الحديث من جهة أحد منهم، فليتوقف فيه حتى يتبين أمره[٤].

---

(١) الجرح (٣/ ٥٣٨) والميزان (٢/ ٩١) وتاريخ بغداد (٨/ ٤٧٨).

(٢) الميزان (١/ ٤٣).

(٣) رواه مسلم(١/ ١٧) وابن حبان في المجروحين(١/ ٦٧) والخطيب في الجامع(٢/ ١٩٩) والكفاية(١٩٠) وابن عدي في الكامل(٥/ ١١١)

(٤) انظر الكامل لابن عدي(٣/ ٢١٧) والفتاوى(١١/ ٤٢).

قاعدة: الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي ولا يقيمون أسانيده ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيرا، ويروون المتون بالمعنى ويخالفون الحفاظ في ألفاظه وربما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم.

وقد اختصر شريك حديث رافع بن خديج في المزارعة، فأتى به بعبارة أخرى فقال: من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته، وهذا يشبه كلام الفقهاء، وكذلك روى حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ برطلين من ماء، وهذا رواه بالمعنى الذي فهمه، فإن لفظ الحديث: أنه كان يتوضأ بالمد، والمد عند أهل الكوفة رطلان.

وكذلك سليمان بن موسى الدمشقي الفقيه: يروي الأحاديث بألفاظ مستغربة.

وكذلك فقهاء الكوفة ورأسهم حماد بن أبي سليمان وأصحابه وأتباعهم، وكذلك الحكم بن عتيبة وعبد الله بن نافع الصائغ صاحب مالك وغيرهم.. إلى آخر كلامه.

قلت: وممن شغله القضاء عن إحكام الحديث شريك القاضي، وحفص بن غياث، ومحمد بن عبد الرحمان بن أبي ليلى، وقيس بن الربيع[1].

قال صالح جزرة عن شريك: صدوق ولما ولي القضاء اضطرب حفظه، وقال العجلي عنه: من سمع منه قديما فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط، وقال أبو زرعة عن حفص بن غياث ساء حفظه بعدما استقضى[2].

وكذلك شبيب بن سعد كان يختلف في تجارة إلى مصر، قال ابن عدي: وحدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير ولعل شبيبا[3] بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من

(١) انظر النظر في أحكام النظر لابن القطان(٧٢).

(٢) وهذا ليس على إطلاقه، فليس كل من اشتغل بالقضاء ضعف بسببه، نعم وهو مظنة لذلك، وممن لم يشغلهم القضاء عن الضبط والإتقان: معاذ بن معاذ العنبري.

(٣) في الأصل: شبيب.

حفظه فيغلط ويهم[١].

وقال ابن عدي في الكامل (٦/ ٤١٥): والزهاد لا يضبطون الأحاديث كما يجب.

وقال ابن حبان في مقدمة المجروحين (١/ ٦٧): ومنهم من قد كتب وغلب عليه الصلاح والعبادة وغفل عن الحفظ والتمييز، فإذا حدث رفع المرسل وأسند الموقوف وأقلب الأسانيد وجعل كلام الحسن عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يشبه هذا حتى خرج عن حد الاحتجاج به. اهـ

ومن الرواة من كان يشغله في رحلته التنزه وأكل طيب الثمار عن العلم فمثله لا يقارن بمن كان يكب على العلم وينقطع للاشتغال به وتحصيله، قال هانئ بن النضر: كنا عند محمد بن يوسف ـ يعني الفريابي ـ بالشام، وكنا نتنزه فعل الشباب في أكل الفرصاد ونحوه، وكان محمد بن إسماعيل ـ يعني البخاري ـ معنا، وكان لا يزاحمنا في شيء مما نحن فيه، ويكب على العلم[٢].

ز ـ وإما للانشغال بحفظ المتون على حساب الأسانيد كما يفعله كثير من الفقهاء، أو العكس، أي الانشغال بحفظ الأسانيد دون المتون كفعل كثير من المحدثين.

قال الدارقطني في علله (١١/ ٣١٤): وكان شعبة رحمه الله يغلط في أسماء الرجال لانشغاله بحفظ المتن.

وقال الإمام مسلم في التمييز (١٧٠)... ومنهم من همه متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر يتخرصها من بعد فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدى إليه عنهم.

وقال ابن حبان في المجروحين (١/ ٨٦): الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأن الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون

(١) الكامل (٤/ ٣٠ـ٣١) واشتغل آخرون بالتجارة فلم تشغلهم عن الضبط منهم: ابن المبارك والليث بن سعد وغيرهم.
(٢) السير (١٢/ ٤٠٥)، والوهم (٣٥٨).

الطرق والأسانيد دون المتون، ولقد كنا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها، وما رأيت على أديم الأرض من كان يحسن صناعة السنن ويحفظ الصحاح بألفاظها، ويقوم بزيادة كل لفظة زاد في الخبر ثقة، حتى كأن السنن كأنها نصب عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمة الله عليه فقط، فإذا كان الثقة الحافظ لم يكن بفقيه وحدث من حفظه ربما قلب المتن وغير المعنى حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه، ويقلب إلى شيء ليس منه وهو لا يعلم، فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر من هذا نعته، إلا أن يحدث من كتاب أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار. اهـ.

قال ابن رجب في شرح العلل (٣٧٤-٣٧٥) عقب كلام ابن حبان هذا: قلت: هذا إن كان الفقيه حافظا للمتن، فأما من لا يحفظ متون الأحاديث بألفاظها من الفقهاء فإنما يروي الحديث بالمعنى فلا ينبغي الاحتجاج بما يرويه من المتون إلا بما يوافق الثقات في المتون أو يحدث به من كتاب موثوق به، والأغلب أن الفقيه يروي الحديث بما يفهمه من المعنى، وأفهام الناس تختلف، ولهذا نرى كثيرا من الفقهاء يتأولون الأحاديث الصحيحة بتأويلات مستبعدة جدا، بحيث يجزم العارف المنصف بأن ذلك المعنى الذي تأوله به غير مراد بالكلية، فقد يروي الحديث على هذا المعنى الذي فهمه، وقد سبق أن شريكا روى حديث الوضوء بالمد بما فهمه من المعنى، وأكثر فقهاء الأمصار يخالفونه في ذلك. اهـ.

وقال الخطيب في الكفاية (٤٧٦) بعد أن عقد بابا سماه: باب القول في ترجيح الأخبار، ثم ذكر جملة مرجحات، وقال: يرجح بأن يكون رواته فقهاء لأن عناية الفقيه بما يتعلق من الأحكام أشد من عناية غيره بذلك. اهـ.

ثم أسند عن علي بن خشرم قال: قال لنا وكيع: أي الإسنادين أحب إليكم، الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، فقلنا: الأعمش عن أبي وائل، فقال يا سبحان الله: الأعمش شيخ، وأبو

وائل شيخ، وسفيان فقيه ومنصور فقيه، وإبراهيم فقيه وعلقمة فقيه، وحديث تداوله الفقهاء خير من أن يتداوله الشيوخ(١).

ثم أسند عن وكيع قال: حديث الفقهاء أحب إلي من حديث المشايخ.

وعن مغيرة الضبي قال: أبطأت على إبراهيم فقال: يا مغيرة ما أبطأ بك؟ قال: قلت: قدم علينا شيخ فكتبنا عنه أحاديث، فقال إبراهيم: لقد رأيتنا وما نأخذ الأحاديث إلا ممن يعلم حلالها من حرامها، وحرامها من حلالها، وإنك لتجد الشيخ يحدث بالحديث، فيحرف حلاله عن حرامه وحرامه عن حلاله، وهو لا يشعر(٢).

وقال ابن حبان في المجروحين (١/ ٨٧): الفقيه إذا حدث من حفظه، وهو ثقة في روايته، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأنه إذا حدث من حفظه فالغالب عليه حفظ المتون دون الأسانيد، وهكذا رأينا أكثر من جالسناه من أهل الفقه كانوا إذا حفظوا الخبر لا يحفظون إلا متنه، وإذا ذكروه أول أسانيدهم يكون قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يذكرون بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم أحدا، فإذا حدث الثقة من حفظه ربما صحف الأسماء وأقلب الإسناد، ورفع الموقوف وأوقف المرسل وهو لا يعلم لقلة عنايته به، وأتى بالمتن على وجهه فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلا من كتاب أو يوافق الثقات في الأسانيد، وإنما احترزنا من هذين الجنسين، لأنا نقبل الزيادة في الألفاظ إذا كانت من الثقات، وهذه مسألة طويلة غير هذا الموضع بها أشبه. اهـ.

ومما يقرب من هذا أن بعض الحفاظ كانوا لا يسوقون المتون على وجهها وإنما يذكرون طرفا منها فقط، وهذا وإن كان أعون على حفظ السند إلا أنه قد يكون سببا في أخطاء عدة تقع للرواة في متون الأحاديث، فيدخل عليه متن في متن أو يشتبه عليه متن بآخر أو غير ذلك.

ومن ثم قال أبو علي المعدل عن أبي بكر الجعابي: إلا أنه كان يفضل الحفاظ، فإنه

(١) وروى هذا الأثر كذلك البيهقي في المدخل (٩٥) وابن عدي في الكامل(١/ ٨٧).

(٢) رواه الخطيب في الكفاية (٢٠٣).

كان يسوق المتون بألفاظها، وأكثر الحفاظ يتسامحون في ذلك، وإن أثبتوا المتن، وإلا ذكروا لفظة منه أو طرفا، وقالوا: وذكر الحديث[١].

ن- وإما أن يدفعه الهوى إلى الوهم، لتمكنه من قلبه وسيطرته عليه.

ولهذا المعنى منع الجمهور قبول رواية المبتدع الداعية، ومنع كذلك الجوزجاني وتبعه ابن حجر وغيره قبول رواية المبتدع غير الداعية إذا روى ما يقوي بدعته.

قال الحافظ ابن حجر في النزهة (١٣٧-١٣٨):.وقيل يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته، لأن تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه، وهذا في الأصح.

وأغرب ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل، نعم الأكثر على قبول غير الداعية، إلا إن روى ما يقوي بدعته فيرد على المذهب المختار، وبه صرح الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ أبي داود والنسائي في كتابه معرفة الرجال، فقال في وصف الرواة: ومنهم زائغ عن الحق-أي عن السنة- صادق اللهجة، فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكرا، إذا لم يقو به بدعته. اهـ. وما قاله متجه، لأن العلة التي لها رد حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع، ولو لم يكن داعية. اهـ.

وقوى هذا المذهب كذلك ابن دقيق العيد، والحافظ السخاوي، فقال في فتح القريب (١٣٣-مخطوط): إذ المحذور الذي رد لأجله الداعية موجود حينئذ[٢].

وقال ابن عدي في الكامل (١/ ١٩٣): وأما هذا الحديث عن عبد الرزاق، وعبد الرزاق من أهل الصدق، وهو ينسب إلى التشيع، فلعله شبه عليه، لأنه شيعي.

وانظر الكامل كذلك (٥/ ٣١٥).

---

(١) تاريخ بغداد (٣/ ٢٣٨).

(٢) قلت: وما ذهب له الحافظ وغيره في هذه المسألة فيه بحث، وللعلامة المعلمي اليماني مناقشة جيدة له في التنكيل، وسأجمع أطراف الموضوع إن شاء الله في الفوائد الحديثية.

السبب الخامس:

أن تكون الآفة من غيره، ولا يتنبه هو لذلك، فيروي الحديث على التوهم، وهو لا يشعر.

وهو أنواع:

أ ـ من دس في حديثه ما ليس منه وهو لا يشعر.

وقد ابتلي جماعة من الثقات وغيرهم بأقوام مرضى القلوب، دسوا في حديثهم ما ليس منه، كحماد بن سلمة ابتلي بربيبه(١)، وسفيان بن وكيع ابتلي بوراقه(٢)، ومعمر بن راشد ابتلي بابن أخت له رافضي(٣)، وعقبة بن علقمة ابتلي بابنه(٤) ومحمد بن أيوب ابتلي بابنه(٥) وكذا قيس بن الربيع ابتلي بابنه(٦).

وذكر الخطيب في التاريخ(٤/ ٤٢) والحافظ ابن حجر في التهذيب (١/ ١٠ـ١١): أن ابن معين أخبر بحديث أحمد بن الأزهر أبي الأزهر عن عبد الرزاق عن معمر عن عبيد الله عن ابن عباس، قال: نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي، فقال: أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرةالحديث، فقال: من هذا الكذاب النيسابوري الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا، فتبسم يحيى، فقال: أما إنك لست بكذاب. . . وقال: الذنب لغيرك.

قال أبو حامد بن الشرقي: هو حديث باطل، والسبب فيه أن معمرا كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يمكنه من كتبه فأدخل عليه هذا الحديث. اهـ.

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٤٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ١٠٩) والميزان (٢/ ١٧٣) والكفاية (١٨٢) والكامل (٣/ ٤١٩).

(٣) انظر ما يأتي قريبا.

(٤) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٢٠).

(٥) المجروحين (٢/ ٣١٧).

(٦) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٥٥ـ٤٥٦).

وقال أحمد بن محمد التستري: سألت أبا زرعة عن حديث زهرة في الفضائل فقال: باطل، وضعه خالد المصري ودلسه في كتاب أبي صالح[1].

وقال ابن حبان عن عبد الله بن صالح كاتب الليث: سمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح، ويطرح في داره في وسط كتبه، فيجده عبد الله فيحدث به، فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره[2].

وقال الذهبي بعد أن أورد حديثا باطلا: بل، لعله أدخل على كامل، فإنه شيخ محله الصدق، لعل بعض الرافضة أدخله في كتابه، ولم يتفطن هو[3].

ولهذا السبب كان أبو بكر الحازمي إذا روى عن خطيب الموصل قال: أخبرنا من أصله العتيق، يحترز بذلك مما زور له وغيره محمد بن عبد الخالق اليوسفي[4].

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٤٨): سألت أبي عن حديث رواه أبو عقيل بن حاجب عن عبد الرزاق عن سعيد بن قماذين عن عثمان بن أبي سليمان عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم عن عبد الله بن حبشي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا تطرقوا الطير في أوكارها، فإن الليل أمان لها.

قال أبي: يقال إن هذا الحديث مما أدخل على عبد الرزاق، وهو حديث موضوع.

وقال البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٢٧): ضعف شيخنا أبو عبد الله الحافظ رحمه الله هذه اللفظة (وأهلكت) وحملها على أنها أدخلت على محمد بن المسيب الأرغياني... ولم يذكرها أحد من أصحاب الزهري... وكان شيخنا يستدل على

(١) الميزان (٢/ ٤٤٣)، ثم أورد الذهبي أن أبا صالح توبع: فلعله مما أدخل على نافع، مع أن نافع بن يزيد صدوق يقظ.

(٢) المجروحين (١/ ٥٣٤) والتهذيب (٥/ ٢٢٨) والسير (١٠/ ٢٤٧) وعلل ابن أبي حاتم (١/ ١٤٧).

(٣) السير للذهبي (٨/ ٢٦).

(٤) السير (٢١/ ٨٨).

كونها في تلك الرواية أيضا بأنه نظر في كتاب الصوم تصنيف المعلى بن منصور بخط مشهور فوجد فيه هذا الحديث دون هذه اللفظة . اهـ .

قال البرذعي في السؤالات (٢/ ٣٨٩ ـ فما بعد) : قلت : حديث رواه محمد بن أيوب بن سويد الرملي عن أبيه عن الأوزاعي؟ قال : (حديث بارك لأمتي في بكورها) قلت : نعم .

قال : مفتعل ، ثم قال : كنت بالرملة فرأيت شيخا جالسا بحذائي إذا نظرت إليه سبح وإذا لم أنظر إليه سكت ، فقلت في نفسي : هذا شيخ هوذا يتصنع لي ، فسألت عنه ، فقالوا : هذا محمد بن أيوب بن سويد .

فقلت لبعض أصحابنا : اذهب بنا إليه ، فأتيناه فأخرج إلينا كتب أبيه أبوابا مصنفة بخط أيوب بن سويد ، وقد بيض أبوه كل باب ، وقد زيد في البياض أحاديث بغير الخط الأول .

فنظرت فيها فإذا الذي بخط الأول أحاديث صحاح ، وإذا الزيادات أحاديث موضوعة ليست من حديث أيوب بن سويد .

قلت : هذا الخط الأول خط من هو؟ فقال : خط أبي .

فقلت : هذه الزيادات خط من هو؟ قال : خطي .

قلت : فهذه الأحاديث من أين جئت بها؟ قال : أخرجتها من كتب أبي .

قلت : لا ضير أخرج إلي كتب أبيك التي أخرجت هذه الأحاديث منها ، قال أبو زرعة : فاصفار لونه ، وبقي ، وقال : الكتب ببيت المقدس .

فقلت : لا ضير أنا أكتري فيجاء بها إلي ، فأوجه إلى بيت المقدس وأكتب إلى من كتبك معه حتى يوجهها ، فبقي ولم يكن له جواب .

فقلت له : ويحك ، أما تتقي الله ، ما وجدت لأبيك ما تفقه به سوى هذا ، أبوك عند

الناس مستور وتكذب عليه، أما تتقي الله.

فلم أزل أكلمه بكلام من نحو هذا ولا يقدر لي على جواب. اهـ

وانظر مثالا لحديث موضوع أدخل على ثقات في المجروحين (٢/ ٣٠٨)

ب ـ من سمع مع ضعيف فأفسد عليه حديثه، وهو لا يشعر.

وقد ابتلي جماعة من الثقات بخالد بن نجيح، فكان يدخل عليهم الأحاديث وهم لا يشعرون.

قال الحافظ في التهذيب (٥/ ٢٢٧ـ٢٢٨)[1]: وقال البرذعي: قلت لأبي زرعة: رأيت بمصر أحاديث لعثمان بن صالح عن ابن لهيعة، يعني منكرة فقال: لم يكن عثمان عندي ممن يكذب، ولكن كان يسمع الحديث مع خالد بن نجيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا[2] قبلوا به، وبلي به أبو صالح أيضا في حديث زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر ليس له أصل، وإنما هو من خالد بن نجيح، كذا قال أحمد بن يحيى التستري عن أبي زرعة في حديث الفضائل، وزاد: وكان خالد يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا ويدلس لهم وله غير هذا.

قلت لأبي زرعة: فمن رواه عن ابن أبي مريم، قال: هذا كذاب، وقال التستري: وقد كان محمد بن الحارث العسكري حدثني به عن كاتب الليث وابن أبي مريم، رواه الحاكم، وقال: قد شفى أبو زرعة في علة هذا الحديث، فكل ما أتى أبو صالح كان من أجل هذا الحديث، فإذا وضعه غيره وكتبه في كتاب الليث كان المذنب فيه غير أبي صالح. اهـ.

وقال أبو حاتم: الأحاديث التي أخرجها في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان خالد بن

(١) وهو في تاريخ بغداد (٣/ ٣٨١) بنحوه. ثم رأيته في سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٢/ ٤١٧).
(٢) ونحوه في التهذيب (٧/ ١١٣).

نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس[١].

وممن ابتلي بخالد بن نجيح قتيبة بن سعيد الحافظ الثقة شيخ البخاري و مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي.

ومن الأحاديث التي قيل إنه أدخلها على قتيبة بن سعيد حديث قتيبة ثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن معاذ بن جبل في الجمع بين الصلاتين في غزوة تبوك. رواه أبو داود والترمذي وغيرهما.

قال الحاكم في معرفة علوم الحديث (١٢٠): هذا حديث رواته أئمة ثقات وهو شاذ الإسناد والمتن، لا نعرف له علة[٢] نعلله بها

ثم ذكر أن أئمة الحديث لم يفطنوا لعلته، ثم ساق بسنده عن البخاري قال: قلت لقتيبة بن سعيد: مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل؟ فقال: كتبته مع خالد المدايني، قال البخاري: وكان خالد المدايني يدخل الأحاديث على الشيوخ[٣].

وممن ابتلي بخالد بن نجيح: ابن أبي مريم[٤].

وقال شعبة لأبي عوانة: كتابك صالح وحفظك لا يسوى شيئا، مع من طلبت الحديث قال مع منذر الصيرفي، قال: منذر صنع بك هذا[٥].

وممن كان يدخل على الشيوخ ما ليس من حديثهم علي بن الحسين الرصافي[٦].

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٨٧ـ٣/ ٣٥٥).

(٢) أي ظاهرة.

(٣) ونقل القصة ابن حجر في التهذيب (٨/ ٣٢٢) وقبله الخطيب في تاريخه (١٢/ ٤٦٢). ومال ابن القيم إلى صحة الحديث ورد على الحاكم ووافقه الألباني، انظر الإرواء (٣/ ٢٩).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٣٥٥) ولعله يقصد أبا بكر بن عبد الله بن أبي مريم، ولم أر ذلك في ترجمته من التهذيب.

(٥) تاريخ بغداد (١٣/ ٤٦٨).

(٦) سؤالات الحاكم للدارقطني (١٦٥).

ج- من ابتلي بمن يقرأ على الشيخ قراءة محرفة.

وقد ابتلي جماعة من رواة الموطأ بعرض حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك.

قال عباس الدوري في التاريخ (٤/ ٤٥٨-٤٥٩): قال يحيى: كان حبيب الذي بمصر الذي يقال له عرض حبيب، قال: كان يقرأ على مالك بن أنس، وكان يخطرف للناس، يصفح ورقتين وثلاثة، سمعت يحيى يقول: سألوني بمصر عنه، فقلت: ليس أمره بشيء، قال يحيى: وكان ابن بكير سمع من مالك بعرض حبيب، وهو أشر العرض.

وقال ابن حبان في المجروحين (١/ ٣٢٣) عنه: كان يورق بالمدينة على الشيوخ ويروي عن الثقات الموضوعات، كان يدخل عليهم ما ليس من أحاديثهم، فكل من سمع بعرضه فسماعه ليس بشيء، لأنه كان إذا قرأ أخذ الجزء بيده، ولم يعطهم النسخ، ثم يقرأ البعض ويترك البعض، ويقول: قد قرأت كله، ثم يعطيهم فينسخوها، فسماع ابن بكير وقتيبة من مالك كان بعرض من حبيب[١].

د- من يملي إملاءا سيئا.

منهم إبراهيم بن بشار الرمادي، كان يملي على الناس ما يحدث به سفيان بن عيينة بزيادة ويغير، قاله أحمد ويحيى.

قال عبد الله بن أحمد في العلل (٢/ ٣٣٢): سمعت أبي ذكر إبراهيم بن بشار الرمادي قال: يحضر معنا عند سفيان بن عيينة، وكان يملي على الناس ما يسمعون من سفيان، فكان ربما أملى عليهم ما لم يسمعوا، يقول كأنه يغير الألفاظ فتكون زيادة ليس في الحديث، أو كما قال أبي، فقلت له يوما: ألا تتقي الله، ويحك، تمل عليهم ما لم يسمعوا، ولم يحمده أبي في ذلك، وذمه ذما شديدا[٢].

(١) وانظر الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٨٦).

(٢) ورواه عن عبد الله: ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٨٩) وصاحب الميزان (١/ ٢٣) والتهذيب (١/ ٦٥)، وانظر الضعفاء للعقيلي (١/ ٥٨).

هـ ـ أن يكلف المحدث غيره بالكتابة، فيخطأ الكاتب في النقل فيقع الوهم في كتابه وهو لا يشعر.

ومن أمثلة ذلك: سئل موسى بن هارون الحمال عن حديث لمشكدانة، فقال: أخطأ إبراهيم الحربي، فقيل له: إنما نسألك عن حديث لمشكدانة، وتقول: أخطأ إبراهيم الحربي فقال: نعم، خرج إبراهيم له المسند فأخطأ في النقل[١].

وقال عباد بن العوام عن علي بن عاصم الواسطي: ليس ينكر عليه أنه لم يسمع، ولكنه كان رجلا موسرا وكان الوراقون يكتبون له فنراه أتى من كتبه التي كتبوها[٢].

قال يعقوب بن شيبة: سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه، منهم من أنكر عما يخالفه الناس فيه، ولجاجته فيه وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتب الوراقون له . . .[٣]

وقال البرذعي في سؤالاته لأبي زرعة (٢/ ٥٧٩ـ٥٨٠) : ذكرت لأبي زرعة عن مسدد عن محمد بن حمران عن سلم بن عبد الرحمن عن سوادة بن الربيع (الخيل معقود في نواصيها).

فقال لي: راوي هذا كان ينبغي لك أن تكبر عليه، ليس هذا من حديث مسدد، كتبت عن مسدد أكثر من سبعة آلاف، وأكثر من ثمانية آلاف، وأكثر من تسعة آلاف، ما سمعته قط ذكر محمد بن حمران.

قلت: له روى هذا الحديث يحيى بن عبدك عن مسدد؟

(١) الكامل لابن عدي (١/ ١٣٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٠٢) وتاريخ بغداد (١١/ ٤٤٦).

ومن الفوائد المناسبة للمقام ما جاء في تاريخ بغداد (١٤/ ٢٨٣) أن يعقوب بن شيبة كان في منزله أربعون لحافا أعدها لمن كان يبيت عنده من الوراقين لتبييض المسند ونقله.

(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٤٤٥).

فقال: يحيى صدوق، وليس هذا من حديث مسدد.

فكتبت إلى يحيى، فكتب إلي: لا جزى الله الوراق عني خيرا أدخل لي أحاديث المعلى بن أسد في أحاديث مسدد، ولم أميزها منذ عشرين سنة حتى ورد كتابك، وأنا أرجع عنه.

فقرأت كتابه على أبي زرعة، فقال: هذا كتاب أهل الصدق. اهـ

و- من لقن الخطأ وهو لا يشعر.

ويشتد الأمر إذا كان الملقن ثقة معتمدا عند الملقن، كما ذكر أبو حاتم أن شعبة لقن أبا عوانة الخطأ لوثوقه به[1].

ولهذا قال سلمة بن علقمة: إن سرك يكذب صاحبك فلقنه.

رواه الخطيب في الكفاية (١٧٧-١٨٠).

ونحوه عن أبي الأسود وقتادة. رواه الخطيب كذلك، ورواه عبد الله بن أحمد في العلل (٢/ ١٣٩) عن أبي الأسود.

قال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٨٣): سألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار عن حاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن عطاء عن عبد الملك بن جابر بن عتيك، قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الأجلين قضى موسى، قال: قضى أوفاهما. قال أبي: رأيت هذا الحديث قديما في أصل هشام بن عمار عن حاتم هكذا مرسل، ثم لقنوه بأخذه عن جابر فتلقن، وكان مغفلا[2].

وقال ابن أبي حاتم في العلل كذلك (٢/ ١٣٥): سألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار عن مروان الفزاري عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم: من يتزود في الدنيا ينفعه في

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٩).

(٢) وانظر العلل لابن أبي حاتم (٢/ ١٥٥).

الآخرة، فقال أبي: هذا حديث باطل، إنما يروى عن قيس قوله، قلت ممن هو؟ قال: من هشام بن عمار، كان هشام بأخرة كانوا يلقنونه أشياء فيلقن، فأرى هذا منه. اهـ

وقال أحمد عن عبد الرزاق: ليس بشيء، كانوا يلقنونه بعدما ذهب بصره[1].

وقال أحمد عنه: لا يعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة، وقد حدث عن الزهري بأحاديث كتبناها من أصل كتابه، جاء بخلافها[2].

وقال ابن رجب في شرح العلل(٣٢١): وقد ذكر غير واحد أن عبد الرزاق حدث بأحاديث مناكير في فضل علي وأهل البيت، فلعل تلك الأحاديث مما لقنها بعدما عمي، كما قاله الإمام أحمد، والله أعلم.

وقال إسحاق بن أبي إسرائيل: كان أصحاب الحديث يلقنون عبد الرزاق من كتبهم فيختلفون في الشيء فيقول لي: كيف في كتابك، فإذا أخبرته صار إليه لما يعرف أني كنت أتعب في تصحيحها. رواه الخطيب في الكفاية (٢٩٥).

قال ابن حبان في المجروحين (٢/ ٢٢٢): قد سبرت أخبار قيس بن الربيع من روايات القدماء والمتأخرين وتتبعتها، فرأيته صدوقا مأمونا حيث كان شابا، فلما كبر ساء حفظه وامتحن بابن سوء، فكان يدخل عليه الحديث فيجيب فيه، ثقة منه بابنه، فوقع المناكير في أخباره من ناحية ابنه، فلما غلب المناكير على صحيح حديثه ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج. اهـ

ثم نقل عن عفان أن ابنه كان يلقنه.

وقال ابن معين: ما أخطأ عفان قط إلا مرة في حديث أنا لقنته إياه فأستغفر الله[3].

وقد كانوا يلقنون الرواة امتحانا لحفظهم، كما فعل صالح جزرة حيث امتحن محمد

(١) مسائل ابن هانئ لأحمد (٢/ ٢٠٤-٢٣٣).
(٢) انظر شرح العلل(٣٢١).
(٣) تاريخ بغداد (١٢/ ٢٧٠).

بن يحيى الذهلي بقلب اسم راو لينظر هل يلقن ففطن[١] .

وقال سفيان: فذكرت هذا الحديث لمعمر أريد أن أبلوه، فأنظر كيف حفظه للحديث[٢] .

وقد تقدمت نماذج ممن امتحنوا بالتلقين[٣] .

* ـ ثم رأيت الوريكات عرف التلقين في كتابه الوهم (٢٩٦) بقوله: "إدخال شيء في حديث الراوي ليس من مروياته سواء في حفظه أو كتابه دون علمه فيحدث به" .

وعلى تعريفه ملاحظات:

قوله (في كتابه): هذا ليس من باب التلقين، وإنما هو من الدس في الكتب .

قوله (دون علمه)، إن قصد دون علمه أنه يلقنه، فهذا غير وارد، وإن قصد دون علمه أن هذا من مروياته، فهذا صحيح .

ثم لم يتبين لي ما يقصد بإلادخال. لأن التلقين هو إيهام المحدث الملقن أن الحديث المعين من روايته وليس كذلك، فإن قبل وتابع دل على ضعفه وإلا فلا .

وكأنه عرف التلقين القادح فقط .

ولو قال: محاولة إدخال، لكان أقرب .

لأن كثيرا من الملقنين عمدوا إلى أئمة ثقات فأرادوا تلقينهم، فلم يفلحوا، وفطن الملقنون لذلك، ولم يحصل لهم إدخال في حديثهم، ومع ذلك، سمي هذا العمل تلقينا .

وتعريف الوريكات لا يشمله ، وكذا إذا ما لقن الراوي، فتذكر حديثه فرواه، كما كان يفعل شعبة، لا يقال في مثله حصل له إدخال في روايته .

(١) تاريخ بغداد (٤/ ١٨٨) .

(٢) العلل الكبير للترمذي (٢٩٩) . وانظر قصة امتحان يحيى لأبي نعيم في تاريخ بغداد (١٢/ ٣٤٩) .

(٣) وانظر الوهم في روايات مختلفي الأمصار (٣٠٠ فما بعد) .

والأصوب أن يقال: التلقين هو أن يروي المحدث شيئا لشيخ يوهمه أنه من روايته وليس كذلك.

ومن أمثلته قول أبي معاوية عن عطاء بن عجلان: وضعوا له حديثا من حديثي وقالوا له قل حدثنا محمد بن خازم[1] فقال حدثنا محمد بن خازم، فقلت يا عدو الله أنا محمد بن خازم، ما حدثتك[2].

السبب السادس:

سلوك الجادة، نظرا لأنها أقرب إلى الألسنة.

قال ابن رجب في شرح العلل (٣٧٧): فإن كان المنفرد عن الحفاظ مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطأه، لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيرا، فيسلكه من لا يحفظ، ومثال ذلك: روى حماد بن سلمة عن ثابت عن حبيب بن أبي سبيعة الضبعي عن الحارث أن رجلا قال: يا رسول الله إني أحب فلانا، قال: أعلمته؟ قال: لا. الحديث، هكذا رواه حماد بن سلمة وهو أحفظ أصحاب ثابت وأثبتهم في حديثه كما سبق، وخالفه من لم يكن في حفظه من الشيوخ الرواة عن ثابت، كمبارك بن فضالة وحسين بن واقد ونحوهما، فرووه عن ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحكم الحفاظ هنا بصحة قول حماد، وخطأ من خالفه، منهم أبو حاتم والنسائي والدارقطني.

قال أبو حاتم: مبارك لزم الطريق، يعني أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قل حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة فإن في إسناده ما يستغرب، فلا يحفظه إلا حافظ، وأبو حاتم كثيرا ما يعلل الأحاديث بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمة(ثم ذكر أمثلة).

(١) في تهذيب التهذيب(٧/ ١٨٧): حازم (بالمهملة)، وهو تصحيف.
(٢) تهذيب التهذيب(٧/ ١٨٧).

وقال أحمد: أهل المدينة يقولون: إذا كان حديث غلط[(١)]: ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون ثابت عن أنس يحملون عليهما[(٢)]. لأنهم إسنادان تسبق إليه الألسنة.

قلت: ومن الأسانيد التي تسبق إليها الألسنة: مالك عن نافع عن ابن عمر، وهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وسعيد المقبرى عن أبيه عن أبي هريرة، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وعبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، والزهري عن سالم عن أبيه، وحماد بن زيد عن ثابت عن أنس، وغيرها.

وقال الإسماعيلي: ومن أتى به على غير اللفظ الذي أعتيد، فهو أولى بالحفظ ولاسيما وفيهم مثل دحيم[(٣)].

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣/ ٢٧٠): نعم الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شاذة، لأنه سلك الجادة، ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه.

وقال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٧٩): وقد اشتمل هذا الخبر على عظم دين الثوري وتواضعه وإنصافه وعلى قوة حافظة تلميذه القطان وجرأته على شيخه، حتى خاطبه بذلك ونبهه على عثوره، حيث سلك الجادة لأن جل رواية نافع هي عن ابن عمر، فكان قول الذي يسلك غيرها إذا كان ضابطا أرجح.

وقال الحافظ ابن رجب في الفتح (٨/ ١١١): ولا ريب أن الذين قالوا فيه عن أبي هريرة جماعة حفاظ، لكن الوهم يسبق كثيرا إلى هذا الإسناد، فإن رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة أو عن أبيه عن أبي هريرة سلسلة معروفة تسبق إليها الألسن بخلاف رواية سعيد عن أبيه عن ابن وديعة عن سلمان، فإنها سلسلة غريبة، لا يقولها إلا حافظ لها متقن.

---

(١) كذا، والصواب: غلطا.

(٢) الكامل (٤/ ٣٠٨) والتهذيب (٦/ ٢٤٥) والميزان (٢/ ٥٩٣). وفي الكامل: يحيلون عليهما.

(٣) الفتح لابن حجر (٥/ ١٢٣).

وقال ابن عدي في الكامل (٤/ ٢٥٩) : وهذا الطريق كان أسهل عليه، لأن ثابتا أبدا يروي عن أنس، وإنما روى ثابت هذا الحديث عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة.

وقال في الكامل (١/ ٤٣١): وهذا الطريق كان أسهل عليه، إذ قال عبيد الله عن نافع عن ابن عمر لأنه طريق واضح.

وقال(٢/ ٢٢٨): هكذا قال حجاج عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو، وأخطأ في الإسناد، وكان هذا الإسناد أسهل عليه، لان يعلى بن عطاء يروي عن أبيه عن عبد الله بن عمرو أحاديث.

وقال (٦/ ٢٢٩) : وهذا الخطأ من ابن الأصبهاني، حيث قال عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، كان هذا الطريق أسهل عليه.

وكرر نحوه في (١/ ٢٠١ـ٢/ ١٥٤ـ٣/ ٤١٨ـ٤/ ٧٨ـ١٤٦ـ٦/ ٢٨٦ـ٣٥٩ـ٣٨٨).

وقال ابن أبي حاتم في العلل(٥٨٢) : سألت أبي عن حديث رواه ابن أبي ذئب عن أسيد بن أبي أسيد عن عبد الله بن أبي قتادة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من ترك الجمعة ثلاثا ضرورة فقد طبع على قلبه).

قال أبي: ورواه الدراوردي عن أسيد عن ابن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قلت: فأيهما أشبه؟

قال: ابن أبي ذئب أحفظ من الدراوردي، وكأنه أشبه. وكأن الدراوردي لزم الطريق.

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٢٢٣٧) : سألت أبي عن حديث رواه المبارك بن فضالة عن ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: (إذا أحب الرجل أخاه فليعلمه).

قال أبي: ورواه حماد بن سلمة عن ثابت عن حبيب بن سبيعة الضبعى عن رجل حدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل.

قال أبي: هذا أشبه، وهو الصحيح. وذاك لزم الطريق.

وكرر نفس الشيء في (٢٨٨ـ٥٨٢ـ١٢٨٦ـ٢٢٩٦).

وقال أبو حاتم بعد أن بين علة حديث (٢٥٨٠): لو كان عن أبيه كان أسهل عليه حفظا.

وقال في آخر(٩٤٥): لو كان عن ابن عمر كان أسهل عليه من أبي الصديق.

قال الحافظ ابن حجر في النكت (٢٩٦) بعد أن ذكر إعلال أبي حاتم لحديث حماد بن سلمة عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر (ض) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من باع عبدا وله مال.. الحديث.

قلت: ـ أي ابن حجرـ : وسبب الخفاء في هذا المثال أن عكرمة بن خالد أكبر من الزهري، وهو معروف بالرواية عن ابن عمر (ض)، فلما وجد الحديث من رواية حماد بن سلمة عنه كان ظاهره الصحة، وكان يعتضد بها ما رواه الزهري عن سالم عن أبيه، ويرجح على رواية نافع، خلافا لما قال ابن المديني والنسائي وغيرهما.

لكن لما فتشت الطرق تبين أن عكرمة سمعه ممن هو أصغر منه، وهو الزهري، والزهري لم يسمعه من ابن عمر (ض)، إنما سمعه من سالم، فوضح أن راوية حماد بن سلمة مدلسة أو مسواة، ورجع هذا الإسناد الذي كان يمكن الاعتضاد به إلى الإسناد الأول الذي حكم عليه بالوهم، وكان سبب حكمهم عليه بالوهم كون سالم أو من دونه سلك الجادة، لأن العادة والغالب أن الإسناد إذا انتهى إلى الصحابي (ض) قيل بعده عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلما جاء هنا بعد الصحابي ذكر صحابي آخر، والحديث من قوله، كان الظن غالبا على أن من ضبطه هكذا أتقن ضبطا، والله أعلم.

وقال الحافظ في النكت كذلك(٣٠٤) عن سهيل بن أبي صالح: فإذا اختلف عليه

ثقتان في إسناد واحد، أحدهما أعرف بحديثه وهو وهيب من الآخر، وهو موسى بن عقبة، قوي الظن بترجيح رواية وهيب، لاحتمال ان يكون عند تحديثه لموسى بن عقبة لم يستحضره كما ينبغي وسلك فيه الجادة فقال عن أبيه عن أبي هريرة(ض) كما هي العادة في أكثر أحاديثه . . .[١].

السبب السابع:

كون الراوي يعتمد على ضبط الكتاب، فيحدث أحيانا من حفظه فيهم، وهو لا يشعر.

قال ابن رجب في شرح العلل(٣٢٣): ومن هذا النوع أيضا قوم ثقات، لهم كتاب صحيح وفي حفظهم بعض شيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحيانا فيغلطون ويحدثون أحيانا من كتبهم فيضبطون. اهـ

قال ابن حبان في الثقات (٨/ ٣٤٨) عن عبد الله بن نافع بن أبي نافع: كان صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ[٢].

وقال الحاكم أبو أحمد عن يحيى بن أيوب المصري الثقة: إذا حدث من حفظه يخطئ وما حدث من كتابه فليس به بأس[٣].

وقال أحمد عن عبد الأعلى السامي: ما كان من حفظه ففيه تخليط، وماكان من كتاب فلا بأس به[٤].

وقيل لأحمد: من أحب إليك يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق، قال إسرائيل لأنه كان صاحب كتاب[٥].

(١) وانظر النكت كذلك(٢٦٧).
(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٤٧).
(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٤).
(٤) سؤالات أبي داود لأحمد (٣٤٦).
(٥) تهذيب التهذيب (١/ ٢٣٠) والتعديل والتجريح (١/ ٣٨٦) والجرح والتعديل (١/ ٣٣١).

وقيل لأحمد كذلك: يونس وعقيل؟ قال: هؤلاء يحدثون من كتاب، وكان معمر يحدث حفظا فيحذف منها، من الأحاديث، وكان أطلبهم للعلم[١].

وسئل أبو حاتم أيهما أثبت عقيل أو معمر؟ فقال: عقيل أثبت كان صاحب كتاب[٢].

وقال منصور: قيل لإبراهيم: ما لسالم بن أبي الجعد أتم حديثا منك، قال: كان يكتب[٣].

وقال عفان: فكان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه، ولا ينظر فيه، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه، وكان يكره ذلك، قال: ثم رجع بعد فنظر في كتبه فقال: يا عفان كنا نخطئ كثيرا فنستغفر الله[٤].

ومن هذه البابة كثيرون: منهم: همام بن يحيى[٥]، وإبراهيم بن سعد الزهري، وعبد الرزاق[٦]، والدراوردي[٧]، وشريك[٨]، وغيرهم[٩].

ولهذا السبب استحسن المحدثون ألا يروي المحدث إلا من كتابه، لأنه أبعد عن الوهم والغلط.

وجاء من طرق متعددة لا تخلو من مقال عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: قيدوا العلم بالكتاب[١٠].

---

(١) مسائل أحمد ـ رواية ابن هانئ (٢/ ٢٠٧).
(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٢٨).
(٣) تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري (٢/ ١٦) وسنده صحيح، ورواه الترمذي في العلل الصغير (١٠/ ٣٤٥).
(٤) الضعفاء للعقيلي (٤/ ١٤٨٢).
(٥) تهذيب التهذيب (١١/ ٦١ـ٦٢).
(٦) شرح العلل (٣٢٣).
(٧) شرح العلل (٣٢٤).
(٨) الكفاية (٢٥٩).
(٩) انظر شرح العلل (٣٢٣ـ٣٢٨ـ٣٢٩ـ٣٣٠ـ٣٣٤ـ٣٤٩ـ٣٥٦).
(١٠) الصحيحة للألباني رقم (٢٠٢٦).

قال الخطيب في الجامع (٢/ ١٠): الاحتياط للمحدث والأولى به أن يروي من كتابه ليسلم من الوهم والغلط ويكون جديرا بالبعد من الزلل.

وقال الذهبي في السير (٩/ ٣٨٣): فالورع أن المحدث لا يحدث إلا من كتاب، كما كان يفعل ويوصي به إمام المحدثين أحمد بن حنبل. اهـ

وقال أبو نعيم: ضمنت لك أن كل من لا يرجع إلى كتاب لا يؤمن عليه الزلل[1].

وقال أحمد: ما كان أحد أقل سقطا من المبارك، كان رجلا يحدث من كتاب، ومن حدث من كتاب لا يكاد يكون له سقط كبير شيء، وكان وكيع يحدث من حفظه، ولم يكن ينظر في كتاب، وكان يكون له سقط، كم يكون حفظ الرجل[2].

وقال البخاري: وهذا أصح، لأن الكتاب أثبت عند أهل العلم[3].

وقال علي بن المديني: عهدي بأصحابنا وأحفظهم أحمد بن حنبل، فلما احتاج أن يحدث لا يكاد يحدث إلا من كتاب. رواه الخطيب في الجامع (٢/ ١٢).

وقال علي كذلك: قال لي سيدي أحمد بن حنبل: لا تحدثني إلا من كتاب. رواه الخطيب في الجامع (٢/ ١٢) والسمعاني في أدب الإملاء(٤٧).

وروى الخطيب كذلك في الجامع (١/ ٩١): قال أحمد وابن معين: كل من لم يكتب العلم لا يؤمن عليه الغلط.

وقال الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٣٨٦): وإنما كره الكتاب من كره من الصدر الأول، لقرب العهد، وتقارب الإسناد، ولئلا يعتمده الكاتب فيهمله أو يرغب عن تحفظه والعمل به، فأما والوقت متباعد، والإسناد غير متقارب والطرق مختلفة، والنقلة متشابهون، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون، فإن تقييد العلم بالكتاب أولى

(١) تاريخ دمشق لأبي زرعة (٢٢٢) والجامع (٢/ ١١) وجامع بيان العلم (١/ ٩١)، وسنده عند أبي زرعة صحيح عال.

(٢) الجامع (٢/ ١١) والسير (٨/ ٤٠٧-٤٢١).

(٣) نصب الراية (١/ ٣٩٦).

وأشفى، والدليل على وجوبه أقوى.

وقال بعد هذا (٣٨٨): وإنما نقول أن الأولى بالمحدث والأحوط لكل راو أن يرجع عند الرواية إلى كتابه، ليسلم منَ الوهم.

وقال العراقي في شرح ألفيته (٢/ ١٧٥): وأما السلامة من التصحيف فسبيلها الأخذ من أفواه أهل العلم والضبط عنهم لا من بطون الكتب، فقلما سلم من التصحيف من أخذ العلم من الصحف من غير تدريب المشايخ.

وقال الترمذي في العلل الصغير (١٠/ ٣٤٢): ويروى عن ابن أبي ليلى نحو هذا غير شيء، كان يروي الشيء مرة هكذا، ومرة هكذا، يغير الإسناد، وإنما جاء هذا من قبل حفظه، لأن أكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون، ومن كتب منهم إنما كان يكتب لهم بعد السماع.

ومن أهم أسباب تحديث الراوي من حفظه دون الرجوع إلى كتبه أمور، منها:

- الأول: إن بعض الرواة كانوا لا يصحبون كتبهم معهم في الرحلة فيحدثون من حفظهم فيقعون في الوهم.

كما وقع لهشام بن عروة، فإنه حدث بالعراق بأشياء أنكرت عليه.

قال ابن رجب معللا، سبب ذلك، في شرح العلل: وهذا فيما نرى أن كتبه لم تكن معه في العراق فيرجع إليها. اهـ.

ونفس الشيء وقع لمعمر بن راشد، قال الذهبي في السير (٧/ ١٢): ومع كون معمر ثقة ثبتا، فله أوهام، لاسيما لما قدم البصرة لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه فحدث من حفظه فوقع للبصريين عنه أغاليط.

وأملى عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني الملقب برسته من حفظه عن ابن مهدي عن سفيان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة فأنكره أبو زرعة، وقال: هو غلط، الناس يروونه عن أبي سعيد، فلما رجع رسته إلى بلده نظر في أصله، فإذا هو عن أبي

سعيد عن النبي فرجع عما أملاه وكتب إلى أبي زرعة يعتذر عما وقع منه[(١)].

ورحل أبو بكر بن أبي داود إلى داود سجستان فسألوه أن يحدثهم، فقال: ما معي أصل، فقالوا: ابن أبي داود وأصل؟ فأملى عليهم من حفظه ثلاثين ألف حديث، أخطأ في بعضها. انظر تمام القصة في السير(١٣/ ٢٢٣).

ولهذا أوصى الخطيب طالب الحديث ألا تفارقه محبرته وصحفه[(٢)].

- الثاني: ضياع كتبه أو احتراقها.

كما وقع لابن لهيعة وإسماعيل بن عياش وغيرهما.

قال ابن معين عن ابن عياش: وأما روايته عن أهل الحجاز، فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم[(٣)].

وتكلم في رواية عبد الرحمن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير كما في التهذيب.

والسبب في ذلك ما قال أحمد: كان كتاب الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قد ضاع منه، فكان يحدث عن يحيى بن أبي كثير حفظا.

- الثالث: شدة وثوقه بحفظه فيعتمد عليه فيخونه، والحفظ خوان، كما قال أحمد.

وقد تقدم لهذا نماذج.

السبب الثامن:

كون الراوي يتكل على حفظه لشدة وثوقه به فيحدث من حفظه فيهم، لأنه أمر لا ينفك عنه من يعتمد على ضبط الصدر.

قال الدارقطني عن أحمد بن عمرو البزار: ثقة يخطئ كثيرا ويتكل على حفظه[(٤)].

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (٣٣٦) وفتح الباري لابن رجب (٤/ ٢٣٨).
(٢) الجامع (٢/ ١٨٣).
(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٢٨٢).
(٤) سؤالات السهمي للدارقطني (١٣٧) واللسان (١/ ٢٥٨) وتاريخ بغداد (٤ / ٩٥).

وقال الذهبي في التذكرة (١/ ٢٥٤) مبينا علة ضعف إسماعيل بن عياش في غير الشاميين: قلت: كان من أوعية العلم، إلا أنه ليس بمتقن لما سمعه بغير بلده، كأنه كان يعتمد على حفظه فوقع خلل في حديثه عن الحجازيين وغيرهم.

وقال أيضا عن أبي داود الطيالسي: كان يتكل على حفظه فغلط في أحاديث[1].

وقال الخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ٢٧): قلت: كان أبو داود يحدث من حفظه، والحفظ خوان، فكان يغلط، مع أن غلطه يسير في جنب ما روى على الصحة والسلامة.

وقال عن أحمد بن كامل بن شجرة القاضي البغدادي: كان يعتمد على حفظه فيهم[2].

ويشتد الأمر إذا كان الراوي يتكلف الحفظ، وليس له سجية راسخة.

قال أحمد: وكيع يشبج الحديث، لأنه كان يحمل نفسه في حفظ الحديث[3].

ثم رأيت في تاريخ بغداد (١٣/ ٤٧٨): قال أحمد: كان وكيع مطبوع الحفظ، كان حافظا حافظا. اهـ.

قلت: وظاهر القولين التعارض، فالله أعلم، ثم قرأت في الصفحة الموالية من تاريخ بغداد ما هو أشد تعارضا من هذا: قال أبو بكر الجارودي: سمعت إسحاق وذكر من حفظ وكيع شيئا لم أحفظه، ثم ختم بهذا فقال: إن حفظ وكيع كان طبيعيا وحفظنا تكلف، فالله أعلم.

---

(١) تذكرة الحفاظ (١/ ٣٥٢).

(٢) الميزان (١/ ١٢٩).

(٣) علل أحمد (١/ ١٤٤) وبيان الوهم والإيهام (١/ ٢٢٣ ـ مخطوط).

السبب التاسع:

كون الثقة قليل المعاهدة لمروياته، فيطول عهده بالكتاب، فيقع في الوهم، وهو لا يشعر.

قد يتحمل الثقة حديثا، ويحفظه، وتمر عليه السنوات الطوال،[١] ثم يحدث به، فيخشى إن لم يتداركه بالمراجعة أن ينساه أو ينسى شيئا منه.

قال الخطيب في الجامع (٢/ ١٤): وينبغي مع هذه الحال أن لا يغفل الراوي عن مطالعة كتبه وتعاهدها والنظر فيها. اهـ

وقال عفان: فكان همام إذا حدثنا بقرب عهد بالكتاب فقل ما كان يخطئ[٢].

وقال أبو داود في السنن: (١٣/ ٨٧ـعون المعبود): سمعت أحمد يقول: سماع هؤلاء عفان وأصحابه من همام أصلح من سماع عبد الرحمن، وكان يتعاهد كتبه بعد ذلك، اهـ، وهو في سؤالات أبي داود لأحمد كذلك (٣٣٥).

وقال أحمد عن معمر: حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر فيها باليمن، وكان يحدثهم حفظا بالبصرة[٣].

وقال أحمد: قال عفان ثنا همام يوما بحديث، فقيل له فيه فدخل فنظر في كتابه فقال: ألا أراني أخطأ وأنا لا أدري، فكان بعد يتعاهد كتبه[٤].

وقال أحمد: إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن ـ أي ابن مهدي ـ فعبد الرحمن أثبت لأنه

---

(١) عن سفيان الثوري قال: أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد منذ سبعين سنة: قال سمعت ابن عباس، فذكر حديثا في فضل عاشوراء. خرجه أحمد(١/ ٢٢٢).
فانظر كم هي المدة بين تحمله للحديث وإبلاغه له.

(٢) الجامع للخطيب (٢/ ١١) وعلل أحمد (١/ ١٣٨) وشرح العلل (٣٢٤).

(٣) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٧٩) وشرح العلل (٣٣٠).

(٤) سؤالات أبي أدود لأحمد (٣٣٥) والعلل(٦٨٢) ومن طريقه الخطيب في الكفاية (٢٥٩).

أقرب عهدا بالكتاب[١].

وكان أبو زرعة يوصي بتعاهد الحديث[٢].

وقال يحيى بن سعيد: سفيان أقل سقطا لأنه يرجع إلى كتاب[٣].

قال ابن عبد البر: وقد دخل على إبراهيم النخعي شيء في حفظه لتركه الكتاب، وذكر الحلواني قال حدثنا معاوية بن هشام وقبيصة قالا حدثنا سفيان عن منصور قال: كان إبراهيم يحذف الحديث فقلت له: إن سالم بن أبي الجعد يتم الحديث، قال له إن سالما كتب وأنا لم أكتب.

قال أبو عمر: فهذا النخعي مع كراهيته لكتاب الحديث قد أقر بفضل الكتاب اهـ[٤].

قلت: ولهذا أوصوا بمذاكرة المحفوظات[٥].

قال ابن مسعود: تذاكروا الحديث فإن حياته المذاكرة[٦].

عن علقمة بن قيس: تذاكروا الحديث فإن حياته ذكره[٧].

وقال الزهري: آفة العلم النسيان وقلة المذاكرة[٨].

وأسند البيهقي نحوه عن غيرهم في المدخل (٢٨٨ـ٢٨٩ فما بعد).

فالمذاكرة تساعد على تثبيت المحفوظ وترسيخه في الذهن، فيبقى المحفوظ حاضرا في جميع الأوقات، حيا في ذاكرة الراوي، يستحضره متى شاء وكيف شاء، بخلاف قلة

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٥١) والجامع (٢/ ١١) والسير (٩/ ١٩٤) وتاريخ بغداد (١٠/ ٢٤٢) والمحدث الفاصل (١٩٢) والكفاية (٥٧).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٧٩).
(٣) علل أحمد (٢/ ٢٢٤) وشرح العلل (١٢٥).
(٤) جامع البيان (١/ ٨٤).
(٥) انظر جامع البيان (١/ ١٢٩ـ١٣٠) والمعرفة للحاكم (١٤٠ـ فمابعد) والمدخل للبيهقي (٢٨٨ـ فما بعد).
(٦) رواه البيهقي في المدخل (٢٨٨) والحاكم في المعرفة(١٤٠).
(٧) رواه الخطيب في الجامع (٢/ ٢٦٨).
(٨) رواه البيهقي في المدخل (٢٩٣).

المذاكرة فتعرض المحفوظ للدروس والنسيان وخصوصا وأن المحفوظ مجموعة أسماء متقاربة وأسانيد متشابهة ومتون متداخلة.

لكن رغم ما للمذاكرة من أهمية في تثبيت المحفوظ، إلا أنه يعتريها خلل آخر، نذكره في السبب التالي.

السبب العاشر:

أن يذاكر الثقة بالحديث، فيظن أنه سمعه، فيحدث به واهما.

والمذاكرة عموما يقع فيها التساهل والتجوز، ولهذا أدرج ابن الصلاح السماع في المذاكرة في السماع على نوع من الوهن (٢٢٢).

وقال الذهبي في الموقظة (٥٣): إذا قال: حدثنا فلان مذاكرة، دل على وهن ما، إذ المذاكرة يتسمح فيها. اهـ

قلت: ولهذا قال سفيان: إذا جاءت المذاكرة جئنا بكل، وإذا جاء التحصيل جئنا بمنصور[١].

ولهذا كذلك كره جماعة من المحدثين التحمل عنهم حال المذاكرة.

قال السخاوي في فتح المغيث (٢/٢٦٨): ولذا منع ابن مهدي وابن المبارك وأبو زرعة الرازي وغيرهم من التحمل عنهم فيها، وامتنع أحمد وغيره من الأئمة من رواية ما يحفظونه إلا من كتبهم[٢]. اهـ.

قلت: فمن ذلك: قال ابن مهدي: حرام عليكم أن تأخذوا عني في المذاكرة حديثا، لأني إذا ذاكرت تساهلت في الحديث[٣].

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٧٩).
(٢) ونحوه في شرح العراقي (٢/ ١٩٦).
(٣) الجامع للخطيب (٢/ ٣٧).

وقال ابن المبارك : لا تحملوا عني في المذاكرة شيئا[١] .

وقال أبو زرعة : لا تحملوا عني في المذاكرة شيئا[٢] .

وقال إبراهيم بن موسى : لا تحملوا عني في المذاكرة شيئا[٣] .

ولهذا أعل المحدثون أحاديث بكونها أخذت حال المذاكرة ، فهذا ابن معين أنكر على علي بن عاصم حديثا ، وقال : ليس هو من حديثك ، إنما ذوكرت به فوقع في قلبك ، فظننت أنك سمعته ولم تسمعه[٤] .

وقال ابن مهدي : كنت عند أبي عوانة ، فحدث بحديث عن الأعمش ، فقلت : ليس هذا من حديثك ، قال : بلى ، قلت : لا ، قال يا سلامة هاتي الدرج ـ أي الكتاب ـ فأخرجت الدرج فنظر فيه ، فإذا ليس الحديث فيه ، فقال : صدقت يا أبا سعيد ، صدقت يا أبا سعيد ، فمن أين أتيت؟ قلت : ذوكرت به وأنت شاب ، فظننت أنك سمعته[٥] .

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٢٥) : سألت أبا زرعة عن حديث يحيى بن يمان عن سفيان عن منصور عن خالد بن سعد عن أبي مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم عطش حول الكعبة ، فاستسقى فأتي بشراب من السقاية ، فشمه فقطب ، فقال : علي ذنوبا من زمزم ، فصبه عليه ثم شربه . قال أبوزرعة : هذا إسناد باطل عن الثوري عن منصور ، وهم فيه يحيى بن يمان ، وإنما ذاكرهم سفيان عن الكلبي عن أبي صالح عن المطلب بن أبي وداعة ، مرسل .

فلعل الثوري إنما ذكره تعجبا من الكلبي حين حدث بهذا الحديث مستنكرا على الكلبي . اهـ .

(١) الجامع للخطيب (٢/ ٣٧) .
(٢) الجامع (٢/ ٣٧) .
(٣) الجامع (٢/ ٣٧) والسير للذهبي (١٣/ ٨٠) .
(٤) شرح العلل (١٧٥) .
(٥) الجامع للخطيب (٢/ ٣٩) والمجروحين (١/ ٥١) وشرح العلل (١٧٦) .

وقال البخاري: كنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا الحديث عن أبي أسامة في المذاكرة[١].

وقال ابن رجب معلقا على كلام البخاري هذا: فهو تعليل للحديث، فإن أبا أسامة لم يرو هذا الحديث عنه أحد من الثقات غير أبي كريب، والمذاكرة يحصل فيها تسامح بخلاف حال السماع والإملاء[٢].

وقال ابن تيمية في الفتاوى (١٨/ ٢٩-٣٠): فإن الرجل يتكلم مع نفسه بأشياء ويسترسل في الحديث فإذا عرف أن الغير يتحمل ذلك تحفظ، ولهذا كانوا لا يروون أحاديث المذاكرة بذاك، وكان الإمام أحمد يذاكر بأشياء من حفظه فإذا طلب المستمع الرواية أخرج كتابه فحدث من الكتاب.

وعن ابن معين قال: لقيت علي بن عاصم على الجسر فقلت: كيف حديث مطرف عن الشعبي (من زوج كريمته) فقال حدثنا مطرف عن الشعبي، فقلت: لم تسمع هذا من مطرف قط، وليس هذا من حديثك، قال: فأكذب؟ فاستحييت منه، وقلت: ذوكرت به فوقع في قلبك، فظننت أنك سمعته ولم تسمعه وليس من حديثك[٣].

وقد يحمل بعض المحدثين الشره فيروي ما تحمله مذاكرة على أنه مسموع له، فعن عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي قال: قدمت الكوفة، فنزلت بالقرب من يحيى الحماني، فذاكرته بأحاديث سمعتها بالبصرة من أحاديث سليمان بن بلال، وكان يستغربها، ويقول ما سمعت هذا من سليمان، ثم أردت الخروج إلى الشام فأودعت كتبي وختمت عليها، فلما انصرفت وجدت الخواتم قد كسرت، فقلت: ما شأن هذه الكتب وهذه الخواتيم، فقال: ما أدري، ووجدت تلك الأحاديث التي كنت ذاكرته بها عن سليمان بن بلال قد أدخلها في مصنفاته، فقلت له سمعت من سليمان بن بلال، قال: نعم.

(١) الكامل لابن عدي (٢/ ٦٣)، والعلل الصغير للترمذي (١٠/ ٣٧١- تحفة).
(٢) شرح العلل (٢٤٩).
(٣) تاريخ أبي زرعة (٢/ ٣٩٥).

رواه الخطيب في تاريخه (١٤/ ١٧٩)[1]، ورواه من طريق آخر بلفظ: فإن الوراق قد جاءني بالكتب وكانت مشدودة في خرقة ولبد، فإذا الشد متغير.

السبب الحادي عشر:

أن ينظر الراوي في كتاب غيره، فيعلق منه في ذهنه شيء، فيحدث به واهما، أو يدخل عليه حديث من حديثه في حديث مما نظر فيه، ولم يسمعه.

قال وكيع: لا ينظر في كتاب لم يسمعه، لا يأمن أن يعلق قلبه منه[2].

ولعله لهذا السبب قال وكيع أيضا: نهيت أبا أسامة أن يستعير كتب الناس[3].

ولهذا الاعتبار، والله أعلم، قال عبد الله بن محمد بن سيار: وبندار وأبو موسى ثقتان، وأبو موسى أصح لأنه كان لا يقرأ إلا من كتابه، وبندار يقرأ من كل كتاب[4].

علق الخطيب على هذا قائلا: بندار وإن كان يقرأ من كل كتاب كان يحفظ حديثه.

قلت: وظهر بهذا أن النهي عن القراءة من كتب الناس، خاص بمن لا يحفظ حديثه، ونظير هذا قول عبد الواحد الحداد: كان شعبة لا يحدث من حديثه إلا بما يحفظ، وإن كان مكتوبا في كتابه، قال: وكان يبعثني إلى أبي عوانة فآتيه بكتاب الشيوخ فينظر فيه، فقلت: يا أبا بسطام: أنت لا تحدث من حديثك إلا بما حفظت وتنظر في كتاب أبي عوانة فقال لي: إذا نظرت إليه عاد إلي حفظي كأني سمعته من المحدث[5].

ومع ذلك لا يؤمن الزلل على فاعل ذلك وإن كان حافظا لحديثه، ولعل شعبة إنما ترخص في ذلك في كتاب أبي عوانة وحده، لأنه كان في غاية التحرير والإتقان[6].

(١) وذكره ابن حجر في التهذيب (١١/ ٢١٦).
(٢) رواه الخطيب في الكفاية (٣٩١)، وذكره السخاوي في فتح المغيث (٢/ ١٣٧) وابن رجب في شرح العلل (١٧٦).
(٣) علل أحمد (٢/ ٢٠٩) وسؤالات الآجري لأبي داود (٢٠٨).
(٤) تاريخ بغداد (٢/ ١٠٣) وتهذيب التهذيب (٩/ ٦٢).
(٥) الكامل لابن عدي (١/ ٧٩).
(٦) وانظر ما سيأتي بعد قليل.

فقد يكون في كتاب غيرك خطأ، وقد يشتبه حديثك بحديثه لقرب المخرج أو لتشابه الأسماء، فيعلق في الذهن من ذلك الكتاب أشياء، والحفظ خوان وصدق الإمام أحمد: كم يكون حفظ الرجل.

السبب الثاني عشر:

أن يكون الراوي يعتمد على ضبط الكتاب، فيحدث من كتابه فيهم وهو لا يشعر.

ويدخل الوهم على من يعتمد ضبط الكتاب من عدة جهات:

- الجهة الأولى: أمور تعتري طريقة الكتابة:

- منها: سرعة الكتابة حال السماع.

قال ابن هانئ: وسمعته يقول - أي أحمد بن حنبل - كان ابن أسد[1] من أسرع الناس خطا، كان يكتب عند شعبة، وكان عفان معه نسخة يسمع فيها، فكان عفان يجيء بأخبار وحديث، وكان ربما سقط على بهز من خفة يده[2].

- ومنها: الكتابة بخط دقيق.

قال العراقي في شرح ألفيته (٢/ ١٢١): يكره الخط الرقيق لأنه لا ينتفع به من في نظره ضعف، وربما ضعف نظر كاتبه بعد ذلك فلا ينتفع به، كما قال أحمد بن حنبل لابن أخيه حنبل بن إسحاق، ورءاه يكتب خطا دقيقا: لا تفعل أحوج ما تكون إليه يخونك[3].

قلت: وممن أحوجه خطه الدقيق عند الاحتياج إليه: أبو بكر البرقاني، وذلك أنه كان يتوقف في أبي إسحاق المزكي النيسابوري، فلما أخبره الخطيب بثناء أهل بلده عليه اعتذر بقوله: قد أخرجت في الصحيح أحاديث كثيرة بنزول، وأعلم أنها عندي تعلو

(١) أي بهز بن أسد.

(٢) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢١٩).

(٣) رواه الخطيب في الجامع (١/ ٢٦١) والسمعاني في أدب الإملاء (١٦٧).

عن أبي إسحاق المزكي، إلا أني لا أقدر على إخراجها لكبر السن وضعف البصر، وتعذر وقوفي على خطي لدقته، أو كما قال[1].

ـ ومنها: عدم العجم والنقط لكتابه.

قال عفان: كان أبو عوانة صحيح الكتاب كثير العجم والنقط[2].

فقوله (كثير العجم والنقط) بيان لسبب صحة كتابه.

قال السخاوي في فتح المغيث (٢/ ١٤٩): وممن كان كثير العجم والنقط لكتابه: أبو عوانة الوضاح، أحد الحفاظ، فقدم كتابه على حفظ غيره لشدة إتقانه و ضبطه له. اهـ

وسئل أحمد: كان أبو الوليد ثبتا؟ قال: لا، ما كان كتابه منقوطا ولا مشكولا، لكنه في حديث شعبة متقن[3].

ومن طريف ما يروى في الباب: ما ذكر عبد الله بن أحمد في العلل (٢/ ٢٣) وعنه الخطيب في الجامع (١/ ٢٧٠) قال: حدثني أبو بكر بن أبي شيبة قال سمعت ابن إدريس يقول: كتبت حديث أبي الحوراء، فخفت أن أصحف فيه أقول أبو الجوزاء، فكتبت أسفله حور عين. وسنده صحيح.

ولهذا استحب علماء الحديث لطالب الحديث ضبط كتابه بالنقط والشكل، قال ابن الصلاح في المقدمة (١٩١): ثم إن على كتبة الحديث وطلبته صرف الهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذي رووه شكلا ونقطا يؤمن معهما الالتباس، وكثيرا ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه، وذلك وخيم العاقبة، فإن الإنسان معرض للنسيان، وأول ناس أول الناس، وإعجام المكتوب يمنع من استعجامه، وشكله يمنع من إشكاله.

---

(١) تاريخ بغداد (٦/ ١٦٦).

(٢) تهذيب التهذيب (١١/ ١٠٤) وتاريخ بغداد (١٣/ ٤٦٨).

(٣) شرح العلل (٣٩٤).

وبوب الخطيب في الجامع (١/ ٢٦٩): تقييد الأسماء بالشكل والإعجام، حذرا من بوادر التصحيف والإيهام.

وقال: في رواة العلم جماعة تشتبه أسماؤهم وأنسابهم في الخط وتختلف في اللفظ، مثل بشر وبسر وبريد وبريد وبريد ويزيد وعياش وعباس وحيان وحبان وحنان وعبيدة وعبيدة، وغير ذلك مما قد ذكرناه في كتاب التلخيص، فلا يؤمن على من لم يتمهر في صنعة الحديث تصحيف هذه الأسماء وتحريفها، إلا ان تنقط وتشكل، فيؤمن دخول الوهم فيها ويسلم من ذلك حاملها وراويها.

وقال العراقي في شرح ألفيته (٢/ ١١٩): ينبغي لطالب العلم ضبط كتابه بالنقط والشكل ليؤديه كما سمعه، فقد روينا عن الأوزاعي قال: العجم نور الكتاب[١].

قال علي بن المديني: أنا أعيا بهؤلاء الذين كتبهم كالصحراء يعني غير معجمة. رواه البرذعي في السؤالات(٢/ ٧٤١).

- ومنها الكتابة تعليقا، وهي خلط الحروف وإذهاب أسنان ما ينبغي إقامته.

- ومنها الكتابة مشقا، والمشق عندهم بعثرة الحروف وعدم إقامة الإسنان.

الجهة الثانية: عدم مقابلة كتابه بالأصل، لينظر ما قد يكون سقط له أو سها في نقله.

قال زكريا الأنصاري في شرح الألفية (٢/ ١٣٣): المقلبلةويقال لها المعارضة، يقال قابلت الكتاب بالكتاب وعارضته به إذا جعلت فيه مثل ما في المقابل به.

وقال الحافظ العراقي في شرح ألفيته (٢/ ١٣٣): على الطالب مقابلة كتابه بكتاب شيخه الذي يرويه عنه سماعا أو إجازة، أو بأصل أصل شيخه المقابل به أصل شيخه، أو بفرع مقابل بأصل السماع المقابلة المشروطة، وقال القاضي عياض: مقابلة النسخة

(١) رواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٦٠٨) عن الأوزاعي، ورواه الخطيب في الجامع (١/ ٢٧٦)، فجعله من رواية الأوزاعي عن ثابت بن معبد، ثم رأيته هكذا خرجه أبو علي الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم(٢٥).

بأصل السماع متعينة لابد منها، وقد قال عروة لابنه هشام عرضت كتابك؟ قال لا، قال: لم تكتب[١].

وقال الأوزاعي ويحيى بن أبي كثير: مثل الذي يكتب ولا يعارض مثل الذي يدخل الخلاء ولا يستنجي[٢].

وعن الأخفش قال: إذا نسخ الكتاب ولم يعارض، ثم نسخ ولم يعارض خرج أعجميا[٣]. اهـ.

قلت: وتساهل أقوام فجوزوا الرواية من النسخ غير المقابلة، وهو مذهب ضعيف، وقد أدرج الحاكم في المجروحين من تساهل في الرواية من نسخ مشتراة أو مستعارة غير مقابلة، كما في مقدمة ابن الصلاح (٢٠٦).

وقال القاضي عياض: لا يحل للمسلم التقي الرواية، ما لم يقابل فإن الفكر يذهل[٤]، والقلب يسهو، والبصر يزيغ، والقلم يطغى[٥].

وقال ابن الصلاح في المقدمة (١٥٠): لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح. اهـ.

ولهذا كان أبو بكر البرقاني ينبه على هذا، قال الخطيب عنه في الكفاية (٢٧٥): فإنه روى لنا أحاديث كثيرة، وقال فيها أنا فلان ولم يعارض بالأصل. اهـ.

ثم وقفت بعد مدة على مثال عزيز من هذا: قال الخطيب في تاريخه (١١/ ٢٦٦):

(١) رواه الخطيب في الكفاية (٢٧٣) والجامع (١/ ٢٧٥) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٥٤٤) وابن عبد البر في جامع البيان (١/ ٧٧) وابن السمعاني في أدب الإملاء (٧٩).

(٢) رواه الخطيب في الكفاية (٢٧٣) والجامع (١/ ٢٧٥) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٥٤٤) وابن عبد البر في الجامع (١/ ٧٧) وابن السمعاني في أدب الإملاء (٧٨).

(٣) رواه الخطيب في الكفاية (٢٧٣).

(٤) في المطبوع: يذهب، وما أثبته أولى.

(٥) فتح المغيث (٢/ ١٦٩).

قال ابن شاهين: جميع ما خرجته وصنفته من حديثي لم أعارضه بالأصول، يعني ثقة بنفسه فيما ينقله، قال البرقاني: فلذلك لم أستكثر منه زهدا فيه. اهـ.

قلت: ولعل هذا من الأسباب التي جرت على ابن شاهين الخطأ في روايته، فتكلم فيه بعض الحفاظ في ضبطه.

وقد كانوا يستدلون على صحة الكتاب بكثرة وجود الإصلاح والتغيير فيه، قال أبو نعيم: يدلك على صحة الكتاب وجودة السماع: كثرة الحرج فيه[١].

وقال أبو نعيم: إذا رأيت كتاب صاحب الحديث مشجحا، يعني كثير التغيير، فأقرب به من الصحة[٢].

وقال الشافعي: إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة[٣].

فتحرير الكتب كتابة وإتقانا من أهم ما يستعان به على ضبط الحديث والسلامة من الوهم والزلل، وكم ضعف من الرواة بسبب عدم عنايتهم بذلك.

قال يحيى القطان: نظرت في أصول شريك، فإذا الخطأ في أصوله[٤].

وقال أبو الحسن بن لؤلؤ الوراق: رحلت إلى سامرا إلى إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي على أن أسمع الموطأ فلم أر له أصلا صحيحا، فتركت وخرجت ولم أسمع[٥].

وقال أبو داود: إن في كتب أبي يعلى محمد بن الصلت خطأ[٦].

ومن أهم الأمور المعينة على ضبط الكتب ما قاله الحافظ المزي معلقا على زيادة (قبل

(١) رواه ابن عدي في الكامل (١/ ٣٩).
(٢) رواه الخطيب في الكفاية (٢٧٩).
(٣) رواه الخطيب في الكفاية (٢٧٩).
(٤) رواه العقيلي في الضعفاء (٢/ ٥٧٧) وابن عدي في الكامل (٤/ ٦).
(٥) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (١٦٨) وتاريخ بغداد (٦/ ١٣٦).
(٦) سؤالات الآجري لأبي داود (٢٣٤).

أن تجيء) في حديث . . .

قال رحمه الله: وهذا تصحيف من الرواة إنما هو أصليت قبل أن تجلس، فغلط فيه الناسخ، وقال: كتاب ابن ماجة إنما تداوله شيوخ لم يعتنوا به، بخلاف صحيحي البخاري ومسلم، فإن الحفاظ تداولوهما واعتنوا بضبطهما وتصحيحهما، قال: ولذلك وقع فيه أغلاط وتصحيف[(١)].

وهذه فائدة جليلة، فالكتاب الذي تداوله العلماء يندر وقوع الغلط والتصحيف فيه بخلاف غيره.

ولهذا فضلوا نسخة ابن سعادة من صحيح البخاري ، لأنه تداولها حفاظ كبار وسمعوا فيها للطلبة.

ومن النوادر ما جاء في سؤالات السلفي لخميس الحوزي (٩٨)، قال الحوزي عن أبي تمام الكسائي: لا بأس به، إلا أني لا أحدث عنه لا لسوء رأيته به، ولا أنه كان يفهم التخليط، ولكن كان سماعه مضطرب بخطوط الصبيان القدماء فلم يعجبني هذا.

تنبيه:

ومع ما للمقابلة من فوائد، إلا أنها لا تعني أن ينعدم الخطأ من الكتاب كليا، كما قال المزني: لو عورض كتاب سبعين مرة لوجد فيه خطأ، أبى الله أن يكون كتابا صحيحا غير كتابه. رواه الخطيب في أوهام الجمع والتفريق(١٤).

- ومن الأمور التي تعتري ضبط الكتاب كذلك أن يتساهل الشيخ فيغير ما بأصل كتابه على وفق ما يخبر به.

قال أبو حاتم: سألني يحيى بن معين عن ابن حميد من قبل أن يظهر منه ما ظهر، فقال: أي شيء تنقمون عليه، فقلت: يكون في كتابه الشيء فنقول: ليس هذا هكذا، إنما هو كذا وكذا، فيأخذ القلم فيغيره على ما نقول، قال: بئس هذه الخصلة[(٢)].

(١) زاد المعاد (١/ ٤٣٥).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٢).

وقال الذهبي عن الحسن بن رشيق العسكري: وأنكر عليه الدارقطني أنه كان يصلح في أصله ويغير، قال ابن حجر: وإنما أنكر الدارقطني عليه الإصلاح، فإنه كان يقبل من كل، فيغير كتابه[١].

وقال الخطيب عن ابن المذهب التميمي راوي مسند أحمد عن القطيعي: وكان كثيرا يعرض علي أحاديث في أسانيدها أسماء قوم غير منسوبين، ويسألني عنهم فأذكر له أنسابهم فيلحقها في تلك الأحاديث ويزيدها في أصوله موصولة بالأسماء، وكنت أنكر عليه هذا الفعل فلا ينتني عنه[٢].

وقال الخطيب: وقال لي الأزهري: كان أبو عبد الله بن بكير ثقة فحسدوه، فتكلموا فيه، قلت: وممن تكلم فيه محمد بن أبي الفوارس، فإنه ذكر أنه كان يتساهل في الحديث ويلحق في أصول الشيوخ ما ليس فيها، ويوصل المقاطيع ويزيد الأسماء في الأسانيد[٣].

قال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٥٥): سألت أبي عن حديث رواه يحيى بن سليمان البزاز بن أبي حصين عن خديج عن أبي إسحاق عن الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الإيمان كلمات.

قال أبي: هذا خطأ، وإنما هو: ألا إنما هو كلمات، سبحان الله والحمد لله، ورواه جماعة كثيرة عن خديج هكذا، ورواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كلمات من قالهن سبحان الله والحمد لله. الحديث.

سمعت أبي يقول: قال لنا أبو حصين: رأيت في كتاب أبي هذا الحديث، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا، وقد تأكل ما بعده، فجاء الرازيون فلقنوه: الإيمان كلمات، وإنما موضعه موضع دارس قد تأكل. اهـ.

---

(١) لسان الميزان (٢/ ٢٥٩).

(٢) تاريخ بغداد (٧/ ٤٠٢).

(٣) تاريخ بغداد (٨/ ١٣).

وقد حكى الخطيب في الكفاية (٢٨٩) أن بعض المحدثين كان يستدرك ما اندرس من كتاب غيره، وامتنع من ذلك آخرون.

ـ ومنها: أن يكلف المحدث غيره بالكتابة، فيخطأ الكاتب في النقل، فيقع الوهم في كتابه وهو لا يشعر[١].

ومن أمثلة ذلك: سئل موسى بن هارون الحمال عن حديث لمشكدانة، فقال: أخطأ إبراهيم الحربي، فقيل له: إنما نسألك عن حديث لمشكدانة وتقول: أخطأ إبراهيم الحربي، فقال: نعم، خرج إبراهيم له المسند، فأخطأ في النقل[٢].

وقال عباد بن العوام عن علي بن عاصم الواسطي: ليس ينكر عليه أنه لم يسمع، ولكنه كان رجلا موسرا. وكان الوارقون يكتبون له: فنراه أتي من كتبه التي كتبوها[٣].

وقال يعقوب بن شيبة: سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه منهم من أنكر عما يخالفه الناس فيه، ولجاجته فيه وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتب الوراقون له[٤].

قال البرذعي في السؤالات (٢/ ٥٧٩ـ٥٨٠): ذكرت لأبي زرعة عن مسدد عن محمد بن حمران عن سلم بن عبد الرحمن عن سوادة بن الربيع (الخيل معقود في نواصيها).

فقال لي: راوي هذا كان ينبغي لك أن تكبر عليه، ليس هذا من حديث مسدد، كتبت عن مسدد أكثر من سبعة آلاف، وأكثر من ثمانية آلاف، وأكثر من تسعة آلاف ما سمعته قط ذكر محمد بن حمران. قلت له: روى هذا الحديث يحيى بن عبدك عن مسدد.

---

(١) ذكرت هذا السبب فيما تقدم (١١٩) لكني رأيت إعادته هنا لتعلقه بهذا الباب.

(٢) الكامل لابن عدي (١/ ١٣٧).

(٣) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٠٢) وتاريخ بغداد (١١/ ٤٤٦).

(٤) تاريخ بغداد (١١/ ٤٤٥).

فقال: يحيى صدوق، وليس هذا من حديث مسدد، فكتبت إلى يحيى، فكتب إلي: لا جزى الله الوراق عني خيرا، أدخل لي أحاديث المعلى بن أسد في أحاديث مسدد، ولم أميزها منذ عشرين سنة، حتى ورد كتابك، وأنا أرجع عنه، فقرأت كتابه على أبي زرعة، فقال: هذا كتاب أهل الصدق.

فائدة جليلة:

إذن يتنبه لأحاديث يحيى بن عبدك عن مسدد والمعلى بن أسد، فقد اعترف يحيى بأنه اختلط عليه.

ـ ومنها أن يعرض كتابه على غيره فيصلحه له، فيدخله الخطأ من جهة المصلح.

قال ابن معين: ابن علية عرض كتب ابن جريج على عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد فأصلحها له، فقلت ليحيى: ما كنت أظن أن عبد المجيد هكذا[1].

ـ ومنها أن يختلط كتابه بكتاب غيره، ولا يتنبه لذلك، فيروي ما في كتاب غيره على أنه من كتابه.

قال الحافظ ابن حجر في تهذيبه (٢/ ٣٨٠) قال البرذعي: قلت لمحمد بن يحيى في حديث أنس عن أم حبيبة، يعني حديث (أرأيت ما تلقى أمتي من بعدي) الحديث، : حدثكم به أبو اليمان، فقال: نعم، ثنا به من أصله عن شعيب عن بن أبي حسين، فقلت: حدثنا به غيره عن أبي اليمان فقالوا عن الزهري، قال لقنوه عن الزهري، قلت: قد رواه عنه يحيى بن معين فقال: يحيى بن معين لقيه بعدي، وقال أبوزرعة الدمشقي عن أحمد بعد أن رواه عن أبي اليمان عن شعيب عن ابن أبي حسين: ليس لهذا أصل عن الزهري وكان كتاب شعيب عن ابن أبي حسين ملصقا بكتاب الزهري، كأنه

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٦٤)والكامل (٣/ ٢٦٥).

فائدة: أعطى أبو زرعة كتابه لرجل فغير فيه سبعة مواضع، ففطن أبو زرعة للتغيير، لأنه يحفظه. تاريخ بغداد (١٠/ ٣٣٠).

يذهب إلى أنه اختلط بكتاب الزهري، فكان يعذر أبا اليمان ولا يحمل عليه فيه[١].

قال أبو عبيد الآجري سمعت أبا داود يذكر عن وهب بن جرير عن أبيه عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي وهب الجيشاني ثم قال أبو داود جرير روى هذا عن ابن لهيعة، طلبتها بمصر فما وجدت منها حديثا واحدا عند يحيى بن أيوب، وما فقدت منها حديثا واحدا من حديث ابن لهيعة، فأراها صحيفة اشتبهت على وهب بن جرير[٢].

ـ ومنها أن يحمل المحدث الشره وحب الاستكثار، فيضيف اسمه في الطبقة.

ويشتد التدليس إذا كانت له إجازة بذلك الكتاب، أو سمعها من مشايخ المسموع منه، وقد تكلم المحدثون في سماع أقوام لإلحاقهم سماعهم بسماع غيرهم في الطبقات والكتب[٣].

قال أبو سعد البغدادي عن سليمان بن إبراهيم أبي مسعود الأصبهاني الحافظ: شنع عليه أصحاب الحديث في جزء ما كان له به سماع، وسكت أنا عنه[٤].

وقال الخطيب: وحدثني محمد بن محمد الحديثي قال: أخرج إلي حمزة بن الكوفي جزءا عن أحمد بن عثمان بن الأدمي فرأيت فيه سماعه مع أبيه، ففرحت به، ثم أخرج إلي جزءا غيره وجدت فيه سماعه ملحقا بين الأسطر، ثم نظرت فإذا الجزء الذي كان فيه سماعه مع أبيه من ابن الأدمي قد كان التسميع بخط أبيه: سمعت وابني فلان، يعني أخا لحمزة، وقد شدد حمزة الياء من ابني، فصار يقرأ: وابني، وألحق اسمه مع اسم أخيه بعد أن حك موضع اسمه وأصلحه وطرح على الجزء دهنا وترابا حتى اصفر ليظن

(١) ونحوه في السير (١٠/ ٣٢٣) وانظر الصحيحة (٣/ ٤٢٥).
(٢) السير (٩/ ٤٤٤).
(٣) انظر الميزان (٢/ ٥٨٨ـ٥٩٦ـ٦٠٦) (٣/ ٦٣٣ـ٦٣٧) وتاريخ بغداد (١/ ٣٥٥) (٦/ ٣٠٦) و سؤالات السهمي للدارقطني وغيره (١٠٢).
(٤) التذكرة (٣/ ١١٩٨).

أنه تسميع عتيق، قال فرددت الجزء عليه وانصرفت[١].

فاقرأ ـ رحمك الله ـ هذه القصة الفريدة، وتأمل كيف استطاع هذا المحدث استخراج هذه العلة الدقيقة التي تنطلي على كبار الأذكياء.

فأبو حمزة كتب التسميع لابنه الثاني أخو حمزة هكذا: سمعت وابني فلان، فجاء حمزة فشدد الياء من ابني، فصارت ابنيّ، وزاد اسمه قرب اسم أخيه، ووضع على الجزء دهنا وترابا حتى اصفر ليظن أن كتابته قديمة، فلله در أئمة الحديث، ما أدق نقدهم وأشد تمييزهم.

وقال الخطيب: وقال لي يحيى بن الحسين العلوي: أخرج إلي ابن القادسي أجزاء كثيرة عن ابن مالك، فلم أر في شيء منها له سماعا صحيحا إلا في جزء واحد، قال: وكانت أجزاء عتق، وقد غير أول كل جزء منها وكتب بخط طري وأثبت فيه سماعه[٢].

ـ ومنها ما حصل لنعيم بن حماد، حيث أصاب الماء كتبه، فاندرس بعضه فأصلحه من كتاب غيره.

ونحوه ما حكاه أبو حاتم عن أبي حصين، لما اندرس من كتابه لفظة (ألا إنما) فلقنه الرازيون خطأ، وقد تقدم بتمامه.

السبب الثالث عشر:

تحمل الراوي لحديثه على هيأة يدخلها الخلل عادة.

وأسلم طرق التحمل وأبعدها عن الآفات: السماع من لفظ الشيخ، ومع ذلك يدخلها الوهم من أنحاء شتى، وأسلمها ما قال السمعاني في أدب الإملاء(١٠): وأما إذا أملى عليك المحدث وكتبت أنت من لفظه فلا يتطرق إليه نوع من الفساد لأنه يعرف

(١) تاريخ بغداد (٨/ ١٨٢).
(٢) تاريخ بغداد(٨/ ١٦).

ما يملي، وأنت تسمع وتفهم ما تكتب.

وأسند السمعاني في أدب الإملاء(١١) عن زهير وعفان أنهما كانا لا يتحملان إلا إملاءا.

وقال ابن مهدي: أحاديث همام عن قتادة أصح من حديث غيره، لأنه كتبها إملاء[١].

وجميع أنواع التحمل المشهورة عند المحدثين تدخلها الآفة من وجوه:

أـ أما السماع من لفظ المحدث، فيدخل على الراوي الوهم فيه من جهات متعددة

* ـ منها: أنه كان من منهج بعض المحدثين الحضور في مجلس السماع بغير وكتب فيحفظ من فم المحدث، فإذا انتهى مجلس السماع قام فكتبها من حفظه أو ء بيته فكتبها، أو غير ذلك.

ولا يخفى ما قد يعتري مثل هذا النوع من التحمل من الخلل، وقد فعل هذا من المحدثين، فمن ذلك:

قال أحمد: كان يحيى القطان وخالد بن الحارث ومعاذ بن معاذ لا يكتبون عند شعبة، كان يحيى يحفظ ويذهب إلى بيته فيكتبها، وكان في حديثه بعض ترك الأخبار والألفاظ، وكان معاذ يقعد ناحية في جانب، فيكتب ما حفظ، وكان في حديثه شيء، وكان خالد أيضا يقعد في ناحية، فيكتب ما حفظ لا يجتمعون[٢].

وهذا الذي نقله أحمد عن يحيى، صرح به يحيى نفسه، فقال: كنا إذا قمنا من عند شعبة، جلس خالد ناحية ومعاذ ناحية، فكتب كل واحد منهما بحفظه، وأما أنا فكنت لا أكتب حتى أجيء إلى البيت[٣].

---

(١) نصب الراية(٣/ ٢٨٣).

(٢) العلل لأحمد، رواية المروذي وغيره (٤٤).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٢٤٩)ـ(١/ ٢٢٩)ـ(٩/ ١٥٠)، والكامل (١/ ١٠٠)، شرح العلل (٢٨٧) وانظر المحدث الفاصل (٦٠٥).

وممن كان يفعل ذلك وكيع قال: ما كتبت عند الثوري قط كنت أتحفظ فإذا رجعت إلى المنزل كتبتها[١].

وقال أحمد: قال وكيع: وكنا نعدها عند سفيان، ثم نكتب في البيت، وكان يحيى بن يمان يعقد خيطا، يعني يعد به الحديث عند سفيان، ثم يذهب إلى البيت فيحل عقدة ويكتب حديثا، ولكن عنده تخليط[٢].

وكذلك البخاري، قال: رب حديث سمعت بالبصرة كتبته بالشام، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر، قال الراوي: قلت له: يا أبا عبد الله: بكماله، قال: فسكت[٣].

وممن كان يفعله كذلك: هشيم بن بشير، روى الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٣٨٥) عنه قال: ما كتبت حديثا قط في مجلس، كنت أسمعه ثم أجيء إلى البيت فأكتبه.

وقال إسحاق الأزرق: ما رأيت مع هشيم قط لا ألواح ولا غير، إنما يجيء فيسمع ثم يقوم[٤].

قلت: ومن ثم وقعت لهشيم أوهام بسبب ذلك في روايته عن الزهري، فقد سمع من الزهري بمكة أحاديث ولم يكتبها وعلق بحفظه الذي سمعه، فلم يكن من الضابطين عنه، ولذلك لم يخرج الشيخان من روايته عنه شيئا[٥].

وممن كان يفعله الأعمش، فعن أبي جعفر الفراء قال: كان الأعمش يسمع من أبي

(١) تاريخ ابن معين للدوري (٢/ ٦٣٠) والسير (٩/ ١٤٦) وسؤالات أبي داود لأحمد (٣٦٨) وتاريخ بغداد (١٣/ ٤٨٠)

(٢) تاريخ بغداد (١٤/ ١٢٧).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ١١).

(٤) الكامل لابن عدي (١/ ٩٣) (٧/ ١٣٦).

(٥) تهذيب التهذيب (١١/ ٥٤) والنكت (٢٧٥).

إسحاق، ثم يجيء فيكتبه في منزله[١].

وكذا عبد الله بن إدريس، فروى الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٣٨٥) عنه قال: ما كتبت عند الأعمش ولا عند حصين ولا عند ليث ولا عند أشعث، إنما كنت أحفظ ثم أجيء فأكتب في البيت.

ومن ثم فضل أهل الحديث من كتب في مجلس السماع.

قال أحمد: كان ـ أي عبيد الله الأشجعي تلميذ الثوري ـ يكتب في المجلس، فمن ثم صح حديثه[٢].

وقال ابن وارة: قلت لأحمد: أبو الوليد أحب إليك في شعبة أو أبو النضر قال: إن كان أبو الوليد يكتب عند شعبة فأبو الوليد[٣]

ومن الطرف النادرة التي تناسب المقام قول الأعمش: كنت عند إبراهيم فحدث بستة أحاديث فحفظتها وأتيت البيت، فقالت الجارية: يا مولاي ليس في البيت دقيق، فنسيتهن[٤].

ونظيرها ما وقع لأحمد بن الفرات الرازي الحافظ، قال: حضرت مجلس يزيد بن هارون فأملى ثلاثين حديثا فحفظتها، فجئت إلى منزلي لأكتبها، فكتبت منها ثلاثة، فجاءت الجارية فقالت مولاي فني الدقيق، فنسيت سبعة وعشرين، وبقيت الثلاثة التي كتبت.

---

(١) المحدث الفاصل (٣٨٤) وتقييد العلم للخطيب (١١٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٣١) والسير (٨/ ٥١٥) ثم رأيتها في سؤالات أبي داود لأحمد (٣٦٧) وتاريخ بغداد (١٠/ ٣١٢).

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ٤٣) وسؤالات البرذعي(٢/ ٧٤٢).

(٤) الكامل (١/ ٦٥).

* ـ ومنها: قراءة الشيخ على الناس، وليس ينظرون كلهم في الكتاب المقروء. فإذا انتهى قاموا فنسخوها.

ولا يخفى كذلك ما قد يدخل على الراوي من الوهم، ولو كان قليلا، بسبب هذا النوع من التحمل، بخلاف الأخذ عن الشيخ بطريق الإملاء مباشرة.

ولذلك قال الشافعي: حضور المجلس بلا نسخة ذل، رواه الخطيب في الجامع (١/ ٢٨٤).

نعم الصحيح الذي عليه الجمهور صحة الأخذ بهذه الطريقة، وعد ابن الصلاح في المقدمة (١٩٧) المنع منها من مذاهب أهل التشديد.

ولا يخفى ما فيه، لأنها مع صحة الأخذ بها، فهي مفضولة و مرجوحة بالنسبة لغيرها، وكم يدخل على الراوي الوهم من جهتها وهو لا يدري.

روى عباس الدوري عن يحيى قال: مضيت إلى إسماعيل بن عياش، فرأيته عند دار الجوهري قاعدا على غرفة، ومعه رجلان ينظران في كتابه، فيحدثهم خمسمائة في اليوم أقل أو أكثر، وهم أسفل، وهو فوق، فيأخذون كتابه فينسخون من غدوة إلى الليل، قال يحيى: فرجعت ولم أسمع شيئا.

ثم ذكر عنه قال: كان يقعد ومعه ثلاثة أو أربعة، فيقرأ كتابا، وهم معه، والناس مجتمعون، ثم يلقيه إليهم فيكتبونه جميعا، ولم ينظر في الكتاب إلا أولئك الثلاثة أو الأربعة، وشهدت ابن عياش وهو يحدث هكذا، فلم أكن آخذ منه شيئا، ولكني شهدته يملي إملاء فكتبت عنه[١].

وروى الخطيب في التاريخ (٦/ ٢٢٠) من طريق الدوري قال: قدم علينا إسماعيل بن عياش فنزل شارع عمرو الرومي يقعد على روشن وقرأ على الناس صحيفة، ورمى بها إليهم، فلم آخذ منها شيئا، لأني لم أكن أنظر فيها.

(١) تاريخ ابن معين (٢/ ٣٦) والكامل لابن عدي (١/ ٢٩٣) وتاريخ بغداد (٦/ ٢٠٢).

وممن كان يمتنع من الرواية هكذا: محمد بن عبيد الطنافسي أحد الثقات الحفاظ. قال رحمه الله: قدم علينا عبيد الله بن عمر العمري، فقعد فوق بيت، ثم قرأ صحيفة على الناس، وليس ينظرون فيها، ثم رمى بها فقعدوا فنسخوها، قال محمد بن عبيد: فقلت أنا: هكذا أخذ الحديث، قال: لا والله، لا كتبت منها شيئا، فكتبتها بعد، ثم ذهبت إليه حتى قرأها علي من كتابه[١].

وكان ابن أبي ذئب كذلك يقرأ عليهم كتابا ثم يلقيه عليهم فيكتبونه، ولم ينظروا في الكتاب، قال حجاج الأعور: كان ابن أبي ذئب رجلا لا يملي شيئا ما سمعت منه قرأته عليه[٢].

وفي تاريخ بغداد (٧/ ٢٣) حدث إسرائيل بن يونس ورجل واحد فقط ينظر في الدفتر فقام الشيخ فقعدوا فكتبوه.

وقال الذهبي في الميزان (١/ ٢١٠): وقال عباس ثنا حجين بن المثنى: قدم إسرائيل بغداد فاجتمع الناس عليه، فأقعد فوق موضع مرتفع، فقام رجل معه دفتر فجعل يسأله منه ولا ينظر فيه، فلما قام إسرائيل قعد الرجل فأملاه على الناس.

قلت ـ أي الذهبي ـ: هذا يدل على ضعف سماع أولئك على هذه الصورة لا على ضعف إسرائيل في نفسه.

وسئل يحيى بن معين عن الحميدي صاحب ابن عيينة، قال: كان يجيء إلى سفيان ولا يكتب، قلت ليحيى: فما كان يصنع، قال: كان إذا قام أخذها، يعني يحيى أنه كان يتسهل في السماع[٣].

وقال أحمد: قال عبد الرزاق: كان هشام بن يوسف القاضي يكتب بيده وأنا انظر يعني عن سفيان باليمن،وكان ثم جماعة يسمعون لا ينظرون في الكتاب، قال عبد

(١) تاريخ ابن معين (٢/ ٥٢٩).
(٢) تاريخ ابن معين (٢/ ٥٢٥).
(٣) تاريخ ابن معين (٢/ ٣٠٨).

الرزاق: كتبت أنا أنظر فإذا قاموا ختم القاضي الكتاب

قال ابن رجب: هذا كله كلام أحمد رحمه الله ليبين به صحة سماع عبد الرزاق باليمن من سفيان، وضبط الكتاب الذي كتب هناك عنه[١].

* ـ ومنها: أن لا يحصل للراوي سماع جميع حديث شيخه، فيرقعها من أصحابه، وخصوصا في مجالس الإملاء الكبيرة، حيث كان يتعذر سماع كل حديث المملي أو المستملي.

ومن أفعل الناس لهذا جرير بن عبد الحميد الضبي، قال رحمه الله: ليس هذه الأحاديث التي أحدثكم عن الأعمش سمعتها كما أحدثكم، وإنما كان الأعمش يذكر الإسناد فيقول بعض أصحابه خبر هذا: كذا[٢]، وخبر هذا: كذا، فنكتبه عنهم ويذكر الخبر، فيقول بعض أصحابه: إسناد هذا كذا وكذا، فنكتبه عنهم.

قال إبراهيم[٣]: فلما سمعت ذلك منه لم أكتب عنه عن الأعمش شيئا.

قال إبراهيم الحربي: فحدثت بذلك ابن نمير، فقال: هكذا ينبغي أن يكون سماع أبي وابن فضيل ووكيع ونظرائهم مرقعا، ولكن هؤلاء كتموا ذلك، وذاك تكلم به[٤].

وقال جرير: سمعت حديث الأعمش، فكنا نرقعها، فإن شئتم فخذوها، وإن شئتم فلا تأخذوها[٥]، زاد في رواية: يكتب ذا من ذا، يكتب ذا من ذا[٦].

وفي تاريخ ابن معين للدوري (٢/ ٨١): قال جرير: ما كتبت عند منصور شيئا كنت أجيء بأطراف، فأقعد إليه، فأسأله عنها، فإذا نظر إلي حككت رأسي ومسحت

(١) شرح العلل (٣٣٢).
(٢) بالأصل المطبوع: خبر وكذا، وما أثبته أولى.
(٣) أي ابن موسى الفراء.
(٤) الكفاية للخطيب (٩٣).
(٥) تاريخ ابن معين (٢/ ٨٢) والعلل لأحمد رواية المروذي وغيره (٢٠٣) ورواية عبد الله (١/ ٨٤) و (١/ ٢٠٥ـ ٢١٨) والكفاية (٩٣).
(٦) العلل لأحمد رواية عبد الله (١/ ٢٠٥ـ٢١٨).

وجهي .

وفعله خلائق من المحدثين غير جرير ، فمن ذلك :

عن أبي حفص قال: كنا عند حماد بن زيد ، فذهب إنسان يعيد عليهم ، فقال ـ أي حماد بن زيد ـ ليستفهم بعضكم بعضا[(١)] .

وقال الأعمش: كنا نجلس إلى إبراهيم فتتسع الحلقة ، فربما يحدث بالحديث فلا يسمعه من تنحى عنه ، فيسأل بعضهم بعضا عما قال ثم يروونه عنه ، وما سمعوه منه ، قال أبو زرعة : فرأيت أبا نعيم لا يعجبه هذا ولا يرضى به لنفسه[(٢)] .

وقال أحمد : وقال أبو معاوية : كنا إذا قمنا من عند الأعمش كنت أمليها عليهم . قال أبي : مثل الأحدب ويعلى وهؤلاء يعني الصغار[(٣)] .

وقال محمد بن فضيل : كنا نأتي الأعمش ، وكان عنده رجل أعمى أحفظ من أبي معاوية ، فكنا إذا قمنا يملها علينا . قال ابن فضيل : إلا أنا كنا نعرفها[(٤)] .

وسئل الفريابي عن الرجل يحضر المجلس فتسقط عنه كلمة من سماعه . فقال : يرويه عن غيره . [(٥)]

وقريب من هذا ما كان يفعله بعض المحدثين ، فيما حكاه الخطيب في الكفاية (٢٨٩) أن بعضهم كان يستدرك ما اندرس من كتابه من كتاب غيره ، وامتنع من ذلك آخرون[(٦)] .

ولهذا كان من مزيد دقة بعض الحفاظ أنه يصرح بأن لفظة كذا لم يسمعها من شيخه ،

---

(١) المحدث الفاصل (٦٠٠) والكفاية (٩٣) .

(٢) الكفاية للخطيب (٩٥) وعنه العراقي (٢/ ٥٦) .

(٣) العلل لأحمد (١/ ٨٤ـ٢٠٥ـ٢١٨) ومن طريقه الخطيب في الكفاية (٩٢) .

(٤) العلل لأحمد (١/ ٨٤) .

(٥) سؤالات البرذعي (٢/ ٧٤٢) .

(٦) وقد تقدم التنبيه على بعض ذلك .

بل سمعها من بعض أصحابه، فكان البخاري[١] وابن خزيمة وغيرهما يقول في مثل هذا: وثبتني فيه بعض أصحابنا أو أفهمني فلان بعضه[٢].

وامتنع آخرون من الرواية هكذا مطلقا، لما قد يدخل على الراوي من الوهم بسبب ذلك[٣].

وكان زائدة بن قدامة ينهى عن الرواية مع استفهام الجليس، كما في المحدث الفاصل (٣٨٥).

ومن طرف الباب: قال أبو عمار الحسين بن حريث المروزي: سألت علي بن الحسن الشقيقي: هل سمعت كتاب الصلاة من أبي حمزة، قال: الكتاب كله إلا أنه نهق حمار يوما، فخفي علي حديث أو بعض حديث، ثم نسيت أي حديث كان من الكتاب، فتركت الكتاب كله. رواه الخطيب في الكفاية (٢٧٠)، وذكره الذهبي في السير (١٠/ ٣٥٢).

*** ـ ومنها: أن يحدث الشيخ من غير أصله.**

قال ابن الصلاح في المقدمة (٢٠٦): ومن أهل التساهل قوم سمعوا كتبا مصنفة وتهاونوا، حتى إذا طعنوا في السن، واحتيج إليهم حملهم الجهل والشره على أن رووها من نسخ مشتراة أو مستعارة غير مقابلة، فعدهم الحاكم أبو عبد الله الحافظ في طبقات المجروحين، قال: وهم يتوهمون أنهم في روايتها صادقون. اهـ.

وقال أيضا (١٥٠): لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح. اهـ.

---

(١) منه ما أخرجه في الأدب من صحيحه (١٠/ ٤٧٣) قال: ثنا أحمد بن يونس ثنا ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من لم يدع قول الزور والعمل به والجهل، فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه. قال أحمد: أفهمني رجل إسناده.

(٢) فتح المغيث (٢/ ٥٥) وشرح العراقي (٢/ ٥٥) والكفاية (٩٥ـ٢٥٤).

(٣) فتح المغيث (٢/ ٥٥).

زاد السخاوي في فتح المغيث (١/ ٣٥٤): ومن ذلك من كان يحدث بعد ذهاب أصوله واختلال حفظه كفعل ابن لهيعة. اهـ

وصدق أبو بكر بن أبي داود حيث قال:

إذا تشاجر أهل العلم في خبر *** فليطلب البعض من بعض

إخراجك الأصل فعل الصادقين *** لم تخرج الأصل لم تسلك

فاصدع بعلم ولاتردد *** وأظهر أصولك إن الفرع متهم[1]

قال الذهبي في الميزان (١/ ٥٢٣): قال ابن عساكر: فيه[2] تسامح شديد، اشترى نسخة غير مسموعة بالمعجم الكبير للطبراني، فكان يحدث منها، وهي غير منقولة من أصل سماعه ولا عورضت به. اهـ.

وقال السلفي عن ابن المذهب راوي مسند أحمد عن القطيعي: كان مع عسره متكلما فيه، لأنه حدث بكتاب الزهد لأحمد بعد ما عدم أصله من غير أصله

قال الذهبي: ومن ثم وقع في المسند أشياء غير محكمة المتن والإسناد[3].

وقال الأثرم: قال أبو عبد الله: كان يحيى بن سعيد يقول: كان ابن جريج يحدثهم بما لا يحفظ، يشير إلى أنه كان يحدث من كتب غيره، قال: وما كنا نحن نسمع من ابن جريج إلا من حفظه، قال: فقال له إنسان: فلعل ابن جريج حدثكم شيئا حفظه من كتب الناس، ثم قال أبو عبد الله: كان ابن جريج يحدثكم من كتب الناس سماع أبي عاصم، وذكر[4] غيره قال: إلا أيام الحج فإنه كان يخرج كتاب المناسك فيحدثهم به من كتابه[5].

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٤٣٧)ـ(١٢/ ١٢٣) وأدب الإملاء(٤٧).
(٢) أي الحسن بن مسعود بن الحسن أبو علي الوزير الدمشقي.
(٣) لسان الميزان (٢/ ٢٩٤) وانظر اللسان (٥/ ٢٤٣).
(٤) في المطبوع من شرح العلل: ذكره، والصواب ما ذكرته، وهو كذلك في الكفاية.
(٥) رواه الخطيب في الكفاية (٢٩٤)، وذكره في شرح العلل (٢٧٣)، وهذه عبارة ابن رجب.

وقال البرقاني عن أبي بكر القطيعي أحمد بن جعفر بن حمدان: . . . ثم عرضت قطعة من كتبه بعد ذلك فنسخها من كتاب ذكروا أنه لم يكن سماعه فيه، فغمزوه لأجل ذلك، وإلا فهو ثقة[١].

وقال الخطيب في تاريخه (٣/ ٣٣٨): حدثني الأزهري: كان أبو عمر بن حيوية مكثرا وكان فيه تسامح: ربما أراد أن يقرأ شيئا ولا يقرب أصله منه، فيقرأ من كتاب أبي الحسن بن الرزاز لثقته بذلك الكتاب وإن لم يكن فيه سماعه وكان مع ذلك ثقة.

وقال الخطيب عن أبي عوانة الوضاح في تاريخه (١٣/ ٤٦٨): . . . إلا أنه بآخرة كان يقرأ من كتب الناس فيقرأ الخطأ، فأما إذا كان من كتابه فهو ثبت.

وقال الدارقطني عن الحافظ البزار: يخطئ في الإسناد والمتن، حدث بالمسند بمصر حفظا ينظر في كتب الناس ويحدث من حفظه ولم تكن معه كتب، فأخطأ في أحاديث كثيرة يتكلمون فيه، جرحه أبو عبد الرحمن النسائي[٢].

* ـ ومنها أنه كان كثير من المحدثين يعظم الجمع في مجالسهم جدا، حتى ربما بلغوا ألوفا مؤلفة[٣]، ويبلغ عنهم المستملون، وقد يتسع الجمع حتى يكثر عدد المستملين، فيكتب الناس بتبليغ المستملين، وأحيانا يأخذ بعض المستملين عن بعض فأجاز الأعمش وحماد بن زيد وغيرهما الرواية عن المستملي، وأبى ذلك آخرون، لما قد يطرق مثل هذا النوع من التحمل من الخلل.

وممن أبى ذلك محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي.

روى الخطيب عنه في الكفاية (٩٢) والسمعاني في أدب الإملاء(١٧١) قال: ما كتبت قط من في المستملي ولا التفت إليه، ولا أدري أي شيء يقول، إنما أكتب عن في المحدث.

(١) تاريخ بغداد (٤/ ٢٩٤).

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني (٩٢).

(٣) انظر الجامع للخطيب (٢/ ٥٤ فما بعد) وأدب الإملاء للسمعاني(١٥ـ١٦ـ١٧).

ومنهم يوسف بن عمر القواس قال؟: حضرت مجلس القاضي المحاملي، وكان له أربعة مستملين يستملون عليه، وكنت لا أكتب في مجلس الإملاء إلا ما أسمعه من لفظ المحدث، فقمت قائما لأني كنت بعيدا من المحاملي بحيث لا أسمع لفظه[1].

ومن تلك المجالس الحافلة ما رواه الخطيب في الجامع (٢/ ٥٣) والتاريخ (٦/ ١٢٠): نا بشرى بن عبد الله الفاتني، وكان شيخا صدوقا صالحا قال سمعت أبا بكر أحمد بن جعفر بن سلم يقول: لما قدم علينا أبو مسلم الكجي أملى الحديث في رحبة غسان، وكان في مجلسه سبعة مستملين، يبلغ كل واحد منهم صاحبه الذي يليه، وكتب الناس عنه قياما بأيديهم المحابر، ثم مسحت الرحبة، وحسب من حضر بمحبرة، فبلغ ذلك نيفا وأربعين ألف محبرة سوى النظارة.

قال الذهبي في التذكرة (٢/ ٦٢١): هذه حكاية ثابتة رواها الخطيب في تاريخه.

قلت: ورواها عن الخطيب: ابن السمعاني في أدب الإملاء(٩٦).

ومن تلك المجالس أيضا: ما رواه السمعاني في أدب الإملاء(١٦) والذهبي في السير(٩/ ٢٦٣) عن عمر بن حفص قال: وجه المعتصم من يحزر مجلس علي بن عاصم في رحبة النخل التي في جامع الرصافة قال: وكان علي بن عاصم يجلس على سطح، وينتشر الناس في الرحبة وما يليها، فيعظم الجمع جدا.

حتى سمعته يوما يقول: ثنا الليث بن سعد، ويستعاد، فأعاد أربع عشرة مرة، والناس لا يسمعون.

قال: فكان هارون المستملي يركب نخلة معوجة ويستملي عليها، فبلغ المعتصم كثرة الجمع، فأمر بحرزهم، فوجه بقطاعي الغنم فحزروا المجلس: عشرين ألفا ومائة ألف.

وقال الحافظ ابن كثير في مختصر ابن الصلاح (١/ ٣٤٣): وقد كانت المجالس تعقد ببغداد وبغيرها من البلاد، فيجتمع الفئام من الناس، بل الألوف المؤلفة ويصعد

(١) تاريخ بغداد (١٤/ ٣٢٧).

المستملون على الأماكن المرتفعة، ويبلغون عن المشايخ ما يملون، فيحدث الناس عنهم بذلك، مع ما يقع في مثل هذه المجامع من اللغط والكلام. اهـ.

قلت ويشتد الأمرإذا كان المستملي غير معتمد، ككونه يلحن[1] وغير ذلك.

ومن طريف ما يحكى في ذلك: ماذكره الخطيب في الجامع (٢/ ٦٦) حيث قال: ويجب أن يكون المستملي متيقظا محصلا، ولايكون بليدا مغفلا، كما حكي عن مستملي يزيد بن هارون، ثم روى بسنده عن إسحاق بن وهب قال: كنا عند يزيد بن هارون وكان لـه مستمل يقال لـه بريخ، فسأله رجل عن[2] حديث، فقال يزيد: نا به عدة[3]، قال فصاح به المستملي: يا أبا خالد: عدة بن من؟ قال: عدة بن فقدتك.

ثم رأيت القصة في تصحيفات المحدثين للعسكرى (١/ ٣٧): أخبرنا ابن المغلس ثنا إسحاق بن وهب. وعنه السمعاني في أدب الإملاء(٩٠).

وهذا سند صحيح، ابن المغلس هو جعفر بن محمد وثقه الدارقطني، كما في السير (١٤/ ٥٢١)، وإسحاق هو العلاف من رجال البخاري، قال الذهبي في الميزان (١/ ٣٥٩): ثقة.

*** ـ ومنها ان يكون السامع في مجلس السماع حال القراءة ينسخ أو يتحدث أو نحوها.**

قال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث: اختلفوا في صحة سماع من ينسخ، أو إسماعه، فمنع من ذلك إبراهيم الحربي وابن عدي[4] وأبو إسحاق الإسفراييني.

وقال أبو بكر أحمد بن إسحاق الصبغي: يقول: حضرت، ولا يقول حدثنا، ولا أخبرنا.

---

(١) انظر الجامع للخطيب (١/ ٢٨٥ـ٢/ ٦٦ـ٦٨) وفتح المغيث (٢/ ٢٢٩).

(٢) في الأصل من، وهو خطأ.

(٣) أي حدثنا به جماعة من العلماء.

(٤) انظر الكفاية للخطيب (٨٧)ـ(٨٨).

وجوزه موسى بن هارون الحافظ.

وكان ابن المبارك ينسخ وهو يقرأ عليه.

وقال أبو حاتم: كتبت عند عارم، وهو يقرأ، وكتبت عند عمرو بن مرزوق وهو يقرأ[١].

وحضر الدارقطني، وهو شاب مجلس[٢] إسماعيل الصفار، وهو يملي، والدارقطني ينسخ جزءا، فقال له بعض الحاضرين: لا يصح سماعك، وأنت تنسخ، فقال: فهمي للإملاء بخلاف فهمك، فقال له: كم أملى الشيخ حديثا إلى الآن، فقال الدارقطني: ثمانية عشر حديثا، ثم سردها كلها عن ظهر قلب، بأسانيدها ومتونها، فتعجب الناس منه[٣].

قلت: وكان شيخنا الحافظ أبو الحجاج المزي، تغمده الله برحمته، يكتب في مجلس السماع، وينعس في بعض الأحيان، ويرد على القارئ ردا جيدا بينا واضحا، بحيث يتعجب القارئ من نفسه، أنه يغلط فيما في يده، وهو مستيقظ، والشيخ ناعس، وهو أنبه منه.

ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

قال ابن الصلاح: وكذلك التحدث في مجلس السماع، وما إذا كان القارئ سريع القراءة أو كان السامع بعيدا من القارئ، ثم اختار أنه يغتفر اليسير من ذلك وأنه إذا كان يفهم ما يقرأ مع النسخ فالسماع صحيح. اهـ كلام ابن كثير[٤].

قلت: ومع ذلك لا يؤمن على من سمع هكذا السهو والغلط والزلل، ومن مثل هذا

---

(١) انظر الكفاية (٨٩).

(٢) في المطبوع: فجلس، وما أثبته أولى.

(٣) روى القصة الخطيب في تاريخه (١٢/ ٦٣). وذكرها جماعة وقد تكلم في سندها، فانظر التأصيل لبكر أبي زيد (٧٩). ومن نظائر ما جرى للدارقطني ما حكاه ابن الفرضي في تاريخه (١/ ١٨٨)، فانظره هناك.

(٤) مختصر ابن الصلاح (١/ ٣٣٩-٣٤٠).

يؤتى الثقة الحافظ، فيهم في الشيء بعد الشيء، وهذه هي حقيقة علل الحديث.

وممن ذكر بالإسراع حال القراءة حتى يدغم بعض الحروف: وكيع بن الجراح، قال محمد بن عبد الله بن عمار: كان وكيع سريع اللسان، وكان يقول في كل حديث: حدثنا لا يبين الحاء إلا دثنا[١].

وسئل أحمد: كان وكيع إذا أدغم يخاف عليه التدليس، فقال: لا، وكان ربما يدغم، كان يستعجل، وكان يقول ثنا سفيان في الحديث، ثم أسمعه يقول فيه بعد حدثنا، قال أبو عبد الله: وكان إذا التقى العينان أو الحاآن أدغم أحدهما، ووصف أبو عبد الله من ذلك غير شيء، وكانوا يضربون على ما يدغم، قال أبو عبد الله: وكنت أنا أضرب، قلت لأبي عبد الله: فتخاف أن يضيق هذا على الناس، فقال: أرجو أن لا يضيق.[٢] اهـ.

وممن كان ينام في مجلس السماع: ابن وهب.

قال سعيد بن منصور: رأيت ابن وهب في مجلس ابن عيينة، وسفيان بن عيينة يحدث الناس، وابن وهب نائم[٣].

ولعله فعل هذا لما تكرر له سماعه.

كما قال ابن حبان في الثقات (٨/ ٧٢-٧٣) في ترجمة إبراهيم بن بشار الرمادي: وكان متقنا ضابطا صحب ابن عيينة سنين كثيرة وسمع أحاديثه مرارا، ومن زعم أنه كان ينام في مجلس ابن عيينة فقد صدق، وليس هذا ممن يجرح مثله في الحديث وذاك أنه سمع حديث ابن عيينة مرارا، والقائل بهذا رآه ينام في المجلس حيث كان يجيء إلى سفيان ويحضر مجلسه للاستيناس، لا للاستماع، فنوم الإنسان عند سماع شيء قد سمعه مرارا

(١) رواه الخطيب في الكفاية (٩٠).

(٢) رواه الخطيب في الكفاية (٩١) ـ وانظر فتح المغيث (٢/ ٥١) فيمن ذكر بالإسراع حال القراءة مع الإدغام أحيانا.

(٣) الكامل لابن عدي (٤/ ٢٠٢).

ليس مما يقدح فيه واحد. اهـ

ومنهم إبراهيم بن سعيد الجوهري.

قال الذهبي في الميزان (١/ ٣٦) قال حجاج بن الشاعر: رأيت إبراهيم بن سعيد الجوهري عند أبي نعيم يقرأ، وهو نائم، وكان حجاج يقع فيه، قلت: لاعبرة بهذا وإبراهيم حجة بلا ريب[١].

قلت: ومن طرف الباب ما حكاه الخطيب في الكفاية (٩١)، ونقله العراقي في شرحه للألفية (٢/ ٥٤) وغيره.

قال الخطيب: بلغني عن خلف بن سالم المخرمي قال: سمعت ابن عينية يقول: نا[٢] عمرو بن دينار، يريد حدثنا عمرو بن دينار.

فإذا قيل له: قل حدثنا عمرو، قال: لا أقول، لأني لم أسمع من قوله حدثنا: ثلاثة أحرف لكثرة الزحام، وهي ح. د. ث. اهـ.

ونظم هذا الحافظ العراقي فقال:

وخلف بن سالم قد قال نا *** إذ فاته حدث من حدثنا

ونحوها ما روى الخطيب في الجامع(٢/ ٦٧) وعنه السمعاني في أدب الإملاء(٩٠) عن أبي بكر بن خلاد بن كثير بن قتيبة بن مسلم قال: استملى الجماز لخالد بن الحارث، قال: وكان يملي علينا كتاب حميد.

فقال: نا حميد عن أنس قال: قال رسول كذا، وقيل وهو رسول الله إن شاء الله.

فقال الجماز: يا أبا عثمان حدثكم حميد عن أنس قال رسول، وشك أبو عثمان في الله[٣].

(١) وانظر قصة طويلة في نوم جماعة في مجلس السماع في الكامل لابن عدي (٧/ ٣٠-٣١).
(٢) في المطبوع من الكفاية: ثنا، وهو خطأ كما يعلم من السياق ومن مصادر أخرى.
(٣) أي شك في زيادة لفظ الجلالة في روايته.

قال: فقال له: كذبت يا عدو الله، ما شككت في الله قط.

وقال الذهبي في الموقظة (٥٤ـ٥٥): وقد تسمح الناس في هذه الأعصار بالإسراع المذموم الذي يخفى معه بعض الألفاظ، والسماع هكذا لا ميزة له على الإجازة، بل الإجازة صدق، وقولك سمعت أو قرأت هذا الجزء كله مع التمتمة ودمج بعض الكلمات كذب، وقد قال النسائي في عدة أماكن من صحيحه، وذكر كلمة معناها كذا وكذا[1].

***ـ ومنها أن يخطأ الراوي حال التحديث من كتابه، فيقلب ورقة زائدة.**

قال الحافظ ابن حجر في التهذيب (٢/ ٣٨٠) بعد أن ذكر كلاما لأبي زرعة الدمشقي في أبي اليمان: قال أبو زرعة: وقد سألت عنه أحمد بن صالح فقال لي مثل قول أحمد بن حنبل، وقال إبراهيم بن هانئ النيسابوري: قال لنا أبو اليمان: الحديث حديث الزهري، والذي حدثتكم عن ابن أبي حسين غلطت فيه بورقة قلبتها، وكذا قال يحيى بن معين عنه.

***ـ ومنها: أن يذكر الشيخ كلاما أثناء التحديث، استطرادا، ليس من صلب الحديث، فيظنه بعض الحاضرين أنه منه فيرويه عنه كذلك، فيقع في الوهم.**

ومن أمثلته ما حكاه الترمذي في العلل الكبير (٨٩) قال: حدثنا عبد الله بن أبي زياد حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا أبي عن ثابت عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني).

سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هو حديث خطأ، أخطأ فيه جرير بن حازم.

ذكروا أن الحجاج الصواف كان عند ثابت البناني، وجرير بن حازم في المجلس فحدث الحجاج عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني) فوهم فيه جرير بن

(١) انظر السنن للنسائي مثلا (٤٣٨ـ٨٨٦ـ٢١٣٤ـ٣٧٠٤).

حازم، فظن أن ثابتا حدثه عن أنس بهذا.

والصحيح هو عن ثابت عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة يتكلم مع الرجل حتى نعس بعض القوم. اهـ

وقال الذهبي في السير(١٠/ ٦٠٦): وتفرد نعيم بذاك الخبر المنكر حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا (إنكم في زمان من ترك فيه عشر ما أمر به فقد هلك، وسيأتي على أمتي زمان من عمل بعشر ما أمر به فقد نجا).

فهذا ما أدري من أين أتى به نعيم، وقد قال نعيم: هذا حديث ينكرونه، وإنما كنت مع سفيان فمر شيء فأنكره، ثم حدثني بهذا الحديث.

قلت: هو صادق في سماع لفظ الخبر من سفيان، والظاهر، والله أعلم، أن سفيان قاله من عنده بلا إسناد، وإنما الإسناد قاله لحديث كان يريد أن يرويه، فلما رأى المنكر تعجب، وقال ما قال عقيب ذلك الإسناد، فاعتقد نعيم أن ذاك الإسناد لهذا القول، والله أعلم.

وانظر الإرشاد للخليلي(١/ ١٧٠) لترى مثالا آخر.

***ـ ومنها: أن يحمل المحدث الشره فيصرح بالسماع لما لم يسمعه.**

وممن كان يفعله الحافظ الباغندي، كما تراه في ترجمته من تاريخ بغداد (٣/ ٤٣٠).

بـ ـ وأما العرض وهو القراءة على الشيخ، فيدخلها الخلل من وجوه:

***ـ منها أن يكون الشيخ لا ينظر في أصله، وهو غير حافظ له، أو مع حفظه له يتنابه ما يشغله عن النظر كالنوم أو الحديث أو غير ذلك.**

قال أحمد: كان مالك إذا حدث من حفظه كان أحسن مما يعرضون عليه، يقرأون عليه الخطأ وهو شبه النائم[1].

(١) شرح العلل (٣٧١).

وقال إسحاق الطباع: لا أعد القراءة شيئا بعدما رأيت مالكا يقرأ عليه وهو ينعس، رواه الخطيب في الكفاية (٣٠٨) وابن السمعاني في أدب الإملاء(٨).

وقال أبو بكر الإسماعيلي: أحمد بن محمد بن عبد الكريم الوزان أبو محمد: جرجاني صدوق ضعف في آخر عمره: كتبت عنه في صحته، ثم كنت أمر به يقرأ عليه وهو نائم أو شبه النائم[١].

وحكي الخطيب في الكفاية (١٨٣) أن ابن وهب كان ينام في مجلس ابن عيينة، فترك بعضهم الرواية عنه لأجل هذا.

قال الدارقطني عن محمد بن عبد الله بن زكريا النيسابوري: وكان لا يترك أحدا يتحدث في مجلسه، وقال: جئت إلى شيخ عنده الموطأ، وكان يقرأ عليه ويتحدث الشيخ مع قوم، فلما فرغ من القراءة قلت: أيها الشيخ يقرأ عليك وأنت تتحدث؟ فقال: كنت أسمع، فلم أرجع إليه[٢].

واختلف المحدثون في صحة السماع من الناسخ[٣]، وفعله ابن المبارك وأبو حاتم، ومنعه آخرون، كما تقدم قريبا نقلا عن ابن كثير.

ومن التوسع المفرط وغير المرضي في هذا الباب ما قاله الرافعي في أماليه: كان شيخنا أبو الحسن الطالقاني ربما قرئ عليه الحديث، وهو يصلى ويصغي إلى ما يقول القارئ وينبهه إذا زل ـ يعني بالإشارة[٤].

وممن كان يقرأ عليه وهو يصلي، ويصلح اللحن: الحافظ أبو الحسن الدارقطني[٥].

ومن التوسع المفرط كذلك عرض قارئين فأكثر على شيخ دفعة واحدة.

---

(١) سؤالات السهمي للدارقطني وغيره (١٤٤).
(٢) سؤالات السهمي (١٣٤).
(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح (١٦٦) وفتح المغيث (٢/ ٤٨).
(٤) فتح المغيث (٢/ ٤٩).
(٥) السير (١٦/ ٤٥٥).

قال السخاوي في فتح المغيث (٢/ ٥٠) عن هذا الفعل: وفيه تساهل وتفريط، ومقابله في التشدد والإفراط فيه ما حكاه الخطيب في ترجمة الحافظ أبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الله بن محمد الصوري، أنه كان مع كثرة طلبته وكتبه، صعب المذهب فيما يسمعه ربما كرر قراءة الحديث الواحد على شيخه مرات. اهـ. مصححا.

ومن آفات العرض كذلك أن يكون القارئ خفيف القراءة يفرط في الإسراع، أو كان يهينم بحيث يخفى بعض الكلام، أو كان السامع بعيدا عن القارئ أو كان الشيخ بعيدا عن القارئ وما أشبه ذلك[١].

قال الذهبي في الموقظة (٥٤ـ٥٥): وقد تسمح الناس في هذه الأعصار بالإسراع المذموم الذي يخفى معه بعض الألفاظ، والسماع هكذا لا ميزة له على الإجازة، بل الإجازة صدق وقولك سمعت أو قرأت هذا الجزء كله مع التمتمة ودمج بعض الكلمات كذب، وقد قال النسائي في عدة أماكن من صحيحه[٢]: وذكر كلمة معناها كذا وكذا[٣].

ويشتد الأمر في العرض إذا كان الشيخ أعمى لا يحفظ ما يعرض عليه.

قال السخاوي في فتح المغيث (٢/ ٢٠٢): وقد كان عبد الرزاق يلقنه أصحاب الحديث، فإذا اختلفوا اعتمد من علم بإتقانه منهم، فيصير إليه، ومع ذلك فأسندت عنه أحاديث ليست في كتبه، البلاء فيها ممن دونه، وإذا كان من سمع منه من كتبه أصح، وممن فعله في الجملة موسى بن عبيدة الربذي[٤]، فإنه كان أعمى، وكانت له خريطة فيها كتبه، فكان إذا جاءه إنسان دفع إليه الخريطة فقال: أكتب منها ما شئت، ثم يقرأ عليه مع كونه لم يكن بالحافظ، ولكن ليس بحجة.

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح (١٦٧ـ١٦٨).

(٢) في هذا الإطلاق نظر، وفعله جماعة.

(٣) انظر السنن للنسائي مثلا (٤٣٨ـ٨٨٦ـ٢١٣٤ـ٣٧٠٤).

(٤) روى القصة الخطيب في الكفاية (٢٩٥)، وروى قبلها قصة ليزيد بن هارون مع جاريته في تلقينه إياه من كتابه، وكان أعمى.

ومنع من ذلك غير واحد من الأئمة كابن معين وأحمد، إلى آخر كلامه.

قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٨): عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي الحمصي أبو تقى، روى عن عبد الله بن سالم صاحب محمد بن الوليد الزبيدي، روى عنه محمد بن عوف، قال سألت محمد بن عوف الحمصي عنه، فقال: كان شيخا ضريرا لا يحفظ، وكنا نكتب من نسخه الذي كان عند إسحاق بن زبريق لابن سالم، فنحمله إليه ونلقنه، فكان لا يحفظ الإسناد ويحفظ بعض المتن فيحدثنا وإنما حملنا الكتاب عنه شهوة الحديث، وكان إذا حدث عنه محمد بن عوف قال: وجدت في كتاب ابن سالم ثنا به أبو تقى، قال: سمعت أبي ذكر لي أبو تقى عبد الحميد بن ابراهيم فقال: كان في بعض قرى حمص فلم أخرج إليه، وكان ذكر أنه سمع كتب عبد الله بن سالم عن الزبيدي إلا أنها ذهبت كتبه فقال: لا أحفظها، فأرادوا أن يعرضوا عليه فقال: لا أحفظ، فلم يزالوا به حتى لان، ثم قدمت حمص بعد ذلك بأكثر من ثلاثين سنة فإذا قوم يروون عنه هذا الكتاب، وقالوا عرض عليه كتاب ابن زبريق ولقنوه، فحدثهم بهذا وليس هذا عندي بشيء رجل لا يحفظ وليس عنده كتب.

جـ الوجادة:

وهي عموما يدخلها الخلل، ولهذا تكلم في حجيتها عدد من أئمة الحديث، قال الحازمي في الاعتبار: والكتاب والوجادة والمناولة كلها مرجوحات لما فيها من شبه الانقطاع بعدم المشافهة[١].

وقال الرشيد العطار في الغرر المجموعة (٢٧٢): فصل ووقع في الكتاب أيضا أحاديث مروية بالوجادة وهي داخلة في باب المقطوع عند علماء الرواية.

وقال الذهبي في السير (٥/ ١٧٤): وأما تعليل بعضهم بأنها صحيفة، وروايتها وجادة بلا سماع، فمن جهة أن الصحف يدخل في روايتها التصحيف، لاسيما في ذلك العصر، إذ لا شكل بعد في الصحف ولا نقط بخلاف الأخذ من أفواه الرجال.

---

(١) ونقله الزيلعي في نصب الراية (١/ ١٢٣).

وقال في الميزان (٣/ ٢٦٦): وبعضهم تعلل بأنها صحيفة رواها وجادة، ولهذا تجنبها أصحاب الصحيح، والتصحيف يدخل على الرواة من الصحف بخلاف المشافهة بالسماع.

وقال في السير (٥/ ١٧٨): قال أيوب لليث بن أبي سليم: شد يداك بما سمعت من طاوس ومجاهد، وإياك وجواليق وهب بن منبه وعمرو بن شعيب فإنهما صاحبا كتب، يعني يرويان عن الصحف.

وقال الدارقطني عن أبي العباس بن سعيد: إنما بلاؤه هذه الوجادات[١].

وقال البزار عن الأعمش: لم يسمع من أبي سفيان شيئا، وقد روى عنه نحو مائة حديث، وإنما هي صحيفة عرفت[٢].

وقال يحيى بن سعيد الأموي: كان ابن إسحاق يصحف في الأسماء، لأنه إنما أخذها من الديوان[٣].

وتكلم جماعة في حديث خلاس بن عمر لأنه صحيفة[٤].

وضعف ابن المديني ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، لأنه كتاب[٥].

ولهذا السبب تقرأ كثيرا في كتب التراجم وخصوصا السير للذهبي: فلان دفن كتبه[٦].

قال الذهبي رحمه الله فيها (١١/ ٣٧٧): قال أبو عبد الله الحاكم: إسحاق وابن المبارك ومحمد بن يحيى هؤلاء دفنوا كتبهم.

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني (٩٦).
(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ١٩٦).
(٣) تصحيفات المحدثين للعسكري (١/ ٢٦).
(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني (٢٠٣) وتهذيب التهذيب (٣/ ١٥٢) والعلل (١/ ١٦٧) وضعفاء العقيلي (٢/ ٣٧٧).
(٥) سؤالات عثمان بن أبي شيبة لابن المديني (١٠٤).
(٦) السير للذهبي(٨/ ٤٨٦ـ٩/ ١٧١ـ١٠/ ٤٧٠).

قلت ـ أي الذهبي ـ هذا فعله عدد من الأئمة، وهو دال أنهم لا يرون نقل العلم وجادة، فإن الخط قد يتصحف على الناقل، وقد يمكن أن يزاد في الخط حرف فيغير المعنى ونحو ذلك، وأما اليوم فقد اتسع الخرق، وقل تحصيل العلم من أفواه الرجال، بل ومن الكتب غير المغلوطة، وبعض النقلة للمسائل قد لا يحسن أن يتهجى. اهـ[(١)].

وانظر الجامع للخطيب (١/ ٢٨٥) فيمن صحف وحرف في الأسانيد والمتون.

ولأبي أحمد العسكري والدارقطني تصنيف في تصحيفات المحدثين، وقد طبع أولاهما.

ومن أطرف ما حكاه الخطيب (١/ ٢٨٦) أن رجلا قرأ في مجلس مؤمل بن إسماعيل: حدثكم سبعة وسبعين، فضحك مؤمل، وقال: الفتى من أين؟ فقال من أهل مصر، فقال: شعبة بن الحجاج وسفيان بن سعيد الثوري. اهـ.

قلت: كان مكتوبا في الأصل: شعبة وسفيان، والظاهر أنها بغير نقط، فتصحفت عليه.

وقال سليمان بن موسى: لا تأخذوا الحديث عن الصحفيين ولا تقرؤوا القرآن على المصحفيين[(٢)].

وقال سعيد بن عبد العزيز: لا تأخذوا العلم عن صحفي ولا القرآن من مصحفي[(٣)].

وقال حجاج بن أرطأة: إياكم وأصحاب الكتب، فإنه لا يزال أحدهم قد جعل عمرا عمر وأشباهه[(٤)].

---

(١) وانظر السير (١١/ ٣٩٦) فهو مهم.
(٢) رواه ابن أبي حاتم في الجرح (٢/ ٣١) والعسكري في تصحيفات المحدثين (٦) وابن عبد البر في التمهيد (١/ ٤٦) وأبو زرعة في تاريخ دمشق (١٣٣).
(٣) رواه ابن أبي حاتم في الجرح (٢/ ٣١) والعسكري في تصحيفات المحدثين (٧).
(٤) رواه أحمد في العلل (١/ ١٦٨).
وانظر الكفاية للخطيب (٣٩٠-٣٩١) في النهي عن أخذ العلم من الصحف.

وقال أحمد: كان وكيع يحفظ عن المشايخ وعن الثوري، ولم يكن يصحف، وكل من كتب يتكل على الكتاب فيصحف[١].

وذكر السخاوي في فتح المغيث (٢/ ١٣٨) أن جماعة من المحدثين كبهز بن حكيم والحسن البصري ومخرمة بن بكير تسهلوا في إيراد ما يجدونه بخط الشخص بلفظ عن فلان.

قلت: وهذا من خفايا العلل، فيجب التفطن له، وقد يلجأ إلى التعليل به عند الحاجة.

وروى البخاري (٦٨٦٠) ومسلم (٧٨١) وغيرهما من طريق وهيب عن موسى بن عقبة قال سمعت أبا النضر عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ حجرة في المسجد من حصير.

ورواه ابن لهيعة قال: كتب إلي موسى بن عقبة يخبرني بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم في المسجد. رواه أحمد (٥/ ١٨٥).

فأسقط ابن لهيعة أبا النضر من السند، وصحف احتجر إلى احتجم.

قال مسلم في كتاب التمييز (١٨٨): وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر، وهي الآفة التي تخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع أو عرض عليه. اهـ.

وعن أبي بكر بن أبي أويس قال: كنت أجالس عبد الله بن زياد بن سمعان وكنا نرى أنه أخذ كتبا عن غير سماع، فبينما هو يحدث إذ انتهى لحديث لشهر بن حوشب فقال حدثني شهر بن جوست، قلت: من هذا؟ قال: رجل من أهل خراسان اسمه من أسماء العجم، فقلت له: لعلك تريد شهر بن حوشب، فعلمنا حينئذ أنه يأخذ من الكتب[٢].

(١) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢٢٥) والآداب الشرعية لابن مفلح (٢/ ١٠٣).
(٢) تاريخ أبي زرعة (٢/ ٤١٥).

وتكلم جماعة في رواية إسحاق بن راشد الجزري عن الزهري، منهم ابن معين والنسائي.

ولعل السبب في ذلك هو ماذكره الحاكم في المعرفة (١١٠) عن أبي الوليد الطياسي قال حدثني صاحب لي من أهل الري يقال له أشرس قال قدم علينا محمد بن إسحاق فكان يحدثنا عن إسحاق بن راشد، فقدم علينا إسحاق بن راشد فجعل يقول: وحدثنا الزهري، حدثنا الزهري، قال: فقلت له: أين لقيت ابن شهاب قال: لم ألقه، مررت ببيت المقدس فوجدت كتابا له ثم.

وسئل يحيى القطان عن ابن جريج عن عطاء الخراساني، فقال ضعيف، قلت ليحيى: إنه يقول أخبرني، قال: لا شيء كله ضعيف، إنما هو كتاب دفعه إليه[1].

فائدة: كان من ورع ابن مهدي ما يلي: قال رحمه الله: وجدت كتابا بخطي في وسط كتبي لشعبة، فنظرت فيه فلم أعرفه فتركته[2].

د ـ أما الإجازة والمناولة.

فهما في الأصل مختلف فيهما، نعم استقر الإجماع على اعتبار الإجازة، لكن زاد بعض المحدثين أو كثير منهم التساهل في بعض أمورها، فزادت ضعفا إلى ضعف.

فأجاز أقوام الإجازة للمجهول والمعدوم، والإجازة بالمجهول والإجازة المعلقة، والإجازة لغير الأهل كالمجنون ونحوه، وفعله خلق من المتقدمين والمتأخرين.

وكذا المناولة أجازها خلائق، وفعلها أقوام من المحدثين، بل سوى بين عرض المناولة وبين السماع جماعة منهم مالك وأحمد[3].

بل أجاز ابن شهاب، وتلميذه مالك، وتلامذة مالك: ابن وهب وابن القاسم

(١) الكفاية (٣١٥).

(٢) الكامل (١/ ١١١).

(٣) فتح المغيث (٢/ ١٠٣).

وأشهب، قول المتحمل بالمناولة حدثنا وأخبرنا[١].

قال الساجي عن ابن وهب: صدوق ثقة، وكان من العباد، وكان يتساهل في السماع، لأن مذهب أهل بلده أن الإجازة عندهم جائزة ويقول فيها حدثني فلان[٢].

وممن كان يفعل ذلك أبو اليمان الحكم بن نافع[٣]، قال الذهبي في السير (٧/ ١٩٠): فهذا يدلك على أن عامة ما يرويه أبو اليمان عنه بالإجازة ويعبر عن ذلك بأخبرنا. اهـ[٤].

بل أجازها في الإجازة المجردة عن المناولة جماعة منهم ابن عبد البر[٥].

قال ابن الصلاح في المقدمة (١٨٢): وكان الحافظ أبو نعيم الأصبهاني صاحب التصانيف الكثيرة في علم الحديث يطلق أخبرنا فيما يرويه بالإجازة.

وقال السخاوي في فتح المغيث (٢/ ١١٤): وأغرب من هذا كله ما قيل من أن أبا نعيم كان يقول فيمالم يسمعه من مشايخه، بل رواه إجازة: أخبرنا فلان فيما قرئ عليه، ولا يقول وأنا أسمع، فيشتد الالتباس على من لم يعرف حقيقة الحال. اهـ.

ولهذا جعل الذهبي في الميزان (١/ ١١١) وغيره إطلاق أبي نعيم أخبرنا في الإجازة ضربا من التدليس، ونحوه في الموقظة(٤٩).

وقال السخاوي في فتح المغيث (١/ ١٨٢): ووصف غير واحد بالتدليس من روى عمن رآه ولم يجالسه، وبالصيغة الموهمة، بل وصف به من صرح بالإخبار في الإجازة

(١) وانظر فيمن أجاز ذلك الكفاية (٣٦٩-٣٧٠).
(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٦٧).
(٣) انظر الكفاية (٣٧٠-٣٨٥).
(٤) وفي السير (٢٢/ ٣٩٣) أن ابن دحية كان يطلق حدثنا في الإجازة. وفي التهذيب(٦/ ٦٧) أن ابن وهب كان يفعله كذلك. وكذا يونس بن عبد الأعلى.
(٥) فتح المغيث (٢/ ١١٢) - طبعة عويضة. وهي طبعة مليئة بالأخطاء، وعندي طبعة أخرى للكتاب، لعلها تكون أحسن مثال لأسوء طبعة لكتاب حديثي في هذا العصر.

كأبي نعيم[١]، أو بالتحديث في الوجادة كإسحاق بن راشد الجزري . اهـ.

قلت: والراوية بالإجازة والمناولة يعتريها ما أسلفته في الرواية بالوجادة من التصحيف ونحوه، وخصوصا إذا ناول الشيخ الطالب الصحيفة ولم ينظر فيها، كما كان يفعله بعض المحدثين[٢].

قال الذهبي في السير (٦/ ٣٣١): كان ابن جريج يرى الرواية بالإجازة وبالمناولة ويتوسع في ذلك، ومن ثم دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري، لأنه حمل عنه مناولة، وهذه الأشياء يدخلها التصحيف، ولاسيما في ذلك العصر، لم يكن حدث في الخط بعد شكل ولا نقط . اهـ[٣].

قلت: وزد على هذا أن الزهري كان يرى جواز الرواية من الكتاب ولم يقرأه ولم يقرأ عليه[٤]. وهو تساهل غير مرضي.

وقد أنكر ابن معين على ابن وهب روايته عن ابن عيينة جزءا، ولم ينظر ابن عيينة في جزئه.

قال ابن عدي في الكامل (٤/ ٢٠٢): ثنا إبراهيم بن عبد الله بن أيوب المخرمي عن أبيه قال: كنت عند ابن عيينة وعنده يحيى بن معين فجاءه عبد الله بن وهب ومعه جزء، فقال: يا أبا محمد، أحدث بما في هذا الجزء عنك، فقال لي يحيى بن معين: يا شيخ هذا والريح بمنزلة، ادفع إليه الجزء حتى ينظر في حديثه. اهـ.

وامتنع خلف بن تميم من الرواية عن حيوة بن شريح، لأنها مناولة.

فعن خلف قال: أتيت حيوة بن شريح فسألته، فأخرج إلي كتابا قال: اذهب فانسخ

(١) وممن كان يقول في الإجازة حدثنا وأخبرنا: يونس بن عبد الأعلى.
(٢) فتح المغيث (٢/ ١٠٨).
(٣) ونحوه في الميزان (٣/ ٢٦٦).
(٤) تاريخ ابن معين للدوري (٢/ ٥٣٨) و الكفاية للخطيب (٣٥٨) وانظر الكفاية (٣٥٧-٣٥٨-٣٦٥-٣٦٦) فيمن كان يفعل ذلك أيضا.

هذا واروه عني قلت: لا نقبله إلا سماعا، قال: كذا أفعل بغيرك، فإن أردته وإلا فذره، قال: فتركته. رواه الرامهرمزي (٤٤١) والخطيب في الكفاية (٣١٥).

السبب الرابع عشر:

أن يخطأ الراوي في رواية الحديث بالمعنى لقلة درايته أو لعدم فهمه له فهما صحيحا، أو لطول عهده بسماعه، أو غير ذلك.

ومن ثم منع جماعة من الرواية بالمعنى.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٢٤٨): وإنما يسلم ذلك فيما لم تتصرف الرواة في ألفاظه، والطريق إلى معرفة ذلك أن تقل مخارج الحديث وتتفق ألفاظه، وإلا فإن مخارج الحديث إذا كثرت قل أن تتفق ألفاظه لتوارد أكثر الرواة على الاقتصار على الرواية بالمعنى بحسب ما يظهر لأحدهم أنه واف به، والحامل لأكثرهم على ذلك أنهم كانوا لا يكتبون، ويطول الزمان فيتعلق المعنى بالذهن فيرتسم فيه ولا يستحضر اللفظ فيحدث بالمعنى لمصلحة التبليغ ثم يظهر من سياق ماهو أحفظ منه أنه لم يوف بالمعنى.

وقال ابن حجر كذلك في النكت (٢٧٥) معلقا على حديث (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم): وعندي أنه رواه من حفظه بلفظ ظن أنه يؤدي معناه، فلم يصب، فإن اللفظ الذي أتى به أعم من اللفظ الذي سمعه، وسبب ذلك أن هشيما سمع من الزهري بمكة أحاديث ولم يكتبها وعلق بحفظه بعضها، فلم يكن من الضابطين عنه، ولذلك لم يخرج الشيخان من روايته عنه شيئا[1].

قال الخطيب في الكفاية (٢٠٠): والمستحب له أن يورد الأحاديث بألفاظها لأن ذلك أسلم له.

وروى الخطيب في الكفاية كذلك (٢٠١): عن إسماعيل بن علية قال: روى عني شعبة حديثا واحدا فأوهم فيه، حدثته عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس أن النبي

(١) ونقله عنه تلميذه السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٠٤).

صلى الله عليه وسلم نهى أن يتزعفر الرجل، فقال شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التزعفر.

قلت ـ أي الخطيب ـ: أفلا ترى إنكار إسماعيل على شعبة روايته هذا الحديث عنه على لفظ العموم في النهي عن التزعفر، وإنما نهى عن ذلك الرجال خاصة، وكأن شعبة قصد المعنى، ولم يفطن لما فطن له إسماعيل، فلهذا قلنا إن رواية الحديث على اللفظ أسلم من روايته على المعنى.

السبب الخامس عشر:

أن يخطأ الراوي في اختصار الحديث، فيختصره اختصارا مخلا.

قال الألباني في النصيحة (٤٤ـ٤٥): وههنا حقيقة أخرى يجهلها من لم يمارس هذا العلم ممارسة طويلة، ولم يتفقه بأساليب الحفاظ النقادين في معالجة الاختلاف بين الروايات، وهي أنهم يلاحظون أحيانا أن الخلاف إنما سببه الاختصار لسبب أو آخر، فقد يقتطع الثقة من الحديث قطعة تناسب المقام، وقد لا يرفعه لاعتقاده أنه معروف عند الحاضرين إلى غير ذلك من الأسباب التي تختلف باختلاف الظروف المحيطة بالرواة. اهـ.

وروى الشيخان حديث (ألا إن الفتنة ههنا يشير بيده إلى المشرق)، وفي رواية إلى العراق.

وفي رواية لمسلم من طريق عكرمة: (خرج رسول الله من بيت عائشة، فقال: رأس الكفر من ههنا).

قال الألباني في الصحيحة (٥/ ٦٥٧): وأما رواية عكرمة فهي شاذة، كما سبق، ولو قيل بصحتها، فهي مختصرة جدا اختصارا مخلا، استغله الشيعي استغلال مرا. اهـ.

وقال الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ـ أي حديث (من حلف على يمين) فقال: إن شاء الله لم يحنث ـ فقال: هذا حديث خطأ، أخطأ فيه عبد الرزاق

اختصره من حديث معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن سليمان بن داود قال لأطوفن الليلة على سبعين امرأة. . . الحديث[١].

قال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٤٧): سمعت أبي وذكر حديث شعبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا وضوء إلا من صوت أو ريح)، قال أبي: هذا وهم، اختصر شعبة متن هذا الحديث فقال: (لا وضوء إلا من صوت أو ريح)، ورواه أصحاب سهيل عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد ريحا من نفسه فلا يخرجن حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا).

وقال عنبسة: قلت لابن المبارك: علمت أن حماد بن سلمة كان يريد أن يختصر الحديث فيقلب معناه، قال: فقال لي: أوفطنت له[٢].

وقال عباس الدوري: سئل أبو عاصم النبيل: يكره الاختصار في الحديث؟ قال: نعم، لأنهم يخطئون المعنى[٣].

وممن اشتهر بكثرة اختصار الحديث الإمام وكيع[٤] والإمام البخاري لكن الإمام البخاري كان إماما عارفا بما يحيل المعاني من غيره، فكان يقطع الأحاديث ويختصرها حسب الأبواب التي يريد أن يحتج لها بالحديث.

ثم وقفت على مثال آخر جيد أحببت أن أذكره هنا.

خرج البخاري عن عائشة في خروجها مع النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت:

(١) الإرواء (٨/ ١٩٧).

وانظر فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٢١٩) ففيه أمثلة لما وقع لأئمة كبار من وهم في اختصار الحديث.

وانظر كذلك العلل لابن أبي حاتم (١/ ٩١-٤٣٠) والفتح لابن حجر (٣/ ٣٢) وعلل مسلم لابن عمار الشهيد (رقم ١١) والإرواء (٤/ ١٢).

(٢) انظر الكفاية (١٩٢).

(٣) انظر الكفاية (٢٢٥).

(٤) جامع البيان (١/ ١٩٨).

وكنت أنا ممن أهل بعمرة فأدركني يوم عرفة وأنا حائض فشكوت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: دعي عمرتك وانقضي رأسك وامتشطي وأهلي بحج.

ورواه ابن ماجة من حديث ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: وكانت حائضا انقضي شعرك واغتسلي.

وهذا مختصر من حديث البخاري.

وقد ذكر المختصر لأحمد فأنكره، قال الخلال: إنما أنكرأحمد مثل هذا الاختصار الذي يخل بالمعنى لا أصل اختصار الحديث، قال: وابن أبي شيبة في مصنفاته يختصر مثل هذا الاختصار المخل بالمعنى[(١)].

السبب السادس عشر:

أن ينتقل ذهن الراوي من حديث إلى آخر، فيدخل عليه حديث في حديث، أو يجعل متن هذا لإسناد ذاك.

قال سعيد بن أبي مريم: لم يسمع ابن لهيعة من يحيى شيئا، ولكن كتب إليه، فكان كتب إليه يحيى هذا الحديث. يعني حديث السائب بن يزيد صحبت سعد بن أبي وقاص كذا سنة فلم أسمعه يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا حديثا واحدا وكتب يحيى بن سعيد بعده: (لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق)، فظن ابن لهيعة أنه من حديث سعد، وإنما هذا كلام مبتدأ من المسائل التي كتب بها إليه، وقال ابن معين: هذا الحديث باطل، وإنما هو من قول يحيى بن سعيد، هكذا حدث به الليث بن سعد عن يحيى بن سعد من قوله[(٢)].

فانظر إلى هذا المثال ما أعجبه وأغربه.

وقريب منه ما نبه عليه الدارقطني، لما سئل عن محمد بن غالب تمتام، قال: ثقة

(١) فتح الباري لابن رجب (٢/ ١٠٥).
(٢) التلخيص الحبير (٢/ ١٥٥).

مأمون إلا أنه كان يخطئ وكان وهم في أحاديث، منها أنه حدث عن محمد بن جعفر الوركاني عن حماد بن يحيى الأبح عن ابن عون عن ابن سيرين عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (شيبتني هود وأخواتها)، فأنكر عليه هذا الحديث موسى بن هارون وغيره، فجاء بأصله إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي فأوقفه عليه، فقال إسماعيل القاضي: ربما وقع الخطأ للناس في الحداثة، فلو تركته لم يضرك، فقال تمتام: لا أرجع عما في أصل كتابي وسمعت أبا الحسن الدارقطني يقول: كان يتقي لسان تمتام.

قال لنا أبو الحسن الدارقطني: والصواب أن الوركاني حدث بهذا الإسناد عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)، وحدث على إثره عن حماد بن يحيى الأبح عن يزيد الرقاشي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (شيبتني هود): فيشبه أن يكون التمتام كتب إسناد الأول ومتن الأخير، وقرأه على الوركاني فلم يتنبه عليه، وأما لزوم تمتام كتابه وتثبته فلا ينكر، ولا ينكر طلبه وحرصه على الكتابة[1].

ولهذا نظائر، سأذكرها في أجناس العلل[2].

السبب السابع عشر:

ومن أسباب وقوع الأوهام في حديث الثقة كذلك: التحمل في حال الأسفار والرحل.

الأصل أن الطالب إذا روى عن شيوخ بلده الذين جالسهم وصاحبهم مدة طويلة، فإنه يروي الرواية على وجهها لمعرفته بمشايخ بلده في الضبط والإتقان ومعرفة بحديثهم

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره (٧٤ـ٧٥ـ٧٦)، طبعة مكتبة المعارف، وكم فيها من تصحيفات، فالله المستعان، وتاريخ بغداد (٣/ ٣٦٢ـ٣٦٣).

(٢) فانظر: الفتح لابن حجر (١٢/١٢٨)، (١٣/ ٤٣٤ـ٤٣٧) ـ (٦/ ١٢)، وشرح الطحاوية (٤١٣) والتلخيص الحبير (١/ ٢٨١) والسير (١٠/ ٦٠٦) والتهذيب (١٠/ ٤١١) والآداب الشرعية (٢/ ٤٩) وعلل ابن أبي حاتم (١/ ٧٧) (٢/ ٢٢٦).

ومروياتهم، أما إذا روى عن غير أهل بلده، الذين لم يخبر حالهم عادة، ولم يطل مجالستهم لمعرفة عدالتهم وحفظهم ومروياتهم، فإنه معرض للخطأ والوهم، وخصوصا إذا كان الشيخ الذي لقيه لقيه مدة قصيرة، ولهذا كان من مزيد تحري بعض العلماء أنهم يسألون مشايخهم عن علماء البلدة التي ينوون الرحلة إليها، فهذا سليمان بن داود القزاز يقول: قلت لأحمد: أريد البصرة عمن أكتب، قال عن أبي عامر العقدي ووهب بن جرير[١].

وقال عباس الدوري لشيخه ابن معين[٢]: أريد الخروج إلى البصرة، فعمن أكتب؟ قال عن الأصمعي فهو ثقة صدوق[٣].

وللرحلة عند المحدثين مكانة خاصة وأهمية متميزة، يعرفها من طالع أخبارهم في ذلك وما قاسوه من مشاق وصعاب، ذللها الصبر والتحمل طلبا لتحمل ونشر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وللخطيب في بيان ذلك مصنف مفرد، مطبوع متداول، وهو في حاجة إلى تتميم وزيادات، فعسى أن ييسر الله من يقوم بذلك، وفي كتاب الوريكات "الوهم في روايات مختلفي الأمصار" فوائد جيدة في الموضوع.

وقد بدأت الشرارات الأولى للرحلة في طلب الحديث منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم، ومن أشهر رحلة في ذلك العهد رحلة جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أنيس في طلب حديث واحد، مسيرة شهر[٤].

واتسعت دائرتها في زمن التابعين، ثم شاعت في سائر الأقطار، وكثر الرحل في طلب الحديث، وقل أن تجد محدثا اكتفى بشيوخ بلده ولم يرحل.

والسبب الداعي إلى رحلة الرواة والعلماء من أجل طلب الحديث هو الرغب في

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ٤١٠)-(١١/ ١٦١)

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٤١٧).

(٣) الوهم في روايات مختلفي الأمصار (٢٥١).

(٤) رواه البخاري تعليقا في صحيحه (٧٠٤٢) ووصله في الأدب المفرد (٩٧٠) وأحمد في المسند (٣/ ٤٩٥).

ملاقاة أكبر عدد ممكن من المشايخ، وخصوصا ذوي الأسانيد العالية، نظرا لتفرقهم في الأمصار من أجل الدعوة أو الجهاد في سبيل الله أو غير ذلك.

والغالب أن الراحل إلى بلد ما لا يعرف شيوخ أهل تلك البلدة المعرفة التامة، التي تمكنه من تمييز حديثه والخبرة بمروياته، كما هو الحال بالنسبة لشيوخ بلده.

ومن ثم فضلوا رواية البلدي على غيره، لأنه أعرف بحاله وبحديثه بخلاف الغرباء[1].

قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢/ ٢١٣) عن إسماعيل بن عياش: فإنه إنما يراعى في ذلك أشياخه فقط، لأنه كان بهم عالما، وكان أخذه عن غيرهم في الأسفار والرحل، فلم يكن فيهم كما هو في أهل بلده.

وقال الحافظ في الفتح (١٠/ ٤٤٤): ويؤيده أن الراوي إذا حدث في بلده كان أتقن لما يحدث به في حال سفره.

وقال الزيلعي: وقال البيهقي: ولا تعلل رواية التيمم رواية الوضوء، فإن أهل مصر أعرف بحديثهم من أهل البصرة يعني أن رواية الوضوء يرويها مصري عن مصري، والتيمم بصري عن مصري[2].

وقال ابن عدي في الكامل (٤/ ٣٣): وأهل البلد أعلم بأهل البلد من غيرهم.

وقال ابن معين: وابن عوف أعرف بحديث أهل بلده[3].

وحكم أبو حاتم في العلل (١/ ٩٣٢) لبلدي الراوي وإن خالفه الأحفظ.

وأعل أحمد حديثا بتفرد معمر بوصله وتحديثه به في غير بلده هكذا[4].

---

(١) انظر التنكيل للمعلمي (٢/ ١٣).

(٢) نصب الراية (١/ ١٥٧).

(٣) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٤١).

(٤) التلخيص الحبير (٣/ ١٦١).

السبب الثامن عشر :

أن لا يلازم الطالب الشيخ ملازمة طويلة تمكنه من التمرس على حديثه ومعرفته معرفة تامة وخبرته بمرويات شيخه .

فالملازمة الطويلة للشيخ تجعل الراوي أقدر على حفظ ومعرفة حديث شيخه ، لخبرته الطويلة بحديثه وممارسته له ، فلا شك أنه يقدم في هذا الشيخ على غيره عند الاختلاف .

" ومن أهم العلاقات التي لها دور رئيس في الحكم على أحد الرواة هي معرفة طول صحبة هذا الراوي لشيخه أو قصرها ، لأن الملازمة الطويلة تجعل هذا الراوي أقدر على حفظ ومعرفة حديث شيخه ، لخبرته الطويلة فيه ولممارسته له ، فلا شك أنه يقدم في هذا الشيخ على غيره عند الاختلاف .

ولما لهذا الأمر من أهمية في إتقان حديث الشيخ والتقدم فيه ، حرص بعض الرواة على ملازمة شيخه سنين طويلة ، وعادة مايكون هذا الشيخ من أعلام المحدثين ممن يعنى بجمع علمه ، وتدوين مسائله ، وفهم منهجه .

فهذا عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت ٢٢١) يقول : اختلفت إلى مالك ثلاثين سنة ، وما من حديث في الموطأ إلا ولو شئت قلت : سمعته مرارا من مالك(١) .

ويقول ابن مهدي أيضا : لزمت مالكا حتى ملني(٢) .

وجالس مبارك بن فضالة (ت ١٦٠) الحسن البصري ثلاث عشرة سنة(٣) .

واختلف أبو حمزة السكري (ت ١٦٧) إلى إبراهيم الصائغ (ت ١٣١) نيفا وعشرين سنة(٤) .

---

(١) الكفاية(٢٧٦) .
(٢) الإرشاد(١/ ٢٣٨) .
(٣) التهذيب(١٠/ ٢٩) .
(٤) السير(٧/ ٣٨٦) .

إذن من كان هذا شأنه مع شيخه يقدم على من لقي هذا الشيخ أياما يسيرة ، أو سمع منه مرة أو مرات معدودة .

وتتيسر الملازمة الطويلة في الغالب من أهل البلاد بعضهم لبعض؛ بمحكم الإقامة والسكنى، أما الغرباء فإنهم لا يمكثون مدة طويلة غالبا في ملازمة الشيوخ؛ لأنهم يقيمون مدة زمنية قصيرة، بقدر ما تسمح لهم ظروفهم المادية والاجتماعية ثم يؤوبون إلى بلادهم، فمثل هؤلاء لايمكنهم بجال التمرس والتمكن في حديث شيوخهم من الأمصار الأخرى، ولأجل ذلك تقع في حديثهم عنهم أوهام تكون بنسبتها إلى مجموع رواياتهم أكثر من أوهامهم عن أهل بلادهم ، ويستثنى من ذلك من طاب له المقام في البلاد التي رحل إليها فاستوطنها، فيعد هذا من أهلها ، فلا يعامل كغيره من الغرباء " .(١)

وهذا السبب غير السبب السابق، وإن كان بينهما تداخل ، لأن الراوي قد يأخذ عن شيخه في حال إقامته بل ومن أهل بلده، لكن لا تطول صحبته الطول الذي يمكنه من التمرس في حديث الشيخ، ولهذا قدموا عند الاختلاف رواية من طالت صحبته لشيخه على من لم تطل.

وقد يقدمون الأقل حفظا في شيخ ما على حافظ كبير لأنه لازمه طويلا، فقدموا مثلا رواية حماد بن سلمة في ثابت البناني على غيره.

وثابت روى عنه كل من شعبة وحماد بن زيد.

وحماد دون هؤلاء، ومع ذلك قدم عليهم لطول ملازمته له.

وضعفوا رواية الحافظ الكبير في شيخ ما لقلة ملازمته له.

وقال الحافظ في الفتح(٥/ ١٥٨): لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث قتادة، لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من همام وغيره.

---

(١) الوهم (٣٢٣-٣٢٤).

وقسم عدد من العلماء كالحازمي في شروط الأئمة الخمسة(٥٧) وابن رجب في شرح العلل أصحاب الزهري وجعلوهم طبقات كما تقدم.

ولنعد نقل كلام ابن رجب لأهميته.

قال رحمه الله: في شرح العلل (٢٣٠): ونذكر لذلك مثالا: وهو أن أصحاب الزهري خمس طبقات:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له كمالك وابن عيينة وعبيد الله بن عمر ومعمر ويونس وعقيل وشعيب وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري.

الطبقة الثانية: أهل حفظ وإتقان، لكن لم تطل صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مدة يسيرة ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقانه دون الطبقة الأولى كالأوزاعي والليث وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد ونحوهم، وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري.

الطبقة الثالثة: قوم لازموا الزهري وصحبوه ورووا عنه، لكن تكلم في حفظهم كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة بن صالح ونحوهم، وهؤلاء يخرج لهم أبو داود والترمذي والنسائي، وقد يخرج مسلم لبعضهم متابعة.

الطبقة الرابعة: قوم رووا عن الزهري من غير ملازمة ولا طول صحبة، ومع ذلك تكلم فيهم مثل إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية بن يحيى الصدفي، وإسحاق بن أبي فروة، وإبراهيم بن يزيد المكي، والمثنى بن الصباح ونحوهم، وهؤلاء قد يخرج الترمذي لبعضهم.

الطبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيلي، و عبد القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبحر السقا ونحوهم، فلم يخرج لهم الترمذي ولا

أبو داود ولا النسائي، ويخرج لبعضهم ابن ماجة، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، ولم يعده من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين . اهـ.

السبب التاسع عشر:

أن يجمع الراوي بين شيخين فأكثر، يروى عنهم حديثا واحدا، ويكون بين حديثهم اختلاف، فيحمل أحدهما على الآخر، فيتبين بجمع الطرق أنهما مختلفان.

فالجمع بين الشيوخ في الرواية يوقع الراوي في الزلل والغلط، والأولى إفراد كل رواية بمفردها.

قال أحمد عن ابن إسحاق: هو حسن الحديث، ولكنه إذا جمع عن رجلين، قلت: كيف؟ قال: يحدث عن الزهري ورجل آخر، فيحمل حديث هذا على هذا[١].

وقال الحربي في العلل: بلغني أن شعبة قال: إذا حدث ـ أي عطاء بن السائب ـ عن رجل واحد فهو ثقة، وإذا جمع بين اثنين فاتقه[٢].

وقال الحافظ في الفتح (١٢/ ١٠٤): ويحتمل أن يكون لفظ عروة هو الذي حفظه هشام عنه وحمل يونس حديث عروة على حديث عمرة، فساقه على لفظ عمرة، وهذا يقع لهم كثيرا.

وقال ابن رجب في شرح العلل (٣٥٩) بعد أن ذكر جماعة من الرواة ضعفوا إذا جمعوا الشيوخ دون ما إذا أفردوهم، قال أبويعلى الخليلي في كتابه الإرشاد[٣]: ذاكرت بعض الحفاظ، قلت: لم لم يدخل البخاري حماد بن سلمة في الصحيح؟ قال: لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس يقول: حدثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب عن أنس، وربما يخالف في بعض ذلك، فقلت:

(١) علل أحمد رواية المروذي (٦١).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ١٨٥).

(٣) (١/ ٤١٧).

أليس ابن وهب اتفقوا عليه، وهويجمع بين أ سانيد، فيقول: أنا مالك وعمرو بن الحارث والأوزاعي، ويجمع بين جماعة غيرهم، فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ.

ومعنى هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة وساق الحديث سياقة واحدة، فالظاهر أن لفظهم لم يتفق، فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره.

وكان الجمع بين الشيوخ ينكر على الواقدي وغيره ممن لا يضبط هذا، كما أنكر على ابن إسحاق وغيره، وقد أنكره شعبة أيضا على عوف الأعرابي.

قال ابن المديني: سمعت يحيى قال: قال لي شعبة في أحاديث عوف عن خلاس عن أبي هريرة ومحمد عن أبي هريرة، إذا جمعهم، قال لي شعبة: ترى لفظهم واحداً؟

قال ابن أبي حاتم: أبي[1]: كالمنكر على عوف.

وكذلك أنكر يحيى بن معين على عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري أنه كان يحدث عن أبيه وعمه ويقول: مثلا بمثل وسواء بسواء، واستدل بذلك على ضعفه وعدم ضبطه.

وقد ذكر يعقوب بن شيبة أن ابن عيينة كان ربما يحدث بحديث واحد عن أنس ويسوقه بسياق واحد منهما، فإذا أفرد الحديث عن الآخر أرسله أو أوقفه... إلى آخر كلامه.

قلت: ويشتد الأمر إذا كان الحديث يرويه ثقة وضعيف، فيرويه عنهما الراوي فيحمل أحدهما على الآخر، ثم يرويه بإسقاط الضعيف.

قال ابن رجب في شرح العلل (٣٩٢) بعد كلام:... وهذا مما لا يجوز فعله، وهو

(١) كذا في المطبوع بتحقيق السامرائي، أما الطبعة التي بتحقيق ربيع المدخلي، فليست تحت يدي الآن، والظاهر أن الكلام هكذا: قال أبي.

أن يروي الرجل حديثا عن اثنين، أحدهما مطعون فيه، والآخر ثقة، فيترك ذكر المطعون فيه ويذكر الثقة، وقد نص الإمام أحمد على ذلك، وعلله بأنه ربما كان في حديث الضعيف شيء ليس في حديث الثقة، وهو كما قال، فإنه ربما كان سياق الحديث للضعيف، وحديث الآخر محمولا عليه.

السبب العشرون:

أن يختلط على الراوي أحاديث رواها عن شيخه مع أحاديث رواها عن شيخ آخر، أو تختلط عليه أحاديث سمعها من شيخ واحد فلا يهتدي للتمييز بينها، فيرويها على التوهم.

قال الدارقطني في العلل (٨/ ١٥٣): . . . ويشبه أن يكون ذلك من ابن عجلان، لأنه يقال: إنه كان قد اختلط عليه روايته عن سعيد المقبري والليث بن سعد، فيما ذكر يحيى بن معين وأحمد بن حنبل.

وروى الترمذي في العلل الصغير (١٠/ ٣٤١ـتحفة): عن محمد بن عجلان قال: أحاديث سعيد المقبري، بعضها سعيد عن أبي هريرة، وبعضها سعيد عن رجل عن أبي هريرة، فاختلطت علي، فصيرتها عن سعيد عن أبي هريرة.

وروى ابن حبان في المجروحين (١/ ٤٦٨) عن معاذ بن معاذ العنبري، وذكر صالح بن أبي الأخضر فقال: سمعته يقول: سمعت الزهري، وقرأت عليه فلا أدري هذا من هذا. فقال يحيى بن سعيد القطان وهو إلى جنبه: لو كان هكذا لكان جيدا، ولكنه سمع وعرض ووجد شيئا مكتوبا، فقال: لا أدري هذا من هذا[1].

وروى عباس الدوري عن ابن معين قال: حضرت نعيم بن حماد بمصر فجعل يقرأ كتابا من تصنيفه، قال: فقرأ منه ساعة، ثم قال: ثنا ابن المبارك عن ابن عون، فحدث عن ابن المبارك عن ابن عون أحاديث، قال يحيى: فقلت له: ليس هذا عن ابن المبارك،

(١) وانظر ضعفاء العقيلي (٢/ ٥٨٠ـ٥٨١) وسؤالات البرذعي(٢/ ٧٦٠).

فغضب، وقال: ترد علي؟ قال: قلت: إي والله، أريد زينك، فأبى أن يرجع، قال: فلما رأيته هكذا لا يرجع، قلت: لا والله، ما سمعت أنت هذا عن ابن المبارك ولا سمعها ابن المبارك من ابن عون قط، فغضب وغضب كل من كان عنده من أصحاب الحديث، وقام نعيم، فدخل البيت فأخرج صحائف فجعل يقول وهي بيده: أين الذين يزعمون أن يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث؟ نعم يا أبا زكريا غلطت، وكانت صحائف فغلطت فجعلت أكتب من حديث ابن المبارك عن ابن عون، وإنما هذه الأحاديث عن ابن عون غير ابن المبارك، فرجع عنها[1].

قال البرذعي في سؤالاته لأبي زرعة (٢/ ٥٧٩ـ٥٨٠): ذكرت لأبي زرعة عن مسدد عن محمد بن حمران عن سلم بن عبد الرحمن عن سوادة بن الربيع (الخيل معقود في نواصيها).

فقال لي: راوي هذا كان ينبغي لك أن تكبر عليه، ليس هذا من حديث مسدد، كتبت عن مسدد أكثر من سبعة آلاف، وأكثر من ثمانية آلاف، وأكثر من تسعة آلاف، ما سمعته قط ذكر محمد بن حمران.

قلت: له روى هذا الحديث يحيى بن عبدك عن مسدد؟

فقال: يحيى صدوق، وليس هذا من حديث مسدد.

فكتبت إلى يحيى، فكتب إلي: لا جزى الله الوراق عني خيرا أدخل لي أحاديث المعلى بن أسد في أحاديث مسدد، ولم أميزها منذ عشرين سنة حتى ورد كتابك، وأنا أرجع عنه.

فقرأت كتابه على أبي زرعة، فقال: هذا كتاب أهل الصدق. اهـ

---

(١) رواه الخطيب في الكفاية (١٧٧ـ١٧٨).

السبب الواحد والعشرون:

أن يكون بين متنين تقارب في اللفظ، فيدخل عليه أحدهما في الآخر.

ومن أمثلته:

قال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ١٤٣): سألت أبي عن حديث رواه عمرو بن أبي قيس عن سماك عن قبيصة بن هلب عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم (كان يسلم عن يمينه وعن يساره) قال أبي: هكذا رواه عمرو، ولم يتابع عليه، إنما هو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفتل عن يمينه وعن شماله.

وقال أيضا (٢/ ١٣٥): سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه محمد بن مصعب القرقساني عن الأوزاعي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم (مر بشاة ميتة قد ألقاها أهلها، فقال: زوال الدنيا أهون على الله من هذه على أهلها)، فقال: هذا خطأ، إنما هو أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال ما على أهل هذه لو انتفعوا بإهابها، فقلت لهما الوهم ممن هو؟ قالا: من القرقساني.

وانظر العلل(١/ ٩٨) والفتح لابن رجب(٥/ ٣١٩).

أما بعد، فهذا واحد وعشرون سببا من أسباب وقوع الوهم في حديث الثقة، أطلت النفس في تحريرها لأهميتها ولقلة من تكلم عليها، وأختم هذا الفصل بهذه العبارة الجامعة لابن تيمية في الفتاوى، قال رحمه الله (١٨/ ٤٥ـ٤٦)، والسهو له أسباب:

أحدها: الاشتغال عن هذا الشأن بغيره فلا ينضبط له، ككثير من أهل الزهد والعبادة.

وثانيها: الخلو عن معرفة هذا الشأن.

وثالثها: التحديث من الحفظ، فليس كل أحد يضبط ذلك.

ورابعها : أن يدخل في حديثه ما ليس منه ويزور عليه .

وخامسها : أن يركن إلى الطلبة فيحدث بما يظن أنه من حديثه .

وسادسها : الإرسال ، وربما كان الراوي له غير مرضي .

وسابعها : التحديث من كتاب لإمكان اختلافه .

الفصل الثامن : أقسام العلة

تقسم العلة عند أئمة الحديث عدة تقسيمات وباعتبارات عدة .

* فهي باعتبار محلها ، تقسم إلى علة في المتن وعلة في السند .

* وباعتبار ظهورها وخفائها ، تنقسم إلى علة جلية وعلة خفية .

* وباعتبار قدحها وعدمه ، تنقسم إلى علة قادحة وعلة غير قادحة .

فالأقسام ثلاثة ، فلنتكلم عن كل قسم على حدة .

القسم الأول : علة متنية وعلة سندية .

تقع العلة في المتن ، وتقع في السند ، وقد تقع في كليهما .

فمثال علة المتن :

ـ دخول متن في آخر .

ـ أو زيادة لفظة غريبة في المتن .

ـ أو إدراج في كلام النبي صلى الله عليه وسلم كلام غيره .

ومثال علة السند :

ـ زيادة راو في السند .

ـ دخول سند في آخر .

ـ اشتباه راو بآخر .

ـ سقوط راو من السند .

وقد تقع العلة في السند والمتن معا، وهي ما تركب من الأنواع السابقة، لكن أكثر ماتقع العلة في السند.

قال الحافظ العراقي في ألفيته :

وهـــي تجيء غالـــبا في الســـند *** تقـــدح في المـــتن بقطـــع مســـند

قال السخاوي شارحا : وهي ـ أي العلة الخفية ـ تجيء غالبا في السند ، أي وقليلا في المتن.

وقد تقدمت أمثلة لهذه الأنواع فيما مضى، وستأتي أخرى في أجناس العلل.

القسم الثاني : علة جلية وعلة خفية.

قد تكون العلة جلية، أي ظاهرة لاخفاء فيها، وهذا باعتبار غير المعنى الاصطلاحي كما تقدم إذ العلة في الاصطلاح مختصة بالخفية.

فمثال العلة الجلية :

ـ التعليل بالانقطاع الظاهر.

ـ والتعليل بالإرسال الظاهر.

ـ والتعليل بالجهالة.

ـ والتعليل بضعف الرواة كالكذب والفسق.

وأما العلة الخفية فستأتي أنواعها وأجناسها في الفصل العاشر إن شاء الله.

قال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح (٢٩٥): قلت: وهذا تحرير لكلام الحاكم في علوم الحديث، فإنه قال : (وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فتخفى عليهم علته ، والحجة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة).

فعلى هذا لايسمى الحديث المنقطع مثلا معلولا، ولا الحديث الذي راويه مجهول أو مضعف معلولا وإنما يسمى معلولا، إذا آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك.

وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود. اهـ

وقال أيضا فيها (٣١٣) : إذ المعلول على اصطلاحه مقيد بالخفاء ، والإرسال أو الانقطاع ليست علتها بخفية[1].

القسم الثالث : علة قادحة وعلة غير قادحة .

العلة إما أن تكون في السند ، فتقدح فيه دون المتن ،أو تقدح فيهما، أو لاتقدح فيهما مطلقا، فهذه ثلاثة أنواع .

وقد تكون في المتن ، فتقدح في السند فقط أو فيهما معا ، أولاتقدح فيهما مطلقا، فهذه ثلاثة أنواع أخرى.

فالأنواع على هذا ستة .

الأول: علة في الإسناد ولاتقدح مطلقا .

كرواية مدلس بالعنعنة، فهذه علة، ثم عثر على تصريحه بالسماع، فتبين أن هذه العلة لاتقدح .

وكأن يقع الاضطراب في السند، فهذه علة، لكن أمكن الجمع بين الروايات المتعارضة، فلا تقدح حينئذ لا في الإسناد ولا في المتن.

ومن أمثلته :

---

(١) قال الدكتور همام سعيد في العلل في الحديث (٢٦) : ولاأنسى أن أقول: إن معيار خفائه سؤال الحفاظ عنه، وروده في كتب العلل. اهـ
قلت: لو نسيته لكان أحسن، ولا أدري ماذا يقصد بمعيار خفائه، هل المراد أسباب خفائه أم طرق معرفة خفائه، أم ماذا؟ وأيا كان فلا علاقة له بما ذكر والله أعلم.

قال الحافظ في الهدي (٣٤٧) عند ذكره أقسام الأحاديث المنتقدة على البخاري: القسم الثاني منها: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد، فالجواب عنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعا فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد، كما في الحديث الثامن والأربعين وغيره، وامتنع بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متقاربين في الحفظ والعدد فيخرج المصنف الطريق الراجحة، ويعرض عن الطريق المرجوحة، أويشير إليها كما في الحديث السابع عشر، فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قادح إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف فينبغي الإعراض أيضا عما هذا سبيله، والله أعلم. اهـ

ومن منهج البخاري في صحيحه أنه يخرج أحاديث اختلف في أسانيدها ، لأنه يرى أن ذلك الاختلاف غير قادح.

فمن ذلك أنه روى عن عروة عن عبد الله بن الزبير أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير عند النبي صلى الله عليه وسلم في شراح الحرة التي يستقون بها النخل . الحديث.

ورواه عن عروة عن الزبير .

ورواه عن عروة مرسلا.

وأخرجه غيره عن عروة عن عبد الله بن الزبير عن الزبير .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥/ ٣٥): قلت : وإنما صححه البخاري مع هذا الاختلاف اعتمادا على صحة سماع عروة من أبيه، وعلى صحة سماع عبد الله بن الزبير من النبي صلى الله عليه وسلم ، فكيفما دار فهو على ثقة ، ثم الحديث ورد في شيء يتعلق بالزبير فداعية ولده متوفرة على ضبطه. اهـ.

ومن أمثلته كذلك : قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٢/ ١٧٧) بعد أن ذكر الاختلاف في سند حديث رواه البخاري : وحاصل الاختلاف هل هو عن صحابي

مبهم أو مسمى ؟ الراجح الثاني، ثم الراجح أنه أبو بردة بن نيار، وهل بين عبد الرحمان وأبي بردة واسطة، وهو جابر أو لا ؟ الراجح الثاني أيضا . . . قلت : ولم يقدح هذا الاختلاف عند[1] الشيخين في صحة الحديث فإنه كيفما دار يدور على ثقة[2] .

وهكذا يفعل مسلم أيضا، فإنه يخرج في صحيحه أحاديث عدة بأسانيد صحيحة، ثم يتبعها أحاديث في أسانيدها مقال أو انقطاع أو إرسال، ليبين أن ذلك لا يضر أصل الحديث .

قال الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة (٢١٥) : وهذا الاختلاف الذي وقع في إسناد هذا الحديث عن الزهري لا يؤثر في صحته، فإن الحديث قد يكون عند الراوي له عن جماعة من شيوخه، فيحدث به تارة عن بعضهم، وتارة عن جميعهم، وتارة يبهم أسماءهم، وربما أرسله تارة على حسب نشاطه وكسله، كما أشار إليه مسلم رحمه الله في مقدمة كتابه، ومع ذلك فلا يكون ما ذكرناه اعتلالا يقدح في صحة الحديث .

وانظر (٢١٨) منه .

وقال الحافظ ابن حجر أيضا في النكت على ابن الصلاح (٣٣٤) نقلا عن الحافظ العلائي : وأما النوع الرابع : وهو الاختلاف في السند، فلا يخلو إما أن يكون الرجلان ثقتين أم لا، فإن كانا ثقتين، فلا يضر الاختلاف عند الأكثر، لقيام الحجة بكل منهما، فكيفما دار الإسناد كان عن ثقة، وربما احتمل أن يكون الراوي سمعه منهما جميعا، وقد وجد ذلك في كثير من الحديث ، لكن ذلك يقوى حيث يكون الراوي ممن له اعتناء بالطلب وتكثير الطرق .

ومن أمثلة ذلك حديث أبي هريرة في المهجر إلى الجمعة، رواه يونس ومعمر وابن أبي ذئب عن الزهري عن الأغر . ورواه ابن عيينة عن الزهري عن سعيد .

(١) في الأصل عن، وهو خطأ.

(٢) وانظر هدي الساري(٤٨-٤٩-٥٠).

ورواه يزيد بن الهاد عن الزهري عن الأغر وأبي سلمة و سعيد كلهم عن أبي هريرة (ض).

فتبين صحة كل الأقوال ، فإن الزهري كان ينشط تارة ، فيذكر جميع شيوخه، وتارة يقتصر على بعضهم.

ومنه حديث أفطر الحاجم والمحجوم.

رواه جماعة عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن أوس.

ورواه آخرون عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان (ض).

ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة بالطريقين جميعا.

قال الترمذي : سألت محمدا عنه فصححه.

فقلت : وكيف ما فيه من الاضطراب؟

قال : كلاهما عندي صحيح.

وأما ما ذهب إليه كثير من أهل الحديث، من أن الاختلاف دليل على عدم ضبطه في الجملة ، فيضر ذلك ولو كان رواته ثقاتا، إلا أن يقوم دليل على أنه عند الراوي المختلف عليه عنهما جميعا أو بالطريقين جميعا، فهو رأي فيه ضعف[1]، لأنه كيفما دار كان على ثقة، وفي الصحيحين من ذلك جملة أحاديث، لكن لابد في الحكم بصحة ذلك سلامته من أن يكون غلطا أو شاذا. اهـ

ومن أمثلة هذا القسم أيضا أن ينقص راو من سند ما راويا آخر ، فهذه علة توجب التوقف ، ثم يتضح أنه بالوجهين.

ومن أمثلته ما رواه البخاري ومسلم والأربعة من حديث الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس في قصة القبرين الذين وضع النبي عليهما جريدتين.

(١) قلت: في هذا الإطلاق نظر لايخفى.

فأعله الدارقطني بأنه خالف منصور الأعمش فقال عن مجاهد عن ابن عباس.

فأجاب الحافظ عن هذا في هدي الساري (٣٥٠) قائلا: وهذا في التحقيق ليس بعلة. . . . . فالحديث كيفما دار دار على ثقة. اهـ.

وقال الحافظ أيضا في مقدمة جوابه عن اعتراضات الداراقطني وغيره على البخاري:

القسم الأول منها: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة وعلله الناقد بالطريق الناقصة، فهو تعليل مردود. . . لأن الراوي إن كان سمعه، فالزيادة لاتضر لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع، والمنقطع من قسم الضعيف، والضعيف لايعل الصحيح . . . . وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة، وعلله الناقد بالطريق المزيدة تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف، فينظر إن كان الراوي صحابيا أوثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكا بينا أو صرح بالسماع إن كان مدلسا من طريق أخرى، فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك . . . . إلى آخر كلامه (٣٤٧).

الثاني: علة في الإسناد وتقدح فيه دون المتن

قال الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح (٣١٤): ومثال ما وقعت العلة فيه في الإسناد، وتقدح فيه دون المتن ما مثل به المصنف من إبدال راو ثقة براو ثقة، وهو بقسم المقلوب أليق. اهـ.

قلت المثال الذي أشار إليه، هو ما ذكر ابن الصلاح في مقدمته (١١٦) وعبارته: فمن أمثلة ما وقعت العلة في إسناده من غير قدح في المتن: ما رواه الثقة يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينارعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (البيعان بالخيار) الحديث، فهذا الإسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معلل غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح، والعلة في قوله عن عمرو بن دينار إنما هو عن

عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه ، فوهم يعلى بن عبيد وعدل عن عبدالله بن دينار إلى عمرو بن دينار ، وكلاهما ثقة[١] .

ومن أمثلته كذلك ما رواه مالك عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لايرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم .

ورواه كل أصحاب الزهري فقالوا عمرو (بفتح العين) بن عثمان ، بدل عمر (بضم العين)، فما رواه مالك ضعيف ، لكن المتن على كل حال صحيح، وعمر وعمر جميعا ولدعثمان، وهما ثقتان، لكن هذا الحديث من رواية عمر[٢] .

ومن أمثلة هذا النوع كذلك كل حديث وقع في بعض طرقه وهم بالزيادة أوالنقص، وكان ذلك المتن مروي من طرق أخرى قوية فإن ذلك الإسناد المعلل لايقدح في صحة المتن .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٠/ ٥١٥): والحق أن مثل هذا لايتعقب به البخاري لأنه لم تخف عليه العلة، بل عرفها وأبرزها وأشار إلى أنها لاتقدح ، وكأن ذلك لأن أصل الحديث معروف ومتنه مشهور مروي من عدة طرق، فيستفاد منه أن مراتب العلل متفاوتة ، وأن ما ظاهره القدح منها إذا انجبر زال عنه القدح .

الثالث: علة في الإسناد وتقدح فيه وفي المتن .

كإبدال راو ضعيف براو ثقة .

قال الحافظ في النكت على ابن الصلاح (٣١٤): فإن أبدل راو ضعيف براو ثقة، وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن أيضا، إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة .

ومن أغمض ذلك أن يكون الضعيف موافقا للثقة في نعته .

(١) ونحوه في شرح العراقي على الألفية (١/ ٢٣٠) وشرح السخاوي (١/ ٢٢٩).

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح (١٠٦) وشرح السخاوي على الألفية (١/ ٢٠٣).

ومثال ذلك ما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي أحد الثقات عن عبد الرحمان بن يزيد بن جابر، وهو من ثقات الشاميين، قدم الكوفة، فكتب عنه أهلها ولم يسمع منه أبو أسامة، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمان بن يزيد بن تميم، وهو من ضعفاء الشاميين، فسمع منه أبو أسامة وسأله عن اسمه، فقال: عبد الرحمان بن يزيد، فظن أبو أسامة أنه ابن جابر، فصار يحدث عنه وينسبه من قبل نفسه، فيقول: حدثنا عبد الرحمان بن يزيد بن جابر، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة عن ابن جابر، وهما ثقتان، فلم يفطن لذلك إلا أهل النقد، فميزوا ذلك ونصوا عليه كالبخاري وأبي حاتم وغير واحد. اهـ.

قلت: وهذا غير خاص بأبي أسامة، بل وقع لغيره من أهل الكوفة كحسين الجعفي.

ومن أمثلته ما رواه أبو داود (٤/ ٢٧٢) والنسائي (١٣٧٤) وابن ماجة (١/ ٥٢٤) من حديث حسين الجعفي عن عبد الرحمان بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم (إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة، فأكثروا علي من الصلاة فيه فإن صلاتكم معروضة علي) . . . الحديث .

قال ابن القيم في تهذيب السنن (٤/ ٢٧٣): وأما الفريق الثاني الذي ضعفوه، فقالوا: هذا حديث معروف بحسين بن علي الجعفي، حدث به عن عبد الرحمان بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس.

قالوا : ومن نظر ظاهر هذا الإسناد لم يرتب في صحته لثقة رواته وشهرتهم، وقبول الأئمة أحاديثهم واحتجاجهم بها. وحدث بهذا الحديث عن حسين الجعفي جماعة من النبلاء، قالوا: وعلته أن حسين بن علي الجعفي لم يسمع من عبد الرحمان بن يزيد بن جابر، وإنما سمع من عبد الرحمان بن يزيد بن تميم، وعبد الرحمان بن يزيد بن تميم لايحتج به.

فلما حدث به حسين الجعفي غلط في اسم الجد فقال: ابن جابر، وقد بين ذلك الحفاظ ونبهوا عليه . . .

ثم نقل كلام البخاري من التاريخ الكبير وكلام ابن أبي حاتم من الجرح والتعديل، وكلام الخطيب من تاريخ بغداد، وقد تقدم.

الرابع : علة في المتن ولاتقدح فيهما .

كاختلاف ألفاظ حديث مع إمكان الجمع .

قال الحافظ ابن حجر في الهدي ضمن جوابه عن اعتراضات الدارقطني وغيره على البخاري (٣٤٨) : القسم السادس منها : ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن ، فهذا أكثره لايترتب عليه قدح لإمكان الجمع في المختلف من ذلك أو الترجيح .

وقال الحافظ في الفتح (٤/ ٣٣٢): وقال بعضهم: حديث (البيعان بالخيار) جاء بألفاظ مختلفة، فهو مضطرب لايحتج به ، وتعقب بأن الجمع بين ما اختلف من ألفاظه ممكن بغير تكلف ولا تعسف ، فلا يضره الاختلاف، وشرط المضطرب أن يتعذر الجمع بين مختلف ألفاظه ، وليس هذا الحديث من ذلك .

وقال الحافظ في الفتح (٣/ ٤٤٧) بعد أن ذكر اختلافا في متن حديث رواه البخاري: . . . وأن الجمع بين المختلف منها ممكن كما تقدم ، وهو أولى من دعوى الاضطراب والطعن في الروايات المقيدة لأجل الاضطراب كما جنح إليه ابن الصلاح ، وتبعه النووي ، لأن شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه بحيث يتعذر الترجيح أو الجمع ، ولم يتعذر ذلك هنا . .

ومما أعل الاضطراب ، وجمع بين وجوهه الحافظ ابن حجر : حديث أنس في البسملة الذي مثل به ابن الصلاح وغيره للمضطرب ، ورد عليهم الحافظ في النكت (٣١٧) وقال إن الجمع ممكن بين رواياته .

وحاصل ما ذكر : أن الثابت من تلك الروايات ثلاثة :

- نفي الجهر بالبسملة .

- ونفي قراءتها .

- والاقتصار على الافتتاح بالحمد لله رب العالمين.

قال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٣١): وحينئذ فطريق الجمع بين هذه الروايات ، كما قال شيخنا ، ممكن ، بحمل نفي القراءة على نفي السماع ، ونفي السماع على نفي الجهر، ويؤيده أن لفظ رواية منصور بن زاذان : فلم يسمعنا قراءة بسم الله ، وأصرح منها رواية الحسن عن أنس كما عند ابن خزيمة : كانوا يسرون بسم الله . اهـ.

٢- ومن الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وجمع بينها الحافظ : فروى أبو الأحوص وجماعة عن أبي إسحاق عن البراء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن قدم المدينة (١٦) شهرا نحو بيت المقدس، ثم حولت القبلة . رواه مسلم والنسائي وغيرهما.

وراه إسرائيل وجماعة عن أبي إسحاق به ، فقالوا: (١٦) أو (١٧) شهرا على الشك. رواه البخاري وغيره.

وفي رواية أخرى أنها (١٧) شهرا . رواه البزار .

وفي الباب روايات أخرى كثيرة ، لكنها ضعيفة .

فجمع الحافظ بينها في الفتح (١/ ٩٦) فقال: والجمع بين الروايتين سهل بأن يكون من جزم بستة عشر لفق من شهر القدوم وشهر التحويل شهرا وألغى الزائد، ومن جزم بسبعة عشر عدهما معا، ومن شك تردد في ذلك.

٣- ومن تلك الأحاديث كذلك ما رواه البخاري عن أبي موسى الأشعري قال: خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى الحائط من حوائط المدينة لحاجته، وخرجت في إثره، فلما دخل الحائط جلست على بابه، وقلت: لأكونن اليوم بواب النبي صلى الله

عليه وسلم ولم يأمرني . . . الحديث .

وفي رواية أخرى : أمرني بحفظ الباب .

فجمع الحافظ بينهما بأنه فعل ذلك ابتداء من قبل نفسه، فلما استأذن أولا لأبي بكر، وأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يأذن له ويبشره بالجنة وافق ذلك اختيار النبي لحفظ الباب . . . ويحتمل أن يكون أطلق الأمر على التقرير .

وفي الباب أمثلة عديدة ، وقد تكلم الحافظ العلائي عن الحديث المضطرب بكلام جامع مانع ، لم يسبق إليه، ولم ينسج على منواله، ونقله عنه الحافظ ابن حجر في النكت (٣٣١) فانظره .

٤ـ ومن أمثلته كذلك : حديث عمر أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني نذرت أن اعتكف ليلة في الجاهلية ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أوف بنذرك. رواه الشيخان .

وفي رواية : إني نذرت أن اعتكف يوما .

فجمع ابن القيم في تهذيب السنن (٧/ ١٠٧) بينهما بأن الليلة تطلق ويراد بها اليوم فلا تعارض .

وجنح الحافظ في النكت (٣٤١) : إلى أن ذلك من تصرف الرواة ، فقال : فعبر بعض الرواة عنه بيوم وأراد بليلته، وعبر بعضهم بليلة وأراد بيومها[١] .

ومن أنواع هذا القسم كذلك : زيادة لفظة في المتن ليست منافية للأصل .

قال الحافظ ابن حجر في الجواب عن اعترضات الدارقطني في الهدي (٣٤٧) : القسم الثالث منها : ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددا أو أضبط ممن لم يذكرها ، فهذا لا يؤثر التعليل به .

---

(١) الفتح لابن حجر (١٣/ ٥٠).

الخامس : علة في المتن وتقدح في الإسناد .

ذكر الحافظ في النكت (٣١٥) من أمثلته : ما يرويه راو بالمعنى الذي ظنه يكون خطأ ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك ، فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي فيعلل الإسناد .

وقد مضت لهذا أمثلة في أسباب العلة ، وستأتي أخرى في أجناس العلل ، ونذكر هنا مثالا .

قال الحافظ في النكت (٣٤٤) : ومن الأحاديث التي رواها بعض الرواة بالمعنى الذي وقع له وحصل من ذلك الغلط لبعض الفقهاء بسببه ما رواه العلاء بن عبد الرحمان عن أبيه عن أبي هريرة (ض) قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كل صلاة لايقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج . الحديث .

ورواه عنه سفيان بن عيينة وإسماعيل بن جعفر وروح بن القاسم وعبد العزيز الدراوردي وطائفة من أصحابه .

وهكذا رواه عنه شعبة في رواية حفاظ أصحابه وجمهورهم ، وانفرد وهب بن جرير عن شعبة بلفظ : (لاتجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب) ، حتى زعم بعضهم أن هذه الرواية مفسرة للخداج الذي في الحديث وأنه عدم الإجزاء .

وهذا لا يتأتى له ، إلا لو كان مخرج الحديث مختلفا .

فأما والسند واحد متحد ، فلا ريب في أنه حديث واحد اختلف لفظه ، فتكون رواية وهب بن جرير شاذة بالنسبة إلى ألفاظ بقية الرواة لاتفاقهم دونه على اللفظ الأول .

لأنه يبعد كل البعد أن يكون أبو هريرة (ض) سمعه باللفظين ثم نقل عنه ذلك فلم يذكره العلاء لأحد من رواته على كثرتهم إلا لشعبة ، ثم لم يذكره شعبة لأحد من رواته على كثرتهم إلا لوهب بن جرير .

ومن ذلك حديث الواهبة نفسها . . . إلى آخر كلامه ، فانظره لزيادة الفائدة ،

وسأعود لنقل كلامه هذا إن شاء الله في أجناس العلل. لأهمية وفائدته.

السادس : علة في المتن وتقدح فيهما جميعا .

كرواية متن بلفظ يستغرب فيقدح فيهما .

ومثاله: ما رواه البخاري (٧/ ٤٧١) قال : ثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب ثنا عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة (ض) قال شهدنا خيبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل ممن معه يدعي الإسلام: هذا من أهل النار. . . الحديث.

وتبع شعيبا عليه معمر ، أخرجه البخاري كذلك، وهذا هو المحفوظ، ورواه شبيب بن سعد عن يونس عن الزهري أخبرني ابن المسيب وعبد الرحمان بن عبد الله بن كعب أن أبا هريرة قال : شهدنا حنينا قال الحافظ في الهدي (٣٧٠) : وهو شذوذ منه . اهـ.

ومنه أن يكون الحديث في نفسه مشهورا ، لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة ليست منه، فتقدح فيهما جميعا.

وأمثلته عديدة، وتقدمت نماذج منه، وستأتي أخرى في أجناس العلل .

قال الحافظ في الهدي (٣٤٧): القسم الثالث منها: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددا أو أضبط ممن لم يذكرها ، فهذا لا يؤثر التعليل به، إلا إن كانت الزيادة منافية ، بحيث يتعذر الجمع ، أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته ، فما كان من هذا القسم فهو مؤثر .

فائدة جليلة :

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ٥٨٥) متعقبا ابن القطان : قلت تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن ، فإذا قالوا أخطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجح الاحتمال فيعتمد ، ولولا ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ، وهو

ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه ، في حد الصحيح[١] .

وقال العلائي في جامع التحصيل (١٣٢) : والمتبع في التعليل إنما هو غلبة الظن . اهـ.

قلت : ولهذا ترى أبا حاتم وغيره من الحفاظ يعلون الأحاديث ولا يجزمون بالتعليل : فيقولون : لعله كذا وكذا .

أو يشبه أن يكون كذا، وهذا كثير عنهم وفي تصرفاتهم في كلامهم على الأحاديث والعلل[٢] .

ولهذا السبب اختلف أئمة الحديث في تعليل كثير من الأحاديث، وكم من حديث أعله غير واحد من الأئمة، وصححه مثل البخاري وأخرجه في الصحيح .

وقال الحافظ ابن حجر في فاتحة جوابه عن إعلال الدارقطني وأبي حاتم وأبي زرعة والترمذي وغيرهم لحديث خرجه البخاري في صحيحه (٣٤٩) : فانظر إلى هذا الحديث كيف حكم عليه بالمرجوحية مثل أبي زرعة، وهما إماما التعليل، وتبعهما الترمذي، وتوقف الدارمي، وحكم عليه بالتدليس الموجب للانقطاع أبو أيوب الشاذكوني، ومع ذلك فتبين بالتنقيب و التتبع التام أن الصواب في الحكم له بالراجحية، فما ظنك بما يدعيه من هو دون هؤلاء الحفاظ النقاد من العلل، هل يسوغ أن يقبل منهم في حق مثل هذا الإمام مسلما، كلا والله، والله الموقف .

---

(١) وانظر النكت (٣٧٦) .

(٢) انظر مثلا علل ابن أبي حاتم (٢/ ٩٤ـ١٢٤ـ٢٢٦ـ١٣٨ـ١٧٧ـ٢٢٣) والفتح لابن حجر(١/ ٥٨٥) وعلل الدارقطني(٥/ ٣١٨ـ٣٢١) .

الفصل التاسع : أشهر المصنفات في العلل

رغم قلة المتمكنين والممارسين لعلم العلل، فقد خلف لنا أئمة هذا الشأن جملة وافرة من المصنفات فيه، بعضها مفرد في علل الأحاديث وبعضها يذكر العلل تباعا واستطرادا، وبعضها مرتب وبعضها غير مرتب.

قال أبو عبد الله الحميدي : ثلاث كتب من علوم الحديث يجب الاهتمام بها كتاب العلل، وأحسن ما وضع فيه كتاب الدارقطني.

قلت : وجمع كتاب العلل في عدة كتب علي بن المديني إمام الصنعة، وجمع أبو بكر الخلال ماوقع له من علل الأحاديث التي تكلم عليها الإمام أحمد فجاء في ثلاثة مجلدات، وفيه فوائد جمة، وألف ابن أبي حاتم كتابا في العلل مجلد كبير[1] . . . .

وقال ابن رجب في شرح العلل (٤١٢) : وقد صنفت فيه كتب كثيرة مفردة، بعضها غير مرتبة كالعلل المنقولة عن يحيى القطان وعلي بن المديني وأحمد ويحيى وغيرهم.

وبعضها مرتبة، ثم منها مارتب على المسانيد كعلل الدارقطني، وكذلك مسند علي بن المديني، ومسند يعقوب بن شيبة، هما في الحقيقة موضوعان لعلل الحديث.

ومنها ما هو مرتب على الأبواب كعلل ابن أبي حاتم ، والعلل لأبي بكر الخلال الحنبلي، وكتاب العلل للترمذي، أوله مرتب، وأواخره غير مرتب. اهـ.

فاتضح من خلال كلام ابن رجب هذا أن لعلماء الحديث عدة مناهج وطرق في تصنيفهم للعلل.

---

(١) السير للذهبي (١٩/ ١٢٤)، ونقله في وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٣) باختصار.

١ـ تصنيف العلل على المسانيد.

وذلك بأن يجمع مصنف علل الأحاديث مرتبة على مسانيد الصحابة فيجمع علل حديث ابن عمر على حدة، وعلل حديث ابن عباس، وهكذا، وممن سلك هذا النهج: الدارقطني في العلل والبزار في المسند الكبير المعلل، ويعقوب بن شيبة في المسند المعلل وغيرهم.

٢ـ تصنيف العلل على الأبواب الفقهية.

وذلك بأن يعمد مصنف إلى تخريج الأحاديث المعللة مرتبة على الأبواب الفقهية، ويذكر عللها، كما فعل ابن أبي حاتم في العلل.

٣ـ تصنيف علل الأحاديث حسب تراجم الرجال.

وهذه الكتب تجمع بين الجرح والتعديل وعلل الأحاديث.

ومنها: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، والتاريخ والعلل لابن معين، والكامل لابن عدي، والضعفاء للعقيلي وغيرها.

٤ـ تصنيف علل أحاديث شيخ معين.

كما فعل ابن المديني، حيث صنف علل حديث ابن عيينة، ومحمد بن يحيى الذهلي صنف علل حديث الزهري.

٥ـ تصنيف العلل متفرقة غير مرتبة ترتيبا معينا.

ومنها علل الترمذي الكبير، وعلل ابن المديني.

فلنذكر جملة من أهم كتب العلل، ونتكلم على كل كتاب بما تيسر. ونختم بالكلام على كتب المعاصرين في ذلك، والله المعين.

١ـ العلل لعلي بن المديني (ت٢٣٤)، وله عدة كتب في هذا الباب، منها:

ـ علل المسند.

ـ علل حديث ابن عيينة .

ـ العلل المتفرقة .

ـ علل رواية أبي الحسن محمد بن أحمد بن البراء .

ـ العلل الكبير .

وهذه الكتب كلها مفقودة، وقد طبع جزء صغير، قيل إنه جزء من العلل[١] .

وهو غير مرتب، يقع في (٧٠صفحة): تكلم فيه علي بن المديني على من يدور عليهم الإسناد ومشاهير المفتين وتلامذتهم ، فمن بعدهم، ثم ذكر جملة من أئمة التابعين وأتباعهم، ومن صح لهم سماع منهم.

ثم ذكر علل أحاديث متفرقة، وفي ضمنه الكلام على الرجال والوفيات.

وغالب أجوبة ابن المديني مختصرة، كقوله حديث كذا خطأ، أو وهم، الحديث عندي حديث فلان.

ومنهجه فيه شبيه بمنهج الدارقطني في علله، لكن الدارقطني يطيل في تتبع الطرق.

٢ـ علل الحديث لعبد الرحمان بن أبي حاتم الرازي(ت٣٢٧) .

وهو مطبوع متداول[٢] ، مرتب على الأبواب الفقهية : الطهارة ثم الصلاة، وهكذا.

وهو كتاب جليل عظيم النفع إلا أن مصنفه ذكر فيه العلل الخفية والجلية ، فهو غير خاص بالعلل الخفية كما يظن.

وهو عبارة عن سؤالات عن أحاديث وجهها ابن أبي حاتم لأبيه وأبي زرعة، ولأبي

---

(١) رأيت ابن رشيد نقل في السنن الأبين (١٦٩) من كتاب التاريخ والعلل لابن المديني، وهو في المطبوع من العلل، ففيه دليل على أن المطبوع من التاريخ والعلل. ثم رأيت ابن رجب ينقل منه في فتح الباري (٥/ ١٧٤) وهو في المطبوع منه .

(٢) منها في القاهرة سنة ١٣٤٣ ، وصور في دار المعرفة، بدون تاريخ. وطبع حديثا في مصر طبعة قيل لي إنها متقنة .

حاتم الرازي نصيب الأسد في تلك الأجوبة، والملاحظ لتلك الأجوبة يرى أن أباحاتم وأبا زرعة كثيرا ما يتفقان في حكمهم على الأحاديث بالضعف والبطلان، واختلف كلامهما في جملة أحاديث، وأجوبتهما غالبا مختصرة، نحو هذا باطل، هذا حديث منكر، أو أخطأ فلان في هذا الحديث ونحوه.

وفي الكتاب أشياء منقولة عن غير أبي حاتم وأبي زرعة كابن الجنيد علي بن الحسين الحافظ[١]، وأحمد بن حنبل[٢] وغيرهما. وفيه أشياء قليلة من قبل مصنفه.

وقيل إن ابن عبد الهادي شرح قطعة كبيرة منه.

وقد طبع مؤخرا[٣]، وليس فيه من الشرح شيء، إلا جمع طرق أحاديث ذكرها ابن أبي حاتم، وغالبا يذكر كلام ابن أبي حاتم في آخر كلامه على الأحاديث.

والظاهر عندي أن ابن عبد الهادي بدأ في الشرح فجمع طرق الأحاديث على أن يتفرغ للشرح بتتبع وتوسع، فلم يقض له ذلك.

ومما يدل على ذلك أن الكتاب بدون مقدمة، والله أعلم.

ولعصرينا أبي إسحاق الحويني عليه شرح أيضا، ولم يطبع بعد.

٣ ـ العلل لأحمد بن حنبل (ت٢٤١)، وله عدة روايات :

* ـ العلل رواية المروذي أبو بكر، وأبو الحسن الميموني، وصالح ابنه.

طبع في جزء واحد بتحقيق وصي الله بن محمد عباس. الدار السلفية. الهند. الطبعة الأولى ١٩٩٨.

وهو كتاب غير مرتب بالمرة، وأغلبه في الرجال والجرح والتعديل وضبط الأسماء والمقارنة بين الحفاظ، وفيه من علل الأحاديث أشياء قليلة.

(١) العلل (١/ ٢٥٨ـ٢٩٧).
(٢) العلل (١/ ٤٨١).
(٣) نشر دار الضياء طنطا.

وخاتمة الكتاب كلها أحاديث مسندة وحكايات ، لاعلاقة لأكثرها بعلم العلل والرجال، بل في صلب الكتاب نقول لاتعلق لها بصلب الموضوع، فمنها سؤال حول الصفات[١] وسؤال حول الإيمان[٢].

والغالب أن هذا الكتاب جمعه بعض من تلقى عن هؤلاء الرواة، وفي نسبة تأليف مثل هذا المؤلف للإمام أحمد نظر كبير، فالأولى أن يحشر ضمن كتب السؤالات للإمام أحمد.

ولمثل هذا نظائر كثيرة، منها علل الدارقطني، لم يصنفه بنفسه بل جمعه أبو منصور ابن الكرخي تلميذه، واخترمته المنية قبل إتمامه، فأتمه ورتبه على المسانيد تلميذ الدارقطني كذلك أبو بكر البرقاني.

وكذلك مسند الشافعي لم يصنفه الشافعي بل التقطه بعض النيسابوريين من الأم وغيرها من مسموعات أبي العباس الأصم[٣] وهكذا مسند أبي حنيفة في نظائر كثيرة.

* ـ العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله.

والكتاب مطبوع قديما[٤]، وأغلبه في الرجال والجرح والتعديل ، وهو مجموعة سؤالات وجهها عبدالله أوغيره للإمام أحمد في الرجال وعلل الأحاديث ، وبعضها وجدها بخطه[٥].

وفيه نقول كثيرة جدا عن غير الإمام أحمد، بعضها أسئلة ليحيى بن معين[٦] ، وبعضها نقول في الجرح والتعديل وغيره عن أئمة الجرح والتعديل كيحيى القطان[١] وابن أبي شيبة وابن مهدي ، وغيرهم.

---

(١) (١٩٧).
(٢) (٢٢٢).
(٣) تعجيل المنفعة (٥).
(٤) صدر عن المكتبة الإسلامية بتركيا، تحقيق طلعت قوج بيكيت وإسماعيل جراح أوغلي. ١٩٨٧ .
(٥) (٢/ ٩٤ـ٩٥ـ١١٢ـ١٩٣).
(٦) (٢/ ٩٦ـ٩٧ ـ ٩٨) ومن ٩٨ ـ إلى ١٢٠ .

وفيه من علل الأحاديث الشيء الكثير، وبيان الانقطاع في الروايات ويستطرد أحيانا في ذكر شيوخ بعض الرواة وتلامذتهم[٢].

والكتاب غير مرتب، بل النقول فيه مذكورة كيفما اتفق.

وضمنه أقوال لاعلاقة لها بموضوع الكتاب، من ذلك ماأسنده عن عمر في عدد أيام السنة (٢/ ١٤)، وما أسنده عن حسان بن عطية عدة أمم ياجوج وماجوج، وفي سعة الأرض (٢/ ٩٧)، وماأسنده عن سفيان بن عمار الدهني: ملك النبط ثمانمائة عام وفارس أربعمائة عام (٢/ ١٤)، وما أسنده عن مجاهد: حج خمسة وسبعون نبيا (٢/ ٢٠١) وغيرها كثير، وفيه فوائد فقهية.

٤- العلل لأبي بكر الأثرم.

وهو مفقود.

٥- العلل لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال (ت ٣١١)[٣].

وانتخب منه ابن قدامة منتخبا، وقد طبع بعضه.

٦- العلل الواردة في الأحاديث النبوية لأبي الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥).

وهو مرتب على المسانيد، وهو عبارة عن سؤالات حول أحاديث، كان أبو منصور بن الكرخي يريد أن يصنف بها مسندا معللا، فكان يدفع أصوله إلى الدارقطني فيعلم له على الأحاديث المعللة، فاخترمته المنية قبل إتمام كتابه، فقام أبو بكر البرقاني بتحرير تلك الأجوبة ورتبها على المسند.

صدر في دار طيبة، بتحقيق محفوظ الرحمان زين الله السلفي.

وأغلب الكتاب في ذكر الاختلافات بين الرواة في رواية الأحاديث رفعا ووقفا،

(١) (٢/ ٥٠ - ١٢١) (من ٢١٢ إلى ٢٢١).

(٢) العلل (١/ ٧٧ - ١٦٠ - ١٦١).

(٣) وهو مفقود كذلك، وقال الكتاني في الرسالة المستطرفة (١٤٨): وهو في عدة مجلدات.

ووصلا وإرسالا ، وزيادة ونقصا ونحوها .

يسأل عن الحديث ، فيقول : رواه فلان عن فلان كذا .

وخالفه فلان فرواه كذا .

وتابعه فلان فرواه كذا ، وهكذا .

ثم يرجح أحد الوجوه المختلفة وقد لا يرجح شيئا ، وقد يسكت ويتوقف . ولا ينقل ترجيح الروايات عن غيره إلا نادرا .

وكثيرا ما يشتغل بذكر الاختلافات بين الرواة ، ويكون المختلفون ضعفاء بل ومتروكين . ويندر أن يبين علة ترجيح رواية على الأخرى .

وفيه كلام في الرجال والرواة عند كلامه على علل الأحاديث .

وفيه ذكر جميع أنواع العلل الجلية والخفية ، والعلل القادحة وغير القادحة .

والأحاديث المخرجة في المسانيد غير مرتبة ، مما يتعذر معه الرجوع بسهولة لتلك الأحاديث ، وخصوصا في المسانيد الكبيرة كمسانيد المكثرين .

ولهذا قال ابن كثير في مختصر علوم الحديث (١/ ١٩٨) : ولكنه يعوزه شيء لابد منه وهو أن يرتب على الأبواب ليقرب تناوله للطلاب أو أن تكون أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم مرتبين على حروف المعجم ليسهل الأخذ منه فإنه مبدد جدا ، لا يكاد يهتدي الإنسان إلى مطلوبه منه بسهولة .

قلت : لكن محقق الكتاب قد قام بفهرسة جيدة جامعة لكل ما يحتاج إليه الباحث من ذلك .

نعم لو رتب الكتاب بأكمله على الأبواب الفقهية كان حسنا .

٧ـ العلل لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي صاحب السنن(ت٢٧٩) ، وله كتابان :

* العلل الكبير، وهو مفقود، وهو غير مرتب، لكن رتبه القاضي أبو طالب على الأبواب، وقد طبع هذا قديما بعالم الكتب، بتحقيق جماعة من المحققين. وغالبه سؤالات وجهها الترمذي للبخاري، وفيه من علل الأحاديث شيء كثير.

* العلل الصغير، ألحقه بآخر الجامع، وهو الذي شرحه ابن رجب، ولم يظهر وجه تسمية ما أورده فيه بالعلل. فقد تكلم رحمه الله فيه عن جملة مباحث، هي بعلم أصول الحديث أو علم المصطلح أحق وأولى من علم العلل. فقد ذكر فيه رحمه الله أسانيده في نقل أقوال الفقهاء، وجواز الكلام في الرجال وأنه ليس بغيبة، وأهمية الإسناد، وجواز الرواية بالمعنى، والتثبت في الأخذ، وذكر بعض أنواع التحمل كالقراءة والإجازة والمناولة، وتكلم عن حجية المرسل وعدمه، وعن اصطلاحه في إطلاق الحسن، وعن إطلاق المحدثين للغرابة.

هذه هي جملة ما تكلم عليه هناك.

٨ـ التمييز للإمام مسلم بن الحجاج(ت٢٦١).

وقد طبع الموجود منه[1]، وهو كتاب جليل لو وجد كاملا.

٩ـ المسند الكبير المعلل لأبي بكر البزار أحمد بن عمرو(ت٢٩٢)، المسمى البحر الزخار.

وهو مرتب على المسانيد، ومراده بالعلة فيه معناها العام. نشرته مكتبة العلوم والحكم، بتحقيق محفوظ الرحمان زين الله.

١٠ـ المسند المعلل ليعقوب بن شيبة(ت٢٦٢).

وقد طبعت قطعة منه، وهي الجزء العاشر من مسند عمر، طبع في المطبعة الأمريكية ببيروت، سنة ١٣٥٩، تحقيق سامي حداد.

١١ـ علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج للحافظ أبي الفضل بن

(١) طبع طبعتان، منها بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي في الرياض، وأخرى بتحقيق مشهور حسن سلمان.

عمار الشهيد(ت٣١٧).

وهو مطبوع في جزء صغير في دار الهجرة بالرياض، بتحقيق علي حسن الحلبي.

وهو غير مرتب، ويذكر فيه علل أحاديث منتقدة على مسلم، وأغلبها في العلل الخفية والإرسال والوصل والزيادة والنقص.

١٢ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لأبي الفرج بن الجوزي الحنبلي(ت٥٩٧).

وهو مرتب ترتيبا فقهيا، ويذكر فيه علل الأحاديث الخفية والجلية، وأغلبها علل جلية.

طبع في فيصل أباد بباكستان بتحقيق إرشاد الحق الأثري.

١٣ـ الزهر المطلول في الخبر المعلول لابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢).

وهو مفقود، استله من علل الدارقطني.

وتذكر كتب التراجم والفهارس وغيرها كتبا كثيرة مفردة في العلل لانعلم شيئا عن مكان وجودها، وقد استوعبها الدكتور محفوظ الرحمان زين الله السلفي في تحقيقه لعلل الدارقطني (١/ ٤٧ـ٥٦) وذكرت غالبها في فصل تاريخ علم العلل، فلا نطيل بإعادتها هنا، فعد إلى الفصل المذكور.

ب ـ القسم الثاني: كتب مؤلفة في أبواب خاصة، تذكر العلل استطرادا وتبعا.

وهي على أنواع:

١ـ كتب الرجال، ومنها:

ـ التاريخ ليحيى بن معين(ت٢٣٣)، رواية عباس الدوري.

وهو من منشورات كلية الشريعة مكة المكرمة. تحقيق أحمد نور سيف. ١٣٩٩/ ١٩٧٩.

ـ العلل ومعرفة الرجال لأحمد، وقد تقدم.

ـ الكامل في معرفة الرجال للحافظ عبد الله بن عدي الجرجاني(ت٣٦٥).

طبع في دار الفكر، بيروت. بتحقيق سهيل زكار، ويحيى مختار غزاوي.

ـ التاريخ الكبير لأبي عبد الله البخاري(ت٢٥٦).

طبع في دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد في الهند. وصور مرارا.

٢ـ كتب السؤالات والمسائل، وهي كثيرة جدا.

منها سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره[١]، وسؤالات أبي داود لأحمد[٢]، وسؤالات البرذعي لأبي زرعة[٣]، وسؤالات ابن الجنيد لابن معين[٤]، وسؤالات الحاكم للدارقطني[٥]، وسؤالات الآجري لأبي داود[٦]، ومسائل ابن هانئ لأحمد[٧]، وسؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني[٨]، سؤالات السلفي لخميس الحوزي[٩]، وسؤالات مسعود السجزي لأبي عبد الله الحاكم[١٠].

وكلها مطبوعة متداولة. والعلل فيها قليلة.

---

(١) طبع مكتبة المعارف. الرياض، بتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر الطبعة الأولى ١٩٨٤.

(٢) طبع مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة، بتحقيق زياد منصور. الطبعة الأولى ١٩٩٤.

(٣) منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. سعدي الهاشمي. الطبعة الأولى ١٤٠٢/ ١٩٨٢.

(٤) طبع مكتبة الدار بالمدينة. تحقيق أحمد نور سيف. الطبعة الأولى ١٤٠٨.

(٥) طبع مكتبة المعارف بالرياض. تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الطبعة الأولى ١٤٠٤.

(٦) منشورات الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة، بتحقيق محمد علي قاسم العمري ١٤٠٣.

(٧) طبع المكتب الإسلامي. بيروت. زهير الشاويش.

(٨) طبع مكتبة المعارف الرياض، بتحقيق موفق عبد الله عبد القادر. الطبعة الأولى ١٤٠٤.

(٩) طبع دار الفكر. دمشق. الطبعة الأولى. ١٤٠٢.

(١٠) صدر في دار الغرب الإسلامي، بتحقيق موفق عبد الله عبد القادر. الطبعة الأولى ١٤٠٤.

٢ـ الكتب الحديثية المسندة .

وأكثرها لايخلو من تعليل ، كالكتب الستة ، وخصوصا صحيح البخاري، وسنن الترمذي وسنن النسائي و كتب المسانيد والسنن، والمعاجم وغيرها ، وكذالك الكتب المفرد في الأنواع الحديثية ككتب التدليس والادراج والإرسال ونحوها .

٣ـ كتب الاستدراكات والنقد .

ومنها :

ـ بيان الوهم والإيهام لأبي الحسن بن القطان الفاسي (ت٦٢٨) .

طبع في دار طيبة ، السعودية . بتحقيق الحسين أيت اسعيد .

وهو كتاب عظيم النفع ، وقد جمعت فوائده الحديثية في كتاب مفرد، طبع بالرباط .

ـ بغية النقاد النقلة لأبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي(ت٧٢١) .

ولم يطبع بعد، فيه فوائد جيدة .

ـ الإلزامات والتتبع للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني(ت٣٨٥) .

طبع بتحقيق مقبل بن هادي الوادعي .

وهو مفرد في علل أحاديث الصحيحين .

ـ التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري، للحافظ أبي علي الجياني الغساني(ت٤٩٨) .

طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط ، بتحقيق محمد أبو الفضل .

ـ التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح لمسلم ، للحافظ أبي علي الجياني الغساني(ت٤٩٨) .

طبع رابطة علماء المغرب، بتحقيق محمد أبو الفضل .

٤ـ كتب التخريج ، وهي كثيرة جدا وهي محشوة بذكر العلل .

من أشهرها :

ـ البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن (ت٨٠٤) .

وقد طبع بعضه في دار العاصمة، بتحقيق جمال محمد السيد، سنة ١٤١٤، ولو تم لكان كتابا عجبا، وطبع مختصره، وهو في غاية الاختصار. وقرأت حديثا في مجلة البيان أنه طبع في السعودية كاملا في ١٠ مجلدات .

ـ نصب الراية لأحاديث الهداية لجمال الدين الزيلعي(ت٧٦٢) .

طبع في دار الحديث بالقاهرة. بتحقيق زاهد الكوثري .

ـ الإمام في معرفة أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد القشيري(ت٧٠٢) .

وقد طبع حديثا الموجود منه ، بتحقيق سعد الحميد، أصدرته دار المحقق، وهو كتاب غاية في التدقيق والتحقيق .

ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢) .

طبع بتحقيق عبد الله هاشم اليماني في المدينة المنورة .

ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لمحمد ناصر الدين الألباني .

مطبوع متداول، طبع المكتب الإسلامي ببيروت .

ـ وسلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني، وقد بلغت إلى حدود الساعة المجلد (١١) .

ـ والسلسلة الصحيحة له .

ـ صحيح سنن أبي داود له، الطبعة المخرجة، المطبوعة حديثا في (١٢) مجلدا .

تنبيه :

١ـ مفهوم العلة في أكثر هذه الكتب بما فيها علل الدارقطني وعلل ابن أبي حاتم والعلل لأحمد، شامل للمعنى العام للكلمة، أي يشمل العلل الخفية والعلل الجلية .

وليس من ضمنها كتاب مفرد في العلل الخفية فقط، فيما أعلم .

٢ـ هذه الكتب لايغني بعضها عن بعض، فكم من حديث اختصر الكلام فيه ابن أبي حاتم، استوفى الكلام فيه مثل الدارقطني أوالترمذي أوالبخاري أوغيرهم .

وعليه فإن إطلاق الكلام بأن كتابا يغني عن غيره لا يصح . ومن تتبع كلام أئمة الفن، خصوصا كتب المتأخرين الجامعة للكلام أمثال الحافظ ابن حجر والزيلعي والعراقي والألباني في تخاريجهم يعلم صدق ما أقول .

نعم تمتاز علل الدارقطني عن غيرها بالتوسع في تتبع اختلاف الرواة واتفاقهم في رواية الحديث الواحد، ولهذا كان كتابه أجمع كتب الفن و أوسعها، ومع ذلك فهي لاتغني عن غيرها، كما ثبت عندي بالتتبع ولله الحمد، ومن جرب مثل تجربتي، عرف مثل معرفتي .

* ـ كتب المعاصرين

وأما كتب المعاصرين، فمما وقفت عليه منها :

١ـ الحديث المعلل لخليل إبراهيم ملا خاطر .

وهو جزء صغير يقع في (٨٠) صفحة ، صدر عن مكتبة دار الوفاء . جدة .

وقد اختصره مصنفه من كتب المصطلح كمقدمة ابن الصلاح وفروعها وشرح العلل لابن رجب .

ولا جديد فيه إلا تكرار لما قاله ابن الصلاح وابن حجر وابن رجب .

٢ـ العلل في الحديث دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي للدكتور همام عبد الرحيم سعيد.

طبع في دار العدوي للتوزيع ـ الأردن.

وهو أحسن دراسة صدرت في الباب. وهو يقع في (٣١٩) صفحة، وله فيه أوهام نبهت على بعضها، ويعوزه الترتيب الدقيق.

لكن الكتاب جعل دراسة لكلام ابن رجب في شرح العلل، وأطال في ترجمة ابن رجب، ولا يخلو الكتاب من فوائد.

٣ـ الحديث المعلول ـ قواعد وضوابط، لحمزة المليباري.

وهو يقع في (١٠٤) صفحة، صدر عن دار ابن حزم، وهو بحث قاصر، لكن فيه فوائد ليست في غيره.

٤ـ علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام لشيخنا في الإجازة: إبراهيم بن الصديق.

وقد جعله خاصا بكتاب ابن القطان، ومفهوم العلة فيه عام، وله فيه أوهام عدة، كما ذكرت في كتابي: آراء ابن القطان الفاسي.

الفصل العاشر : أجناس العلل

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : المصنفات في أجناس العلل

المبحث الثاني : أجناس العلل .

المبحث الأول: المصنفات في أجناس العلل

أقصد بأجناس العلل أنواع العلل التي يعل بها المحدثون الأحاديث.

وأقصد بالعلل العلل الخفية.

هذا، ولم أعثر في حدود علمي على كتاب مفرد في هذا الباب، بل لم أر من توسع في الكلام عليها، ولو ضمن بحث خاص.

وأقدم مصدر ذكرها هو الحاكم أبو عبد الله في كتابه معرفة علوم الحديث، وذكر منها عشرة، ثم قال (١١٩): فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم.

وناقشه الحافظ في أحدها في النكت (٢٩٨ـ٣١٢ـ٣١٣). ولما جاء الترمسي شارح ألفية السيوطي في الحديث، نظمها في أبيات.

فلنذكر حاصل ما ذكره الحاكم، ثم نتكلم عليه بما شاء الله.

ذكر الحاكم رحمه الله عشرة أنواع للعلل.

الجنس الأول عند الحاكم:

قال الحاكم في المعرفة (١١٣): فالجنس الأول من أجناس علل الحديث: مثاله ما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال ثنا محمد بن إسحاق الصغاني قال ثنا حجاج بن محمد قال قال ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من جلس مجلسا كثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، إلا غفر له ما

كان في مجلسه ذلك.

قال أبو عبد الله: هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح، وله علة فاحشة، حدثني أبو نصر أحمد بن محمد الوراق قال سمعت أبا حامد أحمد بن حمدون القصار يقول سمعت مسلم بن الحجاج وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبل بين عينيه وقال: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله.

حدثك محمد بن سلام قال ثنا مخلد بن يزيد الحراني قال أخبرنا ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في كفارة المجلس، فما علته؟

قال محمد بن إسماعيل: هذا حديث مليح، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث، إلا أنه معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيل قال حدثنا وهيب قال ثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله.

قال محمد بن إسماعيل: هذا أولى، فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماعا من سهيل. انتهى كلام الحاكم.

قلت: حاصل ما ذكر أن يكون الحديث موقوفا فيهم بعض الرواة فيسلك فيه الجادة فيرفعه واهما.

والحديث رواه الترمذي (٣٤٣٣) وأحمد (٢/ ٤٩٤) وابن حبان (٥٩٣) والطحاوي في شرح المعاني (٤/ ٢٨٩) والنسائي في عمل اليوم والليلة (٣٩٧) والطبراني في الأوسط (٧٧) والحاكم في المستدرك (١٩٦٩) جميعا من طريق حجاج به.

وقد أعله البخاري كما تقدم.

وأعله أبو حاتم، وأبو زرعة، وأحمد بن حنبل وبعدهم جميعا الدارقطني.

قال أبو حاتم وأبو زرعة عن حديث موسى بن عقبة: هذا خطأ، رواه وهيب عن سهيل عن عون بن عبد الله موقوفا. وهذا أصح.

قلت: أي ابن أبي حاتم: لأبي: الوهم ممن هو؟ قال: يحتمل أن يكون الوهم من ابن جريج، ويحتمل أن يكون من سهيل، وأخشى أن يكون ابن جريج دلس هذا الحديث عن موسى بن عقبة، ولم يسمعه من موسى أخذه من بعض الضعفاء. **العلل** (٢٠٧٨).

وقال الدارقطني في العلل (٨/ ٢٠٤): وقال أحمد بن حنبل: حدث به ابن جريج عن موسى بن عقبة، وفيه وهم، والصحيح: قول وهيب. وقال: وأخشى أن يكون ابن جريج دلسه عن موسى بن عقبة أخذه من بعض الضعفاء عنه، والقول كما قال أحمد. اهـ.

فأعل هؤلاء الأئمة الحديث باحتمال أن يكون دلسه ابن جريج أو وهم فيه سهيل.

أما الاحتمال الأول فاستبعده الحافظ ابن حجر في النكت (٣٠٣)، لوقوع التصريح بسماع ابن جريج في مصادر شتى منها: المسند والمعجم الأوسط ومعجم ابن جميع.

قلت: وكذلك صرح في سنن الترمذي وشرح المعاني للطحاوي وعمل اليوم والليلة للنسائي وغيرها.

قلت: لكن قد يقال: إن ابن جريج قد دلسه، ووهم في التصريح بالسماع حال تحديثه به لحجاج أو وهم حجاج فصرح أو من دونه أو غيره.

وخصوصا وأن أحمد أعله بذلك احتمالا، وهو يعلم أن ابن جريج صرح بالسماع، لأنه خرجه في مسنده مصرحا بالسماع كما تقدم.

وقد قدمت تحذير الأئمة من ورود التحديث في الأسانيد وهما، ومنهم الإمام أحمد.

وأما الاحتمال الثاني، فقد قال الحافظ ابن حجر في النكت (٣٠٤): وبقي ما خشيه

أبو حاتم من وهم سهيل فيه .

وذلك أن سهيلا كان قد أصابته علة نسي من أجلها بعض حديثه ، ولأجل هذا قال فيه أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به .

فإذا اختلف عليه ثقتان في إسناد واحد، أحدهما أعرف بحديثه وهو وهيب من الآخر ـ وهو موسى بن عقبة ـ قوي الظن بترجيح رواية وهيب ، لاحتمال أن يكون عند تحديثه لموسى بن عقبة لم يستحضره كما ينبغي وسلك فيه الجادة، فقال : عن أبيه، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ كما هي العادة في أكثر أحاديثه .

ولهذا قال البخاري في تعليله : لا نعلم لموسى سماعا من سهيل .

(يعني) أنه إذا كان غير معروف بالأخذ عنه ووقعت عنه رواية واحدة خالفه فيها من هو أعرف بحديثه وأكثر له ملازمة رجحت روايته على تلك الرواية المنفردة .

وقد ذهب بعض المتأخرين إلى تصحيح الحديث معرضين عن أقوال كبار الحفاظ الذين تكلموا فيه، ومتابعين لأقوال بعض المتساهلين في تصحيحه أمثال ابن حبان والحاكم .

والعجب من الحاكم كيف يعله في كتابه المعرفة ويصححه في المستدرك، ولا ينفعه إشارته فيه لعلته .

وممن قال بصحته ابن القيم ، كما تقدم .

الجنس الثاني عند الحاكم :

قال رحمه الله (١١٤) : والجنس الثاني من علل الحديث : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا العباس بن محمد الدوري قال ثنا قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء أو عاصم عن أبي قلابة عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرحم أمتي أبو بكر وأشدهم في دين الله عمر وأصدقهم حياء عثمان وأقرأهم أبي بن كعب

وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل وإن لكل أمة أمينا وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة.

قال أبو عبد الله: وهذا من نوع آخر علته، فلو صح بإسناده لأخرج في الصحيح.

إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أرحم أمتي، مرسلا، وأسند ووصل: إن لكل أمة أمينا وأبو عبيدة أمين هذه الأمة.

هكذا رواه البصريون الحفاظ عن خالد الحذاء وعاصم جميعا، وأسقط المرسل من الحديث وخرج المتصل بذكر أبي عبيدة في الصحيحين. انتهى كلام الحاكم.

وحاصل ما ذكر رحمه الله: أن يكون الحديث عند الراوي من طريق متصل، وآخر من نفس الطريق مرسل.

فيجمع المتنين بالإسناد المتصل.

أي أن الصحيح في هذا الحديث عن خالد الحذاء، وعاصم عن أبي قلابة عن أنس مرفوعا: إن لكل أمة أمينا، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح.

وعن خالد الحذاء عن أبي قلابة مرسلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أرحم أمتي أبو بكر . . . إلى آخره.

فهذان متنان مختلفان، أحدهما بسند متصل، والآخر بسند مرسل، فجمعهما الراوي معا.

والحديث رواه قبيصة ثنا سفيان عن خالد وعاصم به. أخرجه البيهقي في السنن (٦/ ٢١٠) والضياء (٦/ ٢٢٦).

وتابعه وكيع عن سفيان عن خالد به. أخرجه أحمد (٣/ ١٨٤) والضياء في المختارة (٦/ ٢٢٧).

وتابعه قطبة بن العلاء عن سفيان به، كما ذكره البيهقي.

وتابع سفيانا عليه: عبد الوهاب الثقفي ثنا خالد به، أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٤٧٧) والترمذي (٣٧٩١) وابن ماجة (١/ ٥٥) وابن حبان في صحيحه (٧١٣١-٧٢٥٢) والبيهقي (٦/ ٢١٠).

وتابعه وهيب عن خالد به، أخرجه أحمد (٣/ ٢٨١) والطيالسي في مسنده (٢٠٩٦) والضياء (٣/ ٦١٦) والبيهقي (٦/ ٢١٠).

وخالفهم جميعا جماعة.

قال البيهقي في سننه (٦/ ٢١٠) بعد أن ذكر من رواه موصولا: ورواه بشر بن المفضل وإسماعيل بن علية ومحمد بن أبي عدي عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن النبي (ص) مرسلا، إلا قوله في أبي عبيدة، فإنهم وصلوه في آخره، فجعلوه عن أنس بن مالك عن النبي (ص). وكل هؤلاء الرواة ثقات أثبات والله أعلم.

الجنس الثالث عند الحاكم:

قال رحمه الله (١١٤): والجنس الثالث من علل الحديث حدثنا أبو عباس محمد بن يعقوب قال ثنا محمد بن إسحاق الصغاني قال ثنا ابن أبي مريم قال حدثنا محمد بن جعفر بن أبي كثير عن موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة.

قال أبو عبد الله: وهذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا علم أنه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا.

حدثنا أبو جعفر محمد بن صالح بن هانئ قال ثنا يحيى بن محمد بن يحيى قال ثنا أبو الربيع قال ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني قال سمعت أبا بردة يحدث عن الأغر المزني وكانت له صحبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنه ليغان على قلبي فأستغفر الله في اليوم مائة مرة.

قال أبو عبد الله : رواه مسلم بن الحجاج في الصحيح عن أبي الربيع، وهو الصحيح المحفوظ، ورواه الكوفيون أيضا مسعر وشعبة وغيرهما عن عمرو بن مرة عن أبي بردة هكذا . انتهى كلام الحاكم .

وحاصل ما ذكره أن يروي الراوي الحديث فيخطأ في اسم صحابيه .

والحديث رواه النسائي في عمل اليوم والليلة (٤٤٠) من طريق محمد بن جعفر به .

ورواه أحمد (٥/ ٣٩٤) والبزار في مسنده (٣١٢٠) من طريق أبي إسحاق به .

ورواه مسلم (٢٧٠٢) وأبو داود (١٥١٥) والنسائي في عمل اليوم والليلة (١/ ٣٢٥ـ ٣٢٦) والطبراني في الكبير (٨٨٢ـ٨٨٣) وأحمد (٤/ ٢١١ـ٢٦٠) والبيهقي في الشعب (١/ ٤٣٨ـ٥/ ٣٩٠) عن ثابت البناني سمعت أبا بردة يحدث عن الأغر المزني به .

ورواه البخاري في الأدب المفرد(٦٢١) وأحمد(٤/ ٢١١ـ٢٦٠) والطبراني في الكبير (٢٨٢ـ٢٨٣) والنسائي في عمل اليوم والليلة (١/ ٣٢٥ـ٣٢٦) وابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ١٧٢) .

عن عمرو بن مرة عن أبي بردة عن الأغر المزني .

فحكم الحاكم على رواية أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه بالوهم .

وأن الصواب عن أبي بردة عن الأغر المزني .

فكأن أبا إسحاق سلك الجادة، وخالفه ثقتان : ثابت وعمرو بن مرة .

الجنس الرابع عند الحاكم :

قال رحمه الله (١١٥) : والجنس الرابع من علل الحديث : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار قال ثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي قال ثنا أبو حذيفة قال ثنا زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور .

قال أبو عبد الله: قد خرج العسكري وغيره من المشايخ هذا الحديث في الوحدان، وهو معلول من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن عثمان هو ابن أبي سليمان.

والآخر: أن عثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه.

والثالث: قوله سمع النبي صلى الله عليه وسلم، وأبو سليمان لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره.

وقد خرجت شواهده في التلخيص. انتهى كلام الحاكم.

أعل الحاكم الحديث بثلاث علل.

١ـ أخطأ الراوي في اسم أحد رواة الحديث، وهو قوله عن عثمان بن سليمان، وإنما هو ابن أبي سليمان.

٢ـ سقط راومن السند، وهو نافع بن جبير بن مطعم.

قال زهير: عن عثمان عن أبيه.

والصواب: عن عثمان عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه.

٣ـ تركب على الخطأ السابق خطأ آخر، وهو أنه لما سقط نافع انصرف قوله عن أبيه إلى أبي عثمان الذي هو سليمان، وسليمان لم يسمع من النبي (ص).

والصواب فيه: عن نافع عن أبيه.

والحديث رواه مالك (١/ ١٦٨ـ زرقاني) وعنه البخاري (٧٧٣) ومسلم (٤٦٣) وأبو داود (٨١١) والنسائي (٩٨٧) وأحمد (٤/ ٨٥) وابن خزيمة (١/ ٢٥٨) والبيهقي (٢/ ٣٩٢) عن مالك عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه.

الجنس الخامس عند الحاكم:

قال رحمه الله في المعرفة (١١٦): والجنس الخامس من علل الحديث: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال ثنا بحر بن نصر قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجال من الأنصار أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فرمي بنجم فاستنار. فذكر الحديث بطوله.

قال الحاكم: علة هذا الحديث أن يونس على حفظه وجلالة محله قصر به، وإنما هو عن ابن عباس قال حدثني رجال من الأنصار، وهكذا رواه ابن عيينة ويونس من سائر الروايات وشعيب بن أبي حمزة وصالح بن كيسان والأوزاعي وغيرهم عن الزهري، وهو مخرج في الصحيح. انتهى كلام الحاكم.

حاصل ما ذكره رحمه الله أن الراوي قصر بالسند فأسقط ابن عباس بين علي بن الحسين ورجال من الأنصار.

والحديث رواه مسلم (٢٢٢٩) والترمذي (٣٢٢٤) وابن حبان (٦١٢٩) والبيهقي (٨/ ١٣٨) وأبو يعلى (٢٦٠٩-٧١٨٢) وأبو نعيم في الحلية (٣/ ١٤٣) من طريق الأوزاعي عن الزهري به.

وزاد مسلم تخريجه كذلك من رواية صالح بن كيسان ويونس بن يزيد ومعقل.

ورواه الترمذي (٣٢٢٤) وأحمد (١/ ٢١٨) من طريق معمر عن الزهري عن علي بن الحسين عن ابن عباس به.

فأسقط ذكر(رجال من الأنصار).

والصواب رواية الجماعة وما عداه وهم.

والظاهر أن الوهم في رواية الحاكم من بحر بن نصر، وهو ثقة، لأنه خالف أبا الطاهر وحرملة، فقد رواه عن ابن وهب على الصواب رواه مسلم، وخالف جماعة آخرين كما تقدم.

الجنس السادس عند الحاكم:

قال رحمه الله (١١٦): والجنس السادس من علل الحديث: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى قال ثنا أبو العباس الثقفي قال ثنا حاتم بن الليث الجوهري قال ثنا حامد بن أبي حمزة السكري قال ثنا علي بن الحسين بن واقد قال حدثني أبي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال: قلت يا رسول الله ما لك أفصحنا ولم تخرج من بين أظهرنا ؟ قال: كانت لغة إسماعيل قد درست فجاء بها جبرائيل عليه السلام إلي فحفظنيها.

قال أبو عبد الله: لهذا الحديث علة عجيبة، حدثني أبو عبد الله محمد بن العباس الضبي رحمه الله من أصل كتابه قال أنا أحمد بن علي بن زرين الفاشاني من أصل كتابه قال ثنا علي بن خشرم قال ثنا علي بن الحسين بن واقد قال بلغني أن عمر بن الخطاب قال: يا رسول الله إنك أفصحنا ولم تخرج من بين أظهرنا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن لغة إسماعيل كانت قد درست فأتاني بها جبرائيل فحفظنيها. انتهى كلام الحاكم.

وحاصل ما ذكره رحمه الله أن يروي الراوي حديثا بسند ظاهره الاتصال، ثم يتبين بجمع الطرق أنه لم يسمعه من شيخه، بل بلغه عنه.

والحديث رواه الغطريف في جزء له(٥١) من طريق حماد بن أبي حمزة السكري به.

ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق(٤/٣) من طريق حماد بن أبي حمزة السكري به.

قال ابن عساكر: كذا قال حماد، وإنما هو حامد بن أبي حمزة، واسم أبي حمزة محمد بن ميمون المروزي. أخبرنا على الصواب... ثم ذكره بسنده.

وقال(٤/٤): وهذا حديث غريب له علة عجيبة، رواه علي بن خشرم المروزي عن علي بن الحسين بن واقد يقال بلغني أن عمر فذكره.

ثم رواه بسنده كذلك .

والحديث ذكره الألباني في الضعيفة(١/ ٤٨٠).

الجنس السابع عند الحاكم :

قال رحمه الله (١١٧): والجنس السابع من علل الحديث : حدثنا الشيخ أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه قال أخبرنا أبو بكر يعقوب بن يوسف المطوعي قال ثنا أبو داود سليمان بن محمد المباركي قال ثنا أبو شهاب عن سفيان الثوري عن الحجاج بن فرافصة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم .

قال أبو عبد الله : وهكذا رواه عيسى بن يونس ويحيى بن الضريس عن الثوري، فنظرت فإذا له علة .

أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو قال ثنا أحمد بن سيار قال حدثنا محمد بن كثير قال ثنا سفيان الثوري عن الحجاج بن الفرافصة عن رجل عن أبي سلمة قال سفيان أراه ذكر أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم . انتهى كلام الحاكم .

وحاصل ما ذكر : أن يروي الراوي الحديث متصلا ، ثم يتبين أنه عن رجل مبهم .

وهذا الذي قاله الحاكم في هذا الحديث لايوافق عليه .

لأنه على التسليم بأن المختلفين في درجة واحدة في الضبط ، فالراوي المبهم في رواية محمد بن كثير هو يحيى بن أبي كثير . فلاتعارض حينئذ .

أما والمختلفون متباينون في الحفظ جدا ، فيتعين ترجيح رواية الأكثر حفظا .

فقد روى هذا الحديث عيسى بن يونس عند الحاكم في المستدرك(١/ ١٠٣) وأبو يعلى في مسنده(٦٠٠٨) عن الثوري باللفظ الأول .

وتابعه أبو شهاب عند البيهقي في السنن (١٠/ ١٩٥) والشعب (٦/ ٢٦٩) وعند الحاكم في المستدرك (١/ ١٠٣) والمعرفة وعند القضاعي في مسند الشهاب (١٣٣).

وتابعه قبيصة عن الثوري به عند القضاعي(١٣٣).

وتابعه يحيى بن الضريس كما ذكر الحاكم في المعرفة(١١٧).

وتابع حجاجا عليه بشر بن رافع عند البخاري في الأدب المفرد (٤١٨) وأبي داود (٤٧٩٠) والترمذي (١٩٦٦) وأبي يعلي (٦٠٠٧) وابن حبان في المجروحين (١/ ١٨٨) فرواه عن يحيى بن أبي كثير به.

فكيف تقدم رواية محمد بن كثير، وهو متكلم فيه على رواية هؤلاء جميعا.

والعجب من الحاكم كيف يعله في المعرفة ويخرجه في المستدرك.

الجنس الثامن عند الحاكم:

قال رحمه الله (١١٧): الجنس الثامن من علل الحديث: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا محمد بن إسحاق الصاغاني قال ثنا روح بن عبادة قال حدثنا هشام بن أبي عبد الله عن يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: أفطر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار ونزلت عليكم السكينة.

قال أبو عبد الله: قد ثبت عندنا من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك، إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث، وله علة: أخبرنا أبو العباس قاسم بن القاسم السياري وأبو محمد الحسن بن حليم المروزيان بمرو قالا حدثنا أبو الموجه قال أخبرنا عبدان قال أخبرنا عبد الله بن المبارك قال أخبرنا هشام عن يحيى بن أبي كثير قال حدثت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: أفطر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار وصلت عليكم الملائكة. انتهى كلام الحاكم.

وحاصل ما ذكره : أن يروي المحدث الحديث بسند ظاهره الاتصال ثم يتبين أنه لم يسمعه منه بل حدث به عنه .

والحديث رواه أحمد (٣/ ١١٨ـ٢٠١) والنسائي في الكبرى (٦/ ٨١) والدارمي (٢/ ٤٠) والبيهقي (٤/ ٢٣٩) والطبراني في الأوسط (٣٠١) وأبو يعلى (٤٣١٩ـ٤٣٢٠ـ٤٣٢١) وابن أبي شيبة (٢/ ٣٤٤) وعبد بن حميد (١٢٣٤) من طرق عن هشام بن أبي عبد الله عن يحيى عن أنس .

وتابع هشاما عليه الخليل بن مرة عن يحيى به . رواه أبويعلى (٤٣٢٢) .

وخالفهم عبد الله بن المبارك فرواه عن هشام عن يحيى حدثت عن أنس . رواه الحاكم كما تقدم، ورواه النسائي في الكبرى (٦/ ٨٢) .

وابن المبارك حافظ كبير . زد على ذلك أن يحيى مدلس . فالعلة ثابتة وقادحة .

قال البيهقي : وهذا مرسل لم يسمعه يحيى عن أنس، إنما سمعه عن رجل من أهل البصرة يقال له عمرو بن زنيب، ويقال بن زبيب عن أنس .

لكن للحديث طرق أخرى .

منها ما رواه عبد الرزاق في مصنفه(٧٩٠٧) ومن طريقه أبو داود(٣٨٥٤) وأحمد(٣/ ١٣٨) والبيهقي(٤/ ٢٤٠) بسند صحيح عن أنس .

الجنس التاسع عند الحاكم:

قال رحمه الله(١١٨) : الجنس التاسع من علل الحديث : أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد بن عبد الله البغدادي قال ثنا يحيى بن عثمان بن صالح السهمي قال ثنا سعيد بن كثير بن عفير قال حدثني المنذر بن عبد الله الحزامي عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة قال : سبحانك اللهم تبارك اسمك وتعالى جدك . وذكر الحديث بطوله .

قال أبو عبد الله: لهذا الحديث علة صحيحة، والمنذر بن عبد الله أخذ طريق المجرة فيه.

حدثنا أبو جعفر محمد بن عبيد الله العلوي النقيب بالكوفة قال حدثنا الحسين بن الحكم الحبري قال حدثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل قال ثنا عبد العزيز بن أبي سلمة قال ثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا افتتح الصلاة. فذكر الحديث بغير هذا اللفظ. وهذا مخرج في صحيح لمسلم. انتهى كلام الحاكم.

وحاصل ما ذكر رحمه الله: أن يروي الراوي الحديث فيسلك فيه الجادة فيهم.

لأن عبد العزيز بن أبي سلمة وهو الماجشون يروي عن عبد الله بن دينار كثيرا. وعبد الله يروي عن ابن عمر.

والصحيح في الحديث عن عبد العزيز ثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي.

فسلك الراوي الطريق السهل لقربه من لسانه..

وقد ذكر الحاكم أن مسلما روى الحديث. ولم أره فيه من الوجه الذي ساقه الحاكم.

ولم أقف على الحديث من الطريقين الذين ذكر الحاكم.

وإنما ورد الحديث من طرق أخرى عن جماعة من الصحابة، منهم عائشة وواثلة وأبو سعيد الخدري وابن عمر وغيرهم.

فلنذكره من حديث أبي فقط اختصارا.

فرواه الترمذي (٢٤٢) والنسائي (٩٠٠) وابن ماجة (١/ ٢٦٤) وأحمد (٣/ ٦٩) وغيرهم من طريق جعفر بن سليمان عن علي بن علي الرفاعي عن أبي المتوكل عن أبي سعيد.

الجنس العاشر عند الحاكم:

قال رحمه الله (١١٨): الجنس العاشر من علل الحديث: أخبرنا أحمد بن علي بن

الحسن المقرئ قال حدثنا أبو فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي قال ثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء.

قال أبو عبد الله الحاكم: لهذا الحديث علة صحيحة، أخبرنا أبو الحسين علي بن عبد الرحمن السبيعي بالكوفة قال ثنا إبراهيم بن عبد الله العبسي قال ثنا وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان قال سئل جابر عن الرجل يضحك في الصلاة قال: يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء. انتهى كلام الحاكم.

وحاصل ما ذكر أن يروي الحديث مرفوعا وهما والصحيح فيه الوقف.

وقد ذكر أن وكيعا رواه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر موقوفا.

و رواه من طريق وكيع أبو يعلى في مسنده (٢٣١٣) والبيهقي في سننه (١/ ١٤٤).

وتابعه أبو معاوية عن الأعمش به. رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (١/ ٣٤١) والبيهقي (١/ ١٤٤).

وتابعه شعبة عن يزيد بن أبي خالد عن أبي سفيان به. رواه البيهقي.

وتابعه ابن جريج عن يزيد به. ذكره البيهقي.

وخالفهم يزيد بن سنان الرهاوي، فرواه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعا. لكن يزيد هذا ضعيف. وكذا ابنه الراوي عنه.

وتابعه أبو شيبة إبراهيم بن عثمان عن يزيد فرفعه، ذكره البيهقي، وقال: وأبو شيبة ضعيف، والصحيح أنه موقوف.

وعليه فلا يصلح التمثيل بهذا المثال لأن الضعف داخل على الحديث من جهة ضعف الرواة.

والغريب أن الحاكم ممن يضعف يزيدا هذا. والله أعلم.

المبحث الثاني: أجناس العلل

قدمت سلفا أني لم أعثر على مصنف خاص بهذا المبحث فاجتهدت رأيي، ولم آلو جهدا في تتبع مظانه، وحصر شوارده، واستقراء تصرفات المحدثين، فاجتمع لدي مع مرور الزمن أجناس عدة، وأنواع متعددة للعلل التي يعل بها المحدثون الأحاديث فرتبتها وألحقت كل مسألة بنظيرها، ومثلت لكل جنس بمثال فأكثر.

الجنس الأول: أن يدرج الثقة في الحديث ما ليس منه، فيغتر بظاهره من وقف عليه مدرجا فيصححه.

والإدراج عندهم نوعان: إدراج سند وإدراج متن.

ولنخصص هذا الجنس لإدراج المتن، على أن نفرد لإدراج السند جنسا خاصا به، وهو الجنس الموالي.

وقد ذكروا في كتب المصطلح أن تعمد الإدراج حرام، لكن قد يتسامح فيما كان من قبيل التفسير والبيان، كما في النكت (٣٤٩).

والإدراج الذي يقع في المتن، منه ما يدرج في أوله، ومنه ما يدرج وسطه، ومنه ما يدرج آخره.

والأول أقلها وقوعا، وذكر الحافظ في النكت (٣٥١) أنه لا يوجد له إلا مثالين، ونقله تلميذه السخاوي ساكتا في فتح المغيث (١/ ٢٤٥).

ثم وقفت له أنا على أمثلة أخرى ذكرتها في الفوائد الحديثية.

فلنذكر أمثلة هنا لألفاظ أدرجت في متون صحيحة، تبين بالتتبع وجمع الطرق أنها ليست من صلب الحديث، وإنما أدرجها بعض الرواة فيه وهما أو تفسيرا.

ويعد الإمام الزهري من أفعل الرواة لهذا.

قال الحافظ ابن رجب في فتح الباري (٤/ ٣٨٣): وهذا يدل على أن في هذا الحديث ألفاظا أرسلها الزهري، وكانت تلك عادته أنه يدرج في أحاديثه كلمات يرسلها أو يقولها من عنده.

وقال أيضا (٨/ ١٢): فإن الزهري كان كثيرا يروي الحديث ثم يدرج فيه أشياء بعضها مراسيل وبعضها من رأيه وكلامه.

ـ المثال الأول:

روى أبو داود(٧٤٩) والدارقطني(٢١) من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب، قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة، رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لا يعود.

فقوله (ثم لا يعود) مدرج من قول يزيد بن أبي زياد.

رواه جماعة من الحفاظ: شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم عنه بدونها.

وقد ضعف هذه الزيادة البخاري وأحمد وابن معين والدارمي والحميدي وغيرهم

المثال الثاني:

روى مالك(١٩٣) وأحمد(٢/ ٢٤٠) والأربعة عن الزهري عن ابن أبي أكيمة عن أبي هريرة، قال: انصرف رسول الله ﷺ من صلاة جهر فيها بالقراءة؛ فقال: هل قرأ معي أحد؟ فقال رجل: نعم يا رسول الله، فقال: ما لي أنازع القرآن، فانتهى الناس عن القراءة فيما يجهر فيه بالقراءة.

قال الحافظ في التلخيص (١/ ٢٣١): وقوله (فانتهى الناس إلى آخره) مدرج في الخبر من كلام الزهري، بينه الخطيب، واتفق عليه البخاري في التاريخ وأبو داود ويعقوب بن سفيان والذهلي والخطابي وغيرهم.

ـ المثال الثالث:

روى الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة (ض) أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد، قنت بعد الركوع. . . وذكر الحديث. إلى أن قال: (حتى أنزل الله ليس لك من الأمر شيء). الآية. رواه البخاري (٤٥٦٠ فتح).

هكذا رواه البخاري مدرجا.

وخرجه مسلم (٦٧٥) فبين أن قوله في آخره (حتى أنزل الله) مدرج في الخبر.

ومما يدل على كونه مدرجا أن الآية في قصة أحد. وقصة دعائه على رعل وذكوان كانت بعد أحد، فكيف يتأخر السبب عن نزوله، كذا ذكر الحافظ في الفتح (٨/ ٢٢٧).

ـ المثال الرابع:

روى البخاري(٢٠٨٦) ومسلم(١٥٥٥) حديث مالك عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهي، فقيل: وما تزهي؟ قال: حتى تحمر. قال رسول الله ﷺ: أرأيت إذا منع الله الثمرة بما يأخذ أحدكم مال أخيه.

هكذا رواه مالك.

وخالفه جماعة من الحفاظ، منهم ابن المبارك وإسماعيل بن جعفر وهشيم ويزيد بن هارون وغيرهم، قالوا فيه: قال أنس: أرأيت إن منع الله الثمرة.

ورواية إسماعيل بن جعفر خرجها الشيخان.

وقد حكم بإدراجه الدارقطني في الإلزامات (٣٦٠) وأبو زرعة وأبو حاتم في العلل (١١٢٩)، وابن خزيمة وغير واحد، كما ذكره الحافظ في هدي الساري (٣٦٠).

فقوله (أرأيت إذا منع الله الثمرة، بم يأخذ أحدكم مال أخيه) هو من كلام أنس، أدرجه مالك في الخبر وهما.

ـ المثال الخامس:

روى البخاري (٥/ ٣٧٤ شرح ابن رجب) من حديث سفيان عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه أنه رأى بلالا يؤذن، فجعلت أتتبع فاه ها هنا وها هنا بالآذان.

ورواه مسلم(٥٠٣) من طريق سفيان بأتم منه.

ورواه عبد الرزاق في مصنفه(١٨٠٦) وعن أحمد في مسنده (٤/ ٣٠٨)عن سفيان به؛ بلفظ: رأيت بلالا يؤذن ويدور فأتبع فاه. الحديث.

قال البيهقي في سننه (١/ ٣٩٦): لفظة الاستدارة في حديث سفيان مدرجة، وسفيان إنما روى هذه اللفظة في الجامع رواية العدني عنه عن رجل لم يسمه عن عون. قال: وروي عن حماد بن سلمة عن عون بن أبي جحيفة مرسلا، لم يقل عن أبيه، والله أعلم.

قال ابن رجب في شرحه (٥/ ٣٧٤): قلت: وكذا روى وكيع في كتابه عن سفيان عن عون عن أبيه، قال: أتينا النبي ﷺ فقام بلال فأذن، فجعل يقول في آذانه يحرف رأسه يمينا وشمالا.

وروى وكيع عن سفيان عن رجل عن أبي جحيفة أن بلالا كان يجعل أصبعيه في أذنيه.

فرواية وكيع عن سفيان تعلل بهما رواية عبد الرزاق عنه. ولهذا لم يخرجها البخاري مسندة، ولم يخرجها مسلم أيضا، وعلقها البخاري بصيغة التمريض، وهذا من دقة نظره ومبالغته في البحث عن العلل والتنقيب عنها رضي الله عنه.

ـ المثال السادس:

عن أبي هريرة مرفوعا: إن أمتي يأتون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل.

أخرجه البخاري (١٣٦) وأحمد (٢/ ٣٣٤ـ٣٦٢ـ٤٠٠) والبيهقي (١/ ٥٧) عن أبي

هريرة به .

وقوله (فمن استطاع . . . إلى آخره) مدرج من قول بعض الرواة، كما ذكره غير واحد، منهم المنذري في الترغيب (١/ ٩٢) وابن تيمية وابن القيم كما في حاذي الأرواح (١/ ٣١٦) والألباني في الضعيفة (رقم ١٠٣٠) وابن حجر وغيرهم .

ـ المثال السابع :

حديث للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده، لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك .

رواه البخاري عن أبي هريرة (٢٥٤٨ ـ فتح) .

وقوله (لولا الجهاد . . . إلى آخره) من قول أبي هريرة . جزم بإدراجه الداودي وابن بطال وغير واحد، كما في الفتح (٥/ ١٧٦) والصحيحة للألباني (٨٧٧) .

ويؤيده من حيث المعنى أن قوله (وبر أمي) يستحيل إضافته للنبي ﷺ لأن أمه كانت ماتت حينئذ .

ـ المثال الثامن :

روى البخاري حديث الأعمش، عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة في صلاة أبي بكر بالناس في مرض موته ﷺ .

وفيه : فقيل للأعمش : وكان النبي ﷺ يصلي وأبو بكر يصلي بصلاته، والناس يصلون بصلاة أبي بكر؟ فقال برأسه نعم .

قال ابن رجب في شرحه فتح الباري (٦/ ٧٢) عن هذه الزيادة : بل هي مدرجة، وقد أدرجها أبو معاوية ووكيع في حديثهما عن الأعمش .

ورواه عن همام عن الأعمش، فلم يذكر فيه هذه الكلمات بالكلية، وهذا أيضا يشعر بإدراجها .

وقد روى عروة عن عائشة أن النبي ﷺ أمر أبا بكر أن يصلي بالناس في مرضه فكان يصلي بهم. قال عروة: فوجد رسول الله ﷺ من نفسه خفة، فخرج، فذكر معنى ذلك أيضا. وهذا مدرج مصرح بإدراجه.

ـ المثال التاسع:

روى مسلم(٤٥٠) حديث الشعبي عن علقمة عن عبد الله في ليلة الجن.

وفيه: وسألوه الزاد، فقال: لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه، يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحما وكل بعرة علف لدوابكم.

وحكم الدارقطني في الإلزامات (٢٣٥) بكون هذه الزيادة من (وسألوه الزاد) مدرجة في الحديث من قول الشعبي.

ـ المثال العاشر:

عن الزهري وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة أن النبي ﷺ حمى النقيع لإبل الصدقة وقال: لا حمى إلا لله ولرسوله.

رواه أحمد (٤/ ٧١) وأبو داود(٣٠٨٤) والحاكم (٢/ ٧٠) بسند ظاهره الصحة.

لكن قوله (حمى النقيع ...) من قول الزهري، أدرجه في الخبر، كما جزم به البيهقي والبخاري وابن حجر في التلخيص (٢/ ٢٨٠ـ٢٨١).

وقد رواه البخاري(٢٢٤١) وأبو داود(٣٠٨٣) فبيناه وفصلا المدرج من غيره.

ـ المثال الحادي عشر:

روى البخاري في كتاب التعبير من صحيحه (١٢/ ٣٥١): قال حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب، ح.

وحدثني عبد الله بن محمد ثنا عبد الرزاق حدثنا معمر قال الزهري: فأخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من

الوحي الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءته مثل فلق الصبح فكان يأتي حراء فيتحنث فيه.. ثم ذكر حديثا طويلا في نزول الوحي أول مرة باقرأ..(إلى أن قال): وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي صلى الله عليه وسلم (فيما بلغنا) حزنا غدا منه مرارا كي يتردى من رؤوس شواهق الجبال إلى آخر الحديث.

قال الحافظ في الفتح (١٢/ ٣٥٩): ثم إن القائل (فيما بلغنا) هو الزهري ومعنى الكلام أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه القصة، وهو من بلاغات الزهري وليس موصولا، وقال الكرماني: هذا هو الظاهر، ويحتمل أن يكون بلغه بالإسناد المذكور، ووقع عند ابن مردويه في التفسير من طريق محمد بن كثير عن معمر بإسقاط قوله فيما بلغنا، ولفظة (فترة حزن النبي منها حزنا غدا منه) إلى آخره، فصار كله مدرجا على رواية الزهري، وعن عروة عن عائشة، والأول هو المعتمد.

ـ المثال الثاني عشر:

عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: الطيرة شرك، وما منا إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل. رواه الترمذي (١٦١٤).

قوله (وما منا إلا) مدرج من قول ابن مسعود، كما ذكره البخاري وابن حجر في النكت (٣٥٢).

ـ المثال الثالث عشر:

روى الشيخان حديث لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه.

قال الحافظ ابن رجب في شرح الحديث (٤/ ٩١): وقد وقع في بعض نسخ كتاب البخاري ومسلم أيضا بعد ماذا عليه (من الإثم)، وهي غير محفوظة، وذكر ابن عبد البر أن هذه اللفظة في رواية الثوري عن سالم أبي النضر.

وقد وقعت في كتاب ابن أبي شيبة[1] من رواية الثوري مدرجة بلفظ يعني من الإثم، فدل أنها مدرجة من قول بعض الرواة وتفسير للمعنى.

وانظر الفتح لابن حجر (١/ ٥٨٥).

في أمثلة كثيرة جدا، يطول تتبعها، وفي كتاب الخطيب الفصل للوصل المدرج في النقل، وهو مطبوع، الكثير من هذا. وقد هذبه الحافظ ابن حجر، وزاد عليه أشياء كثيرة.

لكن كتابه لم يعثر له على أثر، ولخص منه السيوطي رسالة صغيرة سماها: المدرج إلى المدرج، وخصها بإدراج المتن، وقد طبعت قديما، وما أحراها بإعادة التحقيق.

وفي كتب التخريج والشروح الحديثية وغيرها التنبيه على العديد من ذلك.

فانظر مثلا: الفتح لابن حجر (٣/ ٤٥٣) ـ (٥/ ٣٠٠) ـ (٥/ ١٥٧ـ١٥٨) ـ (١٢/ ٣ـ١٣٩ـ٤٠٥)[2]

والتلخيص الحبير (٣/ ٧٤ـ٢/ ١١١ـ٢٩٠).

والفتح لابن رجب (٦/ ١٢١) ـ (٤/ ٣٨٣) ـ (٨/ ٣٦٥).

وعلل صحيح مسلم لابن عمار (رقم ٢٧).

والإرواء (٥/ ٢٠٩)ـ ٤/ ٣٠٠).

وعلل ابن أبي حاتم (١/ ٣٣٠).

وعلل الدارقطني (٧/ ١٥١) ـ (١٠/ ٣١٧).

والنكت على ابن الصلاح (٣٤٧ فما بعد).

---

(١) (٢٩١٠).

(٢) ذهب جماعة كثيرون إلى أن ذكر الاستسعاء من قول قتادة أدرجه في حديثه، وخالفهم البخاري ومسلم وغيرهما، وجعل البخاري من لم يذكر اختصر القصة. وانظر هدي الساري رقم ٣٤.

الجنس الثاني : أن يدخل على الثقة حديث في حديث آخر .

وهذا الجنس تحته عدة أنواع .

منها أن يدخل عليه متن حديث في سند حديث آخر .

ومنها أن يدخل متنين بإسنادين مختلفين في متن واحد بأحد السندين .

ومنها أن يدخل طرف من حديث في متن آخر يشتبه معه .

وهذا النوع دقيق جدا لا يميزه إلا الحفاظ ولا يدرك إلا بجمع الطرق ومقارنة بعضها ببعض . فمن أمثلة ذلك :

المثال الأول :

قال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٤٦ـ١٤٧) : سألت أبي عن حديث رواه ابن أبي زائدة عن أشعث عن محمد عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ (أتاكم أهل اليمن الإيمان يمان) .

قال أبي : هذا خطأ، كذا رواه مسروق بن المرزبان عن ابن أبي زائدة، وهو خطأ، إنما هو أشعث عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . ورواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

فدخل له حديث في حديث، ودخل له ذاك الحديث في هذا الحديث .

المثال الثاني :

قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (١/ ٣٧) : قال الدارقطني : ثنا ابن صاعد ثنا عبد الجبار بن العلاء، ثنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن أنس أن أعرابيا بال في المسجد

فقال النبي ﷺ : احفروا مكانه ثم صبوا عليه ذنوبا من ماء ، وأعله الدارقطني بأن عبد الجبار تفرد به دون أصحاب ابن عيينة الحفاظ، وأنه دخل عليه حديث في حديث، وأن عند ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس مرسلا ، وفيه احفروا مكانه ، وعن يحيى بن سعيد عن أنس موصولا ، وليست فيه الزيادة ، وهذا تحقيق بالغ . . .[١] .

وحاصل ما ذكره أن الحديث رواه ابن عيينة بسند مرسل ، وفيه الزيادة .

ورواه بسند متصل عن يحيى بن سعيد عن أنس ، وليس فيه الزيادة .

فرواه عبد الجبار بن العلاء عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن أنس فذكره بالزيادة .

فأدرج في المتن زيادة عنده بسند مرسل .

فانظر ما أدق ملاحظتهم[٢] .

المثال الثالث :

روى فليح عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعا : من آمن بالله وبرسوله وأقام الصلاة وصام رمضان كان حقا على الله أن يدخله الجنة جاهد في سبيل الله أو جلس في أرضه . رواه البخاري (٢٧٩٠ـ فتح) .

ورواه أبو عامر العقدي عن فليح عن هلال عن عبد الرحمن بن أبي عمرة بدل عطاء بن يسار . رواه أحمد(٢/ ٣٣٥) عنه .

قال الحافظ في الفتح (٦/ ١٢) : وهو وهم من فليح في حال تحديثه لأبي عامر ، وعند فليح بهذا الإسناد حديث غير هذا سيأتي في الباب الذي بعد هذا، فلعله انتقل ذهنه من حديث إلى حديث . اهـ

(١) ثم ذكر الحافظ أنه يتقوى بطرق أخرى .

(٢) وانظر مثالا آخر نحوه في الفتح لابن حجر (١/ ٥٤٢) .

قلت : الحديث الذي أشار إله الحافظ هو ما خرجه البخاري (٢٧٩٣) عن فليح ثنى أبي عن هلال بن علي عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة مرفوعا: لقاب قوسين في الجنة خير مما تطلع عليه الشمس. الحديث.

المثال الرابع:

روى البخاري في صحيحه (٤٧٥٠ـ فتح) حديث قصة الإفك الطويل، وفيه قول عائشة: (وإن تسأل الجارية تصدقك. قالت: فدعا رسول الله ﷺ بريرة، فقال يا بريرة، هل رأيت من شيء يريبك . . . . إلخ.

وقال ابن القيم : تسميتها ببريرة وهم من بعض الرواة، فإن عائشة إنما اشترت بريرة بعد الفتح، ولما كاتبتها عقب شرائها وعتقت خيرت فاختارت نفسها، فظن الراوي أن قول علي: وسل الجارية تصدقك أنها بريرة فغلط، وهذا نوع غامض لا يتنبه له إلا الحذاق.

وتابعه الزركشي في الإجابة(٥٢).

وأجاب الحافظ في الفتح (٨/ ٤٦٩) بالاحتمال. .

المثال الخامس:

روى سفيان الثوري عن واصل ومنصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال: قلت يا رسول الله : أي الذنب أعظم؟ الحديث. رواه الترمذي(٣١٨٢) من طريق واصل، ومن رواية منصور والأعمش .

رواية واصل هذه مدرجة على رواية المنصور والأعمش.

لأن واصلا لا يذكر فيه عمرا، بل يجعله عن أبي وائل عن عبد الله .

هكذا رواه شعبة ومهدي بن ميمون ومالك بن مغول وسعيد بن مسروق عن واصل.

وقد بين الإسنادين معا يحيى بن سعيد القطان في روايته عن سفيان. وفصل أحدهما من الآخر، رواه البخاري (٤٤٨٣ـ٦٤٢٦) عنه عن سفيان عن منصور والأعمش كلاهما عن أبي وائل عن عمرو عن عبد الله، وعن سفيان عن واصل عن أبي وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو[١].

قال الدارقطني في العلل (٥/ ٢٢٣): فيشبه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة لعبد الرحمن ولابن كثير، فجعل إسنادهم واحدا، ولم يذكر بينهم خلافا وحمل حديث واصل على حديث الأعمش ومنصور، وفصله يحيى بن سعيد، فجعل حديث واصل عن أبي وائل عن عبد الله، وهو الصواب.

المثال السادس:

روى مالك في الموطأ (١٦١٥) عن الزهري عن أنس مرفوعا: لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا. الحديث.

وروى مالك (١٦١٦) عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا: إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تدابروا.

هذا هو الثابت في هذين الحديثين عن مالك.

فرواه سعيد بن أبي مريم عن مالك فأدرج (ولا تنافسوا) من حديث أبي الزناد في حديث الزهري.

فرواه بلفظ: لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا.

وصرح الخطيب وابن عبد البر بأنه خالف جميع رواة الموطأ في ذلك[٢].

---

(١) انظر تدريب الراوي (١/ ٢٧٣) وفتح المغيث (١/ ٢٥٠).

(٢) انظر تدريب الراوي (١/ ٢٧٢) وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٤٩) والتمهيد(٦/ ١١٦).

المثال السابع:

روى البخاري (٥٩٥) عن عبد الله بن يوسف أنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: إن بلالا ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم.

وهكذا أخرجه مالك في موطئه (١٦١).

لكن رواه الإسماعيلي في صحيحه من طريق عبد الله بن يوسف به وزاد: وكان ابن أم مكتوم رجلا أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت.

وزعم أن هذه الزيادة مدرجة من قول ابن عمر ومالك.

وقال ابن رجب في الفتح (٥/ ٣١٩): وهذا الذي قاله ليس بشيء، وهذه الزيادة في حديث عبد الله بن دينار ما أراها محفوظة عن مالك بالكلية، والظاهر أن بعض الرواة اشتبه عليه حديث عبد الله بن دينار بحديث سالم المتقدم، والله أعلم.

قلت: يقصد حديث مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن بلالا يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم، ثم قال: وكان رجلا أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت. رواه البخاري.

وبين ابن رجب أن هذه الزيادة من قول الزهري (٥/ ٣٠٨).

المثال الثامن:

روى مسلم(١٦٩٥) عن بريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر فحفرت لماعز بن مالك حفرة فرجم فيها.

وقال ابن القيم: وهو وهم سرى من قصة الغامدية إلى قصة ماعز. الفتح (١٢/ ١٢٨). أي الحفر للمرجوم ثابت في قصة الغامدية، فانتقل ذهن راويه إلى قصة ماعز.

المثال التاسع :

قال الحافظ ابن حجر في شرح حديث البخاري (إن الله تجاوز لي عن أمتي ما وسوست صدورها ما لم تعمل أو تكلم) (٥/ ١٦١) : وزاد ابن ماجة عن هشام بن عمار عن ابن عيينة في آخره : (وما استكرهوا عليه)، وأظنها مدرجة من حديث آخر، دخل على هشام حديث في حديث.

المثال العاشر :

قال شارح الطحاوية ابن أبي العز الحنفي (٤١٣) : فإن قيل كيف تصنعون بقوله في الحديث : إن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من تنشق عنه الأرض فأجد موسى باطشا بقائمة العرش.

قيل : لا ريب أن هذا اللفظ قد ورد هكذا، ومنه نشأ الإشكال، ولكنه دخل فيه على الراوي حديث في حديث، فركب بين اللفظين، فجاء هذان الحديثان هكذا، أحدهما أن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق كما تقدم، والثاني أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة، فدخل على الراوي هذا الحديث في الآخر، وممن نبه على هذا أبو الحجاج المزي، وبعده الشيخ شمس الدين بن القيم، وشيخنا الشيخ عماد بن كثير رحمهم الله.

المثال الحادي عشر :

قال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٧٧) : سألت أبي عن حديث رواه هشام بن إسماعيل عن محمد بن شعيب بن شابور عن عبد الله بن العلاء بن زيد عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى فترك آية، فلما انصرف قال : أفيكم أبي، وذكر الحديث.

قال أبي : هذا وهم، دخل لهشام بن إسماعيل حديث في حديث، نظرت في بعض أصناف محمد بن شعيب، فوجدت هذا الحديث رواه محمد بن شعيب عن محمد بن يزيد

البصري عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فترك آية، هكذا مرسل، ورأيت بجنبه حديث عبد الله بن العلاء عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن صلاة الليل فقال مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح.

فعلمت أنه سقط على هشام بن إسماعيل متن حديث عبد الله بن العلاء، وبقي إسناده، وسقط إسناد حديث محمد بن يزيد البصري، فصار متن حديث محمد بن يزيد البصري بإسناد حديث عبد الله بن العلاء بن زيد، وهذا حديث مشهور يرويه الناس عن هشام بن عروة إلى آخر كلامه.

المثال الثاني عشر:

روى مسلم(١٦٧٨) من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين عن ابن أبي بكرة عن أبيه في خطبة يوم النحر.

وفي آخره: ثم انكفأ إلى كبشين أملحين فذبحهما، وإلى جزيعة من الغنم فقسمها بيننا.

قال الدارقطني في الإلزامات والتتبع (٢٢١): وهذا الكلام وهم من ابن عون فيما يقال، وإنما رواه ابن سيرين عن أنس، قاله أيوب عنه.

وقد أخرج البخاري حديث ابن عون فلم يخرج هذا الكلام فيه، ولعله صح عنده أنه وهم، والله أعلم. ومسلم أتى به إلى آخره. اهـ

قال النووي في شرح مسلم(١١/ ١٧١): قال القاضي ـ عياض ـ: والأشبه أن هذه الزيادة إنما هي في حديث آخر في خطبة عيد الأضحى فوهم فيها الراوي، فذكرها مضمومة إلى خطبة الحج، أو هما حديثان ضم أحدهما إلى الآخر.

المثال الثالث عشر:

روى البخاري في صحيحه (٦٥٠٧) ثنا حجاج ثنا همام ثنا قتادة عن أنس عن عبادة

بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه. قالت عائشة أو بعض أزواجه إنا لنكره الموت، قال: ليس ذلك: ولكن المؤمن إذا حضره الموت بشر برضوان الله وكرامته. الحديث.

وقال عقبة: اختصره أبو داود وعمرو عن شعبة. وقال سعيد عن قتادة عن زرارة عن سعد عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ذهب الحافظ في الفتح (١١/ ٣٥٩) إلى أن فيه علة خفية جدا.

وحاصل ما ذكر: أن قول الراوي: قالت عائشة أو بعض أزواجه ... إلخ. من كلام قتادة مرسل، أرسله في رواية همام، ووصله في رواية سعيد بن أبي عروبة عنه عن زرارة عن سعد بن هشام عن عائشة، فيكون في رواية همام إدراج.

يعني أن الصحيح في هذه الزيادة التي تتضمن المراجعة موصولة من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة عن سعد عن عائشة.

أما من طريق همام فهي مرسلة من قول قتادة.

وقد خرجه مسلم (٢٦٨٣) من طريق همام مقتصرا على أصل الحديث دون الزيادة.

قال الحافظ: فكأن مسلما حذف الزيادة عمدا لكونها مرسلة من هذا الوجه، واكتفى بإيرادها موصولة من طريق سعيد بن أبي عروبة. وقد رمز البخاري إلى ذلك، حيث علق رواية شعبة بقوله: اختصره إلخ. وكذا أشار إلى رواية سعيد تعليقا.، وهذا من العلل الخفية جدا. اهـ

المثال الرابع عشر:

ومنه ما قاله الذهبي في السير(١٠/ ٦٠٦): وتفرد نعيم بذاك الخبر المنكر: حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا إنكم في زمان من ترك فيه عشر ما أمر به فقد هلك، وسيأتي على أمتي زمان من عمل بعشر ما أمر به فقد نجا.

فهذا ما أدري من أين أتى به نعيم. وقد قال نعيم: هذا حديث ينكرونه، وإنما كنت مع سفيان فمر شيء فأنكره، ثم حدثني بهذا الحديث.

قلت: هو صادق في سماع لفظ الخبر من سفيان، والظاهر، والله أعلم، أن سفيان قاله من عنده بلا إسناد، وإنما الإسناد قاله لحديث كان يريد أن يرويه، فلما رأى المنكر تعجب وقال ما قال عقيب ذلك الإسناد، فاعتقد نعيم أن ذاك الإسناد لهذا القول، والله أعلم.

***ـ ومن هذا النوع كذلك أن يكون بين متنين تقارب فينتقل ذهنه من حديث لآخر.**

قال ابن أبي حاتم في العلل (١/١٤٣): سألت أبي عن حديث رواه عمرو بن أبي قيس عن سماك عن قبيصة بن هلب عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره، قال: أبي: هكذا رواه عمرو ولم يتابع عليه، إنما هو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفتل عن يمينه وعن شماله.

وقال ابن أبي حاتم كذلك (١/٩٨): سمعت أبي وذكر حديث يحيى بن يمان عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة نشر أصابعه نشراً.

قال أبي: وهم يحيى إنما أراد قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مدا. كذا رواه الثقات من أصحاب ابن أبي ذئب. اهـ

ومنه ما رواه الطيالسي عن شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن القزع.

فقال يحيى: إنما هو نهى رسول الله عن بيع الولاء وعن هبته، فأخطأ فيه شعبة فقال نهى رسول الله عن القزع. تاريخ بغداد (٩/ ٢٧).

قال الدارقطني، لما سئل عن محمد بن غالب تمتام، قال: ثقة مأمون إلا أنه كان يخطئ وكان وهم في أحاديث، منها أنه حدث عن محمد بن جعفر الوركاني عن حماد بن يحيى

الأبح عن ابن عون عن ابن سيرين عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (شيبتني هود وأخواتها)، فأنكر عليه هذا الحديث موسى بن هارون وغيره، فجاء بأصله إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي فأوقفه عليه، فقال إسماعيل القاضي: ربما وقع الخطأ للناس في الحداثة، فلو تركته لم يضرك، فقال تمتام: لا أرجع عما في أصل كتابي وسمعت أبا الحسن الدارقطني يقول: كان يتقي لسان تمتام.

قال لنا أبو الحسن الدارقطني: والصواب أن الوركاني حدث بهذا الإسناد عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)، وحدث على إثره عن حماد بن يحيى الأبح عن يزيد الرقاشي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (شيبتني هود): فيشبه أن يكون التمتام كتب إسناد الأول ومتن الأخير، وقرأه على الوركاني فلم يتنبه عليه، وأما لزوم تمتام كتابه وتثبته فلا ينكر، ولا ينكر طلبه وحرصه على الكتابة[١].

قال سعيد بن أبي مريم: لم يسمع ابن لهيعة من يحيى شيئا، ولكن كتب إليه، فكان كتب إليه يحيى هذا الحديث. يعني حديث السائب بن يزيد صحبت سعد بن أبي وقاص كذا سنة فلم أسمعه يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا حديثا واحدا وكتب يحيى بن سعيد بعده: (لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق)، فظن ابن لهيعة أنه من حديث سعد، وإنما هذا كلام مبتدأ من المسائل التي كتب بها إليه، وقال ابن معين: هذا الحديث باطل، وإنما هو من قول يحيى بن سعيد، هكذا حدث به الليث بن سعد عن يحيى بن سعد من قوله[٢].

---

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره (٧٤ـ٧٥ـ٧٦)، وتاريخ بغداد (٣/ ٣٦٢ـ٣٦٣).
(٢) التلخيص الحبير (٢/ ١٥٥).
وانظر التلخيص الحبير (١/ ٢٨١).

الجنس الرابع : أن يزيد الثقة في متن حديث لفظة أو جملة ليست منه .

مسألة زيادة الثقة من المسائل التي كثر فيها النزاع والكلام، وذكر ابن الصلاح والعراقي وغيرهما فيها مذاهب عدة، بعضها لا يعرفها أهل الحديث إطلاقا، بل هي مأخوذة من كلام الفقهاء والمتكلمين .

وقد غلب على المحدثين المتأخرين نقل كلام بعض الأصوليين ممن لا دراية لهم بالحديث أمثال الرازي والآمدي ونحوهما .

مع أن الحكم بقبول الزيادة أو ردها بحث حديثي محض، بل حتى أمثال الخطيب البغدادي تراه يحكي أقوالا لا تعرف إلا عن الفقهاء والمتكلمين .

قال الحافظ ابن رجب في شرح العلل (٢٤٣ـ٢٤٤) : وقد تكرر في هذا الكتاب ذكر الاختلاف في الوصل والإرسال والوقف والرفع، وكلام أحمد وغيره من الحفاظ يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك والأحفظ أيضا .

وقد قال أحمد في حديث أسنده حماد بن سلمة : أي شيء ينفع، وغيره يرسله .

وذكر الحاكم أن أئمة الحديث على أن القول قول الأكثرين الذين أرسلوا الحديث، وهذا يخالف تصرفه في المستدرك .

وقد صنف في ذلك الحافظ : أبو بكر الخطيب مصنفا حسنا سماه تمييز المزيد في متصل الأسانيد، وقسمه قسمين : أحدهما ما حكم فيه بصحة ذكر الزيادة في الإسناد وتركها .

الثاني ما حكم فيه برد الزيادة وعدم قبولها .

ثم إن الخطيب تناقض، فذكر في كتاب الكفاية للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ، إنما هي مأخوذة

من كتب المتكلمين، ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقا، كما نصره المتكلمون، وكثير من الفقهاء، وهذا يخالف تصرفه في كتاب تمييز المزيد، وقد عاب تصرفه في كتاب تمييز المزيد بعض محدثي الفقهاء، وطمع فيه لموافقته لهم في كتاب الكفاية.

وذكر في الكفاية حكاية عن البخاري أنه سئل عن حديث أبي إسحاق في النكاح بلا ولي، قال الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل ثقة، وهذه الحكاية إن صحت فإنما مراده الزيادة في هذا الحديث، وإلا فمن تأمل كتاب تاريخ البخاري تبين له قطعا، أنه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة. وهكذا الدارقطني يذكر في بعض المواضع أن الزيادة من الثقة مقبولة.[1]، ثم يرد في أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات ويرجح الإرسال على الإسناد[2]، فدل على أن مرادهم زيادة الثقة في تلك المواضع الخاصة، وهي إن كان الثقة مبرزا في الحفظ. اهـ

قلت وهكذا أبو حاتم، يصرح في مواطن بأن زيادة الثقة مقبولة. أي في ذلك الموضع بدليل رده لزيادات الثقات في مواطن كثيرة جدا. من ذلك قوله (١/ ٤٦٥): وزيادة الثقة مقبولة. وقال (٢/ ٣٠٢): ولكن زيادة الحافظ على الحافظ تقبل. وقال (١/ ١٣١): والزيادة مقبولة من ثقة. ورد زيادات ألفاظ عديدة في المتون، ورجح إرسال أحاديث كثيرة ووقف أحاديث عديدة مع أن الوصل والرفع زيادة ثقة.

وصورة زيادة الثقة كما قال ابن رجب (٢٤٢) أن يروي جماعة حديثا واحدا بإسناد واحد ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة. اهـ

قلت: ولها صور:

١ـ زيادة لفظة غريبة في متن.

---

(١) من ذلك قوله في العلل (١١/ ٣٤): وعمرو بن دينار من الحفاظ، وقد زاد، وزيادته مقبولة.
وقال فيها أيضا (٣/ ٩٨): زيادة الثقة مقبولة.
وقال (٢/ ١٦٨): وحاتم ثقة وزيادته مقبولة.
وكرر نفس الشيء في (٢/ ١٨٣ـ٢/ ٢٢٥).
(٢) كما سيأتي نقله عنه.

٢ـ زيادة راو في سند معروف .

٣ـ رفع موقوف .

٤ـ وصل مرسل .

والذي تدل عليه تصرفات المحدثين أنه لا يحكم في زيادة الثقة بحكم عام .

فقد تقبل في موطن .

وترد في موطن .

وقد يصح الوجهان، أعني الزيادة والنقصان في الأسانيد كأن يكون الراوي سمع الحديث من شيخه وشيخ شيخه ، فيرويه عنهما جميعا .

وقد لا يحكم فيها بشيء لتردد جهة الترجيح .

أما الحكم بقانون كلي مطرد فلا، بل هو قول محدث لا يعرفه أئمة الحديث، بل إجماعهم في تصرفاتهم يرده ويبطله .

ويلزم على قول القائلين بأن زيادة الثقة مقبولة مطلقا عدم القول بالحديث الشاذ مطلقا ، الذي هو شرط منفي في حد الصحيح ، لأن الشذوذ زيادة ثقة .

ويلزم على قولهم عدم القول بالحديث المدرج ، لأن الزيادات المدرجة في المتون زيادة من ثقة يجب قبولها مطلقا على رأيهم وقاعدتهم ، وهذا خلاف إجماع المحدثين والفقهاء في رد الكثير من الزيادات المدرجة في المتون الصحيحة .

وقد قدمنا قريبا أن زيادات الثقات أربعة أنواع ، فلنخص كل نوع بجنس خاص . ولنذكر في هذا الجنس زيادة الألفاظ الغريبة في المتون الصحيحة . ولكن قبل ذلك لنسق كلام الأئمة الحفاظ في بيان أن زيادة الثقة لا يحكم فيها بقانون كلي مطرد بالقبول أو الرد .

تقدم قريبا نقل كلام ابن رجب من شرح العلل، وقال أيضا في شرح العلل(٢٤٠): والذي يدل عليه كلام حفاظ أئمة الحديث كأحمد ويحيى والبخاري ومسلم وغيرهم أن زيادة الثقة تقبل تارة وترد أخرى بحسب القرائن ، ولا يعرف عنهم إطلاق قبولها.

وقال أيضا في شرح العلل (٢٤٧): وهذا القياس الذي ذكره ليس بجيد، لأنه لو كان كذلك لقبلت زيادة كل ثقة زاد في روايته، كما تقبل ذلك في الشهادة، وليس ذلك قول مسلم ولا قول أئمة الحفاظ والله أعلم.

وقال الحافظ الزيلعي في نصب الراية (١/ ٣٣٦ـ٣٣٧): فإن قيل قد رواها نعيم المجمر، وهو ثقة، والزيادة من الثقة مقبولة، قلنا ليس ذلك مجمعا عليه، بل فيه خلاف مشهور، فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقا، ومنهم من لا يقبلها، والصحيح التفصيل، وهو أنها تقبل في موضع دون موضع، فتقبل إذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظا ثبتا، والذي لم يذكرها مثله أو دونه في الثقة، كما قبل الناس زيادة مالك بن أنس قوله (من المسلمين) في صدقة الفطر واحتج بها أكثر العلماء.

وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها، ومن حكم في ذلك حكما عاما فقد غلط، بل كل زيادة لها حكم يخصها، ففي موضع يجزم بصحتها كزيادة مالك، وفي موضع يغلب على الظن صحتها كزيادة سعد بن طارق في حديث (جعلت الأرض مسجدا، وجعلت تربتها لنا طهورا)، وكزيادة سليمان التيمي في حديث أبي موسى (وإذا قرأ فأنصتوا)، وفي موضع يجزم بخطأ الزيادة كزيادة معمر ومن وافقه قوله (وإن كان مائعا فلا تقربوه)... وفي موضع يغلب على الظن خطأها كزيادة معمر في حديث ماعز (الصلاة عليه). رواها البخاري في صحيحه، وسئل هل رواها غير معمر؟ فقال: لا ... وفي موضع يتوقف في الزيادة كما في أحاديث كثيرة. اهـ

قلت: وهو كلام محرر متين، والظاهر أنه من كلام الحافظ ابن عبد الهادي، والله أعلم.

وقال الحافظ ابن حجر في النزهة (٩٦): والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة. اهـ

وقال ابن دقيق العيد: من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند أورافع وواقف، أو ناقص وزائد أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانونا مطردا وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول.

وقال الحافظ في النكت (٢٣٩): قال البخاري في تاريخه : الصواب قول مالك مع إرساله[١]

فصوب الإرسال هنا لقرينة ظهرت له فيه، وصوب المتصل هناك[٢] لقرينة ظهرت له فيه، فتبين أنه ليس له عمل مطرد في ذلك.

وقال الحافظ أيضا (٢٤١): وهنا شيء يتعين التنبيه عليه هو أنهم شرطوا في الصحيح أن لا يكون شاذا، وفسروا الشاذ بأنه ما رواه الثقة فخالفه ما هو أضبط منه أو أكثر عددا ثم قالوا تقبل الزيادة من الثقة مطلقا.

وبنوا على ذلك أن من وصل معه زيادة فينبغي تقديم خبره على من أرسل مطلقا.

فلو اتفق أن يكون من أرسل أكثر عددا أو أضبط حفظا أو كتابا على من وصل أيقبلوه أم لا؟ أم هل يسمونه شاذا أم لا؟

لابد من الإتيان بالفرق أو الاعتراف بالتناقض.

والحق في هذا أن زيادة الثقة لا تقبل دائما، ومن أطلق ذلك من الفقهاء والأصوليين

(١) يقصد حديث أم سلمة إن شئت سبعت لك، مع وصل الثوري له.

(٢) يقصد حديث لا نكاح إلا بولي، الذي وصله الثوري.

فلم يصب، وإنما يقبلون ذلك إذا استووا في الوصف ولم يتعرض بعضهم لنفيها لفظا ولا معنى.

وممن صرح بذلك الإمام فخر الدين وابن الأبياري في شرح البرهان وغيرهما.

وقال ابن السمعاني . . . . (ثم ذكر قوله وقال:)

وإنما أردت بهذا بيان أن الأصوليين لم يطبقوا على القبول مطلقا، بل الخلاف بينهم. اهـ

وقال الحافظ العلائي : فأما إذا كان رجال الإسنادين متكافئين في الحفظ أو العدد أو كان من أسنده أو رفعه دون من أرسله أو وقفه في شيء من ذلك مع أن كلهم ثقات محتج بهم فههنا مجال النظر، واختلاف أئمة الحديث والفقهاء.

فالذي يسلكه كثير من أهل الحديث بل غالبهم جعل ذلك علة مانعة من الحكم بصحة الحديث مطلقا فيرجعون إلى الترجيح لإحدى الروايتين على الأخرى، فمتى اعتضدت إحدى الطريقين بشيء من وجوه الترجيح حكموا لها وإلا توقفوا عن الحديث وعللوه بذلك، ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده والله أعلم.

قال: وأما أئمة الفقه والأصول فإنهم جعلوا إسناد الحديث ورفعه كالزيادة في متنه.

قال ابن حجر: يعني كما تقدم تفصيله عنهم.

ويلزم على ذلك قبول الحديث الشاذ كما تقدم[1].

(١) النكت لابن حجر (٢٩٦).

وقال الحافظ في الفتح (١٠/٢٠٣): والتحقيق أنهما - أي البخاري ومسلم - ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد، بل هو دائر مع القرينة، فمهما ترجح بها اعتمداه، وإلا فكم حديث أعرضا عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله.

وقال في الفتح (١١/ ٥٩٠) معلقا على إيراد البخاري حديث ابن عباس في الرجل الذي نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يتكلم، موصولا، ثم علقه مرسلا بإسقاط ابن عباس: والذي عرفناه بالاستقراء من صنيع البخاري أنه لا يعمل في هذه الصورة بقاعدة مطردة، بل يدور مع الترجيح إلا إن استووا فيقدم الوصل.

وقال في الفتح كذلك (٩/ ٤٠١): يؤخذ من إخراج هذا الحديث في الصحيح فوائد: منها أن الأكثر إذا وصلوا وأرسل الأقل قدم الواصل ولو كان الذي أرسل أحفظ، ولا يلزم منه أنه نقدم رواية الواصل على المرسل دائما.

وقال في النكت (٣١٤): ثم إن تعليلهم الموصول بالمرسل أو المنقطع والمرفوع بالموقوف أو المقطوع ليس على إطلاقه، بل ذلك دائر على غلبة الظن بترجيح أحدهما على الآخر بالقرائن التي تحفه كما قررناه قبل.

ولله در ابن القيم، فقد قال في تهذيب السنن (١/ ١٨٨): مع أن المنازعين في المسح متناقضون، فإنهم لو كان هذا الحديث من جانبهم لقالوا هذه زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة، ولا يلتفتون إلى ما ذكروه ههنا من تفرد أبي قيس، فإذا كان الحديث مخالفا لهم أعلوه بتفرد راويه ولم يقولوا : زيادة الثقة مقبولة، كما هو موجود في تصرفاتهم، والإنصاف أن تكتال لمنازعك بالصاع الذي تكتال به لنفسك، فإن في كل شيء وفاء وتطفيفا، ونحن لا نرضى هذه الطريقة.

وقال ابن القيم في تهذيب السنن (١٠/ ٢٥): وهذه العلل وأمثالها تعنت، لا تترك لها الأحاديث الثابتة، ولو تركت السنن بمثلها لوجد السبيل إلى ترك عامة الأحاديث الصحيحة الثابتة بمثل هذه الخيالات.

وهذه الطريق في مقابلها طريق الأصوليين وأكثر الفقهاء أنهم لا يلتفتون إلى علة الحديث إذا سلمت طريق من الطرق منها، فإذا وصله ثقة أو رفعه لا يبالون بخلاف من خالفه ولو كثروا.

والصواب في ذلك طريقة أئمة هذا الشأن العالمين به وبعلله، وهو النظر والتمهر في العلل والنظر في الواقفين والرافعين والمرسلين والواصلين أنهم أكثر وأوثق وأخص بالشيخ وأعرف بحديثه إلى غير ذلك من الأمور التي يجزمون معها بالعلة المؤثرة في موضع وبانتفائها في موضع آخر لا يرتضون طريق هؤلاء ولا طريق هؤلاء.

وقال السخاوي في فتح المغيث (١/ ١٧١): ثم إن حكم يعقوب بالإرسال مع الطريق المتصلة لا مانع منه، فعادة النقاد جارية بحكاية الاختلاف في الإرسال والوصل، وكذا الرفع والوقف ونحو ذلك.

ثم يرجحون ما يؤدي اجتهادهم إليه، وقد لا يتهيأ لهم ترجيح اهـ.

وللعلائي في جامع التحصيل (١٢٧) كلام جامع في زيادة الرواة في الأسانيد وقسمها أربعة أقسام:

١ـ ما تترجح فيه الزيادة

٢ـ ما يترجح فيه النقصان

٣ـ ما يظهر بالوجهين

٤ـ ما يتوقف فيه لكونه محتملا للأمرين

وذكر لكل قسم عدة أمثلة، فانظر هناك، وسننقل بعض كلامه.

وبعد، هذه تحقيقات بارعة، وتقريرات ساطعة لحفاظ كبار في هذه المسألة المهمة .

وأما أكثر المتأخرين فتأثروا بمناهج الفقهاء والمتكلمين كابن حزم وابن القطان والنووي والهيثمي والمنذري والسيوطي والشوكاني ونحوهم.

نعم هذا شيء لا يطرد عندهم، لأنك تراهم يعلون أحاديث كثيرة بالإرسال أو الوقف، مع أنه على قاعدتهم الوصل والرفع زيادة ثقة فيجب قبولها.

وأعلوا زيادات ألفاظ كثيرة في متون صحيحة، إلا ابن القطان فإنه يكاد هذا يطرد عنده.

وبعد هذا نعود لمسألة زيادة الألفاظ الغريبة في المتون الصحيحة، وقد سلف في الفصل الرابع ذكر أمثلة عدة من ذلك.

ولنذكر بعضها هنا ليتبين بجلاء أنه ليس كل زيادة من الثقة مقبولة.

- روى عبد الرزاق عن الثوري عن أيوب بن موسى عن سعيد المقبري عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة قلت يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه للحيضة والجنابة؟ قال لا إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين.

قوله (الحيضة) زيادة شاذة في المتن.

قال ابن القيم في تهذيب السنن(١/ ٢٩٥): أما حديث أم سلمة فالصحيح فيه الاقتصار على ذكر الجنابة دون الحيض، وليست لفظة الحيضة فيه محفوظة . . .

وقال: فقد اتفق ابن عيينة وروح بن القاسم عن أيوب فاقتصر على الجنابة، واختلف فيه عن الثوري: فقال يزيد بن هارون عنه كما قال ابن عيينة وروح، وقال عبدالرزاق عنه أفأنقضه للحيضة والجنابة.

ورواية الجماعة أولى بالصواب، فلو أن الثوري لم يختلف عليه لترجحت رواية ابن عيينة وروح فكيف وقد روى عنه يزيد بن هارون مثل رواية الجماعة. ومن أعطى النظر حقه علم أن هذه اللفظة ليست محفوظة في الحديث. اهـ

فهذه زيادة غير مخالفة ومع ذلك قال إنها غير محفوظة[1].

(١) وانظر الإرواء (١/ ١٦٨) والفتح لابن رجب (٢/ ١١٠).

وتفرد أفلح بن حميد الثقة بقوله في حديث المواقيت: (ولأهل العراق ذات عرق).

وأنكرها أحمد عليه مع أنها غير مخالفة.

قال ابن عدي في الكامل(١/ ٤١٧): قال لنا ابن صاعد كان أحمد بن حنبل ينكر هذا الحديث مع غيره علي أفلح بن حميد.

١- وتفرد سليمان التيمي بزيادة (وإذا قرأ فأنصتوا) في حديث إنما جعل الإمام ليؤتم به.

وقد حكى البيهقي في المعرفة(٢/ ٤٦) الإجماع علي خطأ من زادها.

وممن صرح بذلك: أبو داود والحاكم وأبو علي النيسابوري وابن معين والدارقطني وأبو حاتم والبيهقي وغيرهم. انظر نصب الراية (٢/ ١٧) وشرح النووي على مسلم، والإلزامات والتتبع(١٧١-١٧٢) وسنن البيهقي(٢/ ١٥٦).

مع أنها زيادة غير مخالفة للأصل.

- وقال مسلم في صحيحه(٣٣٣) عن زيادة (وتوضئي لكل صلاة) في حديث المستحاضة وفي حديث حماد حرف تركنا ذكره.

قال البيهقي في السنن(١/ ١١٦): لأنها غير محفوظة[١].

- وزاد أبو حمزة السكري في حديث الإمام ضامن ... إلخ قوله: (فقال رجل: يا رسول الله لقد تركتنا ونحن نتنافس الآذان بعدك، فقال: إن بعدكم زمنا سفلتهم مؤذنوهم. رواه البيهقي(١/ ٤٣٠) والبزار في مسنده (٢٥٨- مختصر زوائده) وغيرهما.

قال الدارقطني: هذه الزيادة ليست محفوظة.

وجزم ابن عدي والخليلي وابن عبد البر بأنها من أفراد أبي حمزة.

---

(١) وانظر التلخيص الحبير (١/ ١٦٨).

وحكم بنكارتها الذهبي في نقد بيان الوهم والإيهام[1] (١٢٩).

وتفرد علي بن مسهر بقوله: (فليرقه) في حديث ولوغ الكلب. وتكلم فيه حمزة الكناني وغيره كما في الفتح لابن حجر(١/ ٢٧٥).

وتفرد أبوغسان بزيادة (إنما الأعمال بخواتيمها) في حديث سهل بن سعد إن العبد ليعمل فيما يرى الناس عمل أهل الجنة وإنه لمن أهل النار. الحديث.

وخالفه جماعة من الثقات، فلم يذكروها، فأعلها الدارقطني في الإلزامات(٢٠١)، وخالفه البخاري فاعتمدها.

(١) ومال الألباني إلى صحتها في الإرواء (١/ ٢٣٣) وخالفه تلميذه القوصي في الآذان (٢٦٨ـ٢٧٠) فرد عليه.

الجنس الخامس : أن يكون الحديث موقوفا على صحابي فيهم بعض الرواة الثقات فيرفعه .

تقدم معنا في الجنس الرابع أن المتواتر عن أئمة الحديث المتقدمين عدم الحكم بحكم مطرد دائما في زيادة الثقة، والرفع والوقف، والوصل والإرسال فلا نعيد نقله .

وأن المشهور عن الفقهاء ترجيح الزيادة مطلقا، ووافقهم من المحدثين ابن القطان وغيره .

قال الحافظ ابن حجر في نكته (٢٣٩) : ونقل الماوردي عن مذهب الشافعي في مسألة الوقف والرفع أن الوقف يحمل على أنه رأي الراوي، والمسند على أنه روايته . . .

وما نقله الماوردي عن مذهب الشافعي، قد جزم به أبو الفرج بن الجوزي، وأبو الحسن بن القطان، وزاد أن الرفع يترجح بأمر آخر، وهو تجويز أن يكون الواقف قد قصر في حفظه أو شك في رفعه . . .

ثم إنه يقابل بمثله فيترجح الوقف بتجويز أن يكون الرافع تبع العادة وسلك الجادة .

قلت : المتأمل في تصرفات المحدثين بخصوص الرفع والوقف يرى أن لهم أربعة طرق في ذلك :

* ترجيح الوقف
* ترجيح الرفع
* تصحيح الوجهين
* التوقف

والذي يهمنا في بحثنا هذا هو الأول، لكن لا بأس أن نذكر البحث بصورته الكاملة كي تتضح الصورة من جميع جوانبها، ولندلل على مذهب المتقدمين والحفاظ الأوائل في هذا الباب، من اعتبار الترجيح في كل زيادة بعينها، وعدم الحكم بقانون كلي مطرد.

١ـ ترجيح الوقف على الرفع[١]

من أمثلة ما رجح فيه الحفاظ الوقف على الرفع:

- رجح أبو حاتم وقف حديث تمعك عمار بن ياسر في التراب وأمر النبي صلى الله عليه وسلم له بالتيمم. العلل لابنه (٨٥).

- ورجح محمد بن عوف وقف حديث أبي بكر أنه أكل مع النبي صلى الله عليه وسلم لحما ثم صلى ولم يتوضأ. العلل لابن أبي حاتم (١٧٥).

- ورجح أبو زرعة وقف حديث إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة. العلل (٣٠٣).

- ورجح أبو حاتم وقف حديث جابر أن النبي دخل على مريض وهو يصلي على وسادة. العلل (٣٠٧).

- ورجح أبو حاتم وقف حديث كان يرخص في الحجامة والمباشرة للصائم. العلل (٦٧٦).

- ورجح أبو حاتم وقف حديث دعاء الخروج من البيت اللهم بحق السائلين... الحديث. العلل (٢٠٤٨).

- ورجح أبو زرعة وقف حديث أحلت لنا ميتتان ودمان. العلل (١٥٢٤).

- ورجح أبو زرعة وقف حديث الخمر أم الخبائث. العلل (١٥٨٦).

---

(١) هذه النقول التي سنذكرها هي على رأي قائليها، وقد لا يوافقون عليها، لكن الغرض هو بيان تواتر هذا الحكم بمجموع ذلك عندهم، والله أعلم.

- ورجح أبو حاتم وقف حديث ذكاة الجنين ذكاة أمه. العلل (١٦١٤)

- ورجح أبو زرعة وقف حديث ما حسر عنه البحر فكل وما ألقى فكل. العلل (١٦٣٠).

- ورجح الترمذي والبخاري وقف حديث من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له. الإرواء (٤/ ٢٦) والفتح (٤/ ١٤٢). وخالفهم آخرون.

- ورجح البيهقي والمنذري والنووي وقف حديث الطواف بالبيت صلاة. التلخيص الحبير والإرواء (١/ ١٥٥).

- ورجح البخاري وقف حديث النهي عن سؤر المرأة. العلل الكبير (٤٠).

وحديث أنس في المسح على الخفين. العلل الكبير (٥١)

وحديث عائشة في دباغ الميتة طهورها. العلل الكبير (٢٨٤).

وحديث ابن مسعود شكونا إلى رسول الله حر الرمضاء، فلم يشكنا. العلل الكبير (٦٥).

وحديث أسامة بن زيد في الجمع بين الصلاتين. العلل الكبير (٩٦).

ورجح البخاري وقف حديث والله لا تعجز هذه الأمة من نصف يوم. الفتح لابن حجر (١١/ ٣٥١).

ورجح أحمد والنسائي والدارقطني وقف حديث ابن عمر من باع عبدا له مال. شرح العلل (٢٥٩).

ورجح الدارقطني وقف حديث يؤتى بجهنم يوم القيامة لها سبعون ألف زمام، قال: والموقوف أصح عندي وإن كان مسلم قد أخرج حديث عمر بن حفص في الصحيح، أي المرفوع. علل الدارقطني (٥/ ٨٧) والإلزامات والتتبع (٢٢٧).

وصوب الدارقطني والألباني وقف حديث علي في منع الجنب من قراءة القرآن. الإرواء (٢/ ٢٤٤).

وصوب البيهقي والدارقطني وابن حجر والألباني وقف حديث من وهب هبة أراد بها الثواب فهو على هبته. الإرواء (٦/ ٥٥).

ورجح الطحاوي وقف حديث الضبع صيد. شرح المعاني (٤/ ٣٧٢) والإرواء (٤/ ٢٤٣)

ورجح البيهقي وقف حديث الرهن مركوب ومحلوب. التلخيص (٣/ ٣٦)

ورجح النسائي وقف حديث دعاء الدفن. التلخيص (٢/ ١٣١)

ورجح ابن عمار الشهيد وقف حديث يؤتى بجهنم لها سبعون ألف زمام. علل صحيح مسلم(١٥١).

ووهم حماد بن سلمة في رفع حديث ابن عمر إن بلالا أذن بليل فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن ينادي ألا إن العبد نام. صرح به ابن المديني وأحمد وأبو حاتم والأثرم وأبو داود والترمذي والدارقطني وغيرهم. الفتح لابن رجب (٥/ ٣٢٥).

ورجح الترمذي والنسائي والدارقطني وغيرهم وقف حديث رفع القلم عن ثلاث. الفتح لابن رجب (٨/ ٢٢).

وصحح الأثرم ومسلم وقف حديث جدب لنا رسول الله السمر بعد العشاء. الفتح لابن رجب (٥/ ١٥٨).

ورجح الطحاوي وغيره وقف حديث أبي هريرة من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا. الفتح لابن حجر (١٠/ ٣).

ورجح ابن خزيمة وابن حجر وغيرهما وقف حديث ابن عباس: ليس على الأمة حد حتى تحصن. الفتح لابن حجر(١٢/ ١٦١).

ورجح ابن حجر وقف حديث علي: أقيموا الحدود على أرقائكم من أحصن منهم ومن لم يحصن. الفتح لابن حجر (١٢/ ١٦١).

وصحح ابن رجب وقف حديث يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار. الفتح له. (٤/ ١٢٠).

وصوب النسائي وقف حديث أم سلمة كان الرسول صلى الله عليه وسلم يأمر بصيام ثلاثة أيام. تهذيب السنن لابن القيم (٧/ ٨٨).

وصحح ابن القيم وقف حديث عائشة استقبلوا بمقعدتي القبلة. تهذيب السنن (١/ ٢٣).

وصحح الدارقطني وعبد الحق وقف حديث ابن عمر في تخليل اللحية. تهذيب السنن (١/ ١٧٠).

وصحح ابن القيم وقف أمره للمجامع في الحيض بالتصدق بدينار أو نصفه. قال: وإنما علته المؤثرة وقفه. تهذيب السنن (١/ ٣٠٦).

وقال ابن القيم عن حديث أبي سعيد في الترخيص بالحجامة للصائم: فالواقفون له أكثر وأشهر، فالحكم لهم عند المحدثين. تهذيب السنن (٦/ ٣٦٣).

وحديث كعب: معقبات لا يخيب قائلهن. الإلزامات (٢٤٠).

وحديث عمر إن الله يرفع بالقرآن أقواما، والمرفوع في صحيح مسلم، ورافعه هو الزهري الحافظ الكبير. الإلزامات (٢٦١).

وحديث عمر: من نام عن حزبه، والمرفوع في مسلم. الإلزامات (٢٦٨).

وصحح الدارقطني في الإلزامات (٢٩٩) والنسائي في السنن وقف حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمار.

وقال النووي في شرح مسلم (٥/ ٢١١) عنه بعد تصحيح رفعه: لكن قد يقال إنه

شاذ، فإنه مخالف رواية الجمهور في البعير والراحلة والشاذ مردود، وهو المخالف للجماعة، والله أعلم.

وقال الدارقطني في الإلزامات (٢٨٦): وأخرج مسلم عن عبد الجبار عن ابن عيينة عن الزهري عن أبي عبيد: شهدت العيد مع علي، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة، وقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا أن نأكل من لحوم نسكنا بعد ثلاث.

قلت: وهذا مما وهم فيه عبد الجبار، لأن الحميدي وعلي بن المديني والقعنبي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبا بكر بن أبي شيبة وأبا خيثمة وابن أبي عمر وقتيبة وأبا عبد الله وغيرهم وقفوه عن ابن عيينة... إلخ.

ثم ذكر أنه صح عن الزهري مرفوعا، أما من طريق ابن عيينة فالصحيح موقوف.

وانظر أيضا في ترجيح الوقف ما يلي:

علل الدارقطني (٥/ ٢٤٣) - (١٠/ ٦٢ - ٧٩) - (٦/ ١٠٠) - (٧/ ١٢٨) - (٨/ ١١٧).

الإرواء (٥/ ١٧٣).

العلل الكبير للترمذي (٣٦٦).

تاريخ ابن معين للدوري (٢/ ٦).

والضعيفة للألباني (٣/ ١٢٠) - (٢/ ٣٣٦) - (٤/ ٢١) - (٣٢) - (١/ ٣٦٥) - (٢٠٤) - (٣/ ٤٦٤).

وتهذيب السنن (٩/ ١١٢) - (١/ ١٧٠) - (٩/ ٦٣).

٢- ترجيح الرفع:

وهذا النوع كثير جدا عندهم، نقتصر هنا على بعضه، فمن ذلك:

- صحح الدارقطني رفع حديث يجمع الأولون والآخرون في صعيد واحد. العلل للدارقطني (٥/ ٢٤٤).

- وصحح رفع حديث أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون. العلل (٥/ ٢٥٠).

- وصحح رفع حديث الناس معادن في الخير والشر. العلل (١٠/ ٤٨).

- وصحح رفع حديث (إن لله تسعاوتسعين اسما). العلل (١٠/ ١٨).

- وصحح رفع حديث (لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة) قال: ورفعه صحيح، وكان ابن عون ربما وقف المرفوع. العلل (١٠/ ١٤).

- ورفع يحيى وعيسى بن يونس عن شعبة حديث ابن مسعود في التسليمتين ووقفه ابن المبارك وغندر عنه. فرجح الدارقطني قول يحيى. العلل (٥/ ٣٤١).

ورجح كذلك الرفع في المواطن التالية:

علل الدارقطني (١١/ ١٨٤) - (٧/ ٢٤٨) - (٦/ ٣٢٤) - (١١/ ٣٤٧) - (٧/ ٢٩٧) - (٥/ ٣٣٤).

والعلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٢).

والعلل الكبير للترمذي (٣٣٤).

والهدي لابن حجر (٦٤).

ونصب الراية (١/ ١٣٦).

٣- تصحيح الوجهين:

أي تصحيح الرفع والوقف معا، وهذا محمول عندهم على وجوه منها: أن يكون الراوي مرة يقوله من قبله ومرة يسنده. ومنها أن يسأل عن حكم الشرع في مسألة فيجيب بلفظ الحديث ثم إذا طولب بالدليل أو كان في مجلس السماع أسنده.

ومنها أن الراوي قد ينشط مرة فيسنده، ومرة يوقفه. وغير ذلك.

ومن أمثلة ما صححوا فيه الوجهين:

ـ حديث إذا رأى الناس المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه.

اختلف في رفعه ووقفه على أبي بكر.

قال الدارقطني في العلل (١/ ٢٥٣): وجميع رواة هذا الحديث ثقات ويشبه أن يكون قيس بن أبي حازم كان ينشط في الرواية مرة فيسنده، ومرة يجبن عنه فيقفه على أبي بكر.

وقال أيضا في العلل (١٠/ ٣٠) عن حديث إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة: فرفعه صحيح ومن وقفه فقد أصاب، لأن ابن سيرين كان يفعل مثل هذا، يرفع مرة ويوقف أخرى.

وقال أيضا (١٠/ ٢٩) عن حديث إذا أتيتم الصلاة فأتوها وعليكم السكينة: ورفعه صحيح، وقد عرفت عادة ابن سيرين أنه ربما توقف عن رفع الحديث توقيا.

وقال أيضا (١٠/ ٢٥): وقد تقدم قولنا في أن ابن سيرين من توقيه وتورعه تارة يصرح بالرفع، وتارة يومئ، وتارة يتوقف على حسب نشاطه في الحال.

وقال الحافظ في الفتح (١٣/ ١٢٥): ورواية الوقف لا تعارض رواية الرفع، لأن الراوي قد ينشط فيسند، وقد لا ينشط فيقف.

وقال أيضا (١٣/ ١٩٢): وأما الاختلاف في وقفه ورفعه فلا تأثير له لأن مثله لا يقال من قبل الاجتهاد، فالرواية الموقوفة لفظا مرفوعة حكما.

وقال أيضا (٦/ ١٦٣) عن حديث أن الهرة ليست نجسة: ورفعه صحيح، ولعل من وقفه لم يسأل أبا قتادة هل عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه أثر أم لا، لأنهم حكوا فعل أبي قتادة حسب.

وقال الحافظ ابن حجر في الهدي (١٠١): تعارض الوقف والرفع فيه لا أثر له، لأن حكمه الرفع.

وقال في الصحيحة (٣/ ٢٨٣): والموقوف... لا يعل المرفوع لأنه لا يقال من قبل الرأي.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٢/ ١٠٢) مجيبا عن إعلال الطحاوي لحديث لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدا، انتصارا لمذهبه: على أن الموقوف في مثل هذا لا يخالف المرفوع، لأن الموقوف محمول على طريق الفتوى.

وقال الألباني في الإرواء (٤/ ٢٤٤) معلقا على حديث (في الضبع كبش) هذا الموقوف لا ينافي المرفوع، لأن الراوي قد ينشط أحيانا فيرفع الحديث، وأحيانا يوقفه.

وقال في الصحيحة (٥/ ٣٩٥) عن حديث عائشة من أرضى الله بسخط الناس كفاه الله الناس : وجملة القول أن الحديث قد صح عن عائشة مرفوعا وموقوفا.

وقال فيها (٣/ ١٨٠): وهذا إسناد صحيح مرفوعا وموقوفا فإن نوحا ثقة وكذا من دونه، والموقوف لا يعل المرفوع، لأن الراوي قد يوقف الحديث أحيانا فإذا رواه مرفوعا وهو ثقة فهو زيادة يجب قبولها منه.

وكرر نفس الشيء في الصحيحة (٥/ ٤٤٠) ـ (١/ ٤٣٨) والإرواء (٣/ ٨٩ـ١٩٩) ـ (١/ ١٥٦) ـ (٧/ ٢٥٥).

***ـ ولأن الترجيح دائر عندهم مع القرائن اختلفت أقاويلهم في جملة أحاديث، فرجح طائفة الرفع ورجح آخرون الوقف.**

ـ فرجح أحمد والترمذي ومسلم رفع حديث أبي هريرة إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة. ورجح أبو زرعة الوقف. وتوقف ابن معين.

قال ابن رجب في شرح البخاري (٦/ ٥٥): وإنما لم يخرجه البخاري لتوقفه أو

لترجيحه وقفه .

ـ ورجح أبو داود وغيره وقف حديث ابن عمر كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه، وإذا ركع رفع يديه . الحديث .

ورجح البخاري وغيره رفعه، كما في فتح الباري لابن رجب (٦/ ٣٤٥) .

ـ واختلف سالم ونافع في رفع مجموعة من الأحاديث، فرجح النسائي والدارقطني وقف ثلاثة منها، ورجح أحمد وقف (فيما سقت السماء العشر)، وتوقف في (من باع عبدا له مال) . كما في الفتح لابن رجب (٦/ ٣٤٥) . وخالفهم ابن المديني والحاكم وابن عبد البر فرجحوا رواية سالم المرفوعة .

واختلف رأي البخاري في حديث النخل الذي رفعه سالم ووقفه نافع .

فمرة رجح الرفع ومرة رجح الوجهين[١] .

وقال ابن القيم في تهذيب السنن (٩/ ٢١٦) : اختلف سالم ونافع على ابن عمر في هذا الحديث، فسالم رواه عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا في القصتين جميعا، قصة العبد وقصة النخل .

ورواه نافع عنه، ففرق بين القصتين، فجعل قصة النخل عن النبي صلى الله عليه وسلم وقصة العبد عن ابن عمر عن عمر .

فكان مسلم والنسائي وجماعة من الحفاظ يحكمون لنافع ويقولون ميز وفرق بينهما، وإن كان سالم أحفظ منه، وكان البخاري والإمام أحمد وجماعة من الحفاظ يحكمون لسالم، ويقولون هما جميعا صحيحان عن النبي صلى الله عليه وسلم . اهـ

ـ واختلف أصحاب نافع في حديث من حلف فقال إن شاء الله فلا حنث عليه، رفعه أيوب، ووقفه مالك وعبيد الله .

---

(١) الفتح لابن حجر (٥/ ٥٢) .

واختلف الحفاظ في الترجيح، وأكثرهم رجحوا قول مالك[١] أي الوقف.

- ورجح الترمذي والنسائي والبخاري وقف حديث (من لم يجمع الصيام من الليل فلا صيام له).

ورجح ابن حبان وابن خزيمة والحاكم وابن حزم رفعه[٢].

- وصوب الدارقطني وقف حديث أم سلمة في نهي المضحى أن يأخذ من شعره وظفره، وخالفه مسلم والترمذي وابن حبان والبيهقي وابن القيم وغيرهم فرجحوا رفعه. تهذيب السنن (٧/ ٣٤٦).

ورجح أحمد والشيخين رفع حديث صلاة النبي على بعيره... وخالفهم الدارقطني فرجح وقفه. الفتح لابن رجب (٣/ ٢١٧-٢١٨).

وبهذه النقول المتكاثرة يعلم جزما خطأ من أطلق عن المحدثين قاعدة مطردة في الرفع والوقف وغيرها.

مثل قول ابن التركماني الحنفي في الجوهر النقي (٣/ ٤٠٥): قلت: كأن ابن معين بناه على قاعدة أكثر المحدثين أنه إذا روي الحديث مرفوعا وموقوفا، فالحكم بالوقف، والصحيح الحكم بالرفع لأنه زيادة ثقة.

قلت: الصواب كما قدمنا عدم إطلاق القول أو الرد بل ذلك دائر مع الترجيحات.

فوائد:

١- قد يرجحون الرفع أو الوقف باعتبار طريق معين أو راو معين لا مطلقا.

فمن ذلك: حديث إذا دخل رمضان صفدت الشياطين. قال الدارقطني بعد كلام طويل: والصحيح عن مالك موقوف وعن الباقين مرفوع. العلل (١٠/ ٧٩).

---

(١) شرح العلل (٢٥٩).

(٢) الفتح لابن حجر (٤/ ١٤٢).

وقال في العلل أيضا (١٠/ ٢٧٧) عن حديث يحسر الفرات عن جبل من ذهب: والصحيح عن شعبة الموقوف والصحيح عن عبيد الله المرفوع.

وقال أبو حاتم في حديث الضيافة ثلاثة فما زاد فهو صدقة: أما حديث عاصم فالصحيح موقوف، وحديث أبي نضرة الصحيح مرفوع. لأن سليمان كان ثبتا. العلل لابن أبي حاتم (٢٢٦٥).

وصحح الدارقطني وقف حديث علي في النهي عن أكل النسك بعد ثلاث من طريق ابن عيينة، وصحح رفعه من غير طريقه. كما في الإلزامات(٢٨٦).

٢ـ قال المعلمي في التعليق على الفوائد المجموعة (٢٨٠): فقوله هنا الثقات لا يرفعونه توهيم لأحدهما.

٣ـ ذكر جماعة من الرواة في كتب التراجم وغيرها بأنه كان رفاعا، أي يرفع ما حقه الوقف.

فقال شعبة عن يزيد بن أبي زياد: كان رفاعا، قال الذهبي في السير (٦/ ١٣٠): يعني الآثار التي هي من أقوال الصحابة يرفعها.

ومنهم علي بن زيد بن عبد الله البصري. تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٤).

ومنهم الوليد بن مسلم الدمشقي. تهذيب التهذيب (١١/ ١٣٦).

ومنهم يزيد بن أبي زياد. تهذيب التهذيب (١١/ ٢٨٨).

٤ـ من عادة بعض الرواة وقف الأحاديث المرفوعة فلا يعتل على الأحاديث المرفوعة التي من طريقهم بالوقف.

وقد تقدم ذلك صريحا من كلام الدارقطني.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٦/ ٣٩١): ولكن ابن سيرين كان غالبا لا يصرح برفع كثير من حديثه.

وقال ابن رجب في شرح العلل (٢٨٥): وليس وقف هذا مما يضره، فإن ابن سيرين كان يقف الأحاديث كثيرا ولا يرفعها والناس كلهم يخالفونه ويرفعونها.

وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣/ ١٠): كان حماد بن زيد يوقف ويقصر الأسانيد هيبة.

ونقل ابن رجب في شرح العلل (٢٧٨) عن أحمد أن أيوب وابن عون كان مذهبهم أن يقصروا بالحديث و يوقفوه.

٥- قال الألباني في الإرواء (٢/ ٧٧): ومما يدل على أنه قد حفظه أنه روى الموقوف والمرفوع معا.

وقال ابن حجر في الهدي (٣٥١) بعد أن ذكر إعلال ابن العربي له بالوقف وغيره: وأما الجواب عن الثانية والثالثة فالتعليل المذكور بهما غير قادح، لأن رواية حسين مشتملة على الرفع والوقف معا، فإذا اشتمل غيرها على الموقوف فقط كانت هي مشتملة على زيادة لا تنافي الرواية الأخرى فتقبل من الحفاظ، وهو كذلك فتبين أن التعليل بذلك ليس بقادح.

٦- قال الحافظ في النكت (٣٣٣): ومما يقوي القول بالتعليل فيه بالوقف ما إذا كان قد زيد في الإسناد عوضا عن ذكر النبي صلى الله عليه وسلم صحابي آخر كحديث ابن عمر (ض) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى في أمهات الأولاد أن يبعن ولا يوهبن، الحديث.

هكذا رواه الدارقطني في السنن من رواية يونس بن محمد المؤدب عن عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر (ض).

وخالفه يحيى بن إسحاق السالحيني فرواه عن عبد العزيز عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر (ض) عن عمر من قوله.

فحكم الدارقطني وغيره من الأئمة أن الموقوف هو الصحيح، وعللوا المرفوع به.

ووجهه غلبة الظن بغلط من رفعه حيث اشتبه عليه قول ابن عمر عن عمر (ض) بأنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلما جاء هنا بعد الصحابي صحابي آخر، والحديث هو قوله اشتبه ذلك على الراوي، فإذا انضم إلى ذلك أن فليح بن سليمان رواه أيضا عن عبد الله بن دينار بموافقة يحيى بن إسحاق، وكذلك رواه عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر (ض) قوي القول بتعليله بالوقف قوة ظاهرة، ولا يقال قد رواه عبد الله بن جعفر المديني عن عبد الله بن دينار مرفوعا بمتابعة يونس بن محمد لأنها متابعة ضعيفة جدا لضعف عبد الله بن جعفر.

ومشى أبو الحسن بن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام على ظاهر الإسناد الأول فصحح الحديث، فلم يصب والله أعلم.

٧ـ قال عبد الله بن أحمد : هذا الحديث لا يرفع عن جابر بن سمرة، يشير إلى أن من رفعه فقد وهم. كذا في الفتح لابن رجب (٢/ ٣٤٤).

تنبيه:

قال الحافظ في النكت (٣١٣): قوله (وكثيرا ما يعللون الموصول بالمرسل، إلى آخره).

أقول: ليس هذا من قبيل المعلول على اصطلاحه، وإن كانت علة في الجملة، إذا المعلول على اصطلاحه مقيد بالخفاء، والإرسال أو الانقطاع ليست علتها بخفية. اهـ

قلت : إن كان يقصد تعارض الوصل والإرسال والرفع والوقف فلا يتجه، لأنه من القسم الخفي وشروط العلة متوفرة فيه.

لأن الحديث الذي رواه ثقة فوهم في رفعه، إذا وقف عليه الناظر حكم بصحته اغترارا بظاهر سنده، فإذا فتش الطرق وتتبعها تبين له أن أحدهم وهم في رفعه والصواب وقفه.

ولكن أظن الحافظ لا يعنيه، لأنه قال قبل هذا (٢٣٧): ما أدري ما وجه إيراد هذا في تفاريع المعضل، بل هذا قسم مستقل، وهو تعارض الإرسال والاتصال والرفع والوقف، نعم لو ذكره في تفاريع الحديث المعلل لكان حسنا. اهـ

وأراه يعني تبين الانقطاع والإرسال لما ظاهره الاتصال.

وهذا لا يسلم على إطلاقه كذلك، لأن الإرسال منه ما هو خفي وهذا من أنواع المعلل.

وإن كان ظاهرا جليا، فهو الذي يتنزل عليه كلام الحافظ رحمه الله.

وقد قال الحاكم في المعرفة(١١٩): فإن المعلول ما يوقف على علته: أنه دخل حديث في حديث، أو وهم فيه راو، أو أرسله واحد فوصله واهم.

فجعل الوهم في وصل ما حقه الإرسال من قسم المعلول.

وكذا عده ابن الصلاح في المقدمة وناظمه العراقي في ألفيته، وآخرون.

الجنس السادس: أن يكون الحديث في أصله مرسلا فيهم بعض الثقات فيصله.

هذا الجنس من فروع زيادة الثقات.

وقد قدمنا فيما تقدم نقل كلام الحفاظ أن المعتبر في هذا الباب وأمثاله اعتبار الترجيح وأنه لا يحكم بحكم مطرد، فتارة يترجح الوصل، وتارة الإرسال، وتارة يصحح الوجهان، وتارة يتوقف، كما في مسألة الرفع والوقف سواء.

ونزيد هنا المسألة إيضاحا بنقل نماذج مختصرة من تصرفاتهم عند الكلام على الأحاديث تدل على ما ذكرنا.

١ـ ترجيح الإرسال على الوصل

رجح البخاري إرسال حديث إذا جاوز الختان الختان وجب الغسل. **العلل الكبير** (٥٧).

وحكم البخاري بإرسال حديث أبي هريرة إن للصلاة أولا وآخرا. **السنن للترمذي** (١/ ٣٩٩)ـ تحفة).

وصحح البخاري والترمذي وأبو زرعة وأبو حاتم إرسال حديث جابر قضى باليمين مع الشاهد. **العلل الكبير** (٢٠٢) والعلل لابن أبي حاتم (١٤٠٢).

ورجح البخاري إرسال حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الدية اثني عشر ألفا. **العلل الكبير** (٢١٨).

ورجح إرسال حديث جرير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية قبل نجد فاعتصم الناس بالسجود. العلل الكبير (٢٦٤).

ورجح إرسال حديث قول أبي جهل للنبي إنا لا نكذبك، ولكن نكذب ما جئت به. العلل الكبير (٣٥٤).

ورجح أبو حاتم إرسال حديث جابر لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة. العلل لابن أبي حاتم(٧٠).

ورجح أبو حاتم إرسال حديث كان النبي يصلي المغرب ثم يرجع الناس إلى أهليهم وهم يبصرون مواقع النبل. العلل لابن أبي حاتم (٢٤٩).

ورجح أبو حاتم إرسال حديث وضع الكفين ونصب القدمين. العلل لابن أبي حاتم (٣١٨).

وحديث أن النبي بزق في ثوبه في الصلاة. العلل (٣٢٩).

وحديث مباشرته لأم سلمة (٧١٩).

وحديث عائشة وحفصة: اقضيا يوما مكانه. العلل (٧٨٢)

ورجح أحمد وابن معين إرسال حديث كان إذا سجد جافى. شرح العلل (٢٩٩)

ورجح البيهقي في السنن (٤/ ٢٣٠) وابن عبد الهادي في التنقيح إرسال حديث تفسير قوله تعالى: (من استطاع إليه سبيلا) إنه الزاد والراحلة. الإرواء (٤/ ١٦٠).

ورجح البيهقي إرسال حديث لعن المختفي والمختفية. السنن الكبرى (٨/ ٢٧٠).

ورجح البخاري وأبو حاتم والدارقطني إرسال حديث إدامته قراءة السجدة والإنسان في صبح الجمعة. الفتح لابن رجب (٨/ ١٣١)

ورجح الدارقطني إرسال أحاديث كثيرة جدا، انظر مثلا العلل له (٢/ ١٤ـ١٤٤)ـ (٤/ ١٢٤ـ٢٣٨)ـ(٣/ ١١٠)ـ(٥/ ٣٣٠ـ٣٣٢)ـ(١/ ٢٢٦ـ٢٢٨ـ٢٣٢ـ٢٣٥).

ورجح أبو حاتم الإرسال في أحاديث كثيرة كذلك منها في العلل (٢/ ٦٨ـ١٧١ـ١٠ـ ١٧ـ٣٦ـ٦٥ـ٦٧).

وصوب الدارقطني والبيهقي إرسال حديث الشريك شفيع، والشفعة في كل شيء. الضعيفة (٣/ ٦٠).

ورجح الدارقطني إرسال حديث أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم. تهذيب السنن (٧/ ٥٩).

ورجح عبد الحق وابن القيم إرسال حديث الرجل الذي طعن بقرن في ركبته فأتى النبي ليستقيد. . . تهذيب السنن (١٢/ ٢١٣).

ورجح النسائي إرسال حديث المشي بين يدي الجنازة. السنن (٤/ ٥٦). وقال الترمذي : وأهل الحديث كلهم يرون أن الحديث المرسل فى ذلك أصح. قال أبو عيسى: وسمعت يحيى بن موسى يقول سمعت عبد الرزاق يقول قال ابن المبارك: حديث الزهري في هذا مرسل أصح من حديث ابن عيينة. قال ابن المبارك: وأرى ابن جريج أخذه عن ابن عيينة. تحفة الأحوذي(٤/ ٧٧) والجوهر النقي (٤/ ٢٤) والتلخيص الحبير (٢/ ١١١).

وصوب أبو داود والنسائي والدارقطني وأبو حاتم والبيهقي والمنذري إرسال حديث. . . البدر المنير (٢/ ٤٦٤).

وصوب الدارقطني إرسال حديث كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع. وقد رواه مسلم موصولا في المقدمة. الإلزامات (١٣١).

وحديث يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير. رواه مسلم موصولا. الإلزامات (١٢٨).

وحديث فضل من قال مثل ما قال المؤذن، والموصول في مسلم. الإلزامات (٢٦٤).

وأعل الدارقطني بالإرسال حديث ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس في قصة الخلع الذي خرجه البخاري موصولا. الإلزامات (٣٢٨).

وكذا حديث ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان عام الفتح وأصحابه بين صائم ومفطر. الإلزامات (٣٣١).

وقال النووي في شرح مسلم معلقا على حديث صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام(٩/ ١٦٦): هذا الحديث مما أنكر على مسلم بسبب إسناده. قال الحفاظ: ذكر ابن عباس فيه وهم.

ورجح الترمذي إرسال حديث من ملك ذا رحم فهو حر. السنن(١٣٦٥).

وصحح البخاري وعبد العزيز النخشبي وغيرهما من الحفاظ إرسال حديث أبي عياش الزرقي في صلاة النبي صلاة الخوف بعسفان. الفتح لابن رجب (٨/ ٣٤٦_٣٤٧).

وقال ابن رجب في الفتح (٧/ ٢٤٥) عن حديث أبي هريرة: اشتكى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا، فقال استعينوا بالركب: والمرسل أصح عند البخاري وأبي حاتم الرازي والترمذي والدارقطني وغيرهم.

وحكم البخاري وأبو حاتم وأبو داود والترمذي والدارقطني وغيرهم إرسال حديث أنا بريء من كل مسلم مع مشرك. التلخيص (٤/ ١١٩).

وصحح الترمذي إرسال حديث أبي سعيد الخدري الأرض كلها مسجد، العلل الكبير (٧٦).

وصحح أبو داود والدارقطني إرسال حديث من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس. الإرواء (٥/ ٢٦٩_٢٧٠).

وأعل أحمد والدارقطني بالإرسال حديث اللهم اسقنا غيثا مغيثا. التلخيص (٢/ ٩٩).

ورجح ابن معين وأبو زرعة وأحمد والنسائي إرسال حديث التخيير في سماع خطبة العيد. الفتح لابن رجب (٩/ ٤٨_٤٩).

ورجح الترمذي والدراقطني إرسال حديث أمر النبي صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور. الفتح لابن رجب (٣/ ١٧٤).

ورجح الترمذي والدارقطني والدارمي والبيهقي إرسال حديث جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا. الفتح لابن رجب (٣/ ١٩٦).

وقال ابن القيم في تهذيب السنن (٨/ ٣٢٢): ومثل هذا (يعني قول المنذري: سفيان بن عيينة من الأثبات الحفاظ، وقد أتى بزيادة على من أرسل، فوجب تقديمه) لا يعبأ به أئمة الحديث شيئا، ولم يخف عليهم أن سفيان حجة ثقة، وأنه قد وصله، فلم يستدرك عليهم المتأخرون شيئا لم يعرفوه. اهـ

وانظر كذلك في ترجيح الإرسال على الوصل:

* الإرواء (٢/ ٢٧٢)-(٨/ ٨٤).

* العلل للدارقطني (٥/ ٢٤٢)-(١٠/ ٢٠٥)-(٧/ ١٤٠).

* الفتح لابن حجر (٣/ ٤٩٣).

* الصحيحة (٢/ ٦٨١).

* تهذيب السنن (١٠/ ٣٤١).

٢- ترجيح الوصل على الإرسال:

وهذا كثير عنهم جدا، وهو المشهور عند الفقهاء والأصوليين، وقد يرجح المحدثون الوصل لقرينة قامت عندهم في ذلك الحديث بعينه.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/ ٦٣٥): ويستفاد من صنيع البخاري أن الحديث إذا اختلف في وصله وإرساله حكم للواصل شرطين أحدهما أن يزيد عدد من وصله على من أرسله، والآخر أن يحتف بقرينة تقوي الرواية الموصولة، لأن عروة معروف بالرواية عن عائشة مشهور بالأخذ عنها ففي ذلك إشعار بحفظ من وصله عن هشام دون

من أرسله .

وقال الحافظ كذلك (٦/ ٢٢٦) : واعتمد البخاري الموصول لحفظ من وصله .

وقال الحافظ في الفتح (٩/ ٥٤٦) في حديث ابن عباس في ترك الوضوء من أكل اللحم: قلت: ووصله صحيح اتفاقا لأنهم أكثر وأحفظ، وقد وصلوا وأرسل، فالحكم لهم عليه .

وأرسل مالك والثوري حديث إذا شك أحدكم في صلاته فلا يدري كم صلى. الحديث .

ووصله ابن عجلان وعبد العزيز بن أبي سلمة . فرجح أحمد والدارقطني الوصل . الفتح لابن رجب (٩/ ٤٦٣) .

ورجح البخاري وشيخه ابن المديني والذهلي وغيرهم وصل حديث لا نكاح إلا بولي . الفتح لابن حجر (٩/ ١٨٤) .

ورجح البخاري وصل أحاديث كثيرة اختلف في وصلها وإرسالها ، وحكى الخلاف فيها ، ولم ير الإرسال قادحا ، فتعقبه الدارقطني في الإلزامات حيالها ، فرد عليه الحافظ ابن حجر في الهدي بأنه ترجح عنده الوصل وحكى الخلاف فيه، وخرج المرسل للاحتمال . انظر الأرقام التالية (١٩ـ٢٢ـ٦٧ـ٨٠ـ١٠٢ـ٩٩) .

وأخر ج البخاري حديث مسور قدمت على النبي أقبية على صورة الإرسال . ثم علقه فزاد الصحابي ليبين أنه متصل . الفتح لابن حجر (١٠/ ٥٢٨)

وانظر كذلك في ترجيح الوصل على الإرسال :

الإرواء (٣/ ٤٦٧) .

الصحيحة (٣/ ٣٧٤)ـ(٢/ ٦٩)ـ(٢/ ٨٩) .

العلل لابن أبي حاتم (١/ ٧١٧)ـ٧٥١ـ٨٦٩)ـ(٢/ ٩ـ٤٤ـ٥٢ـ٦٨ـ١٩٨ـ٢٠٧) .

العلل للدارقطني (٢/ ١٧ـ٩٨).

الفتح لابن حجر (٢/ ٣٢٤) (٩/ ٤٠٥).

العلل الكبير (١٩٤).

تهذيب السنن (٧/ ١٨٠).

٣ـ تصحيح الوجهين

أي تصحيح الوصل والإرسال، بأن يكون الراوي مرة يرويه مرسلا ومرة موصولا بحسب نشاطه وفتوره.

قال الدارقطني في العلل (١٠/ ١٧٩): فيشبه أن يكون سهيل حدث به مرة هكذا فحفظه عنه من حفظه كذلك، لأنهم حفاظ ثقات، ثم رجع سهيل إلى إرساله.

وقال أبو حاتم عن حديث إن الله عز وجل يبغض البليغ من الرجال. اختلف في وصله وإرساله: جميعا صحيحان[1]، قصر وكيع، علل ابن أبي حاتم (٢/ ٣٤١)

وقال عن حديث يدخل أهل الجنة الجنة جردا مردا مكحلين. الحديث اختلف في إرساله ووصله: جميعا صحيحان، قصر أبو سلمة. العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٢١٦).

وقال عن حديث لا يغرنكم آذان بلال: جميعا صحيحان، قصر حماد وجوده غيره. العلل (٣٠٨).

وقال أبو حاتم عن حديث: هذا قصر، ذاك جود، فحكم لهما جميعا. العلل (٩٨٠).

وانظر في تصحيح الوجهين: الإرواء (٢/ ١٣٤) والعلل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٦٨).

٤ـ التوقف:

سئل البخاري عن حديث النهي عن جلود السباع الذي اختلف في وصله وإرساله،

(١) في المطبوع: صحيحين.

فلم يرجح شيئا. العلل الكبير (٢٩١).

*- ولأن المعتبر عندهم الترجيح اختلفوا في أحاديث عدة، فرجح قوم الإرسال ورجح آخرون الوصل.

فمن ذلك:

- حديث لا تقبل صلاة لا يمس فيها الأنف ما يمس الجبين.

قال ابن رجب في الفتح (٧/ ٢٥٧): وصحح الحاكم وصله، وصحح الأكثرون إرساله، منهم أبو داود في مراسيله والترمذي في علله والدارقطني وغيرهم، وإلى ذلك يميل الإمام أحمد، وهو مرسل حسن.

- وحكم البيهقي وابن عبد الهادي في التنقيح (٣/ ١٩٦) بإرسال حديث لا يغلق الرهن، وعكس ابن عبد البر وعبد الحق. الإرواء (٥/ ٢٤٣).

- ورجح البخاري ومسلم وصل حديث ألحقوا الفرائض بأهلها، ورجح النسائي إرساله.

- ورجح أبو زرعة ومسلم وصل حديث، ورجح الترمذي والدارقطني إرساله. الفتح لابن رجب(٥/ ١٠٨).

ورجح الدارقطني وصل حديث قضى باليمين مع الشاهد، ورجح البخاري والترمذي في العلل الكبير (٢٠٢)، وأبو زرعة وأبو حاتم في العلل (١٤٠٢) الإرسال.

ولهذا من مذهب البخاري في صحيحه أنه يورد الحديث موصولا، ثم يتبعه بالمرسل أو يرويه في مكان آخر ليبين أن الصحيح في الحديث الوصل وأن الإرسال لا يضره.

أورد البخاري حديث أبي هريرة ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم: رجل حلف على سلعة. الحديث. موصولا، ثم قال: قال علي ثنا سفيان غير مرة عن عمرو سمع أبا صالح يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم، أي مرسلا.

قال ابن حجر في شرحه (٥/ ٤٤): يشير إلى أن سفيان كان يرسل هذا الحديث كثيرا، ولكنه صحح الموصول لكون الذي وصله من الحفاظ.

وقال ابن حجر في الفتح كذلك (١٠/ ٣١٢): والبخاري على عادته إذا صحت الطريق موصولة لا يمتنع من إيراد ما ظاهره الإرسال اعتمادا على الموصول.

وقال الحافظ ابن رجب (٦/ ٢٣٥): وإنما ذكر البخاري متابعة الوليد بن مسلم على وصله ليبين أن الصحيح وصله لكثرة من وصله عن الأوزاعي، ولا يضر إرسال من أرسله، ولعل مسلما ترك تخريجه للاختلاف في وصله وإرساله. اهـ.

فوائد:

١ـ إذا خرج المخرج حديثا موصولا، ثم أردفه بالمرسل هل هو إعلال له أم لا؟

جعل الألباني في الإرواء (٨/ ٨٤) قول الدارقطني (ورواه فلان مرسلا) إعلالا.

وقال الألباني في الإرواء (١/ ٢١٥): وهذا المرسل علقه أبو داود عقب الموصول، كأنه يعله به.

٢ـ قد يصححون الإرسال أو الاتصال بالنسبة لراو معين لا مطلقا ويكون الحديث الواحد عندهم الصحيح فيه عن راو الإرسال وعن آخر الاتصال.

قال الدارقطني في العلل (١١/ ١٥٠) عن حديث إن العبد إذا تصدق من طيب تقبلها الله منه: والصحيح عن ثابت عن القاسم مرسلا، والصحيح عن عباد عن القاسم عن أبي هريرة مرفوعا.

قال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٣٠٢) بعد كلام طويل: قلت لأبي زرعة فما وجه هذا الحديث عندك، قال: أخطأ فيه عبد الرزاق، والصحيح من حديث معمر عن الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل. وأما نفس الحديث فالصحيح عندنا على ما روي في كتاب ابن جريج عن عبد الله بن أبي لبيد عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٣ـ ونقل الذهبي في التذكرة (٢/٦٦٧) عن ابن عدي: وأما ما ذكر عنه أنه رفع أحاديث وزاد في متون، فإن هذا موجود في البغداديين خاصة، وفي حديث ثقاتهم، وأنهم يرفعون الموقوف ويصلون المرسل ويزيدون في الأسانيد.

وقال: قلت ربما فعلوا ذلك إذا ثبت عندهم الرفع أوالوصل. ولا ريب أن هذا ترخص لا ينبغي.

٤ـ قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٠/٢٠٣): . . . وإلا فكم حديث أعرضا عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله.

٥ـ قال العلائي: وهذا كله إذا كان الإسناد واحدا من حيث المخرج غير مختلف في الحالات،

أما إذا اختلف في الوصل والإرسال كأن يروي بعضهم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة حديثا مرفوعا، فيرويه بعضهم عن الزهري عن أبي سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا.

أو يرويه بعضهم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة (ض) حديثا مرفوعا فيرويه بعضهم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد (ض) موقوفا.

ففي مثل هذه الصيغة يضعف تعليل أحدهما بالآخر، لكون كل منهما إسنادا برأسه، ولقوة احتمال كونهما إسنادين عند الزهري أو عند الأعمش كل واحد منهما على وجه.

قلت: وإنما يقوى هذا إذا أتى بهما الراوي جميعا في وقت واحد، وحينئذ ينتفي التعليل.

وشرط هذا كله التساوي في الحفظ أو العدد.

فأما إذا كان راوي الوصل أو الرفع مرجوحا فلا، كما تقرر غير مرة، والله أعلم. النكت (٢٩٧ـ٢٩٨).

٦ـ إذا استوى طرفا الترجيح يقدم الوصل.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٢/ ١١): وإنما صححاه لأن الثوري وإن كان أحفظ منهم، لكن العدد الكثير يقاومه، وإذا تعارض الوصل والإرسال ولم يرجح أحد الطريقين قدم الوصل.

وأخرج البخاري حيث الرجل الذي نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يتكلم، ثم علقه مرسلا بإسقاط ابن عباس.

فقال الحافظ في الفتح (١١/ ٥٩٠) معلقا: والذي عرفناه بالاستقراء من صنع البخاري أنه لا يعمل في هذه الصورة بقاعدة مطردة، بل يدور مع الترجيح إلا إن استووا فيقدم الوصل.

والواقع هنا أن من وصله أكثر ممن أرسله.

قال الإسماعيلي: وصله مع وهيب عاصم بن هلال، والحسن بن أبي جعفر وأرسله مع عبد الوهاب خالد الواسطي.

قلت: أي ابن حجر: وخالد متقن، وفي عاصم والحسن مقال، فيستوي الطرفان فيترجح الوصل. اهـ

٧ـ وهم الراوي بإرسال ما حقه الوصل وعكسه ليس من الضعف الشديد.

قال يعقوب بن شيبة: هشام مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما حدث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش، يسند الحديث أحيانا ويرسله أحيانا، لا أنه يقلب إسناده، كأنه على ما تذكر من حفظه يقول عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتقنه أسنده، وإذا هابه أرسله[1].

(١) شرح العلل (٣٣١).

٨ـ عند تعارض الأكثرية والأحفظية يقدم من زاد .

ذكر ابن حجر في الفتح (٦/١٧٨) اختلاف الثوري مع أبي معاوية وأبي حمزة وغيرهما في عدة المسلمين الذين أحصوا للنبي صلى الله عليه وسلم .

فقال الثوري : ١٥٠٠ .

وقال أبو معاوية : ما بين ٦٠٠ و٧٠٠ .

وقال أبو حمزة : خمسمائة .

ووافق أبا حمزة على هذا غيره .

قال الحافظ : فتعارض الأكثرية والأحفظية فلا يخفى بعد ذلك الترجيح بالزيادة .

قلت : ولا يخفى ما في هذا الترجيح .

٩ـ أسباب إرسال ما حقه الوصل :

الأسباب التي تحمل الثقة على إرسال الأحاديث أمور ، منها :

* الاختصار

* والشك

* والتوقي

* وقلة النشاط

كان يحيى بن سعيد إذا شك في حديث أرسله . كما في السير (١٠/ ٥١٥) .

وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣/ ١٠) : قال يعقوب بن شيبة عن حماد بن زيد يقصر في الأسانيد ويوقف المرفوع كثير الشك بتوقيه .

وقال الدارقطني في العلل (١١/ ٢٩٤) : ومسعر كان ربما قصر بالإسناد طلبا للتوقي وربما أسنده .

وقال الدارقطني في العلل (١١/ ٣٢٩): والصحيح عن أيوب سمعه من أبي نعامة ولم يحفظ إسناده فأرسله. والقول قول من قال عن أبي سعيد.

٩ـ قال ابن القيم في تهذيب السنن (٦/ ٨٥): وعلى طريقة البيهقي وأكثر الفقهاء وجميع أهل الأصول: هذا حديث صحيح، لأن جرير بن حازم ثقة ثبت، وقد وصله، وهم يقولون زيادة الثقة مقبولة، فما بالها تقبل في موضع، بل في أكثر المواضع التي توافق مذهب المقلد، وترد في موضع يخالف مذهبه، وقد قبلوا زيادة الثقة في أكثر من مائتين من الأحاديث رفعا ووصلا وزيادة لفظ ونحوه. اهـ

قلت: قد رأيت البيهقي يخالف أصله هذا في مواطن، فرجح الإرسال والوقف في أحاديث كثيرة، ذكرت بعضها فيما تقدم.

١٠ـ تقدم معنا أن البخاري قد يخرج الحديث موصولا ومرسلا مبينا صحة وصله ومشيرا إلى الخلاف فيه. وهكذا يفعل مسلم أيضا.

ومن ذلك خرج حديث مرض سعد وتصدقه بالثلث. موصولا ومرسلا. قال النووي في شرح مسلم(١١/ ٨١): وإنما ذكر مسلم هذه الروايات المختلفة في وصله وإرساله ليبين اختلاف الرواة في ذلك.

ونقل عن عياض قوله: وهذا وشبهه من العلل التي وعد مسلم في خطبة كتابه أنه يذكرها في مواضعها.

الجنس السابع: أن يزيد أحد الثقات في السند راويا فأكثر وهما.

هذا الجنس من فروع زيادة الثقات كما تقدم.

وقد ذكرنا في جنس زيادة الثقات المتقدم أنه لا يحكم في ذلك بحكم مطرد كلي بالقبول أو الرد. بل ذلك دائر مع الترجيحات.

وللحافظ العلائي في كتابه القيم جامع التحصيل (١٢٧) كلام نفيس بخصوص زيادة الثقات رواة في الأسانيد.

وحاصل ما ذكر أن ذلك ينقسم أربعة أقسام:

١ـ ما يترجح فيه النقصان، أي أن الزيادة وهم.

٢ـ ما يترجح فيه الزيادة وأنه بدونها مرسل.

٣ـ ما يظهر بالوجهين، أي سمعه منهما جميعا.

٤ـ ما يتوقف فيه لكونه محتملا للأمرين معا.

فلنذكر الأقسام الأربعة، ونذكر لها أمثلة مختلفة، مما تجمع لدي، غير متقيد بما ذكره هو في كتابه.

ولنبدأ بالقسم الذي يهمنا في هذا الجنس، وهو:

القسم الأول: ما يترجح فيه أن الزيادة وهم.

قال الدارقطني في الإلزامات والتتبع (٢١٩): وأخرج مسلم حديث وكيع عن هشام عن أبيه عن المسور أن عمر استشار في إملاص المرأة.

وهذا وهم، وخالفه أصحاب هشام: وهيب وزائدة وأبو معاوية وعبيد الله بن موسى وأبو أسامة، فلم يذكروا المسور، وهو الصواب.

قلت فرجح الدارقطني من نقص المسور من السند.

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٢١٣): سألت أبي عن حديث رواه ابن المبارك عن ابن جابر عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس عن واثلة عن أبي مرثد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها.

قال أبي: يرون أن ابن المبارك وهم في هذا الحديث أدخل أبا إدريس الخولاني بين بسر بن عبيد الله وبين واثلة، ورواه عيسى بن يونس وصدقة بن خالد والوليد بن مسلم عن ابن جابر عن بسر عن عبيد الله قال سمعت واثلة يحدث عن أبي مرثد الغنوي عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال أبي: بسر قد سمع بن واثلة، وكثيرا ما يحدث بسر عن شهاب الزهري عن عباد بن أوس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أبي إدريس فغلط ابن المبارك فظن أن هذا مما روى عن أبي ادريس عن واثلة، وقد سمع هذا الحديث بسر من واثلة نفسه إلا أن أهل الشام أعرف بحديثهم. اهـ

فخطأ أبو حاتم ابن المبارك في زيادة أبي إدريس الخولاني بين بسر وواثلة.

روى أبو أسامة وجماعة من أصحاب هشام بن عروة عن هشام عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، قال: صلينا وراء عمر بن الخطاب الصبح. وخالفهم مالك فرواه عن هشام عن أبيه أنه سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة به.

فوهمه مسلم في كتابه التمييز (٢٢٠) لأنه زاد رجلا.

وصحح البخاري من نقص أبا إدريس الخولاني بين أبي قلابة وبلال في حديث المسح على الموقين. العلل الكبير (٥٥).

وضعف أبو حاتم من زاد نافعا بين أبي حازم وابن عمر في حديث كل مسكر حرام. العلل (٢/ ٣٠).

وضعف أبو زرعة من زاد قتادة في سند حديث نبيذ الجر. العلل (٢/ ٣٥).

وزاد الماجشون راويا، هو محمود بن لبيد بين الزهري وعباد، فوهمه مسلم والخطيب وغيرهما. الفتح لابن حجر (٣/ ٤٠٥).

وصوب مسلم والدارقطني في الإلزامات(٣٠٥) والنووي في شرح مسلم من نقص عن أبيه من حديث عبد الله بن مالك بن بحينة عن أبيه: أتصلي الصبح أربعا.

وصوب الدارقطني من أسقط ذكر فروة بين هلال وعائشة في حديث أعوذ بك من شر ما عملت ومن شر ما لم أعمل. الإلزامات (٣٧٦).

وروى الشيخان عن الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس في قصة القبرين وأن أحدهما كان يستبرئ من بوله. وخالفه منصور فرواه عن مجاهد عن ابن عباس بإسقاط طاوس، وأعل الدارقطني في الإلزامات (٣٣٥) الرواية المزيدة بالناقصة.

وزاد مالك (عن أبيه) في حديث هشام عن أبيه أنه سمع عبد الله بن عامر، يقول: صلينا وراء عمر بن الخطاب (ض) الصبح فقرأ فيها سورة يوسف والحج. إلخ

فوهمه مسلم في التمييز (٢٢٠) والبيهقي في المعرفة(٢/ ٢١١).

ورجح أبو زرعة رواية ابن أبي عروبة على رواية أبان العطار لأنه نقص رجلا. العلل (٣٠٢).

وروى وكيع وعبدة عن هشام بن عروة عن عمر بن خزيمة المزني عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه في الاستطابة بثلاثة أحجار.

ورواه أبو معاوية عن هشام عن عبد الرحمن بن سعد عن عمرو بن خزيمة.

وصحح البخاري الرواية الناقصة، ووهم أبا معاوية في زيادته عبد الرحمان بن سعد

بين هشام وعمرو. جامع التحصيل (١٢٨).

وروى الثوري عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبسة عن وائل في قول آمين ورفع الصوت بها.

ورواه شعبة عن سلمة عن حجر عن علقمة بن وائل عن وائل.

حكى الترمذي في السنن (٢٤٨) عن البخاري وأبي زرعة أنهما صححا رواية الثوري؟، وأن شعبة غلط فيه بزيادة علقمة.

وروى الجماعة عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه في النهي عن المتعة عام الفتح.

ورواه جرير بن حازم عن ابن إسحاق عن الزهري عن عمر بن عبد العزيز عن الربيع بن سبرة به.

فوهمه البخاري في زيادته عمر بن عبد العزيز. العلل الكبير (١٦٢).

روى البخاري (١٠٦١) من حديث هشام أخبرتني فاطمة بنت المنذر عن أسماء قالت: فانصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تجلت الشمس فخطب فحمد الله بما هو أهله. الحديث.

زاد ابن السكن في روايته (عروة) بين هشام وفاطمة، وهو وهم، والصواب حذفه، كما قال أبو علي الجياني.

قال الحافظ في الفتح (٢/ ٥٤٧): لعله كان هشام بن عروة بن الزبير فتصحفت ابن فصارت عن.

وروى الزهري أخبرني سالم وحمزة أن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عدوى ولا طيرة. الحديث. رواه البخاري (٥٧٧٢).

قال الحافظ في الفتح (١٠/ ٢٤٤): وفي تصريح الزهري بالإخبار فيه في هذه الرواية

دفع لتوهم انقطاعه بسبب ما رواه ابن أبي ذئب عن الزهري فأدخل بين الزهري وسالم رجلا، وهو محمد بن زيد بن قنفذ، ويحمل إن كان محفوظا على أن الزهري حمله على محمد بن زيد عن سالم ثم سمعه من سالم.

وقال أبو بكر النيسابوري: وهكذا قال أبو نعيم عن عبد الرحمن عن عائشة. ومن قال عن أبيه في هذا الحديث فقد أخطأ. السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ١٤٢).

القسم الثاني: ترجيح الزيادة، وأن من نقص رجلا فقد وهم.

- روى البخاري(١٣٠٢) من حديث عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود عن عمر مر بجنازة فقال: وجبت. الحديث.

وأعله الدارقطني بأن ابن المديني قال: إن ابن بريدة إنما يروي عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود ولم يقل في هذا الحديث سمعت أبا الأسود.

وسلم ابن حجر في الهدي (٣٥٦) علته.

- وزاد شعبة (الشعبي) في سند حديث إذا أعتق الرجل أمته ثم تزوجها فله أجران.

قال الدارقطني في العلل (٧/ ٢٠١): والقول قول شعبة.

- ورجح أبو زرعة رواية همام على رواية ابن أبي عروبة لأنه زاد في السند مع اعترافه بأن ابن أبي عروبة أحفظ: العلل (٣٠٠).

- وروى الحفاظ عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبرى عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا: تنكح المرأة لأربع.

قال الدارقطني في العلل (١٠/ ٣٨٤): وقصر به بندار عن يحيى، فلم يذكر فيه أبا سعيد المقبري، وكان بندار من الحفاظ الأثبات، ولكن لعله هكذا وقع في كتابه.

وقال ابن رجب في الفتح (٧/ ١٠٨): وهذا مما يستدل به على عدم سماعه منه حيث أدخل بينه وبينه في حديث آخر واسطة.

ورجح الدارقطني قول مهدي بن ميمون في زيادته أبا الأسود الدؤلي بين يحيى بن يعمر وأبي ذر، في حديث عرضت علي أعمال أمتي. العلل (٦/ ٢٨٠).

وخرج البخاري في صحيحه عدة أحاديث بالزيادة، وخالفه الدارقطني فعللها بالناقصة، انظر هدي الساري رقم ٤٩ـ٥٠ـ٩٦ مثلا.

وقال الزيلعي في نصب الراية (١/ ١٧٦): وأما زيادة الحارث بن سويد فمقتضى المشهور من أفعال المحدثين، والأكثر أن يحكم بها، ويجعل منقطعا فيما بين إبراهيم وعمرو بن ميمون، لأن الظاهر أن الإنسان لا يروي حديثا عن رجل عن ثالث، وقد رواه هو عن ذلك الثالث لقدرته على إسقاط الواسطة، لكن إذا عارض هذا الظاهر دليل أقوى منه عمل به، كما فعل في أحاديث حكم فيها أن الراوي علا ونزل في الحديث الواحد، فرواه على الوجهين.

وروى البخاري(٢٩٩٥) من طريق عبد الواحد بن زياد عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعا من قتل معاهدا لم يرح رائحة الجنة.

ورواه مروان بن معاوية عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن جنادة بن أبي أمية عن عبد الله بن عمرو.

فزاد جنادة بين مجاهد وعبد الله.

قال الدارقطني: وهو الصواب. جامع التحصيل (١٣٠).

وروى يزيد بن زريع وخالد الواسطي وزهير بن معاوية وجماعة عن حميد عن أنس عاد النبي صلى الله عليه وسلم رجلا قد جهد من المرض.

ورواه خالد بن الحرث والأنصاري عن حميد عن ثابت عن أنس به، فقال أبو زرعة وأبو حاتم: الصحيح عن حميد عن ثابت عن أنس . . . قلت : فهؤلاء أخطأوا؟ قال: لا، ولكن قصروا، وكان حميد كثيرا ما يرسل. (٢/ ١٩٣).

قلت : كأنه يرى أن الخطأ من حميد .

صحح البخاري من زاد طاوسا بين مجاهد وابن عباس في حديث مر رسول الله على قبرين . العلل الكبير (٤٢) .

وقال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ١٧١) : قلت لأبي : لم حكمت برواية ابن لهيعة فقال : لأن في رواية ابن لهيعة زيادة رجل ، ولو كان نقصان رجل كان أسهل على ابن لهيعة حفظه .

وذكر العلائي أمثلة أخرى (١٢٩ـ١٣٠ـ١٣١) وقال : وحاصل الأمر أن الراوي متى قال عن فلان ، ثم أدخل بينه وبينه في ذلك الخبر واسطة ، فالظاهر أنه لو كان عنده عن الأعلى لم يدخل الواسطة إذ لا فائدة في ذلك ، وتكون الرواية الأولى مرسلة ، إذا لم يعرف الراوي بالتدليس وإلا فمدلسة ، وحكم المدلس حكم المرسل كما تقدم ، وخصوصا إذا كان الراوي مكثرا عن الشيخ الذي روى عنه بالواسطة كهشام بن عروة عن أبيه ، ومجاهد عن ابن عباس ، وغير ذلك مما تقدم من الأمثلة .

فلو أن هذا الحديث عنده عنه لكان يساير ما روى عنه ، فلما رواه بواسطة بينه وبين شيخه المكثر عنه علم أن هذا الحديث لم يسمعه منه ، ولاسيما إذا كان ذلك الواسطة رجلا مبهما أومتكلما فيه .

مثاله حديث أخرجه مسلم[(١)] من طريق سعيد بن عامر عن جويرية بنت أسماء عن نافع عن ابن عمر عن عمر (ض) حديث وافقت ربي في ثلاث .

وقد رواه محمد بن عمر المقدمي عن سعيد بن عامر عن جويرية عن رجل عن نافع .

وجويرية مكثر عن نافع جدا ، فلو كان هذا الحديث عنده لما رواه عن رجل مبهم عنه .

وحديث زينب بنت أم سلمة (ض) في النهي عن التسمية ببرة .

(١) صحيح مسلم (٢٣٩٩).

أخرجه مسلم[1] من طريق هاشم بن القاسم عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن عطاء عنها . وقد رواه يحيى بن بكير والمصريون عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء .

فيظهر أن رواية مسلم مرسلة إذ لو كانت متصلة لم يكن فائدة في زيادة ابن إسحاق ، وهو متكلم فيه .

وأما ما يسلكه جماعة من الفقهاء من احتمال أن يكون رواه عن الواسطة ، ثم تذكر أنه سمعه من الأعلى ، فهو مقابل بمثله ، بل هذا أولى ، وهو أن يكون رواه عن الأعلى جريا على عادته ، ثم يذكر أن بينه وبينه فيه آخر ، فرواه كذلك .

والمتبع في التعليل إنما هو غلبة الظن . اهـ

ومن أدق أنواع هذا القسم أن يسقط الثقة راويا وهما ثم يصرح بالسماع ممن فوقه .

قال الحافظ العلائي في جامع التحصيل (١٣٤) : وقد وقع الحكم بالإرسال من أجل زيادة الواسطة مع التصريح بحدثنا عند إسقاطه ، كما روى أصحاب السنن الأربعة من حديث حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة قال حدثني الحجاج بن عمرو فذكر حديث (من كسر أو عرج) .

وقد رواه معمر ومعاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن عبد الله بن رافع عن الحجاج بن عمرو به .

وحكى الترمذي عن البخاري أن هذا أصح من حديث حجاج الصواف ، وكأنه بسبب الوهم في التصريح فيه بحدثنا وسمعت إلى حجاج الصواف من كونه ثقة والله أعلم .

وقال (١٢٩) : وبهذه الأمثلة كلها ظهر أن الحكم بالزيادة تارة يكون للاعتبار برواية

(١) صحيح مسلم (٢١٤٢) .

الأكثر، وتارة للتصريح بالسماع من الأعلى، وتارة لقرينة تنضم إلى ذلك إلى غيرها من الوجوه.

تنبيه:

يكثر ابن التركماني في ردوده على البيهقي قوله: لا يلزم من إدخال الواسطة الانقطاع. انظر مثلا الجوهر النقي (٣/ ٣٦٢) ـ (٣/ ٣٣٣) ـ (٥/ ٣٢٦).

وقد علمت مما سقناه مخالفة هذا القول لإجماع المحدثين قاطبة، بل ومخالفته للعقل الصريح جزما.

والذي أوقعه في هذا أنه كثير الولوع بمناقضة البيهقي.

وابن التركماني وإن كان محدثا، إلا أنه لحنفيته ميال لقواعد الفقهاء في غيرما مسألة.

القسم الثالث: ما ترجح كونه بالوجهين

سئل الحافظ الدارقطني عن حديث عجلان عن أبي هريرة مرفوعا: ما سالمناهن منذ حاربناهن، يعني الحيات.

فقال: يرويه ابن عجلان، واختلف عنه، فرواه زياد بن سعد، ويحيى القطان وأبو عاصم النبيل عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة.

وخالفهم ابن عيينة، فرواه عن ابن عجلان عن بكير بن عبد الله عن عجلان عن أبي هريرة.

ولعل محمد بن عجلان سمعه من أبيه، واستثبته من بكير بن الأشج. العلل (١١/ ١٣٨).

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٢٤١): سألت أبي عن حديث رواه الحكم بن عتيبة عن يحيى بن الجزار عن صهيب أبي الصهباء عن ابن عباس قال: كنت راكبا على حمار فمررت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي.

قال أبي: رواه عمر بن مرة عن يحيى بن الجزار عن ابن عباس ولم يذكر صهيبا.

قلت: لأبي: أيهما أصح؟

قال: هذا زاد رجلا وذاك نقص رجلا.

وكلاهما صحيحان

أخرجا الشيخان حديث الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس، يعني في قصة القبرين، وأن أحدهما كان لا يستبرئ من بوله.

وقد خالفه منصور فقال: عن مجاهد عن ابن عباس. أخرجه البخاري.

فأعله الدارقطني. وقال الترمذي: وحديث الأعمش أصح.

وأجاب الحافظ عن ذلك في الهدي (رقم ٢): قلت: وهذا في التحقيق ليس بعلة، لأن مجاهدا لم يوصف بالتدليس وسماعه من ابن عباس صحيح في جملة من الأحاديث، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش، مع أن الأعمش أيضا من الحفاظ.

فالحديث كيفما دار دار على ثقة، والإسناد كيفما دار كان متصلا، فمثل هذا لا يقدح في صحة الحديث إذا لم يكن راويه مدلسا.

وأخرج البخاري (٧٩٣) عن يحيى القطان عن عبيد الله ثنا سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة حديث المسيء في صلاته.

وخالفه الجماعة فرووه عن عبيد الله عن سعيد المقبري عن أبي هريرة فنقصوا (عن أبيه).

وخرجه البخاري ومسلم بالوجهين.

فرجح الدارقطني والحافظ في الفتح (٢/ ٢٧٧) الوجهين.

ونحوه حديث قيل يا رسول الله من أكرم الناس، قال: أتقاهم. فرواه يحيى القطان

عن عبيد الله بالسند المتقدم.

وخالفه الجماعة فنقصوا (عن أبيه).

فحمله الحافظ في الهدي (رقم ٥٠) على الوجهين.

ونحوه في الهدي رقم (١٣) زاد عن أبيه فحمله على الوجهين. وكذا في الفتح (٤/ ٢٠).

وروى البخاري (٢٨٣٨) من طريق زهير ثنا حميد أن أنسا حدثهم قال رجعنا من غزوة تبوك مع النبي صلى الله عليه وسلم

وتابعه حماد بن زيد عن حميد عن أنس.

وخالفهما موسى بن إسماعيل فرواه عن حميد عن موسى بن أنس عن أنس، فحمله الحافظ في الفتح (٦/ ٤٧) على الوجهين قال: فلعل حميدا سمعه من موسى عن أبيه، ثم لقي أنسا فحدثه به أو سمعه من أنس فثبته فيه ابنه موسى.

ونقل أن البخاري رجح الرواية الناقصة، وعكس الإسماعيلي فرجح الزائدة.

وزاد جرير بن حازم راويا في السند وخالفه حماد ن سلمة فلم يذكره.

وذكر ابن أبي حاتم خلافا آخر بين جرير بن حازم وحماد بن سلمة في زيادة رجلين ووصله الحديث.

فقال أبو حاتم: قد زاد جرير فيه رجلين ووصله، وهو صحيح، وحماد قد نقص رجلين. **العلل** (٩٢٠).

وسئل أبو حاتم عن حديث وقع في سنده زيادة ونقصان، فقال: هذا زاد رجلا، وذاك نقص رجلا، وكلاهما صحيحان. العلل (١/ ٩٠).

روى البخاري (٦٨) عن الثوري عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود قال:

كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخولنا بالموعظة في الأيام كراهة السآمة علينا .

ورواه (٦٤١١) عن الأعمش حدثني شقيق، وهو أبو وائل .

ورواه علي بن مسهر عن الأعمش قال: وحدثني عمرو بن مرة عن شقيق عن عبد الله مثله .

قال الحافظ في الفتح (١/ ١٦٢) بعد أن أورد هذا: فقد يوهم هذا أن الأعمش دلسه أولا عن شقيق ثم سمى الواسطة بينهما، وليس كذلك، بل سمعه من أبي وائل بلا واسطة وسمعه بواسطة، وأراد بذكر الرواية الثانية، وإن كانت نازلة تأكيده، أو لينبه على عنايته بالرواية من حيث إنه سمعه نازلا فلم يقنع بذلك حتى سمعه عاليا .

روى البخاري من طريق عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن عائشة مرفوعا : من نوقش الحساب عذب . الحديث .

فأعله الدارقطني بأنه رواه حاتم بن أبي صغيرة عن عبد الله بن أبي مليكة فقال حدثني القاسم بن محمد حدثتني عائشة؛ وقوله أصح، لأنه زاد، وهو حافظ متقن .

فأجاب الحافظ بقوله: وقد وقع التصريح بسماع ابن أبي مليكة له عن عائشة في بعض طرقه كما في السند الثاني من هذا الباب، فانتفى التعليل بإسقاط رجل من السند، وتعين الحمل على أنه سمع من القاسم عن عائشة ثم سمعه من عائشة بغير واسطة أو بالعكس. الفتح (١١/ ٤٠١) .

وروى يحيى القطان عن عبيد الله عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة في قصة المسيء صلاته، رواه الشيخان. فزاد عن أبيه .

وخالفه كل أصحاب عبيد الله فرووه عنه بدونها .

فقال الدارقطني في الإلزامات (١٣٢): ويحيى حافظ، ويشبه أن يكون عبيد الله حدث بها على الوجهين .

القسم الرابع : ما يتوقف فيه لاحتمال الأمرين .

وذكر العلائي في جامعه (١٣٦) من أمثلة المحتمل : حديث عثمان (ض) خيركم من تعلم القرآن وعلمه ، الذي تقدم قريبا .

رواه سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عنه .

ورواه شعبة عن علقمة هذا عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي .

أخرجه البخاري من الطريقين وهو لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء ، كما تقدم ، وقد تابع كلا من شعبة وسفيان جماعة على ما قال ، فيحتمل أن يكون الحديث عند علقمة على الوجهين ، ويحتمل أن يكون أرسله عند إسقاط سعد بن عبيدة .

وذكر من أمثلته كذلك (١٣٧) : حديث سعيد بن زيد (ض) من ظلم من الأرض شبرا .

رواه ابن عيينة وجماعة عن الزهري عن طلحة بن عبد الله بن عوف عنه .

ورواه شعيب ومعمر عن الزهري عن طلحة عن عبد الرحمن بن سهل عن سعيد .

أخرجه البخاري من طريق شعيب .

وطلحة هذا سمع من عمه عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان (ض) وقد ماتا قبل سعيد بن زيد بكثير .

وروى عن سعيد بن زيد من غير واسطة حديث من قتل دون ماله فهو شهيد ، فيحتمل الأول .

ويحتمل أن يكون عنده على الوجهين فيكون من الذي قبله .

وذكر العلائي أمثلة أخرى .

*ـ ومما يدل على اعتبارهم الترجيح في زيادة راو في السند أنهم اختلفوا في أحاديث كثيرة وقعت فيها الزيادة ، فرجح كل ما رأى .

وكم خرج الشيخان من أحاديث في صحيحيهما اختلف في بعض رواتها بالزيادة والنقصان، ولم يروا ذلك قادحا فيها.

وخالفهم مثل الدارقطني وأبي زرعة وغيرهما، فأعلوا الروايات الزائدة بالناقصة، والعكس.

وقد أورد الحافظ ابن حجر في هدي الساري ما أعله الدارقطني وغيره بذلك أشياء كثيرة، وأجاب عن معظم تلك التعليلات.

وهو كثير التحمس في الدفاع عن الشيخين. فانظر مثلا الأرقام التالية (٢ـ٨ـ١٣ـ١٤ـ١٦ـ٢٢ـ٢٨ـ٤٩ـ٥٠ـ٥٥ـ٧٠ـ٧٦ـ٧٧ـ٩٦).

- ورجح أبو حاتم والترمذي حديث حميد عن ثابت عن أنس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه خلف أبي بكر قاعدا في ثوب متوشحا به.

ورجح أبو زرعة من أسقط ثابتا بين حميد وأنس. الفتح لابن رجب (٦/ ٨١).

- ورجح البخاري والأثرم من زاد رجلا بين علقمة وعمر في حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمر مع أبي بكر وعمر في الأمر من المسلمين.

ورجح الدارقطني من نقصه. الفتح لابن رجب (٥/ ١٦٢).

- وزاد موسى بن إسماعيل (موسى بن أنس) بين حميد وأنس في حديث رجعنا مع النبي من غزوة تبوك.

فرجح البخاري الرواية الناقصة فقال: الأول أصح.

وخالفه الإسماعيلي فرجح الرواية الزائدة.

ولم يستبعد الحافظ ابن حجر في الفتح (٦/ ٤٧) كونه بالوجهين.

- وروى سفيان الثوري وابن مهدي وجماعة عن منصور بن صفية عن أمه صفية بنت

شيبة قالت أولـم النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه بمدين من شعير. ورواية سفيان عند البخاري (٥١٧٢).

وخالفهم أبو أحمد الزبيري ويحيى بن أبي زائدة وغيرهما فجعلوه من حديث صفية عن عائشة.

فرجح الدارقطني وغيره الرواية الزائدة، وجعل رواية البخاري مرسلة.

ورجح البرقاني والنسائي الناقصة.

وجعله الحافظ ابن حجر (٩/ ٢٣٩) من المزيد في متصل الأسانيد.

- وروى البخاري (٥٠٢٧) من حديث شعبة أخبرني علقمة بن مرثد سمعت سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان مرفوعا: خيركم من تعلم القرآن وعلمه.

ثم رواه عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان بن عفان به.

فظهر أن شعبة زاد في روايته سعد بن عبيدة بين علقمة والسلمي وتابع كلا من شعبة وسفيان عليه جماعة.

قال الحافظ: ورجح الحفاظ رواية الثوري وعدوا رواية شعبة من المزيد في متصل الأسانيد.

وقال الترمذي: كأن رواية سفيان أصح من رواية شعبة.

وأما البخاري فأخرج الطريقين، فكأنه ترجح عنده أنهما جميعا محفوظان، فيحمل على أن علقمة سمعه أولا من سعد ثم لقي أبا عبد الرحمن فحدثه به، أو سمعه مع سعد من أبي عبد الرحمن فثبته فيه سعد. الفتح (٩/ ٧٥).

الجنس الثامن: أن يقصر الراوي بالسند، فيسقط راويا فيصحح المحدث السند الناقص لسلامته الظاهرة واهما، وخصوصا إذا كان الشيخ مكثرا عن شيخ شيخه.

وهذا الجنس من الأنواع الدقيقة، كما سنرى في أمثلته، وحقيقته أن يروي الراوي الحديث بسند ظاهره الاتصال، ثم يتبين بجمع الطرق أنه وهم في إسقاط رجل، وخاصة إذا كان ضعيفا.

وهو أنواع:

الأول: أن يرد من وجه آخر بلفظ أُخبرت أو حُدثت.

وأشد هذا النوع غموضا أن يتصحف (حُدثت عن فلان) إلى حدثنا فلان ، فيشتد الالتباس، وقد وقفت له على مثال دقيق، اصبر قليلا لتقف عليه بألفاظه في الجنس الخاص بالتصحيف.

الثاني: أن يرد من وجه آخر بلفظ عن رجل، هكذا، مبهما.

الثالث: أن يرد من وجه آخر بلفظ عن فلان، فيسميه.

وقد ذكر الحافظ العلائي في جامع التحصيل (١٢٥) هذه الأنواع في الباب الذي عقده للمراسيل الخفي إرسالها.

وقال في مقدمة الباب (١٢٥): وهو نوع بديع من أهم أنواع علوم الحديث، وأكثرها فائدة وأعمقها مسلكا ولم يتكلم فيه بالبيان إلا حذاق الأئمة الكبار، ويدرك بالاتساع في الرواية والجمع لطرق الحديث مع المعرفة التامة والإدراك الدقيق. اهـ.

فلنذكر لكل قسم من الأقسام التي ذكرنا أمثلة تطبيقية من تصرفات المحدثين العملية.

القسم الأول: أن يأتي من وجه آخر بلفظ حُدثت أو أُخبرت أو بلغني ونحوه.

المثال الأول:

أخرج الشيخان من طريق ابن جريج عن الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل في قصة الخثعمية.

وظاهر سنده السلامة.

لكن قال الدارقطني: وقال حجاج في هذا الحديث عن ابن جريج حُدثت عن الزهري.

وسلم الحافظ في الهدي (رقم ٢٥) بعلته، لكن قال إن الشيخين لم يعتمدا طريق ابن جريج وحده، لأنهما خرجاه من حديث مالك وغيره عن الزهري.

المثال الثاني:

روى الحاكم (٢٠٢) من طريق زيد بن الحباب ثني موسى بن علي عن أبيه عن سراقة بن مالك مرفوعا: ألا أنبئكم بأهل الجنة: المغلوبون، الضعفاء، وأهل النار: كل جعظري جواظ مستكبر.

وصححه الحاكم على شرط مسلم مغترا بظاهر سنده. وفيه علة دقيقة.

فرواه أحمد(٤/ ١٧٥) من طريق عبد الله بن يزيد ثنا موسى بن علي سمعت أبي يقول: بلغني عن سراقة بن مالك به.[1]

المثال الثالث:

روي البخاري (٥٧٥٦) عن إسحاق عن أبي المغيرة قال ثنا الأوزاعي ثنا الزهري عن حميد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من حلف منكم فقال في حلفه باللات والعزى، فليقل لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليتصدق.

(١) وانظر الصحيحة (٢/ ٦٠٤).

وهذا سند ظاهره الصحة، ولذلك خرجه البخاري في صحيحه.

وأعله الإسماعيلي بأن الوليد وعمر بن عبد الواحد روياه عن الأوزاعي عن الزهري معنعنا.

ورواه بشر بن بكر عن الأوزاعي قال: بلغني عن الزهري.

قال: وأبو المغيرة وبشر بن بكر صدوقان، إلا أن بشرا كان يعرض عن مثل هذا.

قال الحافظ في الهدي (٣٧٩): ورواه عقبة بن علقمة البيروتي عن الأوزاعي كما قال بشر بن بكر سواء، ورويناه في الجزء الثالث من حديث أبي العباس الأصم قال ثنا العباس بن الوليد بن مرثد عن عقبة به.

وهذا من المواضع الدقيقة. اهـ.

قلت: وهذا تسليم من الحافظ بعلته، ثم ذكر أنه في الأصل صحيح عن الزهري من وجوه أخرى.

لكن الذي يهمنا نحن هنا هو وقوع العلة من هذا الوجه.

المثال الرابع:

روى الحاكم (٧٩٠٦) من طريق عبد الله عن معمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعا: ما ينتظر أحدكم إلا غنى مطغيا.

وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

قال الألباني في الضعيفة (٤/ ١٦٤): ولكني قد وجدت له علة خفية، فإن عبد الله الراوي له عن معمر هو عبد الله بن المبارك، وقد أخرجه في كتابه الزهد، وعنه البغوي في شرح السنة بهذا الإسناد إلا أنه قال: أخبرنا معمر بن راشد عمن سمع المقبرى يحدث عن أبي هريرة.. اهـ.

فهذا يبين أن الحديث ليس من رواية معمر عن المقبري بل بينهما رجل لم يسم.

ويؤيد ذلك أنهم لم يذكروا في شيوخ معمر المقبري، ولا في الرواة عن هذا معمرا، ولو كان ذلك معروفا لذكروه لجلالة كل منهما، فهذا الرجل المجهول هو علة هذا السند، والله أعلم.

المثال الخامس:

قال أحمد في مسنده (٢/ ٣٨٣): ثنا عفان ثنا عبد الوارث ثنا محمد بن المنكدر عن أبي هريرة مرفوعا: إذا كان أحدكم في الفيء فقلص عنه الظل، وصار بعضه في الشمس وبعضه في الظل فليقم.

وهذا سند ظاهره الصحة.

لكن روى أبو داود (٤٨٢١) والحميدي في مسنده (١١٣٨) من طريق سفيان ثنا محمد بن المنكدر حدثني من سمع أبا هريرة فذكره.

فظهرت عورة الأول.

المثال السادس:

روى الذهلي في علل حديث الزهري من طريق الزبيدي عن الزهري عن أنس أن رسول الله توضأ فأدخل أصابعه تحت لحيته فخللها بأصابعه، ثم قال: هكذا أمرني ربي عز وجل.

وصححه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٥/ ٢٢٠).

قال ابن القيم في تهذيب السنن (١/ ١٦٩):

قلت: وتصحيح ابن القطان لحديث أنس من طريق الذهلي فيه نظر، فإن الذهلي أعله، فقال في الزهريات: وحدثنا يزيد بن عبد ربه حدثنا محمد بن حرب عن الزبيدي أنه بلغه عن أنس بن مالك، فذكره.

قال الذهلي: هذا هو المحفوظ.

وقال ابن القطان: وهذا لا يضره، فإنه ليس من لم يحفظ حجة على من حفظ. والصفار قد عين شيخ الزبيدي فيه، وبين أنه الزهري، حتى لو قلنا: إن محمد بن حرب حدث به تارة، فقال فيه عن الزبيدي بلغني عن أنس لم يضره ذلك، فقد يراجع كتابه فيعرف منه أن الذي حدث به الزهري، فيحدث به عنه، فأخذه عن الصفار هكذا[1].

وهذه التجويزات لا يلتفت إليها أئمة الحديث وأطباء علله، ويعلمون أن الحديث معلول بإرسال الزبيدي له، ولهم ذوق لا يحول بينه وبينهم فيه التجويزات والاحتمالات.

المثال السابع:

أخرج مسلم (١٧٥٠) من طريق عبد الله بن رجاء عن يونس عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: نفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم نفلا سوى نصيبنا من الخمس، فأصابني شارف والشارف المسن الكبير.

قال الدارقطني في الإلزامات (٢٩٦): قد خالفه ابن المبارك وابن وهب وهما أحفظ منه.

روياه عن يونس عن الزهري قال: بلغني عن ابن عمر. (رواه مسلم (١٧٥٠)).

والقول قولهما، ولو كان الزهري سمعه من سالم لم يكن غير اسمه مثله. اهـ.

قلت: وفي هذا التعليل نظر. لكن يرى الدارقطني أن الزهري ما استجاز إبهام اسم شيخه إلا لأمر ما، لأن سالم بن عبد الله من كبار شيوخه المشهورين.

المثال الثامن:

روى البخاري تعليقا ووصله أبو داود (٢٣٣٤) والترمذي (٦٨٦) والنسائي (٢١٨٨) وابن ماجة (١٦٤٥) وغيرهم من طريق عمرو بن قيس الملائي عن أبي إسحاق عن صلة عن عمار: من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم.

(١) هذا الذي نقله ابن القيم عن ابن القطان لا يوجد في نسختنا من كتابه بتمامه. والله أعلم.

وصححه الدارقطني والحاكم، فتعقبه الحافظ في التعليق (٣/ ١٤١) فقال: وللحديث مع ذلك علة خفية. ذكر الترمذي في العلل أن بعض الرواة فيه عن أبي إسحاق قال حدثت عن صلة.

المثال التاسع:

روى مسلم (١٢٧٢) من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن.

لكن أعله الحافظ ابن عمار الشهيد في علل صحيح مسلم(٩٨ـ٩٩) بأن الصحيح فيه عن ابن شهاب قال بلغني عن ابن عباس به. هكذا رواه الليث عن يونس به.

وتابع يونسا عليه أسامة بن زيد وأبو عامر العقدي عن ابن شهاب به.

القسم الثاني: أن يرد من وجه آخر بلفظ (عن رجل) مبهما.

المثال الأول:

روى الحاكم (٧١١٧) من طريق عمر بن سعيد عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا: كان أحب الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الثريد.

وسنده ظاهره الصحة، ولذلك اغتر به الحاكم والذهبي والمناوي.

وعلته أن أبا داود رواه في سننه (٣٧٨٣) من طريق عمر بن سعيد عن رجل من أهل البصرة عن عكرمة عن ابن عباس.

فزاد رجلا مجهولا، وهو علة الحديث.[1]

المثال الثاني:

روى أبو داود (٢٩١٣) وأحمد (٥/ ٢٣٠ـ٢٣٦) والحاكم (٨٠٠٦) وغيرهم من

(١) الضعيفة (٤/ ٢٤١).

طريق شعبة ثني عمرو بن أبي حكيم عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود قال: أتي معاذ بيهودي وارثه مسلم، فقال سمعت رسول الله يقول: الإسلام يزيد ولا ينقص.

وظاهر الإسناد الصحة، ولذلك اغتربه الحاكم فصححه.

لكن فيه علة، وهي أن أبا داود رواه (٢٩١٢) من طريق عبد الوارث عن عمرو بن أبي حكيم ثنا عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر ثني أبو الأسود أن رجلا حدثه أن معاذا حدثه.

فظهرت علته.[(١)]

المثال الثالث:

روى معمر عن الزهري قال أخبرني سهل بن سعد قال إنما كان قول الأنصار الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم أمرنا بالغسل، رواه ابن خزيمة (٢٢٦).

ورواه عمرو بن الحارث عن الزهري حدثني بعض من أرضى عن سهل. رواه ابن خزيمة كذلك.

ورجح هذه أحمد والدارقطني وغيرهما. الفتح لابن رجب (١/ ٣٨١) وتساهل ابن حبان فرجح الأولى.

وقال ابن خزيمة عقب تخريجه: في القلب من هذه اللفظة التي ذكرها محمد بن جعفر في قوله أخبرني سهل بن سعد، وأهاب أن يكون هذا وهما.[(٢)]

---

(١) الضعيفة (١١٨٣).

(٢) وانظر مثالا آخر في علل صحيح مسلم لابن عمار الشهيد (١٣٩).

القسم الثالث: أن يرد من وجه آخر بزيادة راو مسمى فيتبين أن السند الأول منقطع.

ومن أمثلته:

المثال الأول:

روى البخاري (١٥٤٦) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: إذا أقيمت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك، والناس يصلون، الحديث.

قال الدارقطني: وهذا منقطع، وقد وصله حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة.

ووصله مالك عن أبي الأسود عن عروة كذلك في الموطأ.

وأجاب الحافظ في الهدي (رقم ٢٤) بأن البخاري حكى الخلاف فيه، واعتماده إنما هو على الرواية الموصولة. اهـ

المثال الثاني:

روى أبو داود (١٦٦٤) والحاكم (١٤٨٧) من طريق يحيى المحاربي ثنا أبي ثنا غيلان بن جامع عن جعفر بن إياس عن مجاهد عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية (والذين يكنزون الذهب والفضة...) قال: كبر ذلك على المسلمين فقال عمر: أنا أفرج عنكم... الحديث.

وصححه الحاكم والذهبي وابن كثير في تفسيره(٢/ ٣٥١) والعراقي في تخريج الإحياء (٢/ ٣٦).

وهو وهم منهم جميعا.

فقد رواه الحاكم من طريق إبراهيم بن إسحاق الزهري ثنا يحي المحاربي ثنا أبي ثنا غيلان بن جامع عن عثمان بن القطان الخزاعي عن جعفر بن إياس به.

وإبراهيم هذا وثقه الدارقطني والخطيب في تاريخه (٦/ ٢٥ـ٢٦).

فزاد في السند رجلا. [1]

المثال الثالث:

روى أبو داود (١٥٧٣) قال: ثنا سليمان بن داود المصري ثنا ابن وهب ثنا جرير بن حازم وسمى آخر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة والحارث عن علي مرفوعا: وأحال على الحديث الذي قبله، ولفظه: هاتوا ربع العشور من كل أربعين درهما درهم.

قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ١٧٤): ونبه ابن المواق على علة خفية فيه، وهي أن جرير بن حازم لم يسمعه من أبي إسحاق.

فقد رواه حفاظ أصحاب ابن وهب: سحنون وحرملة ويونس وبحر بن نصر وغيرهم عن ابن وهب عن جرير بن حازم والحارث بن نبهان عن الحسن بن عمارة عن أبي إسحاق فذكره.

قال ابن المواق: الحمل فيه على سليمان شيخ أبي داود، فإنه وهم في إسقاط رجل.

المثال الرابع:

قال الحافظ ابن حجر في الهدي (٣٨٢): قال البخاري ثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري.ح.

وقال الليث حدثني عبد الرحمان بن خالد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال. الحديث.

قال أبو مسعود: هكذا في صحيح البخاري لم يذكر كيف يروي شعيب هذا الحديث عن الزهري وإردافه له بحديث الليث يوهم أنهما سواه، وليس كذلك، بل شعيب

(١) انظر الضعيفة (١٣١٩).

يرويه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وقد أخرجه البخاري في الصيام على الصواب.

قال أبو علي الغساني: هذا تنبيه حسن جدا ويمكن أن يكون البخاري اكتفى بما ذكره في الصيام، لكن هذا النظم فيه التباس.

قلت: صدق أبو علي والذي عندي أن الإسناد الأول سقطت منه كلمة واحدة، وهي قوله عن أبي سلمة، ثم حوله برواية الليث، وبهذا يرتفع اللبس، والله أعلم. اهـ.

وهذا الارتفاع فيه نظر، والحاصل أن هذا السند سقط منه رجل، وهو أبو سلمة.

المثال الخامس:

روى أبو الزبير عن ابن عمر سمع النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن نبيذ الجر والدباء والمزفت.

وخالفه نافع فرواه عن ابن عمر أنه سأل الناس ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فرجحه الدارقطني في الإلزامات (٣٠٠).

فتبين أن ابن عمر لم يسمعه من النبي مباشرة بل من طريق جماعة من الناس، لكنه مرسل صحابي فلا يضر[١].

فائدة:

كان من عادة بعض الأئمة إسقاط بعض الرواة أو إبهام أسمائهم بغير قصد التدليس.

ومن أشهرهم إكثارا من ذلك: الإمام مالك.

(١) وانظر مثالا آخر في علل صحيح مسلم لابن عمار الشهيد(٨٥).

قال الدارقطني: في العلل (٦/ ٦٣)، و(٦/ ٣٥ـ٣٦): ومن عادة مالك إرسال الأحاديث وإسقاط رجل.

وقال ابن رجب في شرح العلل (٢٧٠): ومالك يرسل أشياء كثيرة يسندها غيره.

وقال الخليلي في الإرشاد (١/ ١٦٥): وكان مالك رحمه الله يرسل أحاديث لا يبين إسنادها، وإذا استقصى عليه من يتجاسر أن يسأله، ربما أجابه إلى الإسناد.

وقال البلقني: وكان مالك يفعله كثيرا تورعا، بل كان يقطع إسناد الحديث إذا شك في وصله. تدريب الراوي (٢/ ١٠٥).

وقال الحافظ في الهدي (٣٥٩): ومالك كان يصنع ذلك كثيرا. اهـ[1]

وكذا كان سفيان الثوري ووكيع يفعلان.[2]

وقال الحافظ ابن رجب في شرح العلل (١٧٦): إن الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك اسمه، بل يسميه، فإذا ترك اسم الراوي دل إبهامه على أنه غير مرضي، وقد كان يقول ذلك الثوري وغيره كثيرا، يكنون عن الضعيف ولا يسمونه، بل يقولون عن رجل، وهذا معنى قول القطان: لو كان فيه إسناد لصاح به، يعني لو كان أخذه عن ثقة لسماه وأعلن باسمه.

وخرج البيهقي من طريق أبي قدامة السرخسي قال سمعت يحيى بن سعيد يقول: مرسل الزهري شر من مرسل غيره، لأنه حافظ، وكل ما يقدر أن يسمي سمى، وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه . . اهـ.

وكنى البخاري في الصحيح عن ابن سمعان الكذاب، فقال، متابعة: قال ابن فلان. كما في الفتح(٥/ ١٨٢).

(١) انظر الكامل(٤/ ٤١ـ٤٢).

(٢) انظر الكامل(١/ ٢٣٢) (٦/ ٣٠٦) وعلل أحمد(٢/ ٥٤ـ١٨٦) والمجروحين(٢/ ٢٧٢) والجرح(١/ ١٢٨) (١/ ٢٢٨) (٢/ ٥٤١) (٨/ ١٩٢) وتهذيب التهذيب(١/ ٨٥) (٧/ ٨١) (٨/ ٥٩) (١٠/ ١٢٢).

وترك مالك تسمية عكرمة البربري لحال الخروج، كما في تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٩).

وترك الثوري تسمية ابن أبي يحيى لضعفه. الكامل(١/ ٢٢٥).

وأبهم وكيع اسم جويبر المتروك. الكامل(٢/ ١٢١).

قلت: إبهام الحفاظ للرواة له أسباب: إما لكونه لا يرتضيه أو لصغر سنه أو لحسد بينهما أو غير ذلك.

وليس هذا محل سبط ذلك.

الجنس التاسع : أن يتفرد الراوي بحديث أو لفظة في متن أو سند لم يتابع عليه، وليس له شاهد، أوجب ريبة في أمره.

الأصل أن حديث الثقة مقبول، وأن تفرد الثقة بسند أو متن لم يروه غيره يجب قبوله منه.

وإن روى شيئا خالف فيه غيره فلا يقبل، ويعد حينئذ شاذا.

لكن إذا قامت قرينة توجب التوقف في تفرده، ولو لم يخالف غيره من الثقات، لكان التوقف في خبره حينئذ راجحا من قبول تفرده، وخصوصا إذا كان غير مبرز في الحفظ والتثبت.

هذا الذي دل عليه كلام الأئمة الحفاظ المتقدمين.

وخالف فيه أكثر المتأخرين وجميع الفقهاء والأصوليين.

قال الحافظ ابن رجب في فتح الباري (٤/ ١٧٤): لأن قاعدته ـ أي أحمد ـ أن ما انفرد به ثقة فإنه يتوقف فيه حتى يتابع عليه، فإن توبع عليه زالت نكارته، خصوصا إن كان الثقة ليس بمشتهر في الحفظ والإتقان، وهذه قاعدة يحيى القطان وابن المديني وغيرهما.

وقال في شرح العلل (٢٠٨): وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافه ان لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه. اهـ.

وقال أبو داود في رسالته لأهل مكة (٢٩): والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئا من الحديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم.

وقال ابن القيم في تهذيب السنن (١٠/ ٢٠٩): ولهذا كثيرا ما يعلل البخاري ونظراؤه حديث الثقة بأنه لا يتابع عليه.

وقال (٦/ ٢٣٥): ومعلوم أن تفرد سيف بهذا مانع من الحكم بصحته، بل لو تفرد به من هو أجل من سيف لكان تفرده علة.

وقال ابن رجب في فتح الباري (٦/ ٢٥٦) معلقا على حديث ذي اليدين في سهو النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة: ويؤخذ منه أيضا أن المنفرد بزيادة على الثقات يتوقف في قبول زيادته حتى يتابع عليها، لا سيما إن كان مجلس سماعهم واحدا. اهـ.

قلت: الحجة ظاهرة جدا منه، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلفه جمع كثير وفيهم كبار الصحابة، وقام السرعان فخرجوا، فانفرد ذو اليدين بالخبر، وسكت الآخرون، فاحتاج النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذه الحالة أن يتثبت أكثر، لقيام القرائن التي أوجبت التوقف.

ونقل الحافظ ابن رجب في شرح العلل (٢٥٢) أن أبا بكر البرديجي الحافظ جعل ما ينفرد به الثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر.

ونحوه للإمام أحمد كما قال في حديث النهي عن بيع الولاء وهبته.

وقال ابن رجب (٢٥٣): وكذا قال أحمد في حديث مالك عن الزهري عن عائشة أن الذين جمعوا الحج والعمرة طافوا حين قدموا لعمرتهم وطافوا لحجهم حين رجعوا من منى.

قال: لم يقل هذا أحد إلا مالك.

وقال: ما أظن مالكا إلا غلط فيه لم يجئ به أحد غيره.

وقال مرة: لم يروه إلا مالك، ومالك ثقة.

ولعل أحمد إنما استنكره لمخالفته الأحاديث في أن القارن يطوف طوافا واحدا.

ثم نقل ابن رجب عن البرديجي قوله: إذا روى الثقة من طريق صحيح عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حديثا لا يصاب إلا عند الرجل الواحد لم يضره أن لا يرويه غيره، إذا كان متن الحديث معروفا ولا يكون منكرا ومعلولا. اهـ.

قلت: ولا يخفى عليك أن هذا الكلام من البرديجي صريح في عدم رده لكل ما يتفرد به الثقة.

فإطلاق الكلام بأن البرديجي يرى أن تفرد الراوي مطلقا يعد منكرا عنده، كما فعل العراقي وغيره، أوتفرد الثقة كما نقله ابن رجب هنا غير صحيح.

فتفرد الثقة عند البرديجي على نوعين:

١ـ ما يتفرد به الثقة ولا متابع له ولا شاهد، فهذا منكر.

٢ـ ما تفرد به الثقة، ومتنه معروف، وليست فيه نكارة ولا علة، فهذا ليس بمنكر.

وأراه يعني بالمعروف أن يكون معناه واردا في أحاديث أخرى.

أما إذا روى حديثا يتضمن حكما جديدا لا تفيده أحاديث أخرى فهذا يعد منكرا أيضا.

قلت: ومن أمثلته في نظر الحافظ ابن حجر ماقاله في التلخيص الحبير (٢/ ٧) في صدد كلامه عن صلاة التسابيح: وإن كان حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن إلا أنه شاذ لشدة الفردية فيه وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر ومخالفة هيئتها لهيئة باقي الصلوات، وموسى بن عبد العزيز وإن كان صادقا صالحا فلا يحتمل منه هذا التفرد.

ثم تأملت كلام ابن رجب، فإذا هو قريب من كلامي، والله أعلم.

وقال الحافظ ابن رجب بعد هذا: وقال إسحاق بن هانئ: قال لي أبو عبد الله: قال لي يحيى بن سعيد: لا أعلم عبيد الله يعني ابن عمر أخطأ إلا في حديث واحد لنافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تسافر امرأة فوق ثلاثة أيام. الحديث.

قال أبو عبد الله: فأنكره يحيى بن سعيد عليه، قال أبو عبد الله: فقال لي يحيى بن سعيد: فوجدته قد حدث به العمري الصغير عن نافع عن ابن عمر مثله.

قال أبو عبد الله: لم يسمعه إلا من عبيد الله، فلما بلغه عن العمري صححه.

وهذا الكلام يدل على أن النكارة عند يحيى القطان لا تزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر، وكلام أحمد قريب من ذلك. اهـ.

ثم ذكر ابن رجب شواهد أخرى ثم قال: وأما تصرف الشيخين والأكثرين فيدل على خلاف هذا، وأن ما رواه الثقة عن الثقة إلى منتهاه، وليس له علة فليس بمنكر. (٢٥٥).

روى البخاري من حديث الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة حديث صلاة أبي بكر بالناس في مرض موته صلى الله عليه وسلم.

قال البخاري في آخره: وزاد أبو معاوية: جلس عن يسار أبي بكر، فكان أبو بكر يصلي قائما.

وقد خرجه البخاري فيما بعد من هذا الوجه.

قال ابن رجب في فتح الباري (٦/ ٧١): وأما ذكر جلوسه عن يسار أبي بكر، فتفرد بذلك أبو معاوية عن الأعمش وأبو معاوية وإن كان حافظا لحديث الأعمش خصوصا، إلا أن ترك أصحاب الأعمش لهذه اللفظة عنه توقع الريبة فيها حتى قال الحافظ أبو بكر بن مفوز المعافري: إنها غير محفوظة، وحكاه عن غيره من العلماء.

قال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٤٦٣): قيل لأبي: يصح حديث أبي هريرة عن

النبي صلى الله عليه وسلم في اليمين مع الشاهد؟ فوقف وقفة فقال: ترى الدراوردي ما يقول؟ يعني قوله: قلت لسهيل فلم يعرفه.

قلت: فليس نسيان سهيل دافعا لما حكى عنه ربيعة، وربيعة ثقة، والرجل يحدث بالحديث وينسى، قال: أجل هكذا هو، ولكن لم نر أن يتبعه متابع على روايته، وقد روى عن سهيل جماعة كثيرة ليس عند أحد منهم هذا الحديث، قلت: إنه يقول بخبر واحد، قال: أجل غير أني لا أدري لهذا الحديث أصلا عن أبي هريرة أعتبر به، وهذا أصل من الأصول لم يتابع عليه ربيعة. اهـ.

قلت: والحاصل أن أبا حاتم لم يرد الحديث من أجل نسيان سهيل له، لكن رده لتفرد ربيعة بهذا الأصل الكبير دون غيره. فهذه هي العلة التي من أجلها رد الحديث.

وقد تعقبه الألباني في الإرواء (٨/ ٣٠٢) بأن ربيعه ثقة، وتفرد الثقة مقبول.

قلت: هذه القاعدة بإطلاق باطلة، وقد مضى في جنس زيادة الثقة تقرير ذلك، بل الثقة وإن لم يخالف ليس معصوما في كل ما يروي، فإذا قامت أمارة على وهمه رد حديثه، على هذا جرى عمل الحفاظ.

وأبو حاتم أعلم بالفن من أن يفوته هذا، وقد صرح رحمه الله بسبب التوقف في رد حديث ربيعة، وهو قوله: وهذا أصل من الأصول لم يتابع عليه ربيعة.

أي هذا أصل كبير تقوم عليه أحكام شرعية عدة، فكيف يقبل منه التفرد بمثل هذا الأصل.

وبمعناه قول ابن رجب في الفتح(٩/ ٤٢٤): إن انفراد الواحد من بين الجماعة بشيء لا يمكن في مثله أن ينفرد بعلمه عنهم يتوقف في قوله حتى يتابعه عليه غيره، وهذا أصل لقول جهابذة الحفاظ: إن القول قول الجماعة دون المنفرد عنهم بزيادة ونحوها . . . [١]

(١) في باقي الكلام عبارة غير واضحة، والظاهر أن فيها سقطا.

روى سليمان التيمي عن قتادة عن أبي غالب عن حطان عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم في سنن الصلاة وتعليم النبي أبي موسى.

وزاد فيه: وإذا قرأ فأنصتوا. رواه مسلم.

وخالفه أصحاب قتادة هشام الدستوائي وشعبة وسعيد وأبان وهمام وأبو عوانة وغيرهم فرووه عنه به ولم يذكروا هذه اللفظة وقد تتابع الحفاظ على إنكارها.

قال الدار قطني في الإلزامات (١٧١) : وفي اجتماع أصحاب قتادة على خلاف التيمي دليل على وهمه.

وقال أبو داود وأبو علي النيسابوري: ليست محفوظة. السنن للبيهقي. (٢/ ١٥٥- ١٥٦)

ونحوه لابن معين وأبي حاتم وابن عمار الشهيد في علل صحيح مسلم (٧٣) وغيرهم.

وقال ابن عبد الهادي في التنقيح عن حديث الجار أحق بشفعة جاره: ويشبه أن يكون البخاري ومسلم إنما لم يخرجا حديثه هذا لتفرده به وإنكار الأئمة عليه فيه[1].

وقد تتابعت كلمات الحفاظ في الإنكار على عبد الملك هذا الحديث.

قال أحمد: هو حديث منكر.

وقال يحيى: لم يحدث به إلا عبد الملك وقد أنكره الناس عليه.

وقال البخاري: لا أعلم أحدا رواه عن عطاء غير عبد الملك، تفرد به، ويروى عن جابر خلاف هذا.[2]

روى البخاري (٧٨٠) وغيره من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم

---

(١) نصب الراية(٤/ ١٧٤).

(٢) مختصر أبي داود للمنذري(٥/ ١٧١).

قال : إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢/ ٢٦٥): فائدة : وقع في أمالي الجرجاني عن أبي العباس الأصم عن بحر بن نصر عن ابن وهب عن يونس في آخر هذا الحديث: (وما تأخر).

وهي زيادة شاذة، فقد رواه ابن الجارود في المنتقى عن بحر بن نصر بدونها، وكذا رواه مسلم عن حرملة وابن خزيمة عن يونس بن عبد الأعلى كلاهما عن ابن وهب، وكذلك في جميع الطرق عن أبي هريرة، إلا أني وجدته في بعض النسخ من ابن ماجة عن هشام بن عمار وأبي بكر ابن أبي شيبة كلاهما عن ابن عيينة بإثباتها، ولا يصح، لأن أبا بكر قد رواه في مسنده ومصنفه بدونها .[1]

وكذلك حفاظ أصحاب ابن عيينة الحميدي وابن المديني وغيرهما .

وله طرق أخرى ضعيفة من رواية أبي فروة محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه عن عثمان والوليد ابني ساج عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة. اهـ.

فالحاصل أن أبا العباس الأصم زاد في رواية (وما تأخر) وانفرد بها، فهي مردودة، وإن لم تكن مخالفة، لأن أكابر الحفاظ لم يذكروها .

وتكلم الحافظ ابن عمار الشهيد في زيادة أبي غسان المسمعي (ومن ادعى دعوى كاذبة ليتكثر بها لم يزده الله إلا قلة ومن حلف على يمين صبر فاجرة) في حديث ثابت بن الضحاك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليس على رجل نذر فيما لا يملك، ولعن المؤمن كقتله، ومن قتل نفسه بشيء في الدنيا عذب به يوم القيامة. وقال: وليست هذه الزيادة عندنا محفوظة في حديث ثابت بن الضحاك. علل صحيح مسلم(٣٧)

وتكلم في زيادة (ثم غسل رجليه) في حديث عائشة في الاغتسال من الجنابة.

وقال إنها ليست محفوظة. (٧٢)

---

(١) وهشام في حفظه شيء.

وقال أبو حاتم عن حديث توضأوا من لحوم الإبل ولا توضأوا من لحوم الغنم: كنت أنكر هذا الحديث لتفرده فوجدت له أصلا. علل ابن أبي حاتم (١/ ٢٨).

وقد قدمت في أسباب العلة في الفصل الرابع، في الأمر الثالث منه وفي الجنس الرابع من هذه الأجناس نماذج عديدة جدا لزيادات في متون صحيحة تفرد بها عدد من الثقات وتكلم فيها أهل الحديث وإن لم يخالفوا فيها غيرهم.

وسأذكر في الفصل الموالي نماذج جيدة لألفاظ شاذة في متون صحيحة، زادها بعض الثقات، واستنكرها الحفاظ، وإن لم يخالف بها الثقة غيره من الثقات، فلا نعيد نقل ذلك.

ويقوي احتمال رد الأفراد إذا كان راويها متكلما فيه وحديثه لا ينحط عن رتبة الحسن كمحمد بن إسحاق والعلاء بن عبد الرحمان ويزيد بن أبي زياد ونحوهم.

قال الذهبي في السير (٦/ ١٨٧) عن العلاء بن عبد الرحمان: لا ينزل حديثه عن درجة الحسن، لكن يتجنب ما أنكر عليه.

ومراده بما أنكر عليه الأفراد المتكلم فيها التي رواها بأسانيد صحيحة. لأن ما رواه وتكلم في إسناده العهدة على من تكلم فيه.

وقال في الميزان في ترجمة محمد بن إسحاق (٣/ ٤٧٥): فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة فإن في حفظه شيئا وقد احتج به أئمة.

قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٥/ ٣٦٣): عن قول العقيلي في ثابت بن عجلان: لا يتابع على حديثه: وهذا من العقيلي تحامل عليه، فإنه يمس بهذا من لا يعرف بالثقة، فأما من عرف بها فانفراده لا يضره إلا أن يكثر ذلك منه.

قال الذهبي معلقا في الميزان (١/ ٣٦٥): قلت: أما من عرف بالثقة فنعم، وأما من

وثق ومثل الإمام أحمد يتوقف فيه، ومثل أبي حاتم يقول صالح الحديث فلا نرقيه إلى رتبة الثقة، فتفرد هذا يعد منكرا. اهـ.

يقصد الذهبي أنه لا يرقى في حديثه إلى رتبة الثقة، لكنه في درجة الصدوق، فتفرده يعد منكرا.

وقال أحمد: في حديث ابن وهب عن ابن جريج شيء. قال أبو عوانة: صدق، لأنه يأتي عنه بأشياء لا يأتي بها غيره. تهذيب التهذيب (٦/ ٦٦).

أي يتفرد بها عنهم.

وقد قدمت في الأجناس السالفة إطباق الحفاظ الأوائل على رد زيادات الثقات للرفع أو الوصل أو زيادة رواة في الأسانيد مع أن تلك الزيادات لا تخالف الأصل. فإطلاق القول بأن زيادات الثقات مقبولة مطلقا مذهب غريب عن أهل الحديث.

ومن نسبه إليهم من المصنفين المتأخرين في علم أصول الحديث فهو واهم وهما شنيعا عليهم، والله الموفق لكل خير.

الجنس العاشر : أن يروي الثقة حديثا فيشذ بزيادة في سنده أو متنه مخالفا للأوثق .

الحديث الشاذ عند المتقدمين وكثير من الحفاظ من المتأخرين أنواع كثيرة ، وخصه كثير من المحدثين المتأخرين بنوع واحد وهو ما خالف فيه المقبول الأوثق .

وليس هذا محل بسط ذلك، وقد ذكرته في الفوائد الحديثية ونقتصر هنا على ذكر أمثلة دقيقة للشاذ بنوعيه : شاذ المتن وشاذ السند .

المثال الأول :

روى عبد الرزاق في المصنف(٢٥٢٢) وعنه أحمد في مسنده (٤/ ٣١٧) والطبراني في الكبير(٢/ ٣٤) عن الثوري عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر فيه: ثم أشار بسبابته ووضع الإبهام على الوسطى حلق بها وقبض سائر أصابعه ثم سجد .

فظاهر هذه الرواية أن النبي صلى الله عليه وسلم أشار بسبابته بين السجدتين .

وظاهر السند الصحة .

لكن بتتبع الطرق يتبين أن عبد الرزاق تفرد عن الثوري بقوله(ثم سجد) .

وخالفه الفريابي عند الطبراني في الكبير وعبد الله بن الوليد عند أحمد (٤/ ٣١٨) فرووه عن الثوري بدونها .

وتابع الثوري عليه جمع من الثقات منهم شعبة وزائدة وبشر بن المفضل وزهير بن معاوية وأبو عوانة وغيرهم، فلم يذكروا ذلك .[1]

(١) انظر الصحيحة(٢٢٤٧) .

المثال الثاني :

روى عمر بن شبة قال ثنا يزيد بن هارون أنبأ يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر أن النبي عليه السلام كان إذا صلى على الجنازة رفع يديه في كل تكبيرة، وإذا انصرف سلم.

وهذا سند ظاهره الصحة.

لكن، قال الدارقطني في علله بعد أن أخرجه : هكذا رفعه عمر بن شبة.

وخالفه جماعة، فرووه عن يزيد بن هارون به موقوفا، وهو الصواب.

وأقره الزيلعي في نصب الراية(٢/ ٢٨٥) والحافظ ابن حجر في التلخيص والألباني في الضعيفة(١٠٤٥).

فتبين أن رفعه شاذ.

المثال الثالث :

روى البخاري(٦٨٢٠) حديث رجم ماعز، وفيه فرجم حتى مات، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيرا وصلى عليه.

فقوله(وصلى عليه) انفرد محمود بن غيلان به عن عبد الرزاق : واتفق أكثر من عشرة أنفس على خلافه منهم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه والذهلي، فبعضهم قال : ولم يصل عليه. ومنهم من سكت عن الزيادة.[1]

وفي الحديث زيادة أخرى شاذة في الرواية التي خرجها مسلم في صحيحه بلفظ (فحفرنا له).

فحكم ابن القيم في تهذيب السنن (١٢/ ٧٥) بوهم الزيادة وأن الصواب ما في صحيح مسلم كذلك وغيره عن أبي سعيد الخدري : فوالله ما حفرنا له ولا أوثقناه.

(١) انظر الفتح لابن حجر (١٢/ ١٣٠) ولم يحكم الحافظ فيه بشيء.

المثال الرابع :

روى عبد الله بن عون الخراز ثنا مالك عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم : كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود .

رواه البيهقي في الخلافيات .

وسنده ظاهره الصحة .

واغتر به مغلطاي لحنفيته فقال : لا بأس بسنده .

وهو شاذ بمرة .

فقد رواه عن مالك أزيد من عشرة من الأئمة عن مالك ، ولم يذكروا هذه اللفظة (ثم لا يعود) .

وتابعه جماعة من الثقات عن الزهري به .

والأحاديث بذلك في الصحيحين والمسند والسنن .[1]

المثال الخامس :

زاد بعض الثقات في حديث المجامع أهله في رمضان(و صم يوما) .

قال ابن القيم في تهذيب السنن (٧/ ١٩) : هذه الزيادة وهي الأمر بالصوم قد طعن فيها غير واحد من الحفاظ. . اهـ

وقد اتفق أكثر أصحاب الزهري الأثبات كيونس وعقيل ومالك والليث وشعيب ومعمر وغيرهم زهاء (٤٠) نفسا ، كما ذكره ابن القيم ، على عدم ذكرها .

وخالفهم أربعة من الثقات دون هؤلاء في الحفظ فزادوها .

قال ابن القيم(٧/ ١٩) : ولا ريب أن التعليل بدون هذا مؤثر في صحتها ، ولو انفرد

---

(١) الضعيفة (٢/ ٣٤٨) والمجروحين(٢/ ٤٥١) .

بهذه اللفظة من هو أحفظ منهم وأوثق، وخالفهم هذا العدد الكثير لوجب التوقف فيها، وثقة الراوي شرط في صحة الحديث لا موجبة، بلا لابد من انتفاء العلة والشذوذ، وهما غير منتفيين في هذه اللفظة .

المثال السادس:

حكم الدارقطني والبيهقي بشذوذ زيادة(وليجعل التي صلاها في بيته نافلة) في حديث يزيد بن الأسود قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح في مسجد الخيف، فلما قضى صلاته إذا هو برجلين في أخرى القوم لم يصليا معه فقال: علي بهما فجيء بهما ، ترعد فرائصهما قال: ما منعكما أن تصليا معنا؟ قالا : يا رسول الله إنا كنا صلينا في رحالنا قال : فلا تفعلا، إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد جماعة، فصليا معهم. فإنها لكما نافلة .

رواه أبو داود (٥٧٥) والترمذي (٢١٩) والنسائي (٨٥٨) والبيهقي (٢/ ٣٠٠) والدارقطني (١/ ٤١٣).

وقالا: إنها رواية ضعيفة شاذة مردودة لمخالفتها الثقات .(١)

المثال السابع:

خرج البخاري (١٠٧١) من طريق الزهري عن عروة عن عائشة في صلاته صلى الله عليه وسلم بالليل، وفيه: ويركع ركعتين قبل صلاة الفجر ثم يضطجع على شقه الأيمن.

فجعل الاضطجاع بعد ركعتي الفجر .

ورواه مالك (٢٦٢) وعنه مسلم (٧٣٦) فجعل الاضطجاع بعد الوتر، وقبل ركعتي الفجر فحكم بوهمه مسلم في التمييز وحكاه الخطيب عن العلماء وابن عبد البر

---

(١) نصب الراية(٢/ ١٥٠).

عن أهل الحديث .[١]

المثال الثامن :

روى مسلم في صحيحه(٢٥٠١) عن ابن عباس قال : كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه ، فقال للنبي صلى الله عليه وسلم يا نبي الله ثلاث أعطينهن قال نعم، قال عندي أحسن العرب وأجملها أم حبيبة بنت أبي سفيان، أزوجكها قال نعم. . . الحديث.

قال ابن القيم في تهذيب السنن (٦/ ٧٥): وقد رد هذا الحديث جماعة من الحفاظ وعدوه من الأغلاط في كتاب مسلم .

قال ابن حزم: هذا حديث موضوع لا شك في وضعه ، والآفة فيه من عكرمة بن عمار ، فإنه لم يختلف في أن رسول الله تزوجها قبل الفتح بدهر وأبوها كافر.

وقال أبو الفرج بن الجوزي في كتاب الكشف له : هذا الحديث وهم من بعض الرواة لا شك فيه ولا تردد، وقد اتهموا به عكرمة راويه .

ثم ذكر ابن القيم تأويلات أولها بعض العلماء للحديث بغية تصحيحه .

وقال : وهذه التأويلات في غاية الفساد والبطلان وأئمة الحديث والعلم لا يرضون بأمثالها ، ولا يصححون أغلاط الرواة بمثل هذه الخيالات الفاسدة والتأويلات الباردة التي يكفي في العلم بفسادها تصورها وتأمل الحديث . (٦/ ٧٦).

وحكم البيهقي وابن عبد البر والذهلي وغيرهم بشذوذ أشعث الحمراني بقوله (ثم تشهد) في حديث سجود السهو .[٢]

وانظر أمثلة أخرى في الحكم بشذوذ أحاديث أو ألفاظ في أحاديث في المصادر التالية :

(١) الفتح لابن رجب (٩/ ١٢٩).

(٢) الفتح لابن حجر (٢/ ٧٩) والإرواء (٢/ ١٢٨) والفتح لابن رجب (٩/ ٤٣٣).

تهذيب السنن (١٠/ ٢٢٦) ـ (١/ ٢٧) ـ (١/ ١٨٦) ـ (١/ ٢٩٥) ـ (٦/ ٢٨١) ـ (٧/ ١٥) ـ (٧/ ٩٠).

الضعيفة (٢/ ٣٧٠ ـ ٤٠٤ ـ ٤٢٣) ـ (٤/ ٤٠).

الصحيحة (٢/ ١٧٣ ـ ٤٣٧) ـ (١/ ٣٦٨) ـ ٤٦٧ ـ ٤٧٦) (٥/ ٦٥٣).

أحكام الجنائز (١٩٩).

هدي الساري (٥ـ٣٧٠).

شرح العلل (٣٧٦)ـ (٢٣٦).

الإرواء (١/ ٧٢) ـ (٣/ ٣٥٠) ـ (٨/ ١٢٠) ـ (٥/ ٢٠٠) ـ (٥/ ٢٨٦) ـ (٨/ ٢٦٥) ـ (٢/ ٣١).

الفتح لابن حجر (٢/ ٢٠٥).

أما شاذ السند فسنخصص له جنسا خاصا به.

الجنس الحادي عشر : أن يروى الحديث من طريق أو طرق محفوظة، فيشذ أحد الثقات بإسناد له يخالف فيه باقي الحفاظ.

ومن أمثلته :

المثال الأول :

روى أصحاب الأعمش عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعا مثل الصلوات الخمس كمثل نهر جار غمر على باب أحدكم يغتسل فيه كل يوم . . . الحديث . رواه مسلم (٦٦٨) وغيره . وهذا هو المحفوظ.

ورواه محمد بن عبيد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به ، رواه البهيقي في الشعب (٣/ ٤٠).

وحكم بشذوذه الحافظ في الفتح (٢/ ١١).

لأن أصحاب شعبة الثقات اتفقوا على ذلك السند، فخالفهم من هو دونهم في الحفظ ، فرواه بذلك السند وحده.

فيبعد أن يخصه الأعمش بهذا السند دون من أكثر من مجالسته والأخذ عنه.

المثال الثاني :

روى الثقات عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة مرفوعا : من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان . الحديث . رواه البخاري (١٤٠٣) وغيره.

ورواه عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، رواه النسائي

(٢٤٨١).

لكن قال ابن عبد البرفي التمهيد (١٧/ ١٤٥): وهوعندي خطأ منه في الإسناد.

قال ابن حجر في الفتح (٣/ ٢٦٩): وفي هذا التعليل نظر وما المانع أن يكون له فيه شيخان.

نعم الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شاذة لأنه سلك الجادة، ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه.

المثال الثالث:

روى الثقات عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في اختلافه مع زيد بن ثابت في المرأة إذا حاضت بعد ما طافت بالبيت يوم النحر وسؤالهم أم سليم في ذلك.

قال الحافظ في الفتح (٣/ ٥٨٨): طريق قتادة هذه هي المحفوظة، وقد شذ عباد بن العوام، فرواه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مختصرا في قصة أم سليم، أخرجه الطحاوي[1] من طريقه.

المثال الرابع:

روى البخاري (٣١٥٨) من طريق المسور بن مخرمة أن عمرو بن عوف الأنصاري، وهو حليف لبني عامر بن لؤي، وكان شهد بدرا أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأتي بجزيتها. الحديث.

قوله (الأنصاري) وهم، والصواب أنه من المهاجرين.

قال الحافظ في الفتح (٦/ ٢٦٢) بعد كلام: ثم ظهر لي أن لفظة الأنصاري وهم، وقد تفرد بها شعيب عن الزهري، ورواه أصحاب الزهري كلهم عنه بدونها في الصحيحين وغيرهما، وهو معدود في أهل بدر باتفاقهم.

(١) (٢/ ٢٣٢).

المثال الخامس:

روى البخاري (٣٣٦٥) من طريق يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسدل شعره وكان المشركون يفرقون رؤوسهم. الحديث.

قال ابن حجر في الفتح(٧/ ٢٧٦) : قوله (عن عبيد الله بن عبد الله) هذا هو المحفوظ عن الزهري، ورواه مالك في الموطأ عن الزهري مرسلا لم يذكر من فوقه. وأغرب حماد بن خالد فرواه عن مالك عن الزهري عن أنس. قال أحمد بن حنبل: أخطأ فيه حماد بن خالد، والمحفوظ عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس.

الجنس الثاني عشر: أن ينقلب على الثقة سند أو متن حديث فيرويه واهما، فيغتر من وقف على ظاهره صحته، وليس الأمر كذلك.

قال الحافظ في النكت (٣٧٥): كل مقلوب لا يخرج عن كونه معللا أو شاذا، لأنه إنما يظهر أمره بجمع الطرق واعتبار بعضها ببعض. ومعرفة من يوافق ممن يخالف فصار المقلوب أخص من المعلل والشاذ. اهـ.

قلت: وبعض أقسام الشاذ من المعلل أيضا.

وأمثلة المقلوب عديدة، فمن ذلك:

***ـ المقلوب متنا.**

المثال الأول:

روى أحمد (٦/ ٤٣٣) وابن خزيمة (١/ ٢١١) عن عائشة مرفوعا: إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال.

وظاهره الصحة، لكنه مقلوب.

والصواب ما رواه الشيخان (٥٩٢ـ١٠٩٢) عنها بلفظ إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم.

وقد تأوله ابن خزيمة بأنه كان نوابا بينهما. ورد عليه الحافظ في النكت (٣٧٨).[(١)]

المثال الثاني:

روى مسلم في صحيحه (١٠٣١) حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل

(١) وانظر التلخيص الحبير (١/ ١٧٨) والفتح لابن رجب (٥/ ٣٣٦) والإرواء (١/ ٢٣٧).

إلا ظله . وذكر منهم : ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لاتعلم يمينه ما تنفق شماله .

وهو مقلوب وقد اغتر به مسلم فصححه ، والصواب : حتى لا تعلم شماله ما أنفقت يمينه ، كما رواه الشيخان وغيرهما[١] .

المثال الثالث :

أخرج البيهقي في سننه (٦/ ٣١) عن ابن عباس مرفوعا : المكيال مكيال أهل مكة والميزان ميزان أهل المدينة .

وهو مقلوب ، والصواب : المكيال مكيال أهل المدينة والوزن وزن أهل مكة .

هكذا رواه أبو داود (٣٣٤٠) والنسائي (٢٥٢٠) والبيهقي (٦/ ٣١) عن ابن عمر .[٢]

المثال الرابع :

روى أبو عوانة في المستخرج عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة .

قال ابن مسعود : وقلت أنا من مات يشرك بالله شيئا دخل النار .

وهو مقلوب وقد اغتر به أبو عوانة .

والصواب ما رواه البخاري(١٢٣٨ـفتح) عن ابن مسعود بلفظ : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من مات يشرك بالله شيئا دخل النار .

وقلت أنا من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة .

وراجع النكت (٣٧٩) والفتح لابن حجر (٣/ ١١١) لتمام البحث .

---

(١) وانظر الفتح لابن حجر (٢/ ١٤٦) والنكت (٣٧٨) .
(٢) الإرواء (٥/ ١٩١) .

المثال الخامس :

روى أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله بن مسعود حديث التيمم فقدم مسح الكفين على الوجه . رواه البخاري(٣٤٧ـ رجب) .

قال أحمد: رواية أبي معاوية عن الأعمش في تقديم مسح الكفين على الوجه غلط . اهـ .

والصواب تقديم الوجه على مسح الكفين . [١]

المثال السادس :

روى مسلم في صحيحه (٩٨٧) عن أبي هريرة مرفوعا ما من صاحب إبل لا يؤدي منها حقها ، ومن حقها حلبها يوم وردها ، إلا إذا كان يوم القيامة بطح لها بقاع قرقر أوفر ما كانت لايفقد منها فصيلا واحدا تطؤه بأخفافها وتعضه بأفواهها كلما مر عليه أولاها رد عليه أخراها . الحديث .

وذكر عياض أن قوله كلما مر عليه أولاها رد عليه أخراها : تغيير وتصحيف .

والصواب كلما مر عليه أخراها رد عليه أولاها وبهذا ينتظم الكلام .

كما في رواية أخرى لمسلم .

قال الحافظ في الفتح (٣/ ٢٦٨): وأقره النووي على هذا وحكاه القرطبي ، وأوضح وجه الرد بأنه إنما يرد الأول الذي قد مر قبل وأما الآخر فلم يمر بعد فلا يقال فيه رد . ثم أجاب . .

وذكر الحافظ جوابه وجوابا آخر للطيبي فيهما تكلف .

والصواب أن اللفظ انقلب على الراوي .

---

(١) انظر الفتح لابن رجب (٢/ ٢٩٢) .

المثال السابع :

روى أحمد (١/ ٢٤٦-٢٤٧) والترمذي (٨٥٨) والحاكم عن أبي الطفيل قال كنت مع ابن عباس ومعاوية فكان معاوية لايمر بركن إلا استلمه ، فقال ابن عباس : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستلم إلا الحجر واليماني، فقال معاوية : ليس شيء من البيت مهجورا .

وعلقه البخاري (٣/ ٤٧٣- فتح).

ورواه أحمد (٤/ ٩٤) من طريق شعبة عن قتادة عن أبي الطفيل قال: حج معاوية وابن عباس، فطاف ابن عباس فاستلم الأركان كلها، فقال له معاوية إنما استلم رسول الله صلى الله عليه وسلم هذين الركنين اليمانيين، فقال ابن عباس: ليس من أركانه شيء مهجور.

قال عبد الله بن أحمد في العلل (٢/ ٢٦٧): وقال حجاج: قال شعبة: الناس يخالفوني في هذا الحديث، يقولون: معاوية هو الذي قال ليس من البيت شيء مهجور، ولكني حفظته من قتادة هكذا اهـ.

أي الصحيح أن الذي استلم الأركان كلها هو معاوية، وأنكر عليه ابن عباس.

لا أن الذي استلم الأركان كلها هو ابن عباس، وأنكر عليه معاوية.

المثال الثامن :

روى البخاري (٧٤٤٩- فتح) عن أبي هريرة مرفوعا: اختصمت الجنة والنار إلى ربها. الحديث. وفيه: فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحدا، وإنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها . . .

قال ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٣٧) وقد قال جماعة من الأئمة إن هذا الموضع مقلوب. وجزم ابن القيم بأنه غلط ، واحتج بأن الله تعالى أخبر بأن جهنم تمتلئ من

إبليس وأتباعه، وكذا أنكر الرواية شيخنا البلقيني واحتج بقوله ولا يظلم ربك أحدا. . . إلخ.

ونقل قبل عن أبي الحسن القابسي: المعروف في هذا الوضع أن الله ينشئ للجنة خلقا، وأما النار فيضع فيها قدمه.

*- المقلوب سندا

المثال الأول:

والقلب السندي ثلاثة أقسام:

الأول: انقلاب اسم راو بآخر من نفس السند.

الثاني: انقلاب اسم راو بأن يقلب اسمه مع اسم أبيه.

الثالث: انقلاب سند بكامله لمتن أخر.

فمن القسم الأول:

عن بسر بن سعيد أن زيد بن خالد أرسله إلى أبي جهيم يسأله ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين يدي المصلي. رواه مالك والثوري عن أبي النضر عنه به، خرجه البخاري (٤٨٨) ومسلم(٥٠٦).

وخالفهما ابن عيينة عن أبي النضر عن بسر قال أرسلني أبو جهيم إلى زيد بن خالد أسأله. رواه الحميدي (٨١٧) وابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ١٤٨).

فجعل ابن عبد البر وابن معين رواية ابن عيينة مقلوبة. وتعقبهما ابن القطان لاحتمال أن أبا جهيم بعث بسرا إلى زيد، وبعثه زيد إلى أبي جهيم يستثبت كل واحد منها الآخر.

قال ابن حجر متعقبا: قلت: تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن فإذا

قالوا: أخطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجح الاحتمال، فيعتمد، ولولا ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ، وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه في حد الصحيح[1].

ومنه ما فعله أبو الأحوص حيث قلب وصحف في قوله عن سماك عن القاسم عن عبد الرحمان عن أبيه عن أبي بريدة.

والصواب عن القاسم عن أبي بريدة عن أبيه فقلب الاسمين، كما نبه عليه أبو زرعة. كما في العلل (٢/ ٢٤).

ومنه ما ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه أن سفيان عن حكيم بن سعد عن عمران بن ظبيان عن سلمان مقلوب.

والصواب فيه عن سفيان عن عمران عن ظبيان عن حكيم بن سعد عن سلمان. العلل (٧٠).

ومن الثاني:

ما حكاه أبو حاتم وأبو زرعة عن شعبة أنه قلب اسم علي بن عبد الرحمان إلى عبد الرحمن بن علي. العلل (٢٩٢).

ومن الثالث:

روى الحاكم في المعرفة (٥٩) من طريق محمد بن محمد بن حيان التمار ثنا أبو الوليد ثنا مالك بن أنس عن الزهري عن عروة عن عائشة (ض) قالت: ما عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما قط إن اشتهاه أكله، وإلا تركه.

قال الحاكم: هذا إسناد تداوله الأئمة والثقات، وهو باطل من حديث مالك، وإنما أريد بهذا الإسناد (ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده امرأة قط، وما انتقم

(١) الفتح (١/ ٥٨٥) والنكت (٣٧٨).

رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه إلا أن تنتهك محارم الله فينتقم لله بها).

ومنه ما روى يحيى عن مالك في الموطأ (١٠٥٩) عن ابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أكل كل ذي ناب من السباع حرام.

قال ابن عبد البر في التمهيد(١١/ ٦): هكذا قال يحيى في هذا الحديث بهذا الإسناد: أكل كل ذي ناب من السباع حرام، ولم يتابعه على هذا أحد من رواة الموطأ في هذا الإسناد خاصة، وإنما لفظ حديث مالك عن ابن شهاب عن أبي إدريس عن أبي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع، وأما اللفظ الذي جاء به يحيى في هذا الإسناد فإنما هو لفظ حديث مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن أبي سفيان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الجنس الثالث عشر : أن يتصحف على الثقة راو بآخر ، أو لفظ بآخر ، فيرويه مصحفا على التوهم ، فيغتر بظاهر سنده الواقف عليه ، ولا تتميز علته إلا بجمع الطرق .

وقد قدمنا في أسباب **العلل** أن التصحيف نوعان :

- تصحيف متن .
- وتصحيف سند .

وتصحيف السند نوعان :

- تصحيف اسم راو .
- وتصحيف صيغة الرواية .

فلنذكر لهذه الأنواع أمثلة مناسبة .

١ـ تصحيف المتن .

المثال الأول :

روى مسدد وغيره من أصحاب حماد بن زيد عن ثابت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بإناء من ماء ، فأتي بقدح رحراح فيه شيء من ماء . الحديث . رواه البخاري (٢٠٠) وغيره .

ورواه ابن خزيمة (١/ ٦٥) عن أحمد بن عبدة عن حماد به ، إلا أنه قال : قدح زجاج .

قال الحافظ في الفتح (١/ ٣٠٤): وصرح جمع من الحذاق بأن أحمد بن عبدة صحفها .

المثال الثاني :

روى البخاري (٦٩٣٩) حديث علي قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم والزبير وأبا مرثد وكلنا فارس . قال : انطلقوا حتى تأتوا روضة حاج .

قال النووي : قال العلماء : هو غلط من أبي عوانة . . اهـ .

قلت : الصواب خاخ ، موضع بين مكة والمدينة .

كذا في الفتح (١٢/ ٣٠٦) .

المثال الثالث :

روى البخاري (٥٧٨٩) عن أبي هريرة مرفوعا : بين ما رجل في حلة ، تعجبه نفسه مرجل جمته ، إذا خسف الله به ، فهو يتجلجل ، وفي بعض الروايات ، يتخلخل ، وفي غير الصحيحين : يتحلحل .

قال الحافظ في الفتح (١٠/ ٢٦١) : والكل تصحيف إلا الأول ، أي يتجلجل .

المثال الرابع :

روى البخاري (٥٦٠٥) عن جابر قال : جاء أبو حميد بقدح من لبن من النقيع ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا خمرته ، ولو أن تعرض عليه عودا .

ورواه بعضهم بلفظ : البقيع ، وهو تصحيف كما في الفتح لابن حجر (١٠/ ٧٢) .

المثال الخامس:

روى مسلم(٢٤٥١) حديث مجيء جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم، وعنده أم سلمة وفيه قول أم سلمة: حتى سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يخبر خبرنا . . .

وهو تصحيف نبه عليه عياض، كما في الفتح لابن حجر (٩/ ٥)، والصواب ما في

صحيح البخاري (٤٩٨٠): حتى سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يخبر خبر جبريل.

المثال السادس:

روى البخاري (١٨٢٣) عن أبي قتادة: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بالقاحة، ومنا المحرم ومنا غير المحرم. الحديث

وقال القابسي في روايته: الفاحة بالفاء، وهو تصحيف.

وعند الجوزقي: الصفاح، وهو تصحيف أيضا كما في الفتح (٤/ ٢٧).

المثال السابع:

روى البخاري (١٨٢١) حديث أبي قتادة في خروجه عام الحديبية غير محرم، والنبي وأصحابه محرمون، وصيده حمار الوحش.

وفيه: فجعل بعضهم يضحك إلى بعض.

ورواه مسلم بلفظ: فجعل بعضهم يضحك إلي.

فسقط لفظ (بعض)، ثم احتاج إلى تشديد الياء من إلى.

قال عياض: وهو خطأ وتصحيف.

وتعقبه النووي في شرح مسلم (٨/ ١١١)، لكن رد عليه الحافظ في الفتح فانظره هناك. (٤/ ٢٤).

المثال الثامن:

روى ابن ماجة (١/ ٣٥٣) حديث سليك الغطفاني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: أصليت ركعتين قبل أن تجيء.

فاستدل به المجد بن تيمية في المنتقى على سنة الجمعة القبلية.

قال الحافظ في التلخيص (٢/ ٧٤): وتعقبه المزي بأن الصواب: أصليت ركعتين قبل أن تجلس، فصحفه بعض الرواة.

وأمثلة هذا النوع كثيرة.

منها تصحف قوله في حديث الأقرع والأعمى والأبرص لبعض رواة البخاري: رجل مسكين تقطعت به الحبال في سفره إلى تقطعت به الجبال بالجيم.[1]

وتصحف حديث كل بني آدم يطعن الشيطان في جنبه بأصبعيه في رواية الأصيلي إلى جنيه بالياء المثناة.[2]

وتصحف في رواية أبي ذر قوله استجنح الليل إلى استنجع الليل.[3]

وانظر أمثلة أخرى في: العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٧٠ـ٤٠٦).

والفتح لابن حجر (٣/ ٢١٥)(٩/ ٤٥٦) (٤/ ٢٥) ـ (٩/ ٢٤٤)(١٢/ ٢٢٣).

ونصب الراية (٢/ ١٥١).

والهدي (٦٥).

والتمييز لمسلم (١٩٠).

٢ـ تصحيف صيغة الرواية.

المثال الأول:

روى البخاري في صحيحه (٣١٩٧) عن أيوب عن محمد بن سيرين عن ابن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق السموات والأرض . . . الحديث.

---

(١) الفتح (٦/ ٥٠٢).
(٢) الفتح (٦/ ٣٤٢).
(٣) الفتح (٦/ ٣٤١).

قال الجياني: ووقع في رواية القابسي هنا عن أيوب عن محمد بن أبي بكرة. وهو وهم فاحش اهـ. كما في الفتح (٦/ ٢٩٥).

فقد صحف عن فصارت ابن. فالصواب: محمد عن ابن أبي بكرة.

لا محمد بن أبي بكرة.

المثال الثاني:

ما وقع في مختصر مسند الفردوس لابن حجر (١/ ١/ ٣٦) كما في الضعيفة (٤/ ٤٨) من حديث محمد بن إسحاق حدثنا أبو بكر بن عمرو بن حزم عن عمرو بن سليم عن أبي قتادة مرفوعا: اعطوا المساجد حقها. قيل: وما حقها؟ قال: ركعتان قبل أن تجلس.

وهذا سند ظاهره الحسن.

ورواه ابن خزيمة في صحيحه (١٨٢٤) عن محمد بن إسحاق أُخبرنا عن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمرو بن سليم عن أبي قتادة به. ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٤٢٢) عن ابن اسحاق معنعنا.

فالحاصل أن قوله (أخبرنا عن) تصحف إلى حدثنا، فانقلب الحديث من سند فيه جهالة إلى سند متصل.

المثال الثالث:

روى البخاري (٤٦٦) ثنا محمد بن سنان ثنا فليح ثنا أبو النضر عن عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد قال: خطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن الله خير عبدا بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عند الله. الحديث.

وفيه وهم خفي جدا، لا يتميز إلا بجمع الطرق.

قال الحافظ في الفتح (١/ ٥٥٩): فقد نقل ابن السكن عن الفربري عن البخاري أنه

قال: هكذا حدث به محمد بن سنان، وهو خطأ، وإنما هو عن عبيد بن حنين وعن بسر بن سعيد يعني بواو العطف.

فعلى هذا يكون أبو النضر سمعه من شيخين، حدثه كل منهما به عن أبي سعيد. . . إلى آخر كلامه.

وقد خرجه مسلم على الصواب.

المثال الرابع:

تصحفت صفوان بن يعلي عن أبيه إلى صفوان بن يعلى بن أمية. في رواية أبي ذر الهروي لصحيح البخاري لحديث صفوان بن يعلى عن أبيه قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل عليه جبة فيه أثر صفرة أو نحوه. الحديث.

فتصحفت عن فصارت ابن.

وتصحف (أبيه) إلى أمية.

انظر الفتح لابن حجر (٤/ ٦٣).

المثال الخامس:

وهم أبو زرعة أشعث بن عطاف في قوله عن جابر عن عمر مرفوعا المؤمن يأكل في معا واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء.

والصواب فيه، عن جابر وابن عمر. العلل (١٥٤٠).

وانظر مثالا آخر نحوه. العلل (٢/ ١٢٠) والفتح لابن حجر (٩/ ٢٤٤).

٣ـ تصحيف الاسم.

المثال الأول:

وأمثلة هذا النوع كثيرة، سنذكر بعضها في جنس الاشتباه لكن نقتصر هنا على مثال دقيق.

روى صالح بن كيسان عن الزهري أخبرني عبد الرحمن بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يا بلال قم فأذن في الناس: إنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن.

قوله عبد الرحمن بن المسيب خطأ وتصحيف.

والصواب: عن الزهري أخبرني عبد الرحمن وابن المسيب.

وعبد الرحمن هو ابن عبد الله بن كعب بن مالك.

وابن المسيب هو سعيد.[1]

---

(١) هدي الساري (رقم ٦٥).

الجنس الرابع عشر: أن يختصر الثقة الحديث اختصارا مخلا، فيرويه مختصرا، فيتوهم من وقف عليه صحته لثقة نقلته واتصاله.

عن عنبسة قال: قلت لابن المبارك: علمت أن حماد بن سلمة كان يريد أن يختصر الحديث فيقلب معناه، قال: فقال لي: أو فطنت له. رواه الخطيب في الكفاية (٢٢٦).

وقال عباس الدوري: سئل أبو عاصم النبيل: يكره الاختصار في الحديث؟ قال: نعم، لأنهم يخطئون المعنى. رواه الخطيب (٢٢٥).

هذا النوع من أدق أنواع العلل ولا يتفطن له إلا الحذاق المبرزون.

فمن أمثلة ما اختصره الثقات ووهموا في اختصاره:

المثال الأول:

قال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٤٧): سمعت أبي وذكر حديث شعبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لاوضوء إلا من صوت أوريح .

قال أبي: هذا وهم، اختصر شعبة متن هذا الحديث فقال: لا ضوء إلا من صوت أو ريح.

ورواه أصحاب سهيل عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد ريحا من نفسه فلا يخرجن حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا.

المثال الثاني:

روى عبد الرزاق في مصنفه (٨/ ٥١٧) ثنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي

هريرة مرفوعا: من حلف فقال إن شاء الله لم يحنث. ورواه أحمد (٢/ ٣٠٩) والترمذي (١٥٣٢) والنسائي (٣٨٥٦) وغيرهم.

قال الترمذي: سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: جاء هذا من قبل عبد الرزاق، وهو غلط، إنما اختصره عبد الرزاق من حديث معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة سليمان بن داود حيث قال: لأطوفن الليلة على سبعين امرأة.

وتمامه: تلد كل امرأة غلاما، فطاف عليهن، فلم تلد امرأة منهن امرأة نصف غلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لو قال إن شاء الله لكان كما قال.

وقد نقل هذا عن البخاري جماعة من الحفاظ منهم ابن حجر في الفتح والتلخيص (٤/ ١٦٧) والزيلعي في نصب الراية (٣/ ٢٣٤) وابن القيم في تهذيب السنن (٩/ ٦٣) والألباني في الإرواء (٨/ ١٩٧).

فعلى رأي البخاري عبد الرزاق هو الذي اختصره فوهم.

لكن قال أحمد في روايته عقب الحديث: قال عبد الرزاق: وهو اختصره، يعني معمرا.

وقال البزار بعد إخراجه: أخطأ فيه معمر، واختصره من حديث سليمان.

المثال الثالث:

روى الثوري عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء. رواه أبو داود (٢٢٨) والترمذي (٢٢٥).

قال الترمذي: يرون هذا غلطا من أبي إسحاق، وكذا قال مسلم في التمييز كما في الفتح(٣/ ٣٢).

وروى أبو داود عن يزيد بن هارون أنه قال: هذا الحديث وهم.

وقال الإسماعيلي : هذا الحديث يغلط في معناه الأسود .

قال الحافظ : وأظن أبا إسحاق اختصره من حديث الباب اهـ.

قلت : يقصد حديث شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود قال سألت عائشة (رضي) كيف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل؟ قالت : كان ينام أوله ويقوم آخره فيصلي، ثم يرجع إلى فراشه ، فإذا أذن المؤذن وثب ، فإن كانت به حاجة اغتسل ، وإلا توضأ وخرج . رواه البخاري (١١٤٦) .

وقد سبق الحافظ ابن حجر إلى ادعاء الاختصار فيه غيره كما نقله ابن حزم عن بعضهم في المحلى(٢/ ٢٢١) .

قال البيهقي : والحفاظ طعنوا في هذه اللفظة .

وقد رام أبو محمد بن حزم تصحيحها في المحلى ، ورد عليه الحافظ ابن مفوز[١] كما في تهذيب السنن (١/ ٢٦١) .

ومما قال ابن مفوز : أما حديث أبي إسحاق من رواية الثوري وغيره فأجمع من تقدم من المحدثين ومن تأخر منهم أنه خطأ، منذ زمان أبي إسحاق إلى اليوم ، وعلى ذلك تلقوه منه وحملوه عنه ، وهو أول حديث أو ثان مما ذكره مسلم في كتاب التمييز له مما حمل من الحديث على الخطأ .

المثال الرابع :

روى مسلم (٦٠٥) في صحيحه عن أبي هريرة : أقيمت الصلاة ، فقمنا فعدلنا الصفوف ، قبل أن يخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا قام في مصلاه قبل أن يكبر، ذكر فانصرف ، وذكر الحديث .

---

(١) في المطبوع : معوذ . وهو تصحيف ، والصواب : ابن مفوز ، وهو الحافظ أبو بكر محمد بن حيدرة بن مفوز المعافري الشاطبي . له ترجمة في السير(١٩/ ٤٢١) .

ورواه مسلم من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري ثني أبو سلمة عن أبي هريرة. بلفظ: إن الصلاة كانت تقام لرسول الله فيأخذ الناس مصافهم قبل أن يقوم النبي صلى الله عليه وسلم مقامه.

قال الحافظ ابن رجب في الفتح (٥/ ٤١٤): وقد ذكر الدارقطني وغير واحد من الحفاظ أن هذا الحديث اختصره الوليد بن مسلم من الحديث الذي قبله، فأتى به بهذا اللفظ. (١)

فائدة :

كان بعض الحفاظ يختصر الحديث فيحذف منه لفظة متكلما فيها أولا تصح ، فيختصره لهذه العلة .

روى البخاري (٦٧٤٥) عن ابن عيينة عن الزهري عن سهل بن سعد قال: شهدت المتلاعنين وأنا ابن خمس عشرة سنة وفرق بينهما.

وأعله الدارقطني فقال :وهذا مما وهم فيه ابن عيينة، لأن أصحاب الزهري قالوا فطلقها قبل أن يأمره النبي صلى الله عليه وسلم، وكان فراقه إياها سنة، لم يقل أحد منهم إن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما.

قال الحافظ في الهدي (١٠٤): قلت: لم أره عند البخاري بتمامه ، وإنما ذكر بهذا الإسناد طرفا منه ، وكأنه اختصره لهذه العلة، فبطل الاعتراض عليه .

وروى مسلم(٢٧٣) وأحمد (٥/ ٤٠٢) عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم فتباعدت منه، فأدناني حتى صرت قريبا من عقبيه فبال قائما، ودعا بماء فتوضأ ومسح على خفيه.

وقد تكلم في هذه الزيادة :ومسح على خفيه.

(١) وانظر مثالا آخر في علل صحيح مسلم لابن عمار الشهيد(رقم ١١).

ولذلك لما خرجه البخاري (٢٢٤) من طريق الأعمش به لم يذكر هذه اللفظة.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٣٢٨): ولعل البخاري اختصره لتفرد الأعمش به.

وانظر ما تقدم في أسباب العلة السبب: السبب الخامس عشر.[1]

---

(١) وانظر العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٣٠).

الجنس الخامس عشر : أن يروي الثقة الحديث بالمعنى فيخطئ في لفظه .

الرواية بالمعنى جائزة عند جماهير المحدثين بشرط أن يكون الراوي عالما بما يحيل المعاني .

لكن بعض الثقات قد يروي الحديث بالمعنى فيخطأ، فيقبل منه الحديث لثقته وضبطه ، ولا يتفطن لوهمه إلا أهل الخبرة ، ولهذا المعنى وغيره منع من منع من المحدثين الرواية بالمعنى مطلقا .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٢٤٨) : وإنما يسلم ذلك فيما لم تتصرف الرواة في ألفاظه، والطريق إلى معرفة ذلك أن تقل مخارج الحديث وتتفق ألفاظه، وإلا فإن مخارج الحديث إذا كثرت قل أن تتفق ألفاظه لتوارد أكثر الرواة على الاقتصار على الرواية بالمعنى بحسب ما يظهر لأحدهم أنه واف به، والحامل لأكثرهم على ذلك أنهم كانوا لا يكتبون، ويطول الزمان فيتعلق المعنى بالذهن فيرتسم فيه ولا يستحضر اللفظ فيحدث بالمعنى لمصلحة التبليغ ثم يظهر من سياق ماهو أحفظ منه أنه لم يوف بالمعنى .

ومن أمثلته :

المثال الأول :

روى الخطيب في الكفاية (٢٠١) عن إسماعيل بن ذقال : روى عني شعبة حديثا واحدا فأوهم فيه، حدثته عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتزعفر الرجل، فقال شعبة: إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التزعفر.

قال الخطيب : قلت : أفلا ترى إنكار إسماعيل على شعبة روايته هذا الحديث عنه

على لفظ العموم في النهي عن التزعفر، وإنما نهى عن ذلك للرجال خاصة ، وكأن شعبة قصد المعنى ولم يفطن لما فطن له إسماعيل ، فلهذا قلنا إن رواية الحديث على اللفظ أسلم من روايته على المعنى.

المثال الثاني :

روى البخاري (٦٠٥) عن مالك بن الحويرث قال: أتينا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ونحن شببة . . فذكر قول النبي ، وفي آخره . . . وليؤمكم أكبركم.

زاد مسلم (٦٧٤): وكانا متقاربين في القراءة.

زاد أبو داود (٥٨٩): وكنا يومئذ متقاربين في العلم.

فرواه حماد ابن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة ،عن مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يؤم القوم أكبرهم سنا.

ذكره أبو بكر الأثرم، وقال: غلط حماد في لفظه، وإنما رواه بالمعنى.[1]

أي رواه بالمعنى فأخطأ.

وبيان ذلك أن الحديث في واقعة بعينها، استوى فيها الرجلان في القراءة.

وعمم حماد بن سلمة الحكم، فوهم.

المثال الثالث :

قال الحافظ ابن حجر في النكت (٣٤٤):

ومن الأحاديث التي رواها بعض الرواة بالمعنى الذي وقع له، وحصل من ذلك الغلط لبعض الفقهاء بسببه: ما رواه العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة (ض) قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج. الحديث.

---

(١) الفتح لابن رجب (٦/ ١٣٠).

ورواه عنه سفيان بن عيينة وإسماعيل بن جعفر وروح بن القاسم وعبد العزيز الدراوردي وطائفة من أصحابه.

وهكذا رواه عنه شعبة في رواية حفاظ أصحابه وجمهورهم.

وانفرد وهب بن جرير عن شعبة بلفظ: لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب.

حتى زعم بعضهم أن هذه الرواية مفسرة للخداج الذي في الحديث وأنه عدم الإجزاء.

وهذا لا يتأتى له إلا لو كان مخرج الحديث مختلفا.

فأما والسند واحد متحد، فلا ريب في أنه حديث واحد اختلف لفظه فتكون رواية وهب بن جرير شاذة بالنسبة إلى ألفاظ بقية الرواة. لاتفاقهم دونه على اللفظ الأول، لأنه يبعد كل البعد أن يكون أبو هريرة (ض) سمعه باللفظين ثم نقل عنه ذلك، فلم يذكره العلاء لأحد من رواته على كثرتهم إلا لشعبة، ثم لم يذكره شعبة لأحد من رواته على كثرتهم إلا لوهب بن جرير.

المثال الرابع:

قال ابن رجب في شرح الأربعين معلقا على حديث طلاق ابن عمر لامرأته (١/ ١٨٩): وفي رواية أبي الزبير زيادة أخرى لم يتابع عليها وهي قوله: ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة).

ولم يذكر أحد من الرواة عن ابن عمر، وإنما روى عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه كان يتلو هذه الآية عند روايته للحديث.

وهذا هو الصحيح.

وقد كان طوائف من الناس يعتقدون أن طلاق ابن عمر كان ثلاثا، وأن النبي صلى

الله عليه وسلم إنما ردها عليه، لأنه لم يوقع الطلاق في الحيض.

وقد روي كذلك عن أبي الزبير أيضا من رواية معاوية بن عمار الدهني عنه، فلعل أبا الزبير اعتقد هذا حقا، فروى تلك اللفظة بالمعنى الذي فهمه.

الجنس السادس عشر: أن يشتبه اسم الراوي بغيره إما لاتفاقهم في الاسم أو تقاربهم في ذلك أو غير ذلك، فيظن من وقف عليه صحته وليس كذلك.

ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول:

روى أحمد في المسند (٥/ ٣٤٦) ثنا أسود بن عامر ثنا زهير عن واصل بن حيان البجلي ثنى عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم: الكمأة دواء العين. الحديث.

وسنده ظاهره الصحة.

لكن فيه علة خفية، أخطأ زهير في اسم واصل بن حيان الثقة، إنما هو صالح بن حيان الضعيف.

قال أحمد: انقلب على زهير اسمه.[1]

المثال الثاني:

روى الحاكم (١٨١٨) والضياء في المختارة (١٧٦٠) وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ٢٣٢) وابن عدي (٥/ ١٣) وغيرهم من طريق عمر بن محمد عن ثابت البناني عن أنس مرفوعا: لا تعجزوا في الدعاء، فإنه لا يهلك مع الدعاء أحد.

وظن الضياء أن عمر بن محمد هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، فصححه بإيراده إياه في المختارة. وكذا صححه الحاكم.

(١) انظر الصحيحة (٢/ ٥٢١).

وهو وهم منه، بل هو عمر بن محمد بن صهبان، وهو متروك، فالحديث به ضعيف.[(١)]

المثال الثالث:

روى ابن حبان في صحيحه (٣١٧٩) من حديث أبي صالح عن ابن عباس قال: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور والمتخذين عليه المساجد والسرج.

قال ابن حبان: أبو صالح هذا اسمه ميزان ثقة، وليس بصاحب الكلبي ذاك اسمه باذام.

قال ابن القيم في تهذيب السنن (٩/ ٣٥): وقال عبد الحق الإشبيلي: هو باذام صاحب الكلبي، وهو عندهم ضعيف جدا.

وكان شيخنا أبو الحجاج المزي يرجح هذا أيضا. اهـ.

قلت: فاشتبه على ابن حبان أبو صالح مهران بأبي صالح باذام، وكلاهما يروي عن ابن عباس. الأول ثقة والثاني ضعيف.

المثال الرابع:

عن شعبة ثنا محمد بن عثمان وأبوه عثمان بن عبد الله أنهما سمعا موسى بن طلحة عن أبي أيوب (ض) أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم أخبرني بعمل يدخلني الجنة، الحديث. رواه البخاري (١٣٩٦ـ٥٩٨٣) وغيره.

قال البخاري عقبه: أخشى أن يكون محمد غير محفوظ، إنما هو عمرو.

قال الحافظ (٣/ ٢٦٥): وجزم في التاريخ بذلك، وكذا قال مسلم في شيوخ شعبة والدارقطني في العلل وآخرون: المحفوظ عمرو بن عثمان، وقال النووي: اتفقوا على أنه وهم من شعبة، وأن الصواب عمرو.

(١) الضعيفة (٨٤٣).

المثال الخامس:

روى الحاكم (٧٦) من طريق حميد الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود مرفوعا: يوم كلم الله موسى عليه السلام كانت عليه جبة صوف، وسراويل صوف، وكمه صوف وكساء صوف، ونعلاه من جلد حمار غير ذكي.

وظاهره الصحة، ولذلك صححه الحاكم.

وإنما غره أن في الإسناد حميد الأعرج، فظنه ابن قيس المكي الثقة وهو خطأ، إنما هو حميد الأعرج الكوفي أحد المتروكين.

المثال السادس:

روى الزهري قصة ذي اليدين في السهو في الصلاة فسماه ذي الشمالين.

قال الحافظ في الفتح (٣/ ٩٦-٩٧): لكن اتفق أئمة الحديث كما نقله ابن عبد البر وغيره على أن الزهري وهم في ذلك، وسببه أنه جعل القصة لذي الشمالين، وذو الشمالين هو الذي قتل ببدر، وهو خزاعي، واسمه عمير بن عبد عمرو بن فضلة، وأما ذو اليدين فتأخر بعد النبي صلى الله عليه وسلم بمدة.

المثال السابع:

روى البخاري (٤٦٣٦) من طريق ابن جريج قال: قال عطاء عن ابن عباس صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب . . . الحديث.

وروى كذلك (٤٩٨٢) من نفس الطريق عن ابن عباس (ض) كان المشركون على منزلتين من النبي صلى الله عليه وسلم. الحديث، وفيه قصة تطليق عمر قريبة بنت أمية.

أخرجه البخاري في صحيحه ظنا منه أن عطاء هنا هو عطاء بن أبي رباح، وإنما هو عطاء الخراساني.

وابن جريج لم يسمع من الخراساني، أخذ الكتاب من ابنه، وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس.

فيكون منقطعا.

نبه على هذه العلة ابن المديني وأبو علي الغساني وتبعه أبو مسعود الدمشقي والإسماعيلي وغيره، انظر الهدي (٨١) والفتح لابن حجر (٨/ ٦٦٧).

المثال الثامن:

روى الدارقطني في سننه (٣/ ٧١) قال: ثنا علي بن محمد المصري ثنا سليمان بن شعيب الكسائي ثنا الخصيب بن ناصح نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالئ بالكالئ.

وهذا سند رجاله ثقات، وظاهره الصحة، ولذلك اغتربه الحاكم والذهبي فصححاه على شرط مسلم.

لكن له علة خفية، وهي أن الثقات رووه من طريق موسى بن عبيدة عن نافع به، لا من طريق موسى بن عقبة الثقة.

فوهم الراوي واشتبه عليه الاسمين، فقال موسى بن عقبة بدل موسى بن عبيدة، لتقاربهما في الخط، وموسى بن عبيدة هذا ضعيف، فالحديث به ضعيف[١].

المثال التاسع:

روى أبو داود الطيالسي في مسنده (٤٥) عن ابن المبارك عن عبد الله بن عقبة الحضرمي عن عطاء بن دينار الهذلي[٢] عن أبي يزيد الخولاني أنه سمع فضالة بن عبيد الأنصاري قال سمعت عمر بن الخطاب يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: الشهداء أربعة، فمؤمن جيد الإيمان لقي العدو فصدق الله فقاتل حتى قتل. الحديث.

(١) انظر الإرواء (٥/ ٢٢٠) والتلخيص الحبير (٣/ ٢٦) وفتح المغيث (١/ ٢٢٦).

(٢) وقع هنا سقط في العلل لابن أبي حاتم(١/ ٣٤٦) لما نقل هذا الكلام عن الطيالسي.

قال أبو حاتم: هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة نسبه إلى جده، وإنما هو عن عطاء بن دينار عن أبي يزيد الخولاني أنه سمع فضالة عن عمر بن الخطاب عن النبي. العلل (١٠٢٢).

المثال العاشر:

خرج مسلم (٤٥٥) عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن عبد الله بن السائب في صلاة النبي الصبح بمكة بالمؤمنين.

صرح النووي وغيره بأنه وهم، وإنما هو عبد الله بن عمرو الحجازي. الفتح لابن رجب (٧/ ٦٥).

المثال الحادي عشر:

روى أبو داود (١٥٢٨) قال: حدثنا الحسن بن علي أخبرنا الحسين بن علي الجعفي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة، فأكثروا علي من الصلاة فيه، فإن صلاتكم معروضة علي، قال: فقالوا: يا رسول الله وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت؟ قال: يقولون بليت، قال: إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء.

قال ابن القيم في تهذيب السنن (٤/ ٢٧٣): قالوا (أي الذين ضعفوا الحديث): ومن نظر ظاهر هذا الإسناد لم يرتب في صحته لثقة رواته وشهرتهم وقبول الأئمة أحاديثهم واحتجاجهم بها، وحدث بهذا الحديث عن حسين الجعفي جماعة من النبلاء، قالو: وعلته أن حسين بن علي الجعفي لم يسمع من عبد الرحمان بن يزيد بن جابر، وإنما سمع من عبد الرحمان بن يزيد بن تميم، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم لا يحتج به، فلما حدث به حسين الجعفي غلط في اسم الجد، فقال: ابن جابر، وقد بين ذلك الحفاظ ونبهوا عليه.

وقد ذكر غير واحد هذا التعليل، فانظر : شرح العلل (٣٦١) وبيان الوهم والإيهام (٥/ ٥٧٥) وعلل ابن أبي حاتم (١/ ١٩٧) والسير (٧/ ١٧٧) والنكت على ابن الصلاح (٣١٤) وتهذيب السنن لابن القيم (٤/ ٢٧٣) والجرح والتعديل (٥/ ٣٠٠) والتاريخ الكبير وغيرها كثير.

وراجع أيضا حول هذا الجنس :

- الفتح لابن رجب (٤/ ٥٢).

- هدي الساري (٦٥)ـ (٢٠).

- العلل لأحمد (١٥١).

- العلل لابن أبي حاتم (٦٦)ـ (١٤٥) ـ (١/ ٩٠ـ ٢١٠). (٢/ ٢٦٤ـ٢٦٧ـ٣٠٠ـ ٣٣٣ـ٢٠٣ـ١٠١ـ١٨٠)

- التلخيص (٤/ ١٥١).

- بيان الوهم والإيهام (١/ ٢٠ب).

- العلل للدارقطني (١٠/ ٣٤٩).

- الجرح (٣/ ٤٦٠).

- الإرواء (٥/ ١١٦ـ٢٤٠).

الجنس السابع عشر: أن يروي الثقة حديثا بسند ظاهره الصحة، ثم يتبين بجمع الطرق أنه لم يضبط سنده أو متنه كما ينبغي، فرواه بألفاظ أخر، متعارضة متدافعة

الحديث المضطرب من قسم المعلل، لأن شروط العلة توفرت فيه:

أي كونها خفية لا تظهر إلا بجمع الطرق.

وكونها وهم ثقة.

وكون الضعف يعتريه من غير جهة ضعف الرواة وضبطهم.

والحديث المضطرب عندهم هو الحديث الذي وقع فيه اختلاف وتدافع في سنده أو متنه يتعذر معه الترجيح.

وشرط الاضطراب أمران:

١ـ اختلاف الوجوه وتدافعها اختلافا يتعذر معه الترجيح.

٢ـ اتحاد مخرج الحديث.

ولا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف.[١]

والاضطراب يقع في المتن والسند، واضطراب المتن قليل.

ومن الاختلاف ما يسهل الجمع بين أوجهه، ومنه ما يكون راجح الاحتمال، ومنه ما يكون الجمع فيه ظاهر التكلف.

والذي يهمنا من هذا الجنس هو الاضطراب الذي يتعذر الجمع بين وجوهه أو يكون الجمع فيها ظاهر التكلف أو مرجوحا.

(١) هدي الساري (٣٤٧).

فلنذكر أمثلة لذلك، ونسوق للفائدة، أمثلة أخرى لما أمكن فيه الجمع بين وجوهه ودفع الاختلاف عن ظاهره.

وعليه فلنجعل الأقسام ثلاثة.

- ما اختلف في متنه اختلافا يوجب التوقف فيه.

- ما اختلف في سنده اختلافا يوجب التوقف فيه.

- ما اختلف في سنده أو متنه وأمكن الجمع بين رواياته.

القسم الأول: ما اختلف في متنه اختلافا يوجب التوقف فيه، وتعذر الجمع بين رواياته جمعا سالما من التكلف.

وأمثلة هذا القسم قليلة، وقد مثل بعضهم بأمثلة فيها نظر بين.

المثال الأول:

روى مسلم (٤٥٠) وغيره حديث ابن مسعود في شهود النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن.

وفيه: وسألوه، يعني الجن، الزاد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحما، وكل بعرة علف لدوابكم.

هكذا رواه عبد الأعلى عن داود بن أبي هند عن عامر الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود.

وتابعه ابن أبي زائدة عند أحمد (١/ ٤٣٦).

وعبد الوهاب بن عطاء عند الطحاوي(١/ ١٢٤).

وخالفهم وهيب ويزيد بن زريع عند الطيالسي(٢٨١). فرووه عن داود به بلفظ: كل عظم لم يذكر عليه اسم الله.

واختلف على إسماعيل بن علية.

فرواه أحمد عنه باللفظ الأول، وتابعه علي بن حجر عند مسلم (٤٥٠)، لكنه لم يسق لفظه، وأحال على ما سبق.

وخالفه الترمذي (٣٢٥٨) فرواه عن علي بن حجر باللفظ الثاني لم يذكر.

وهذا اضطراب شديد في لفظ هذا الحديث، ولعله من ابن أبي هند ففي حفظه شيء.

وفي الحديث اختلاف آخر، فانظر الضعيفة (١٠٣٨).

المثال الثاني:

حديث العجوة والصخرة من الجنة. رواه أحمد(٥/ ٣١) وغيره.

اضطرب فيه المشمعل بن إياس.

فتارة قال: العجوة والصخرة.

وتارة قال: العجوة والشجرة.

وتارة شك قال: الصخرة أو الشجرة.

فهذا اختلاف وتدافع يوجب الضعف وأن راويه لم يضبطه كما ينبغي، وخصوصا وأنه قد جاء عنه بالشك، والله أعلم.[١]

المثال الثالث:

حديث أقام النبي بمكة عشرين يوما يقصر الصلاة.

روي بألفاظ مختلفة.

منها الذي تقدم.

---

(١) انظر الإرواء(٨/ ٣١١).

ومنها بلفظ : ١٩ يوما .

ومنها بلفظ : ١٨ يوما .

ومنها : ١٧ يوما .

ومنها : ١٥ يوما .

وقد جمع البيهقي وابن حجر وغيرهما بين وجوهه، ولا يخلو الجمع من تكلف. ولولا هيبة الجامع الصحيح لعددته مضطربا .

انظر التلخيص لابن حجر (٢/ ٤٦) والإرواء .

المثال الرابع :

روى البخاري (٥٤٢٤ـ فتح) عن عمرو عن عطاء عن جابر قال : كنا نتزود لحوم الهدي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة .

وقال : تابعه محمد عن ابن عيينة ، وقال ابن جريج : قلت لعطاء : أقال حتى جئنا المدينة قال : لا .

وصله البخاري في الحج بدون الزيادة .

ووصله مسلم(١٩٧٢) بالزيادة من نفس الطريق ، لكنه قال في آخره قال نعم .

ورجح الحافظ رواية البخاري لأنها متابعة .

القسم الثاني : المضطرب سندا .

وأمثلته كثيرة منها :

المثال الأول :

حديث عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن كعب بن مالك عن أبيه أن جارية لكعب بن مالك كانت ترعى غنما بسلع فأبصرت بشاة من غنمها موتا فكسرت حجرا

فذبحتها . الحديث .

رواه البخاري (٥١٨٢) وغيره .

وهو حديث وقع اضطراب شديد في سنده .

فورد كما تقدم .

- وعن مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ أن جارية لكعب .

- وعن الليث عن نافع سمع رجلا من الأنصار يخبر عبد الله .

- وعن جويرية عن نافع عن رجل من بني سلمة أخبر عبد الله أن جارية لكعب .

وقيل عن نافع عن ابن عمر .

واختلف فيه على نافع وعلى أصحابه، واختلف فيه على عبيد الله وعلى يحيى بن سعيد، وعلى أيوب وعلى إسماعيل بن أمية، وعلى موسى بن عقبة، وعلى غيرهم .

قال الدارقطني : الاختلاف فيه كثير .

قال الحافظ ابن حجر في الهدي (٨٣): قلت: هو كما قال، وعلته ظاهرة، والجواب عنه فيه تكلف وتعسف .

المثال الثاني :

حديث أبي هريرة مرفوعا : إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فإن لم يجد فلينصب عصا، فإن لم يكن، فليخط خطا، ثم ما مر بين يديه . رواه أحمد (٢/ ٢٤٩) وابن ماجة (١/ ٣٠٣) وابن حبان (٢٣٦١) .

اختلف فيه على إسماعيل بن أمية .

- فقيل عنه عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة .

ـ وقيل عنه عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة .

ـ وقيل عنه عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم عن أبي هريرة .

ـ وقيل عنه عن أبى عمرو بن محمد عن جده حريث بن سليمان عن أبي هريرة .

ـ وقيل عنه عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث رجل من بني عذرة عن أبي هريرة .

ـ وقيل عنه عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن أبيه عن جده عن أبي هريرة .

ـ وقيل غير هذا .

وحكم غير واحد باضطرابه كالنووي في الخلاصة ، وعزاه للحفاظ ، وابن عبد الهادي وابن الصلاح وغيرهم .

وانظر النكت على ابن الصلاح (٣٢٩) وفتح المغيث (١/ ٢٣٨) والتقييد والإيضاح وعلل الدارقطني (١٠/ ٢٧٨) وعلل ابن أبي حاتم (٥٣٤) .

وفي الجواب عن هذه الأوجه ، كما فعل الحافظ في النكت وأشار إليه في بلوغ المرام تكلف وتعسف .

المثال الثالث :

حديث جابر : من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة .

اختلف في سنده على وجوه :

ـ عن الحسن بن صالح بن حي عن جابر عن أبي الزبير عن جابر .

ـ عن الحسن بن صالح بن حي وليث عن أبي الزبير عن جابر .

ـ عن الحسن بن صالح بن حي عن أبي الزبير عن جابر .

ـ عن الحسن بن صالح بن حي عن جابر عن نافع عن ابن عمر.

ـ عن الحسن بن صالح بن حي عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري.[(١)]

المثال الرابع:

حديث لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم.

رواه أحمد (٤/ ١٨٩) وأبو داود (٢٤٢١) والترمذي (٧٤٤) وابن ماجة (١٧٢٦) وغيرهم.

واختلف في سنده على أقوال.

ـ عن عبد الله بن بسر سمعت رسول الله.

ـ عن عبد الله بن بسر عن أخته الصماء.

ـ عن عبد الله بن بسر عن أبيه بسر.

ـ عن عبد الله بن بسر عن أمه.

ـ عن عبد الله عن الصماء عن عائشة.

ـ عن عبد الله بن بسر عن عمته الصماء.

وحكم باضطرابه النسائي، وضعفه مالك وغير واحد.

وصححه آخرون.

قال الحافظ في التلخيص (٢/ ٢١٦): لكن هذا التلون في الحديث الواحد بالإسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهن راويه وينبيء بقلة ضبطه، إلا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين بجمع طرق الحديث، فلا يكون ذلك دالا على قلة ضبطه، وليس الأمر هنا

(١) وانظر الإرواء (٢/ ٢٧١).

كذلك بل اختلف فيه أيضا على الراوي عن عبد الله بن بسر أيضا .[١]

وخرج البخاري ومسلم أحاديث كثيرة وقع في إسنادها اختلاف كثير .

وتعقبهما الدارقطني فيها في الإلزامات والتتبع . منها حديث خيركم من تعلم القرآن وعلمه (٢٧٥) وحديث نهاني رسول الله أن أقرأ القرآن راكعا وساجدا .(٢٨٤) وغيرها .

---

(١) غلا كثير من الشباب في هذا الحديث، واعتقدوا أن ما أفاده من الحكم من الأحكام القطعية التي من خالفها خالف السنة .

وهذا الحديث مع ما فيه من الكلام، على التسليم بصحته لا يقاوم أحاديث كثيرة ثابتة مفيدة جواز صيام السبت مقرونا بغيره .

وقد قلت يوما لأحد المتعصبين للحكم الذي أفاده هذا الحديث المختلف في صحته: هب أن الحديث صحيح، فالجمع بين الحديثين مقدم على ترجيح أحدهما على الآخر، لأن في الجمع إعمال للحديثين، وفي الترجيح إعمال لأحدهما، وإهمال للآخر، وخصوصا إذا كان الترجيح من نصيب الحديث المختلف في صحته على حساب الحديث المتفق على صحته والمخرج في صحيح مسلم وغيره .

والجمع بين الحاظر والمبيح سهل ويسير ولا تكلف فيه، ونصره أئمة كثيرون منهم ابن القيم حيث حملوا النهي عن صيام السبت على صيام السبت مفردا، وهذا لا يعارض إرشاده لأم سلمة بصيام الجمعة ويوم بعدها وهو السبت، أويوم قبلها وهو الخميس، أو يحمل النهي على الكراهة .

أما ترجيح حديث اختلف العلماء في صحته على حديث اتفقوا على صحته، فهذا من المفارقات العجيبة .

فقال هو: الحاظر مقدم على المبيح .

قلت: يا أخي هذا ترجيح عند العلماء، ولا يلجأ له إلا عند تعذر الجمع بين الحديثين، والجمع ممكن وسهل. ثم على فرض أننا لجئنا إلى الترجيح. فقواعد الترجيح كثيرة جدا تزيد على مائة وجه فلماذا الاقتصار على هذه القاعدة دون غيرها .

ومن جملة المرجحات المتنية: حمل حديث النهي على العموم وحيث الإجازة على الخصوص والخصوص مقدم على العموم .

ومن جملة المرجحات الإسنادية تقديم الحديث المتفق على صحته المخرج في صحيح مسلم على المختلف في صحته .

القسم الثالث: ما اضطر فيه وأمكن الجمع بين رواياته.

١ـ مضطرب المتن وأمكن الجمع بين رواياته.

المثال الأول:

روى البخاري (٥١٦٦) ومسلم (٢٣٠٩)عن انس قال: خدمت رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين.

ورواه مسلم عنه قال: خدمته تسع سنين.

فهذا اضطراب، لكن أمكن الجمع بين ألفاظه.

قال الحافظ في الفتح (٩/ ٢٣١): ولا منافاة بين الروايتين، فإن مدة خدمته كانت تسع سنين، وبعض أشهر، فألغى الزيادة تارة، وجبر الكسر أخرى.

المثال الثاني:

حديث عمر إني نذرت أن اعتكف ليلة. رواه البخاري (١٩٢٧) ومسلم (١٦٥٦).

رواه يحيى القطان وغيره عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به.

ورواه شعبة وغيره عن عبيد الله به فقالوا: ليلة. رواه مسلم (١٦٥٦).

ورواه حفص بن غياث فأبهم النذر. رواه مسلم.

جمع ابن القيم في تهذيب السنن (٧/ ١٠٧) بين هذه الوجوه بقوله: فالليالي قد تطلق ويراد بها الأيام، استعمالا فاشيا في اللغة لا ينكر.

فائدة:

جنح كثير من الحفاظ إلى حمل أحاديث وقع فيها اختلاف في ألفاظ متونها على تعدد الواقعة أو القصة.

قال ابن القيم رحمه الله في تهذيب السنن (٧/ ١٠٦ـ١٠٧): وهذه الطريقة يسلكها كثير ممن لا تحقيق عنده، وهي احتمال التكرار في كل حديث اختلفت ألفاظه بحسب اختلافها، وهو مما يقطع ببطلانه في أكثر المواضع، كالقطع ببطلان التعدد في اشتراء البعير من جابر مرارا في أسفار، والقطع ببطلان التعدد في نكاح الواهبة نفسها بلفظ الإنكاح مرة، والتزويج مرة والإملاك مرة، والقطع ببطلان الإسراء مرارا كل مرة يفرض عليه فيها خمسون صلاة ثم يرجع إلى موسى فيرده إلى ربه حتى تصير خمسا، فيقول تعالى: لا يبدل القول لدي، هي خمس، هي خمسون في الأجر، ثم يفرضها في الإسراء الثاني خمسين، فهذا مما يجزم ببطلانه، ونظائره كثيرة كقول بعضهم في حديث عمران بن حصين (كان الله ولا شيء قبله) (وكان ولا شيء غيره) (وكان ولا شيء معه) إنه يجوز أن تكون وقائع متعددة، وهذا القائل لو تأمل سياق الحديث لاستحيي من هذا القول، فإن سياقه أنه أناخ راحلته بباب المسجد، ثم تفلتت، فذهب يطلبها، ورسول الله في هذا الحديث، فقال بعد ذلك: وايم الله وددت لو أني قعدت وتركتها. فيا سبحان الله! أفي كل مرة يتفق له هذا.

وبالجملة فهذه طريقة من لا تحقيق له.

٢ـ ما اضطرب في سنده وأمكن الجمع بين رواياته

كأن يرد الحديث من وجه مسمى ومن وجه آخر مبهما، كقوله عن رجل، فالجمع بينهما سهل وهو أن يحمل المبهم على المسمى.

ومن أمثلته: روى الزهري عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعا كل عمل ابن آدم له إلا الصوم.

ورواه الزهري أخبرني رجال من أهل العلم عن أبي هريرة قال الدارقطني في العلل (٧/ ٢٩٢): وكلاهما صحيح.

ومنه أن يرويه الثقة الواسع الرواية عن جماعة بأسانيد مختلفة، فيحمل على أنه سمعه

منهم جميعا .

وروى يونس وعقيل عن الزهري عن الهيثم بن أبي سنان أنه سمع أبا هريرة في ذكر شعر عبد الله بن رواحة في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم أخرجه البخاري (١١٥٥ـ فتح) .

ورواه الزبيدي عن الزهري عن سعيد بن المسيب والأعرج عن أبي هريرة به .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣/ ٤٢) : ولا يبعد أن يكون الطريقان صحيحين فإنهم حفاظ أثبات ، والزهري صاحب حديث مكثر .

وروى شعيب وغيره عن الزهري أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمان بن عوف أنه سمع حسان في قول الرسول صلى الله عليه وسلم له : اللهم أيده بروح القدس . رواه البخاري . (٤٥٣)

ورواه ابن عيينة وغيره عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن حسان به .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٥٤٨) : وهذا من الاختلاف الذي لا يضر ، لأن الزهري من أصحاب الحديث ، فالراجح أنه عنده عنهما معا فكان يحدث به تارة عن هذا ، وتارة عن هذا ، وهذا من جنس الأحاديث التي يتعقبها الدارقطني على الشيخين ، لكنه لم يذكره فليستدرك عليه .

ـ وروى عبد الله بن إدريس عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله في سؤال اليهود النبي صلى الله عليه وسلم عن الروح .

وخالفه وكيع وغيره فرووه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله .

فصححهما الدارقطني جميعا في العلل (٥/ ٢٥٢) .

ـ قال الحافظ في الفتح (٥/ ٤٠٧) : واتفاق شعبة وزيد بن أبي أنيسة على روايته هكذا أرجح من انفراد يونس عن أبي إسحاق ، إلا أن آل الرجل أعرف به من غيرهم

فيتعارض الترجيح، فلعل لأبي إسحاق فيه إسنادين.

ـ وروى الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مرفوعا: كان ينام حتى ينفخ، ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ.

ورواه الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة مرفوعا.

فصحح البخاري الروايتين جميعا، العلل الكبير (٤٥) وخالفه الدارقطني وغيره.

ـ وقال الحافظ في الفتح (١٣/ ١٥): وصنيع البخاري يقتضي أن الطريقين صحيحان... وكأنه رأى أن ذلك لا يقدح، لأن الزهري صاحب حديث فيكون الحديث عنده عن شيخين ولا يلزم من ذلك اطراده في كل من اختلف عليه في شيخه إلا أن يكون مثل الزهري في كثرة الحديث والشيوخ.

ـ وقال الدارقطني في العلل (٧/ ٢٥٧) عن اختلاف الرواة في سند حديث فناء أمتي بالطعن والطاعون: ويشبه أن يكون حفظه عن جماعة، فمرة يرويه عن ذا، ومرة يرويه عن ذا.

ـ سئل أبو حاتم عن حديث اختلف على أبي إسحاق الهمداني في سنده على قولين فقال: كلاهما صحيح، كان أبو إسحاق واسع الحديث. العلل(٢/ ٥٠).

ـ وقد خرج الشيخان أحاديث كثيرة وقع في أسانيدها اختلاف، ولم يروا ذلك قادحا فيها، فأعلها الدارقطني بالاضطراب، فأجاب الحافظ عن ذلك ودفع عنها علة الاضطراب، انظر هدي الساري رقم (١ـ١٧ـ٤٨ـ٦٠ـ٧٢).

ومما قال الحافظ في أحدها (٦٠): وتبين بهذا وأمثاله أن الاختلاف عند النقاد لا يضر، إلا إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات أو أمكن الجمع على قواعدهم، والله أعلم. اهـ

وقال الحافظ في الفتح(٥/ ٣٥): قلت: وإنما صححه البخاري مع هذا الاختلاف

اعتمادا على صحة سماع عروة من أبيه، وعلى صحة سماع عبد الله بن الزبير من النبي صلى الله عليه وسلم فكيفما دار فهو على ثقة.

وقال (٦/ ٤٠٠): والذي يظهر أن اعتماد البخاري في سياق الحديث إنما هو على رواية معمر عن كثير بن كثير عن سعيد بن جبير، وإن كان أخرجه مقرونا بأيوب، فرواية أيوب إما عن سعيد بن جبير بلا واسطة، أو بواسطة ولده عبد الله، ولا يستلزم ذلك قدحا لثقة الجميع، فظهر أنه اختلاف لا يضر، لأنه يدور على ثقات حفاظ.

وغالبا ما يلجأ الأئمة الحفاظ إلى هذا إذا جمع من اختلف عليه في سنده بين وجوهه فورد عنه بالوجهين المختلفين.

فمن ذلك:

روى الجماعة عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة: ماعاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاما قط، إن اشتهاه أكله وإن كرهه تركه. أخرجه البخاري(٥٤٠٩) وغيره.

ورواه أبو معاوية عن الأعمش عن أبي يحيى عن أبي هريرة. رواه مسلم (٢٠٦٤) فأعله الدار قطني.

لكن أجاب الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/ ٥٤٨) بأن أبا معاوية رواه بالوجهين فدل على حفظه، نعم لو تفرد به من وجه واحد حكم بشذوذه.

ومن ذلك: روى الجماعة عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمان بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال: أتى علينا زمان ولسنا نقضي ولسنا هنالك.

ورواه سفيان الثوري عن الأعمش عن عمارة عن حريث بن ظهير عن عبد الله بن مسعود.

قال يحيي القطان: كنا نرى أن سفيان وهم فيه، رأيت مؤملا يرويه عن سفيان عن

الأعمش عن عمارة عن حريث بن ظهير وعبد الرحمان بن يزيد فصح القولان جميعا. العلل للدارقطني (٢١٠/ ٥)[1].

وقال الحافظ السخاوي بعد كلام وقد تقدم نقله: في فتح المغيث (١/ ٢٨٠) فأين هذا ممن يستروح فيقول مثلا يحتمل أن يكون عند أبي إسحاق على الوجهين، فحدث به كل مرة على أحدهما.

وهذا الاحتمال بعيد عن التحقيق إلا إن جاءت رواية عن الحارث بجمعهما. . . إلى آخر كلامه.

وحمل الروايتين المختلفتين على الوجهين لا يطرد دائما لما تقدم.

ومن ذلك أيضا:

قال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠): وحدّا بيحيى القطان شعبة حيث حدثوه عنه بحديث لا يجد عبد طعم الإيمان حتى يؤمن بالقدر عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي، قال حدثنا به سفيان عن أبي إسحاق عن الحارث عن ابن مسعود.

وهذا هو الصواب، ولا يتأتى ليحيى أن يحكم على شعبة بالخطأ إلا بعد أن يتيقن الصواب في غير روايته، فأين هذا ممن يستروح فيقول مثلا يحتمل أن يكون عند أبي إسحاق على الوجهين، فحدث به كل مرة على أحدهما.

وهذا الاحتمال بعيد عن التحقيق إلا إن جاءت رواية عن الحارث بجمعهما، ومدار الأمر عند أئمة هذا الفن على ما تقوى في الظن، وأما الاحتمال المرجوح فلا تعويل عندهم عليه.

ـ وروى شعبة وزائدة وأبو عوانة وجماعة يزيدون على عشرة حفاظ عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله مرفوعا: ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب.

---

(١) انظر نحوه في علل الدارقطني (٥/ ٢١٣-٢١٤).

ورواه يزيد بن هارون ووهب بن جرير، وهما ثقتان ثبتان، عن شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله به.

قال الدارقطني في العلل (٧/ ٢٤٧): والصحيح حديث عبد الله بن مرة عن مسروق.

أي رواية الجماعة.

فمع إمكان حمله على شيخين، رجح، وخصوصا أن الأعمش صاحب حديث مكثر. لكن العدد الكثير يقاوم العدد القليل.

- وروى الليث والثوري وجماعة عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا: خير صفوف الرجال أولها.

وخالفهم ابن عيينة فرواه عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.

فصحح الدارقطني في العلل (٩/ ٢٨) رواية الجماعة.[1]

---

(١) وانظر: الإرواء (٤/ ٦٩) والفتح لابن حجر (١/ ٤١٣ - ٩/ ٤٤٣ - ١٢/ ١٠٤ /٣ ٢١٠ - ٢١٣) والإلزامات (٢٠٠-٢٣٤) وعلل الدارقطني (٩/ ٢٥) - (٩/ ١٣٥) - (٧/ ٢٩٢).

الجنس الثامن عشر : أن يجمع الراوي بين روايات شيوخ عدة له فيحمل حديث بعضهم على بعض، فيقع في الوهم .

كان بعض الرواة إذا تحمل حديثا واحدا عن شيوخ عدة يعمد اختصارا إلى ضم روايات شيوخه بعضها مع بعض، فيقول مثلا حدثنا فلان وفلان وفلان كذا .

عوض أن يروي رواية كل شيخ على حدة، فيطول الأمر .

والإمام مسلم يفعل هذا كثيرا في صحيحه .

لكن قد يكون في حديث شيخ من أولئك الشيوخ ما ليس في حديث الآخر، إما في المتن أو الإسناد . فيجمع الكل على نسق واحد، فيقع في الوهم .

سئل أحمد عن محمد بن إسحاق كيف هو؟ فقال : هو حسن الحديث، ولكنه إذا جمع عن رجلين[1] .

قلت : كيف ؟ قال : يحدث عن الزهري ورجل آخر، فيحمل حديث هذا على هذا . (العلل ـ رواية المروذي ـ ٦١)

وقال ابن رجب في شرح العلل (٣٥٩) : قال أحمد في رواية الأثرم : في حديث حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة عن أبي أسماء عن أبي ثعلبة الخشني عن النبي صلى الله عليه وسلم في آنية المشركين .

قال أحمد : هذا من قبل حماد، كان لا يقوم على مثل هذا يجمع الرجال، ثم يجعله إسنادا واحدا، وهم يختلفون .

(١) أي فليس حسن الحديث .

وقال أبو يعلى الخليلي في كتابه الإرشاد[1]: ذاكرت بعض الحفاظ: قلت: لم لم يدخل البخاري حماد بن سلمة في الصحيح، قال: لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس، يقول حدثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب عن أنس، وربما يخالف في بعض ذلك.

فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه وهو يجمع بين أسانيد، فيقول: أنا مالك وعمرو بن الحارث والأوزاعي، ويجمع بين جماعة غيرهم.

فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ.

ومعنى هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة وساق الحديث سياقة واحدة، فالظاهر أن لفظهم لم يتفق، فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم، كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره.

وقال ابن رجب كذلك: وقد أنكره شعبة أيضا على عوف الأعرابي.

قال ابن المديني: سمعت يحيى قال: قال لي شعبة في أحاديث عوف عن خلاس عن أبي هريرة، ومحمد عن أبي هريرة، إذا جمعهم. قال لي شعبة: ترى لفظهم واحد؟

قال ابن أبي حاتم: أبي كالمنكر على عوف.

وكذلك أنكر يحيى بن معين على عبد الرحمان بن عبد الله بن عمر العمري أنه كان يحدث عن أبيه وعمه، ويقول مثلا بمثل وسواء بسواء، واستدل بذلك على ضعفه وعدم ضبطه.

وقد ذكر يعقوب بن شيبة أن ابن عيينة كان ربما يحدث بحديث واحد عن أنس، ويسوقه بسياق واحد منهما. فإذا أفرد الحديث عن الآخر أرسله أو أوقفه. انتهى كلام ابن رجب.

(١) (١/ ٤١٧-٤١٨).

وقال الحربي في العلل: بلغني أن شعبة قال: إذا حدث ـ أي عطاء بن السائب ـ عن رجل واحد فهو ثقة، وإذا جمع بين اثنين فاتقه.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٢/ ١٠٤): ويحتمل أن يكون لفظ عروة هو الذي حفظه هشام عنه، وحمل يونس حديث عروة على حديث عمرة، فساقه على لفظ عمرة، وهذا يقع لهم كثيرا.

ـ وقال يعقوب بن شيبة: كان سفيان بن عيينة ربما يحدث بالحديث عن اثنين فيسند الكلام عن أحدهما، فإذا حدث به عن الآخر على الانفراد أوقفه أو أرسله. شرح العلل (٣٩٤).

قال ابن رجب في شرح العلل (٣٩٢): وحاصل الأمر أن حديث الاستفتاح رواه شعيب عن إسحاق بن أبي فروة وابن المنكدر. فمنهم من ترك إسحاق وذكر ابن المنكدر، ومنهم من كنى عنه فقال: عن ابن المنكدر وآخر.

وكذا وقع في سنن النسائي، وهذا مما لا يجوز فعله، وهو أن يروي الرجل حديثا عن اثنين:

أحدهما مطعون فيه.

والآخر ثقة.

فيترك ذكر المطعون فيه ويذكر الثقة.

وقد نص الإمام أحمد على ذلك، وعلله بأنه ربما كان في حديث الضعيف شيء ليس في حديث الثقة.

وهو كما قال، فإنه ربما كان سياق الحديث للضعيف، وحديث الآخر محمولا عليه، فهذا الحديث يرجع إلى رواية إسحاق بن أبي فروة وابن المنكدر، ويرجع إلى حديث الأعرج، ورواية الأعرج له معرفة عن ابن أبي رافع عن علي، وهو الصواب عند النسائي والدارقطني وغيرهما.

الجنس التاسع عشر: أن يخطأ الراوي الثقة في تسمية الصحابي: ويكون المحفوظ عن صحابي آخر.

يكثر هذا الوهم عادة في الصحابة المكثرين في الرواية، كابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وجابر ونحوهم، فقد يبدل اسم هذا باسم آخر.

وكذلك أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فقد تبدل هذه بهذه وخاصة عائشة وأم سلمة وحفصة.

وأمثلة هذا النوع كثيرة. منها:

المثال الأول:

روى البخاري(٣٢٥٥) قال ثنا محمد بن كثير أخبرنا إسرائيل ثنا عثمان بن المغيرة عن مجاهد عن ابن عمر قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم رأيت موسى وعيسى وإبراهيم عليهم السلام فأما عيسى فأحمر جعد عريض . . . الحديث.

فقوله عن ابن عمر وهم من البخاري أو غيره، والصواب عن مجاهد عن ابن عباس.

نبه عليه أبو علي الجياني في تقييد المهمل وأبو مسعود الدمشقي، وأبو ذر الهروي، وأبو عبد الله بن مندة وابن حجر وغيرهم كما تراه موضحا في هدي الساري رقم (٥٢).

المثال الثاني:

سئل أبو زرعة عن حديث من طريق مجاهد عن ابن عباس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجلالة وألبانها. فقال: خطأ، إنما هو ابن عمر. العلل (١٥٤٥).

المثال الثالث:

قال ابن أبي حاتم في العلل (٢١٩٩): سألت أبي وأبازرعة عن حديث رواه حماد بن

سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ولا كلب.

قالا: هذا خطأ، إنما هو أبو سلمة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قالا: وهم فيه حماد.

المثال الرابع:

سأل أبو حاتم عن حديث يروى من طريق أم سلمة مرفوعا من صلى اثنتي عشر ركعة بني له بيت في الجنة.

فقال: هذا خطأ، الناس يقولون عن أم حبيبة. العلل(٣٧٢).

المثال الخامس

روى مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة (ض) قال قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا تسبوا أصحابي. الحديث.

قوله (عن أبي هريرة) وهم، والصواب عن أبي سعيد الخدري كما جزم به خلف وأبو مسعود وأبو علي الجياني وغيرهم كما في الفتح لابن حجر(٧/ ٣٥). وشرح النووي لمسلم (١٦/ ٩٢).

الجنس العشرون: أن يكون الحديث محفوظا من رواية صحابي من طريق أو طرق ثم يروى عن ذلك الصحابي من وجه آخر يستغرب من ذلك الوجه خاصة.

ذكر الترمذي في العلل هذا النوع من أقسام الغريب.

فقال: ورب حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد.

وذكر له مثالين:

الأول: حديث المؤمن يأكل في معاء واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء.

روي من وجوه متعددة، وقد خرجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة وابن عمر.

وأما من حديث أبي موسى فتفرد به أبو كريب عن أبي أسامة عن بريد، بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة عن أبي موسى.

واستغربه من هذا الوجه البخاري وأبو زرعة.

وظاهر كلام أحمد يدل على استنكار هذا الحديث أيضا، كما ذكر ابن رجب في شرح العلل (٢٤٨).

وحكى الترمذي عن البخاري أنه قال: كنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا عن أبي أسامة في المذاكرة.

قال ابن رجب: فهو تعليل للحديث فإن أبا أسامة لم يرو هذا الحديث عنه أحد من الثقات غير أبي كريب، والمذاكرة يحصل منها تسامح بخلاف حال السماع والإملاء، وكذلك لم يروه أحد عن بريد غير أبي أسامة. اهـ.

المثال الثاني:

حديث النهي عن الدباء والمزفت.

له طرق مشهورة معروفة.

ورواه شبابة بن سوار عن شعبة عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر مرفوعا.

قال ابن رجب في شرح العلل (٢٤٩): فهو بهذا الإسناد غريب جدا، وقد أنكره على شبابة طوائف من الأئمة، منهم أحمد والبخاري وأبو حاتم وابن عدي.

وأما ابن المديني فإنه سئل عنه فقال: لا ينكر لمن سمع من شعبة، يعني حديثا كثيرا، أن ينفرد بحديث غريب.

وقال ابن رجب كذلك (٢٥٠): وهذا نوع آخر من الغريب، وهو أن يكون الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم معروفا من راوية صحابي عنه من طريق أو طرق، ثم يروى عن ذلك الصحابي من وجه آخر يستغرب من ذلك الوجه خاصة عنه.

مثل ما ذكره الترمذي ههنا من حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سعيد مولى المهدي عن حمزة بن سفينة عن السائب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا الحديث إنما يعرف من رواية عبد الله بن عبد الرحمان الدارمي الحافظ الذي خرجه الترمذي هنا عنه، وذكر أن البخاري كان يحدث به عنه.

وقد ذكره البخاري في تاريخه عنه فقال: قال عبد الله أخبرنا مروان عن معاوية فذكره.

وخرجه بقي بن مخلد في مسنده عن عبد الله الدارمي أيضا.

وذكر الترمذي عن الدارمي أن أهل العراق كانوا يستغربون من حديثه هذا الحديث.

وحمزة بن سفينة الذي يرويه عن السائب بن يزيد شيخ بصري، ذكره ابن حبان في ثقاته.

وهذا الحديث مروي من وجوه متعددة عن عائشة أنها صدقت أبا هريرة بما حدث به عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الحديث.

وأما من حديث السائب بن يزيد عنها فلا يعرف من هذا الوجه.

ومما كان يستغرب من حديث الدارمي أيضا بالعراق حديثه عن يحيى بن حسان عن سليمان بن بلال عن هشام عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم: نعم الإدام الخل.

وقد خرجه الترمذي في كتاب الأطعمة من كتابه هذا، ومسلم في صحيحه كلاهما عن الدارمي به.

و سبق الكلام عليه في موضعه، وذكرنا أن كثيرا من الحفاظ استنكروه على سليمان بن بلال، منهم أحمد وأبو حاتم وأحمد بن صالح وغيرهم، اهـ كلام ابن رجب.

المثال الثالث:

حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم مر به نفر من اليهود فسألوه عن الروح. الحديث.

رواه الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله به. رواه البخاري (١٢٥ـ ٤٤٤٤ ـ ٧٠٢٤) ومسلم (٢٧٩٤).

هذا هو المحفوظ عنه من رواية أصحابه كعبد الواحد بن زياد وعيسى بن يونس وحفص بن غياث ووكيع والقاسم بن معن وغيرهم.

وخالفهم عبد الله بن إدريس فرواه عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله به. رواه مسلم (٢٧٩٤).

فرجع الدارقطني رواية الجماعة. الإلزامات (٢٣٦).

الجنس الواحد والعشرون: أن يروي الراوي الحديث يريد أصله ويذكر في ضمنه أشياء تجوزا، فيوهم أنها على ظاهرها.

منه حديث ثور عن أبي الغيث عن أبي هريرة قال: خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى خيبر، فلم نغنم ذهبا ولا ورقا. الحديث. رواه الشيخان (٦٣٢٩) ـ (١١٥).

وأخرج البخاري من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ شهدنا خيبر. وقوله خرجنا مع النبي إلى خيبر وهم.

قال الحافظ في الهدي (٣٧٠): وقد صرح بالوهم فيه موسى بن هارون وغيره، لأن أبا هريرة لم يشهدها، وإنما حضر عقب الفتح.

والجواب عن ذلك أن المراد من الحديث أصل القصة.

وقوله شهدنا فيه مجاز، لأنه شهد قسم النبي صلى الله عليه وسلم لغنائم خيبر بها بلا خلاف.

الجنس الثاني والعشرون: أن يسقط للثقة حرف أو شبهه من السند يوقعه في الوهم ولا يتنبه له.

ومن أمثلته:

المثال الأول:

قال البخاري (٤٥٤) محمد بن سنان ثنا فليح بن سليمان ثنا أبو النضر عن عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد قال: خطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن الله خير عبدا بين الدنيا وبين ماعنده، فاختار ما عنده.

قوله عن بسر بن سعيد وهم، سقطت عليه الواو.

والصواب: عن فليح عن أبي النضر عن عبيد بن حنين وعن بسر بن سعيد عن أبي سعيد.

هكذا رواه سعيد بن منصور ويونس بن محمد المؤذن، وأبو داود الطيالسي عنه.

ورواه مالك وجماعة عن أبي النضر عنهما جميعا كذلك.

والبخاري على علم بهذا، كما نقله الحافظ عن ابن السكن في زوائده على الصحيح، وقد خرجها في أماكن أخرى على الصواب.

قال الحافظ في الفتح (١/ ٥٥٩): فقد نقل ابن السكن عن الفربري عن البخاري أنه قال: هكذا حدث به محمد بن سنان، وهو خطأ، وإنما هو عن عبيد بن حنين وعن بسر بن سعيد يعني بواو العطف.

فعلى هذا يكون أبو النضر سمعه من شيخين، حدثه كل منهما به عن أبي سعيد..

إلى آخر كلامه .

وقال الحافظ في الهدي (٣٥١) : وإذا رجعنا إلى الإنصاف لم تكن هذه علة قادحة مع هذا الإيضاح ، والله أعلم .

ولا يخفى ما فيه ، بل هي علة قادحة في السند لا شك فيها ، ولو كان البخاري يعلم بها ، فكان عليه ألا يسوق سندا وقع فيه خطأ ، وعنده السند السالم من ذلك .

المثال الثاني :

أخرج مسلم (١٥٦٠) من حديث أبي سعيد الأشج عن أبي خالد الأحمر عن سعد بن طارق عن ربعي بن حراش عن حذيفة مرفوعا أتى الله بعبد من عباده أتاه الله مالا فقال : ماذا عملت في الدنيا؟ قال : (لا يكتمون الله حديثا) . الحديث .

ثم قال : فقال عقبة بن عامر الجهني وأبو مسعود الأنصاري : هكذا سمعناه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال الدارقطني في الإلزامات (٣٠٧) : وهذا وهم فيه أبو خالد ورواه أصحاب أبي مالك عنه ، وتابعهم نعيم بن أبي هند وعبد الملك بن عمير ومنصور وغيرهم عن ربعي عن حذيفة فقال : عقبة بن عمرو أبو مسعود . اهـ .

قلت : قوله عقبة بن عمار الجهني وأبو مسعود الأنصاري وهم .

والصواب : عن عقبة بن عمرو أبو مسعود .

فظن الراوي أن (واو) عمرو ملحقة مع أبي مسعود وبالتالي فهي واو عطف .

وزاد في الاشتباه أن أبا مسعود أنصاري صحابي .

فانظر ما أشد هذا الاشتباه .

وبعد أمد بعيد وقفت على هذا التعليل عند أبي علي الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم(٢١٧) .

المثال الثالث:

وأخرج النسائي في سننه (٤/ ٢٢٣) من طريق سفيان عن بيان بن بشر عن موسى بن طلحة عن الحوتكية عن أبي ذر عن النبي في صلاة ثلاثة أيام من كل شهر.

وقال: هذا خطأ ليس من حديث بيان، ولعل سفيان قال حدثنا اثنان، فسقط الألف، فصار بيان، ثم أسنده عن سفيان قال ثنا رجلان محمد وحكيم عن موسى بن طلحة . . . إلخ.

الجنس الثالث والعشرون: أن يكون المتن لسند ما فيرويه بعض الثقات فيجعل ذلك السند لمتن آخر ليس له.

ومن أمثلته:

روى الترمذي (٧٧٤) وابن حبان (٣٥٣٥) والحاكم (١٥٦٠) من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج مرفوعا أفطر الحاجم والمحجوم.

واغتر ابن حبان والحاكم بظاهر الحال فصححاه.

قال الترمذي في العلل(٢٠٨): سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هو غير محفوظ، وسألت إسحاق بن منصور عنه فأبى أن يحدث به عن عبد الرزاق، وقال: هو غلط، قلت له: ما علته؟

قال: روى عنه هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كسب الحجام خبيث ومهر البغي خبيث وثمن الكلب خبيث.

قال ابن حجر في التلخيص (٢/ ١٩٣): وبذلك جزم أبو حاتم وبالغ، فقال: هو عندي من طريق رافع باطل، ونقل عن يحيى بن معين أنه قال: هو أضعف أحاديث الباب.

ومن أمثلته:

عن ضمرة بن ربيعة عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا: من ملك ذا رحم عتق. رواه النسائي في الكبرى (٣/ ١٧٣) والبيهقي (١٠/ ٢٨٩).

قال النسائي: وهو حديث منكر.

وقال الترمذي (١٣٦٥): ولم يتابع ضمرة على هذا الحديث، وهو خطأ عند أهل الحديث.

وقال البيهقي: المحفوظ بهذا الإسناد حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته. وانظر نصب الراية (٣/ ٢٧٩).

الجنس الرابع والعشرون : أن يروي الثقة حديثا فيهم في لفظة منه لاشتباهها عليه من نفس الحديث .

من أمثلته حديث رواه سليمان بن حرب عن شعبة عن القاسم بن مهران عن أبي رافع أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا كان أحدكم في صلاته فلا يبزقن عن يمينه ولا عن يساره ولا بين يديه ، ولكن تحت قدمه اليسرى ، فإن لم يستطع ففي ثوبه .

قوله (ولا عن يساره) وهم سرى عليه من نفس الحديث .

وذلك أن أبا الوليد وآدم العسقلاني روياه عن شعبة به بلفظ : إذا كان أحدكم يصلي فلا يبزق بين يديه ولا عن يمينه ، ولكن عن يساره تحت قدمه .

ذكره أبو زرعة وابن أبي حاتم في العلل رقم ٥٤٩ .

اشتباه الأحاديث للرواة من بين أهم أسباب الوهم ، ولذا تقرأ في كتب التراجم حديث كذا يشبه حديث فلان ، أو حديثه يشبه حديث الثقات وهكذا .

يستدلون على علة الحديث بتشابه أحاديثه بأحاديث غيره ، أو عدم مشابهتها لأحاديث الثقات .

وفي المقابل كذلك يستدلون على عدالة الراوي وتثبته بكون أحاديثه تشبه أحاديث الثقات .

قال الحافظ ابن رجب في شرح العلل (٣٩٠) : حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ، ولا يشبه حديث فلان ، فيعللون

الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحضره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم.

قلت: الذي يهمنا نحن في بحث العلل هو أن يشتبه على الثقة حديث غيره فيرويه على أنه حديثه.

وكلام ابن رجب في كتابه عام، لأنه ذكر أحاديث مدلسين عمدوا إلى روايات أخذوها عن متروكين ووضاعين كابن سمعان وابن أبي فروة فأسقطوهم ودلسوا عن شيوخهم.

وقال ابن رجب في الفتح (٢/ ٤٥١): وقد استنكر الإمام أحمد روايات معقل عن أبي الزبير، وقال هي تشبه أحاديث ابن لهيعة، وقد تتبع ذلك فوجد كما قاله أحمد رحمه الله.

وقال أبو حاتم عن حديث جابر مرفوعا من سمع النداء فقال: اللهم رب هذه الدعوة التامة.

وأما حديث جابر فرواه شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر، وقد طعن فيها، وكان عرض شعيب على ابن المنكدر كتابا فأمر بقراءته عليه فعرف بعضها وأنكر بعضا، وقال لابنه أو لابن أخيه: اكتب هذه الأحاديث.

فروى شعيب ذلك الكتاب ولم يثبت رواية شعيب تلك الأحاديث على الناس.

وعرض علي بعض تلك الأحاديث فرأيتها مشابهة لحديث إسحاق بن أبي فروة.

وهذا الحديث من تلك الأحاديث. العلل (٢٠١١).

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٢٣٠٣): سألت أبي عن حديث رواه العمري عبد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أتى عرافا. الحديث.

قال أبي: الصواب ما رواه عبد العزيز الدراوردي عن أبي بكر بن نافع عن أبيه عن

صفية بنت أبي عبيد قال سمعت عمر بن الخطاب يقول: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول.

وكان أحمد بن حنبل يقول: يشبه أحاديث الدراوردي عن عبيد الله أحاديث عبد الله بن عمر.

وقد بان مصداق ما قال أحمد في هذا الحديث.

لا أن الدراوردي روى عن أبي بكر بن نافع كما وصفنا، ثم أردف عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مثله، وليس يشبه هذا حديث عبيد الله إذ كان غلطا، والناس يروون عن عبد الله العمري كما وصفنا. اهـ.

قال ابن المديني: وفي أحاديث معمر عن ثابت أحاديث غرائب ومنكرة، وذكر علي أنها تشبه أحاديث أبان بن أبي عياش.[1]

وقال ابن رجب في شرح العلل (٣٩٤) عن معقل بن عبيد الله الجزري: وقد سبق قول أحمد أن حديثه عن أبي الزبير يشبه حديث ابن لهيعة.

وظهر مصداق قول أحمد أن أحاديثه عن أبي الزبير مثل أحاديث ابن لهيعة سواء، كحديث اللمعة في الوضوء، وغيره.

وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ على أن أحدهما أخذه عن صاحبه. كما قال ابن معين في مطرف بن مازن أنه قابل كتبه عن ابن جريج ومعمر، فإذا هي مثل كتب هشام بن يوسف سواء، وكان هشام يقول لم يسمعها من ابن جريج ومعمر، إنما أخذها من كتبي. قال يحيى: فعلمت أن مطرفا كذاب. يعني: علم صدق قول هشام عنه.

ومن ذلك قول أحمد وأبي حاتم في أحاديث الدراوردي عن عبيد الله بن عمر أنها تشبه أحاديث عبد الله بن عمرو... إلى آخر كلامه

(١) شرح العلل (٢٨٠).

وقال ابن المديني: الوليد بن جميل تشبه أحاديثه أحاديث القاسم أبي عبد الرحمان ورضيه[١].

وقال أبو سعيد بن يونس: وأحاديث جرير بن حازم عن يحيى بن أيوب ليس عند المصريين منها حديث، وهي تشبه عندي أن تكون من حديث ابن لهيعة.[٢]

وقال ابن معين عن يحيى بن سليمان: لا يشبه حديثه عن الثوري أحاديث غيره عن الثوري.[٣]

وقال ابن حبان في المجروحين(٢/ ١٨٩) في ترجمة العباس بن الفضل: كان إذا حدث عن خالد الحذاء ويونس بن عبيد وشعبة بن الحجاج أتى عنهم بأشياء تشبه أحاديثهم المستقيمة، وإذا روى عن عنبسة بن عبد الرحمن والقاسم بن عبد الرحمن وأهل الكوفة أتى بأشياء لا تشبه حديث الثقات.[٤]

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٣).
(٢) السير (٨/ ٧).
(٣) الجرح والتعديل (٩/ ١٩٩).
(٤) تهذيب التهذيب (٥/ ١١١).

الجنس الخامس والعشرون: أن يشتبه على الراوي راو بآخر ذكر في نفس الحديث، فيرويه عنه، وليس الحديث من روايته.

ومن أمثلته:

المثال الأول:

قال أبو داود الطيالسي في مسنده (١٥١٣) حدثنا شعبة عن الأعمش قال سمعت خيثمة يحدث عن أبي عطية قال سمعت عائشة تقول والله انى لأعلم كيف كانت تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم سمعتها تلبى: لبيك اللهم لبيك لبيك، لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك.

والحديث علقه البخاري في صحيحه(٣/ ٤٠٩ـ فتح).

فهذا سند لا يشك محدث في صحته، لكن بحثنا فوجدنا الثوري وزهير بن معاوية وإسرائيل وغيرهم، رووه عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة به.

ومع ذلك لم نتجاسر على تخطئة شعبة في روايته لأنه إمام متقن واسع الرواية، فيمكن حمله على أن للأعمش، شيخين فيه.

لكن بحثنا فوجدنا عبد الله بن داود الخريبي رواه عن الأعمش فأوضحه وبين علته، كما قال الدارقطني، قال حدثنا الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة، فذكره، قال الأعمش: وذكر خيثمة عن الأسود أنه كان يزيد (والملك لا شريك لك)، قال الدارقطني: فيشبه أن يكون دخل الوهم على شعبة من ذكر الأعمش لخيثمة في آخره.[1]

(١) وانظر الإلزامات (٣٧٤).

قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري (٣٥٨) : وهو تحقيق حسن

المثال الثاني :

أخرج مسلم حديث الأشج عن أبي خالد عن الأعمش عن الحكم ومسلم البطين وسلمة بن كهيل عن سعيد وعطاء ومجاهد عن ابن عباس أن امرأة زعمت أن أختها ماتت وعليها صوم، الحديث.

ورواه البخاري تعليقا فقال : ويذكر عن أبي خالد، فذكره.

قال الدارقطني : وخالفه جماعة، منهم شعبة وزائدة وعيسى بن يونس وأبو معاوية وابن نمير وجرير وعبثر بن القاسم وغيرهم، رووه عن الأعمش عن مسلم عن سعيد عن ابن عباس.

وبين زائدة في روايته من أين دخل الوهم على أبي خالد.

فقال في آخر الحديث : فقال سلمة بن كهيل والحكم ، وكانا عند مسلم (أي البطين) حيث حدث بهذا الحديث : ونحن سمعناه من مجاهد عن ابن عباس .[1]

---

(١) الإلزامات (٣٣٧).

خاتمة

الحمد لله الذي سهل الانتهاء منه كما سهل الابتداء فيه، وأسأله سبحانه أن يجعله خالصا لوجهه، وأن يتجاوز عما وقع فيه من سهو وغلط، إنه الولي لذلك والقادر عليه.

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

المصادر والمراجع

ـ أدب الإملاء والاستملاء لعبد الكريم بن محمد السمعاني أبو سعد. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى (١٤٠١).

ـ أحكام الجنائز للألباني. المكتب الإسلامي. بيروت.

ـ أخبار اصبهان لأبي نعيم. دار الكتاب الإسلامي. القاهرة.

ـ إرواء الغليل بتخريج أحاديث منار السبيل لمحمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي. الطبعة الأولى.

ـ إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول لمحمد بن علي الشوكاني. المكتبة التجارية مكة المكرمة. محمد سعيد البدري. الطبعة الأولى ١٩٩٣.

ـ الأنساب المتفقة لابن القيسراني. مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة.

ـ الأدب المفرد، للإمام البخاري. دار البشائر الإسلامية. بيروت. محمد فؤاد عبد الباقي. الطبعة الثالثة. ودار الكتب العلمية، محمد عبد القادر عطا.

ـ الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة لبد الدين الزركشي. دمشق.

ـ الإلزامات والتتبع للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني. دار الكتب العلمية. بيروت. تحقيق مقبل بن هادي الوادعي. الطبعة الثانية.

ـ بيان الوهم والإيهام لأبي الحسن بن القطان الفاسي. دار طيبة. السعودية. الحسين أيت اسعيد. الطبعة الأولى.

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن علي الشوكاني . دار المعرفة بيروت .

- البدر المنير لابن الملقن . دار العاصمة . جمال محمد السيد . ١٤١٤ .

- البداية والنهاية للحافظ عماد الدين بن كثير الدمشقي ت (٧٧٤) . مكتبة المعارف . بيروت .

- الإمام لابن دقيق العيد القشيري . دار المحقق . تحقيق سعد الحميد .

- الباعث الحثيث للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير . دار العاصمة . الرياض . علي حسن الحلبي . الطبعة الأولى .

- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، للحافظ ابن حجر العسقلاني . دار الكتاب العربي .

- تدريب الراوي للحافظ السيوطي . دار الكتب العلمية . بيروت .

- تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني . دار الفكر . بيروت . الطبعة الأولى .

- تهذيب السنن لشمس الدين ابن القيم . دار الكتب العلمية . بيروت .

- تحفة الأحوذي للعلامة المباركفوري دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى .

- تاريخ بغداد للحافظ الخطيب البغدادي . دار الكتب العلمية .

- تاريخ دمشق لأبي زرعة الدمشقي . دار الكتب العلمية . خليل المنصور . الطبعة الأولى . ١٤١٧

- تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي . المكتبة الحديثة . الإمارات . عامر حسن صبري . الطبعة الأولى ١٤٠٩/ ١٩٨٩ .

ـ تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب البغدادي . طلاس دمشق . سكينة الشهابي . الطبعة الأولى . ١٩٨٥

ـ تهذيب الكمال لأبي الحجاج المزي . مؤسسة الرسالة . بيروت . بشار عواد معروف . الطبعة الأولى ١٤٠٠ .

ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري الدمشقي . مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب . عبد الفتاح أبو غدة .

ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين عبد الرحمان السيوطي . دار الكتب العلمية . بيروت . عبد الوهاب عبد اللطيف . الطبعة الثالثة ١٩٨٩ .

ـ تصحيفات المحدثين لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري . المطبعة العربية الحديثة . القاهرة محمود أحمد الميرة . الطبعة الأولى ١٤٠٢ .

ـ تاريخ ابن معين ، رواية الدارمي . دار المأمون للتراث . دمشق . أحمد محمد نور سيف .

ـ تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي . مكتبة الخانجي . القاهرة . عزت العطار الحسيني .

ـ تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري . بيروت .

ـ تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله الذهبي . دار الكتب العلمية . بيروت .

ـ تغليق التعليق لابن حجر . المكتب الإسلامي . بيروت . ١٤٠٥ .

ـ التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي . وزارة الأوقاف المغربية . الرباط . أحمد لبزار .

ـ التمييز لمسلم بن الحجاج . مكتبة الكوثر السعودية . محمد مصطفى الأعظمي . الطبعة الثانية .

- التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار القضاعي. دار الفكر. بيروت. عبد السلام الهراس.

- التقييد والإيضاح لزين الدين عبد الرحيم العراقي . مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩١ .

- الترغيب والترهيب للمنذري. المكتبة القيمة. مصر.

- التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي لناظمها. دار الكتب العلمية بيروت .

- التاريخ ليحيى بن معين رواية عباس الدوري . منشورات كلية الشريعة مكة المكرمة . تحقيق أحمد نور سيف .

- التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق عبد الله هاشم اليماني. المدينة المنورة.

- التنكيل لعبد الرحمان بن يحيى المعلمي. مكتبة المعارف. ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى.

- التقييد والإيضاح للحافظ زين الدين العراقي. مؤسسة الكتب الثقافية. الطبعة الأولى.

- التمهيد للحافظ أبي عمرو بن عبد البر. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب. جماعة من المحققين. الطبعة الأولى.

- التأصيل لبكر أبي زيد. دار العاصمة بالرياض. الطبعة الأولى.

- ثمرات النظر في علم الأثر لمحمد بن إسماعيل الصنعاني . دار العاصمة الرياض. رائد بن صبري بن أبي علفة. الطبعة الأولى ١٤١٧/ ١٩٩٦

- الثقات للعجلي أحمد بن عبد الله. مكتبة الدار. المدينة ١٤٠٥. وطبعة دار الكتب العلمية.

- الثقات لأبي حاتم بن حبان. دارالفكر.

- جلاء الأفهام لابن القيم. دار الكلم الطيب. دار ابن كثير.

- جامع التحصيل في أحكام المراسيل. لصلاح الدين العلائي. عالم الكتب. حمدي عبد المجيد السلفي.

- جامع العلوم والحكم، للحافظ ابن رجب الحنبلي. مؤسسة الرسالة. شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس. الطبعة الثانية.

- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر. دار الفكر. بيروت.

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر الخطيب البغدادي. مكتبة المعارف. الرياض. محمود الطحان.

- الجوهر النقي لابن التركماني. دار الفكر. بيروت.

- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم. طبع دائرة المعارف العثمانية بالهند.

- حاشية أحمد شاكر على ألفية السيوطي. دار المعرفة. بيروت.

- حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني. دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الرابعة.

- الحديث المعلل لخليل إبراهيم ملا خاطر. مكتبة دار الوفاء. جدة.

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر العسقلاني. مطبعة دائرة المعارف العثمانية. الهند. محمد عبد المعيد خان. الطبعة الثانية ١٩٧٢.

- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لإبراهيم بن علي بن فرحون المالكي. دار الكتب العلمية. بيروت.

- روضة الناظر وجنة المناظر لموفق الدين بن قدامة المقدسي. مكتبة المعارف الرياض.

- الرسالة لأهل مكة لأبي داود. دار العربية. بيروت.

- الرسالة المستطرفة للكتاني. دار الكتب العلمية. بيروت.

- زاد المعاد لشمس الدين ابن القيم. مؤسسة الرسالة. بيروت. شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط.

- سنن أبي داود السجستاني. المكتبة العصرية. بيروت. محمد محي الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى.

- سنن أبي عبد الرحمان النسائي. مكتبة المطبوعات الإسلامية. حلب. عبد الفتاح أبو غدة. الطبعة الثالثة.

- سنن أبي عيسى الترمذي. دار الحديث. القاهرة. أحمد شاكر وآخرون. الطبعة الأولى.

- سنن ابن ماجه القزويني. دار الكتب العلمية. بيروت. محمد فؤاد عبد الباقي. الطبعة الأولى.

- سنن أبي محمد الدارمي. دار الكتاب العربي. بيروت. فواز زمرلي وصديقه. الطبعة الأولى.

- سنن الدارقطني. عالم الكتب. الطبعة الأولى.

- سير أعلام النبلاء للحافظ أبي عبد الله الذهبي. مؤسسة الرسالة. شعيب الأرناؤوط ومحمد العرقسوسي. الطبعة التاسعة.

- سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني. الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة. محمد على قاسم العمري ١٤٠٣

- سؤالات البرذعي لأبي زرعة. منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. سعدي الهاشمي. الطبعة الأولى ١٤٠٢/ ١٩٨٢.

- سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره. مكتبة المعارف. الرياض. موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الطبعة الأولى ١٩٨٤

- سؤالات الحاكم للدارقطني. مكتبة المعارف الرياض. موفق بن عبد الله عبد القادر. الطبعة الأولى ١٤٠٤/ ١٩٨٤.

- سؤالات أبي داود للامام أحمد. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. زياد منصور. الطبعة الأولى ١٩٩٤

- سؤالات السلفي لخميس الحوزي. دار الفكر. دمشق. الطبعة الأولى. ١٤٠٢.

- سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني. مكتبة المعارف الرياض. موفق عبد الله عبد القادر. الطبعة الأولى ١٤٠٤.

- سؤالات ابن الجنيد لابن معين. مكتبة الدار بالمدينة.

- السنن الكبرى لأبي بكر البيهقي. دار الفكر.

- السلسلة الصحيحة. ناصر الدين الألباني. المعارف. الرياض.

- السلسلة الضعيفة. ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى.

- السنن الأبين لابن رشيد. مكتبة الغرباء الأثرية. صالح المصراتي ١٤١٦.

- شعب الإيمان لأبي بكر البيهقي. دار الكتب العلمية. محمد سعد زغلول. الطبعة الأولى.

- شرح معاني الآثار لأبي جعفر الطحاوي. عالم الكتب. جماعة من المحققين.

- شرح صحيح مسلم للإمام النووي. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى.

- شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي. عالم الكتب بيروت. صبحي السامرائي. الطبعة الثانية ١٩٨٥

- شرح ألفية العراقي: فتح الباقي لزكريا الأنصاري . دار الكتب العلمية . محمد بن الحسين العراقي الحسيني .

- شرح لامية الأفعال لابن الناظم . المكتبة العلمية . بيروت .

- شرح لامية الأفعال لبحرق اليماني . دار الآفاق الجديدة . بيروت . الطبعة الأولى . ١٤٠١/ ١٩٨١

- شرح ألفية السيوطي للترمسي . دار الفكر . بيروت .

- شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي . المكتب الإسلامي . بيروت .

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ت (١٠٨٩) . دار الكتب العملية . بيروت .

- شروط الأئمة الخمسة للحازمي . دار الكتب العلمية . بيروت .

- شفاء العليل لابن القيم . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى . ١٤٠٨/ ١٩٨٧ .

- الشرك ومظاهره لمبارك الميلي . الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

- صحيح الإمام أبي عبد الله البخاري . دار ابن كثير . بيروت . مصطفى ديب البغا . الطبعة الخامسة .

- صحيح مسلم بن الحجاج . دار إحياء التراث العربي . محمد فؤاد عبد الباقي .

- صحيح أبي بكر بن خزيمة . المكتب الإسلامي . بيروت . محمد مصطفى الأعظمي . الطبعة الأولى .

- صحيح أبي حاتم بن حبان البستي ، بترتيب ابن بلبان الفارسي . مؤسسة الرسالة . شعيب الأرناؤوط .

- صيانة صحيح مسلم للحافظ أبي عمرو ابن الصلاح . دار الغرب الإسلامي . موفق بن عبد الله بن عبد القادر .

- الصحاح لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري . دار الكتب العلمية . بيروت . إميل بديع يعقوب ومحمد نبيل طريفي . الطبعة الأولى ١٤٢٠/ ١٩٩٩

- الضعفاء الكبير للحافظ أبي جعفر العقيلي . دار الكتب العلمية . عبد المعطي قلعجي . الطبعة الأولى .

- طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى الحنبلي . دار المعرفة . بيروت . محمد حامد الفقي .

- طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ الأصبهاني . مؤسسة الرسالة . بيروت . عبد الغفور البلوشي . الطبعة الثانية ١٤١٢ .

- طبقات الحفاظ للسيوطي . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٣ .

- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي . هجر . الجيزة . عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناجي . الطبعة الثانية ١٩٩٢ .

- الطبقات للنسائي . دار الوعي حلب . محمود إبراهيم زايد . الطبعة الأولى .

- الطبقات الكبرى لابن سعد . دار صادر . بيروت .

- عمل اليوم والليلة . مؤسسة الرسالة . بيروت .

- علوم الحديث للحافظ أبي عمرو ابن الصلاح . مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت . الطبعة الأولى .

- علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي . دار المعرفة . الطبعة الأولى .

- علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج للحافظ أبي الفضل ابن عمار الشهيد . دار الهجرة . الرياض . علي حسن الحلبي .

ـ العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد، رواية المروذي وغيره . الدار السلفية . الهند . وصي الله بن محمد عباس . الطبعة الأولى ١٩٩٨

ـ العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله . المكتبة الإسلامية . تركيا .

ـ العلل لأبي الحسن الدارقطني . دار طيبة . محفوظ الرحمان زين الله السلفي . الطبعة الأولى .

ـ العلل الكبير للترمذي، ترتيب القاضي أبي طالب . عالم الكتب . جماعة من المحققين . الطبعة الأولى .

ـ العلل في الحديث دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي لهمام عبد الرحيم سعيد . طبع دار العدوي للتوزيع ـ الأردن .

ـ غرر الفوائد المجموعة بمعرفة الأحاديث المقطوعة للحافظ رشيد الدين العطار . مكتبة الرشد . تحقيق صلاح الأمين بلال .

ـ فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني . دارُ المعرفة . بيروت . عبد العزيز بن باز ومن معه .

ـ فتح الباري للحافظ لابن رجب الحنبلي . دار الحرمين . القاهرة . جماعة من المحققين . الطبعة الأولى .

ـ فتح المغيث للحافظ السخاوي . أم القرى . القاهرة .

ـ فهرس الفهارس والأثبات لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني . دار الغرب الإسلامي . بيروت . إحسان عباس . الطبقة الثانية ١٩٨٢ .

ـ فوائد حديثية لشمس الدين بن القيم الجوزية . دار ابن الجوزي . السعودية . مشهور حسن سلمان وإياد بن عبد اللطيف القيسي . الطبعة الأولى ١٤١٦/ ١٩٩٥ .

- فتح القريب للسخاوي(مخطوط ـ الخزانة العامة بالرباط) .

- الفوائد المجموعة للشوكاني . تحقيق عبد الرحمان المعلمي .

- الفهرست لابن النديم . بيروت . ١٣٩٨

- الفروسية لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية . دار الكتب العلمية . بيروت ، عزت عطار الحسيني .

- قواعد حديثية عمرو عبد المنعم سليم . دار الضياء . مصر .

- القاموس المحيط للفيروزأبادي .

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة . دار الكتب العلمية . بيروت ١٤١٣

- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي . دار الكتاب العربي . بيروت . أحمد هاشم . الطبعة الثانية ١٩٨٦

- الكامل في معرفة الرجال للحافظ ابن عدي الجرجاني . دار الفكر . بيروت .

- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي . دار الكتاب العربي . أحمد عمر هاشم .

- لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني . دار الفكر . بيروت . الطبعة الأولى .

- لسان العرب لابن منظور . دارإحياء التراث العربي . بيروت .

- مسند الإمام أحمد بن حنبل . المكتب الإسلامي . بيروت . الطبعة الثانية .

- مسند أبي بكر الحميدي . دار الكتب العلمية . حبيب الرحمان الأعظمي .

- مسند أبي يعلى الموصلي . دار المأمون للتراث . دمشق . حسين سليم أسد . الطبعة الأولى .

- مسند أبي داود الطيالسي . حيدر أباد الدكن . الهند . الطبعة الأولى .

- مسند عبد بن حميد . مكتبة السنة . القاهرة . صبحي السامرائي وصديقه . الطبعة الأولى .

- مسند الشهاب ، لأبي عبد الله القضاعي . مؤسسة الرسالة . حمدي السلفي . الطبعة الثانية .

- مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية .

- محاسن الاصطلاح لسراج الدين البلقيني . دار الكتب العلمية . خليل المنصور . الطبعة الأولى .

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ شمس الدين الذهبي . دار الفكر . بيروت . علي محمد البجاوي .

- موضح أوهام الجمع و التفريق للحافظ الخطيب البغدادي . دار المعرفة . عبد المعطي أمين قلعجي . بيروت . الطبعة الأولى .

- موطأ الإمام مالك بن أنس . دار إحياء التراث العربي . مصر . محمد فؤاد عبد الباقي .

- موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي . دار المعرفة . بيروت . عبد المعطي قلعجي . الطبعة الأولى ١٤٠٧ .

- معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس الرازي . دار الكتب العلمية بيروت .

- معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري . منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة . معظم حسين . الطبعة الثانية ١٩٧٧ .

- موافقة الخبر الخبر لابن حجر العسقلاني . دار الرشد بالرياض . حمدي السلفي وصبحي السامرائي .

- مسائل أحمد لابن هانئ . المكتب الإسلامي . بيروت . زهير الشاويش .

ـ المجروحين لابن حبان. دار الصميعي. حمدي السلفي.

ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لأبي الفرج بن الجوزي ت(٥٩٧). دار صادر بيروت. الطبعة الأولى (١٣٥٨).

ـ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي لأبي محمد الرامهرمزي. دار الفكر. محمد عجاج الخطيب. الطبعة الثالثة ١٩٨٤

ـ المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لعلي بن إسماعيل بن سيده.

ـ المصباح المنير لأحمد بن محمد الفيومي. دار الفكر. بيروت.

ـ المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي. دار الخلفاء الكتاب الإسلامي الكويت محمد ضياء الرحمن الأعظمي. ١٤٠٤

ـ الموضوعات لأبي الفرج بن الجوزي الحنبلي. دار الفكر. بيروت. عبد الرحمان محمد عثمان. الطبعة الثالثة ١٩٨٣/١٤٠٣.

ـ المنار المنيف لابن القيم. مكتبة المطبوعات الإسلامية. حلب. عبد الفتاح أبو غدة.

ـ المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم. دار الكتب العلمية. مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة الأولى.

ـ المؤتلف والمختلف للأزدي. مكتبة الدار بالمدينة. مصورة عن الطبعة الهندية.

ـ المحلى لأبي محمد ابن حزم. دار الآفاق الجديدة. جماعة من المحققين.

ـ المعجم الكبير لأبي القاسم الطبراني. حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الثانية.

ـ المعجم الأوسط لأبي القاسم الطبراني. دار الحرمين. مصر. طارق بن عوض الله، وصاحبه. الطبعة الأولى.

- المصنف لأبي بكر ابن أبي شيبة . مكتبة الرشد . الرياض . كمال يوسف الحوت . الطبعة الأولى .

- المصنف لعبد الرزاق الصنعاني . المكتب الإسلامي . بيروت . حبيب الرحمان الأعظمي . الطبعة الأولى .

- الموقظة للذهبي . تحقيق عمرو عبد المنعم سليم .

- هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر . دار المعرفة .

- نصب الراية لجمال الدين الزيلعي . دار الحديث . القاهرة . زاهد الكوثري . الطبعة الأولى .

- نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ، كلاهما للحافظ ابن حجر العسقلاني . دار ابن الجوزي . علي حسن الحلبي . الطبعة الأولى .

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين بن تغري بردي ت(٨٧٤) . المؤسسة المصرية العامة . مصر .

- النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني . دار الكتب العلمية . بيروت . مسعود السعدني ومحمد فارس .

- النظر في أحكام النظر لابن القطان الفاسي . دار إحياء العلوم ببيروت ، والشركة الجديدة دار الثقافة بالبيضاء . إدريس الصمدي .

- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير الجزري .

- وفيات الأعيان وأبناء الزمان لشمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان . دار الثقافة . بيروت . إحسان عباس ١٩٦٨

- الوهم في روايات مختلفي الأمصار . لعبد الكريم الوريكات . أضواء السلف . الطبعة الأولى ١٤٢٠/ ٢٠٠٠ .

فهرس

* * *